الدكتور غالي شكري

اعترافات الزمن الخائب

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً : موكيالي ، بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

هذا زمنُ الموتِ ، ولكنْ
كلُّ موتٍ فيه موتُ عربيّ

ادونيس

الطبعة الاولى
كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠

اعترافات الزمن الخائب

مقـــدمة

بين المقال الأول في هذا الكتاب والمقال الأخير، عشر سنوات كاملة. عنوان المقال الأول «شعار التغيير بين الثورة والثورة المضادة»، وعنوان المقال الأخير «شعار اليأس بين الثورة والثورة المضادة». المقال الأول كتب في القاهرة، والمقال الأخير كتب في باريس.

بهذه الأسطر يروق لي أن أقدم هذا الكتاب، فهو ليس أكثر من رحلة في الزمن العربي المعاصر، منذ غاب جمال عبد الناصر إلى ما بعد التوقيع على معاهدة الصلح المنفرد.

وهي رحلة القلب والعقل معاً. لذلك فهي ليست رحلة سياسية وان كان قاربي الصغير يمخر عباب البحر السياسي الهائج. وهي ليست رحلة ثقافية، وان كان هذا القارب كثيراً ما حط رحاله بجانب شطآن الثقافة المليئة بالزهور والأعشاب السامة.

إنها على الصعيد الشخصي رحلتي من القاهرة إلى بيروت إلى باريس، وهي ليست في خاتمة المطاف رحلة شخصية، فلم أترك القاهرة اختياراً، ولا بيروت من بعدها، وباريس ليست أكثر من محطة في الطريق المجهول – المعلوم. إنها رحلة الزمن العربي نفسه من الوطن إلى المنفى.

...فهي رحلة تكاد تكون رمزاً.

...وهي رحلة لم أكن فيها وحيداً.

إنها الرحلة التي ترمز إلى جوهر الانقلاب المصري من الناصرية إلى زيارة القدس المحتلة. وهي رحلة مصرية على الصعيد الداخلي فقط، ولكنها رحلة عربية من حيث النتائج التي وصلت إليها. فقد شهدت مصر في موازاة المتغيرات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة في السنوات العشر الأخيرة انقلاباً شاملاً في بنيتها الثقافية - الاجتماعية. ولكن هذا الانقلاب لم يكن بمعزل عن صراعات القوى العربية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أتيح لي أن أتابع انعكاسات ما يجري في وطني من الخارج، حيث الرؤية - ربما - أكثر وضوحاً. كما أتيح لي أن أتابع ما يجري في وطني العربي من بيروت، التي ظلت رغم الهول الكبير عاصمة الإعلام والحدث الأولى. ومن هنا أحب أن أقول انه رغم التاريخ المثبت في نهاية كل فصل من فصول هذا الكتاب، فانني لم أعد إلى ترتيب مواده ترتيباً تاريخياً.. بل تنسيقاً موضوعياً لا يتجاهل التتابع الزمني بل يؤكده في اطار القضايا التي تشكل بنية كل مرحلة.

ومن ثم فالكتاب، من هذه الزاوية ليس «موضوعاً» واحداً، وحتى ليس موضوعاً «مؤلفاً»، بل هو متابعة عفوية لما جرى ويجري، لم أضف إليها ولم أحذف منها ما أضافته أو حذفته الاحداث التالية، شهادة للتاريخ وأمانة مع النفس، فهكذا كان موقفي حين وقع الحدث السياسي أو الثقافي، وهكذا كتبت.

ومن ناحية أخرى، فهذه الرحلة لم أكن فيها وحيداً، لأنها رحلة قطاع كبير من الكتّاب المصريين يشكلون في «حركتهم» إلى خارج الديار

شرقاً أو غرباً ظاهرة هي الأولى من نوعها في التاريخ الحديث. اننا نعلم أن رفاعة رافع الطهطاوي - الرائد الحقيقي للفكر المصري - قد تم ابعاده إلى الخرطوم بعد سقوط دولة محمد علي، واعتلاء الخديوي عباس حلمي الأول الأريكة المصرية. كما نعلم أن الامام محمد عبده - الرائد الحقيقي للاصلاح الديني - قد تم ابعاده إلى بيروت في زمن الخديوي اسماعيل لاقترابه من قيادة الثورة العرابية. ونعلم أيضاً أن أفراداً قلائل من المثقفين المصريين غادروا مصر أثناء الحكم الناصري. غير انه، رغم هذه الهجرات المتفرقة، لم يحدث قط أن هاجر خمسماية صحفي مصر منهم خمسون كاتباً على الأقل، في مرحلة تاريخية واحدة. وأن عدداً كبيراً منهم يقف في صف المعارضة الوطنية الديموقراطية للنظام القائم في القاهرة.

إن هذه الظاهرة الاستثنائية بحد ذاتها تستدعي الدراسة، ولكني أردت هنا أن أقول فقط انني في رحلة هذا الكتاب لم أكن وحدي، لا شخصاً ولا موقفاً. إنها الظاهرة النقيض لرحلة الكتّاب اللبنانيين والسوريين إلى مصر منذ أواخر القرن الماضي، ورحلة الأحرار العرب إلى القاهرة في عهدها الناصري.

وفي هذا السياق لا أسأم التكرار بأنني مدين لبيروت بأنها منحتني الفرصة الكاملة والأولى للتعبير عن نفسي تعبيراً حراً في منابرها: «البلاغ» و«الدستور» و«المحرر» و«دراسات عربية» و«قضايا عربية» و«الشرارة»، أثناء إقامتي في لبنان (بين أيار، مايو ١٩٧٣ وتموز، يوليو ١٩٧٦)، و(الفكر العربي) بعد هجرتي إلى باريس، حيث أراني مديناً لصحيفة لبنانية أيضاً هي «الوطن العربي» التي أتاحت لي الحرية ذاتها. ولم تكن صدفة أن هذه المنابر نفسها، إلى جانب دور النشر اللبنانية، كانت الملاذ الأول لفكر المعارضة المصرية في الخارج.

وبعد، فالمسافة بين شعار التغيير وشعار اليأس لم تكن طويلة. فهل تكون المسافة بين الثورة المضادة والثورة الثقافية أقصر؟

هذا الكتاب مجرد دعوة للمشاركة في صنع الأمل.

د. غالي شكري

باريس ١٩٧٩/٧/٢٠

القســـــم الأول

عبد الناصر والنـــاصريـــــة

الفصل الأول

شعار «التغيير» بين الثورة والثورة المضادة

صدق ظني بأسرع مما كنت أتوقع حين قلت :[1] ان الرجعية المصرية ستبادر إلى رفع شعار «التغيير» كما رفعت فئات منها شعار «الاستمرار» حتى تسحب الأرض من تحت أقدام الثوريين.. فقد صدر في بيروت كتيب أنيق مصقول يحمل عنواناً براقاً لافتاً يتساءل «ماذا يريد الشعب المصري»[2]. وفي صباح يوم صدور الكتيب نشرت جريدة «الشمس» اللبنانية[3] نقلاً عن جريدة «نيويورك تايمز» تفاصيل الأيام الثلاثة التالية لوفاة عبد الناصر. وذكرت أن زكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي تقدموا إلى أنور السادات بخمسة مطالب هي :

١ - نظام سياسي أكثر حرية وصحافة حرة.

٢ - انتخابات نيابية في ظل نظام يسمح بتعدد الأحزاب.

---

(١) راجع فصل «عبد الناصر والمثقفون» بكتابي «مذكرات ثقافة تحتضر» والمنشور بمجلة «دراسات عربية» - عدد نوفمبر ١٩٧٠.

(٢) للكاتب المصري محمد جلال كشك.. وقد صدر يوم ١٩٧٠/١٠/٢٤ أي قبل ظهور مقالي في «دراسات عربية» بأسبوع كامل.

(٣) صدرت الصحيفة اللبنانية يوم ٢٤ أكتوبر ولكنها تحمل في صدر صفحتها الأولى تاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٥.

٣ – نظام قضائي مستقل مع ضمان عدم استمرار التوقيف (الاعتقال) الكيفي.

٤ – اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

٥ – تشكيل قيادة جماعية من شخصيات وضباط سابقين خدموا في ظل عبد الناصر.

واذا صحت أنباء نيويورك تايمز، فان كتاب (ماذا يريد الشعب المصري) لا يعود أكثر من تفصيل موسع لهذه المطالب الخمسة، فاللقاء بينه وبين الأقطاب الثلاثة يصل إلى درجة المطابقة.

وفي جميع الأحوال يستحق التركيز من جانب الرجعية المصرية والعالمية على شعار «التغيير» بالمعنى الموجز في مذكرة الأقطاب والمفصل في كتاب «محمد جلال كشك» أن يواجه من جانب الثوريين بالحد الأقصى من اليقظة والانتباه.

ولعل المفارقة الجديرة بالتأمل قبل أن نبدأ رحلتنا مع «تغييرهم» المنشود، هي أن هذه الأسماء جميعها قد احتلت طيلة سنوات وسنوات أعلى المراكز القيادية في السلطة المصرية. ولم نسمع عنها في يوم من الأيام أنها طالبت بصحافة حرة أو إلغاء المعتقلات أو القضاء المستقل إلى غير ذلك من «مطالب» يتقدمون بها اليوم بالذات.

هؤلاء هم الذين «يطلبون» الحرية هذه الأيام للشعب المصري، ولما كانوا يتبوأون مراكز السلطة كانوا أول من حكم عليها بالاعدام. فهم الذين قتلوا القتيل ويجرؤون على السير في جنازته. بل ينصبون مزاداً علنياً لبيع الجثة. ومن أقدر على الشراء غير الولايات المتحدة الامريكية؟ أذكر أن عبد الناصر قال لنا نحن أعضاء أسرة «الطليعة» أمام أنور السادات

ومحمد حسنين هيكل . قال بالحرف «لولاي لكنتم حتى الآن في الجبل» مشيراً إلى معتقل الواحات الصحراوي . وكنا نفهم كلماته ونعرف من هم إذن الذين يرون أنه من المصلحة -- مصلحتهم ؟ -- أن نظل في الصحراء حتى يأكلنا الجبل . كما قالها صراحة ذات يوم أكبر مسؤول للأمن الداخلي في وزارة زكريا **محيي** الدين . هؤلاء إذن الذين شوهوا وجه مصر ولطخوه بالعار والدم . هم الذين **يطالبون** لنا -- نحن أبناء الشعب المصري -- بالحرية والأمن والسلام . كان الناس يسألون دوماً : أليس عبد الناصر هو المسؤول عن وجودهم ؟ نعم ولا . فهم الجسم الرئيسي غير المتجانس لحركة **٢٣** يوليو . التي لم تظل عند نقطة بدئها . بل كانت في تطور دائب مستمر يؤدي بالضرورة إلى تساقط بعضهم على الطريق .. فما كان أسرع أولئك الساقطين وأقدرهم على إشاعة السؤال النقيض : لماذا يطردهم . ألم يشتركوا معه في الثورة ؟ وتلك مأساة عبد الناصر العظيم . إن جناحيه كانا مثقلين بريش متنافر الألوان والأشكال أقله القليل يساعده على التحليق . وأكثره الكثيرة يهبط به على الأرض . وهو في ارتفاعه وهبوطه «مسؤول» . ولكن مسؤوليته لا تنسينا المسؤولية العظمى للجناحين المثقلين بريش غاية في التنافر .

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تكون قرارات يوليو **١٩٦١** بداية الصراع الكبير في السلطة المصرية . سبقته صراعات ثانوية إبان مرحلة التحرر الوطني . ولكنها تبلورت في عام التقدم الاجتماعي تبلوراً حاداً أدى إلى سقوط البغدادي وكمال الدين حسين . ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكون حزيران **١٩٦٧** بداية النهاية للصراع الكبير فيسقط عامر **ومحيي** الدين سقوطاً خالياً حتى من الكبرياء الوطني . ليست صدفة على الاطلاق أن يسقط هؤلاء جميعاً في الوقت الذي «يتقدم» فيه عبد الناصر و «يحلق» بأقل عدد ممكن من الريش الرجعي والمتخلف . ولكن البطل التراجيدي إذا

فقد التوازن للحظة واحدة فإنه بفقده نهائياً وللأبد. لذلك كان موت عبد الناصر ذا دلالة أكبر من أن يكون «الاستمرار» هو التعبير الثوري عنها. وأكبر بما لا يقاس من أن يكون **«التغيير»** بمعناه الرجعي هو ما يريده الشعب المصري. بل إن نهاية عبد الناصر هي بداية التغيير المنشود. نهايته التي تبلورت في السنوات الست الأخيرة بكل ما تمثله من قيم وأفكار هي البذرة التي تحتاج إلى حرث الأرض من جديد وعرضها للشمس والهواء النقي وتسميدها بأقدر الأغذية على النماء السريع. أما أن تكون نهايته هي العودة إلى ما قبل **١٩٥٢** فحلم الرجعية وحدها بتغيير يسحق كل قوانين التاريخ. وهذا هو الفرق بين حملة شعار «التغيير» من الثوريين الذين ينطلقون في سعيهم من جوهر إيجابيات المرحلة الناصرية دون أن تغفل عيونهم لحظة واحدة عن السلبيات التي تهدد هذا الجوهر في الصميم. وبين حملة شعار «التغيير» من الرجعيين الذين ينطلقون في سعيهم من جوهر سلبيات المرحلة دون أن تغفل عيونهم لحظة واحدة عن الايجابيات التي تهدد بدورها هذا الجوهر في الصميم.

هكذا كانوا دائماً. وهكذا هم في أحدث وأسرع تحركاتهم التي يكاد يصبح كتاب «ماذا يريد الشعب **المصري»** من أخطر مؤشراتها. وأقول «المؤشرات» وليس «المؤثرات» لان الكتيب كموضوعة فكرية لا وزن له فهو يبلغ من التهافت درجة مذهلة.. ولكن خطورته هي أنه «منشور سياسي» لا يعمد إلى التحليل بقدر ما يرمي إلى التحريض.

– ١ –

«.. إذا كانت الزعامة بمفهومها القديم. هي أن تفعل ما تريد الجماهير. فان الزعامة الناصرية قد نجحت في أن تجعل الجماهير تريد ما يفعله الزعيم..

كانت معارضته عبثاً ، ومقاومته انتحاراً ، وارادته مشيئة سيان قبلتها أو رفضتها ، وما دامت ستنفذ فمن الأفضل أن تتقبلها بل وأن تهتف لها . . » . . بهذه الكلمات يفتتح الكاتب تقييمه لعبد الناصر . وسوف استغني بهذه الأسطر القليلة عن بقية النصوص المنثورة في جميع الصفحات ولا تخرج عن هذا المعنى . والمعادلة الطريفة التي يود أن يقنعنا بها المؤلف الغيور على الديمقراطية . هي أن عبد الناصر قد تفرد من بين القادة السياسيين على مر التاريخ بهذه الديكتاتورية الميتافيزيقية التي تكاد مجموع صفاتها أن تصوغ منها **إلهاً** . وهي معادلة باهرة للعين للوهلة الأولى **تستميل** العواطف المهتاجة أكثر مما تستدرج العقول الباردة إلى التأمل والاقتناع . وإلا فمن أين أتى الكاتب بذلك «المفهوم القديم» للزعامة حيث كان الزعيم يفعل ما تريده الجماهير؟ أمن تاريخ القياصرة والأباطرة والبابوات والخلفاء الراشدين في العصر الوسيط . أم من تاريخ هتلر وموسوليني وفرانكو وسالازار ونوري **السعيد** واسماعيل صدقي وحسين في العصر الحديث ؟

إن حركة التاريخ الانساني عرفت من **الدكتاتوريات** المعصومة من الخطأ والمبعوثة من العناية الالهية ما لا يقع تحت حصر . ولكنها عرفت في نفس الوقت الصراع البطولي للشعوب التي خلقت في أزمان مختلفة وأنظمة متفاوتة العديد من القادة الديموقراطيين . . فليس هناك مفهوم مطلق للزعامة القديمة أو الحديثة . وإنما طبيعة المرحلة التاريخية وتركيب المجتمع الانساني هما اللذان يحددان ماهية الزعيم وفقاً لهويته السياسية التي تتيح لنا معرفه تمثيله لأيٍّ من الطبقات الاجتماعية والاتجاه الفكري الذي سيسلك بمقتضاه في معالجة التناقضات التي تمر داخل المجتمع أو بين الوطن ككل والقوى الخارجية . ولعل المطلق الوحيد الذي يمكن أن تتصف بها الزعامة السياسية في كل زمان ومكان . هي أنها على أحد وجهي العملة زعامة ديموقراطية .

وأنها على الوجه الآخر زعامة دكتاتورية. ذلك لو اتفقنا على أن الطبيعة الطبقية والقومية للزعيم هي التي تحدد مساره الديموقراطي والدكتاتوري في وقت واحد. فالزعيم الاقطاعي يجسد ديموقراطية الاقطاع ودكتاتوريته معاً. الديموقراطية للاقطاعيين وحدهم والدكتاتورية ضد الأقنان جميعاً.

وهكذا الأمر مع الزعيم البرجوازي والزعيم البروليتاري. مع تعرجات هنا وهناك حسب الأوضاع الخاصة لكل وطن على حدة. من حيث التقاليد والعادات. والثروات القومية والعلاقة مع العالم الخارجي.. فزعيم احدى حركات التحرر الوطني - مثلاً - يجسد في اطار تمثيله الطبقي للبرجوازية أو للبروليتاريا وأحياناً الطبقة الاقطاعية. ديموقراطية الطبقات المتحالفة ضد القهر الاستعماري جنباً إلى جنب مع دكتاتوريته ضد الفئات العميلة للاستعمار. ويتبقى بعد ذلك كله أن الزعيم دكتاتوراً كان أو ديموقراطياً. فانه الى جانب صفاته الفريدة التي تفسح مكاناً بارزاً لدور الفرد في التاريخ. إنما هو في خاتمة المطاف مجرد «رمز» يلخص سياسياً دائرة اجتماعية أوسع من الفرد وأكبر. في ديموقراطيتها وديكتاتوريتها على السواء.

على ذلك لا يمكن لجمال عبد الناصر ولا لغيره من الزعماء أن يكون دكتاتوراً خالصاً أو ديموقراطياً خالصاً. لأن دوره الفردي يتم ضمن السياق التاريخي لا مجاوزاً له وفي اطار الحركة الاجتماعية لا مفارقاً لها. كما حاول الكاتب أن يوهمنا بصياغته للرئيس المصري كالآلهة.. وهي الصياغة التي قد تستميل العواطف المهتاجة لأسباب طبقية أو وطنية. ولكنها لا تقنع العقل البارد والتأمل الهادئ. **وليس من شك في أن المسيرة المعقدة لحركة ٢٣ يوليو قد دفعت قائدها إلى عديد من التجسيدات المتناقضة لمعنى الديموقراطية ومعنى الدكتاتورية.. فاذا لم ننس تفاصيل المناخ السياسي في مصر قبل عام**

١٩٥٢ حيث كانت التنظيمات الرجعية هي الأقوى والتنظيمات التقدمية هي الأضعف، وحيث كانت البرجوازية الصغيرة هي الجسم الرئيسي لضباط الحركة، وحيث كان تشكيلهم العسكري سرياً بطبيعته معزولاً عن القواعد الشعبية العريضة في الشارع المصري المناضل آنذاك، ولو تذكرنا أن التقاليد غير الديمقراطية في أسلوب الحكم قد أدت بالحزب الليبرالي لأن يعلن الأحكام العرفية بنفسه، فيتوقف المد الفدائي في القنال وتحترق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لا يعود أمامنا إلا أن نتصور جزراً ديموقراطياً مخيفاً يصاحب الخطوات الأولى لقادة ٢٣ يوليو..

فبالرغم من تمثيلها الطبقي للبرجوازية إلا أنها لم تأخذ بديموقراطيتها. فجاء حل الأحزاب واغلاق بعض الصحف وفرض الرقابة على البعض الآخر تعبيراً عن المناخ اللاديموقراطي السابق على حركة عبد الناصر. وتعبيراً في نفس الوقت عن عجز أكثر الأحزاب ليبرالية، عجزه عن تطوير - ولا أقول تثوير - قيمة الديموقراطية لتستوعب قانون الاصلاح الزراعي والجلاء الناجز للاحتلال البريطاني وتأميم البنوك الأجنبية.. إن هذه الاجراءات الوطنية في جوهرها ما كانت تمس البرجوازية المصرية وأحزابها التي اجتمعت وقررت رفض قانون الاصلاح الزراعي ورفض تطهير صفوفها وصحفها من العناصر المتطرفة في ولائها للاستعمار. بدأت حركة ٢٣ يوليو بقيادة عبد الناصر حركة وطنية في جوهرها تعادي الاستعمار والاقطاع والفئات العليا من البرجوازية الكبيرة، ولا تمثل أحلام العمال والفلاحين إلاّ من زاوية نضالهم القومي ضد الاستعمار. ولذلك كان شنق الخميسي والبقري من العمال وشنق الأقطاب الستة من الاخوان المسلمين وأحكام المؤبد والسجن الطويل وأوامر الاعتقال لعدد كبير من البكوات والباشوات، دليلاً واضحاً على الطبيعة المزدوجة لحركة عبد الناصر: الارتباط الطبقي

بالبرجوازية القومية في ظل مجتمع يرسف في أغلال الاحتلال العسكري الأجنبي والتخلف الحضاري الرهيب وغياب المناخ الديموقراطي بتقاليده الليبرالية، والقوة المسلحة لتنظيم رجعي **يتلفع** بستار الدين، والتشتت الفكري للمنظمات اليسارية.

وما أن يهل عام **١٩٥٦** ويقف جمال عبد الناصر في «المنشية» ليعلن تأميم قناة السويس حتى تتبلور قيادته الديموقراطية للجماهير، حيث ينطوي التأميم للشركة العالمية على الوجهين الوطني والاجتماعي. غير أن هذه القيادة الديموقراطية لا تنفصل -كما قلنا- عن الوجه الدكتاتوري للعملة، ولكنها الآن وبوضوح حاسم دكتاتورية ضد الفئات العميلة للاستعمار الذي سرعان ما هب إلى نجدتها بعدوانه الثلاثي الشهير، وسرعان ما عبرت هي الأخرى عن أحلامها الدموية بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر.

وكانت مصر قد كسرت احتكار السلاح باستيراده من **المعسكر** الاشتراكي. وكانت قد عمدت إلى بناء رمز كبريائها القومي -- السد العالي -- بتعاون الاتحاد **السوفياتي**. وهي لم تلجأ إلى المعسكر الاشتراكي والاتحاد **السوفياتي** إلاّ بعد أن «خذلها» الغرب والولايات المتحدة في امدادها بالمال والسلاح. **وهذا يشير إلى أن انعطافها نحو الشرق** كان **اضطراراً** ولم يكن اختياراً -- وهذا يدل على طبيعتها الطبقية -- كما أنه يشير إلى أن ازورار الغرب عنها كان هو الآخر **اضطراراً** لا اختياراً. وهذا بدوره ينم عن طبيعتها الوطنية. وفي هذه الحدود مارس عبد الناصر قيادته الديموقراطية الدكتاتورية معاً. برد الفعل في أغلب الأحيان. ولكن القاعدة الأولى التي انطلقت منها جميع ردود الأفعال كانت «**فعلاً وطنياً**» ضد الاستعمار والاقطاع والبرجوازية الكبيرة. وكانت هذه القاعدة الأولى ايضاً هي الفراغ التنظيمي للجماهير الديموقراطية، وخروج التشكيل العسكري لحركة الضباط من نطاق

السرية والعزلة عن القواعد الشعبية العريضة إلى النطاق العلني المضطرم بالصراعات. ولم ينجح التنظيم السري في أن يتحول الى تنظيم شعبي في «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي» لغياب همزة الوصل بين رجل الشارع المصري وهؤلاء القادة الذين يرتدون الكاكي.

وكانت الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ من أكثر الفترات ازدهاراً للمد الديموقراطي في مصر الناصرية بكل ما تمثله قيادة جمال عبد الناصر وظروفها المحلية والعالمية البالغة التعقيد. وفي هذه الفترة كاد يلتئم شمل اليسار المصري من الناحيتين التنظيمية والفكرية. وازداد حجمه نسبياً. وفي هذه الفترة أيضاً شهدت المنطقة العربية مداً ديموقراطياً موازياً تجسد في ثورة العراق. وفي غليان الشارع السوري. ولكن ظروفاً جديدة ليس هنا مجال عرضها أحاطت بصراع التناقضات في الثورة العراقية والمجتمع السوري حالت بالعنف الدموي دون استمرار هذا المد الديموقراطي. سواء على الصعيد المحلي في مصر. أو على الصعيد العربي في العراق الثورة وسوريا الوحدة. ولا شك أن القيادة الناصرية تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية فيما جرى. ولكنها لا تنفرد بالمسؤولية كلها. وإنما تشاركها كافة الأطراف الوطنية في كل من مصر وسوريا والعراق.. بل وبعض الأطراف الأجنبية خارج الوطن العربي. ولقد كان اليسار هو الشهيد الأول في هذا الجزر منذ عام ١٩٥٩ بينما كانت الرجعية تعيد تنظيم صفوفها حتى سقط الشهيد الثاني - الوحدة المصرية السورية - عام ١٩٦١. وبينما استطاعت العلاقات القديمة والحديثة بين بعض قادة ٢٣ يوليو والاخوان المسلمين أن تفتح لهم أبواب الخروج من المعتقلات وتقص حبال المشنقة - وهم التنظيم الوحيد الذي حمل السلاح في وجه عبد الناصر - لم نسمع أن زكريا محيي الدين أو عبد اللطيف البغدادي أو كمال الدين حسين قد طالبوا بالحرية

لليسار السجين. بل كان زكريا **محيي** الدين وزيراً للداخلية حين كان يعذب الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون داخل المعتقلات تعذيباً وصل ببعضهم إلى مرحلة الشهادة.. فأين كان هؤلاء من الحرية السياسية والقضاء المستقل؟ كانوا الريش الخبيث في جناحي عبد الناصر. حيث كان من الطبيعي أن يهبط بدلاً من أن يرتفع وأن يسقط بدلاً من أن يحلق.

ولكن التجربة المريرة للانفصال سرعان ما اثمرت رد فعل ايجابياً بقرارات التأميم الواسعة التي أرهصت بمد ديموقراطي على نحو يختلف مع ديموقراطية المرحلة السابقة من مراحل التحرر الوطني. ذلك أن فئات جديدة من البرجوازية قد ضربت في الريف والمدينة. وأصبحت الديموقراطية لقاعدة أوسع من الجماهير. والدكتاتورية ضد فئة أضيق من مختلف الطبقات.. فاليسار المبعد مئات الأميال عن حركة الشارع انزلق بعضه إلى طفولة يسارية مغامرة. والبعض الآخر إلى ذيلية يمينية تابعة. وكلاهما في اطار تنظيمي آخذ في التهرؤ. والجماهير العريضة خارج السجن لا تجد مأواها الفكري الذي تثق به في التنظيمات الرسمية. والرجعية تحضر وتستعد في الداخل والخارج. ومن هنا كانت السنوات الثلاث السابقة على منتصف ١٩٦٤ من أكثر الفترات مدعاة للقلق الديموقراطي العنيف. إن جاز هذا التعبير.

كانت السجون تعج بلفيف غاية في التناقض. من الاخوان المسلمين والشيوعيين والوفديين والسعديين. ذلك أن بكوات مصر وباشواتها كانوا قد فقدوا الأمل نهائياً في عبد الناصر. ولم يكن الاستعمار وعملاؤه من البرجوازيين الصغار المتلفعين بثياب الدين أقل فقداناً للأمل من الاقطاعيين والبرجوازيين الكبار. وبالرغم من تعقيدات الموقف بين حركة ٢٣ يوليو واليسار، فان الاجراءات الوطنية التقدمية التي «تقررت» في غيبتهم، كانت

تؤدي – موضوعياً – إلى الافراج عنهم من ناحية، واشتداد الأزمة مع اليمين من الناحية الأخرى. على أن عبد الناصر لم يتخذ موقفاً ادارياً من اليمين – كما هو شأنه دائماً – إلاّ حين تحرك هذا اليمين في صيف **١٩٦٥** تحركه العنيف إلى أقصى حد. **إن الحركة كانت في مواجهة الحركة. ولم تكن في مواجهة الفكر. هكذا كان الفعل ورد الفعل بين عبد الناصر واليمين.** وعلى غير هذا النحو **كانت الحركة في مواجهة الفكر** بينه وبين اليسار الذي لم يرفع في وجهه سلاحاً ولم يقم بأية حركة عنف طيلة الثمانية عشر عاماً.. وربما كانت هذه من مثالب النظام الناصري الخطيرة. أنه لم يشرع في التصفية الفكرية والسياسية للاخوان المسلمين. بل لقد فوجئت بعض العناصر القيادية في النظام أن كتب سيد قطب وفي مقدمتها «معالم على الطريق» و «جاهلية القرن العشرين» تطبع وتنشر وتوزع بمعرفة وأموال المسؤولين الكبار في أجهزة الاعلام والثقافة. ومن هنا كان شنق الأقطاب الثلاثة عام **١٩٦٥** وسجن كمال الدين حسين ومئات من أعضاء الجهاز السري الذي دبر المؤامرة أكثر دوياً ومدعاة للتأثر مما لو كانت قد سبقته تهيئة فكرية وتوعية سياسية بالأخطار المحدقة بالوطن من جراء النشاط التنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين. على أنه رغم الدماء والسجون كان عبد الناصر قد دخل مرحلة جديدة من مراحل التطور الديموقراطي منذ عام **١٩٦٤**، وهو التطور المنحاز إلى فئات أوسع من الجماهير والمعادي لفلول الاستعمار من أبناء الطبقات المنهارة. ولربما كانت الطبقة الجديدة هي شر الشرور الذي أعاق هذا التطور في أحيان كثيرة حتى أقبلت كارثة حزيران عام **١٩٦٧** تجسيداً فادح الثمن لهذا التركيب غير المتجانس لحركة **٢٣** يوليو واهتزاز تعبيرها الموضوعي عن الحركة الوطنية والديموقراطية. وقد كان سقوط **محيي**الدين وعامر خير دليل على ضرورة تخلصها من كثير من الريش الخبيث

الذي يثقل الجناحين عن الطيران.

في ذلك كله عورض عبد الناصر وقووم من اليمين واليسار والوسط، لم تكن معارضته عبثاً من جانب الاتجاه الأكثر تقدماً، ولم تكن مقاومته انتحاراً إلا للجانب الأكثر رجعية وتخلفاً، ولم تكن ارادته مشيئة إلاّ إذا جسدت مشيئة الجماهير المسحوقة، نعم هناك من قبلوا هذه المشيئة وأرادوها حين عبرت عن آمالهم، وهناك من رفضوها حين عجزت عن تجسيد الآمال. وكثيراً ما توقفت هذه المشيئة عن التنفيذ، لأن البعض رفضها ولم يهتف لها. ولكن صاحب «ماذا يريد الشعب المصري» يصف جماهير هذا الشعب كالأنعام «**فتسرع إلى التصفيق عند مقطع من خطابه، ينوي الزعيم أن يعلن قراراً ضده تماماً.. فتنتبه إلى خطئها، وتكفر عنه بتصفيق مضاعف تأييداً لعكس ما كانت تصفق له منذ لحظات**».

وبغض النظر عن خلو هذه الكلمات من ذرة ايمان بالشعب الذي أباح المؤلف لنفسه حق التحدث باسمه. فانك تزيف حقيقة هذا الشعب الذي عارض ووافق بوعي حاد منذ اللحظة الأولى من فجر٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى اللحظة الأخيرة من غروب ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فعليك أن تتذكر جيداً ما سمي بأزمة مارس ٥٤ وأن تتذكر أكثر أكتوبر ونوفمبر١٩٥٦ وأن تتذكر أكثر وأكثر ٩ يونيو ٦٧ وفبراير ونوفمبر ٦٨ ثم لتتذكر أكثر كثيراً جنازة عبد المنعم رياض وجمال عبد الناصر. إنني أعلم كم تصيبك هذه الذكريات بالوخز والألم، لأنها لم تجسد معارضتك أو موافقتك، وإنما جسدت المعارضة الشعبية وموافقتها. ولم تكن هذه المعارضة أو الموافقة عبثاً في عبث، ولم تكن انتحاراً، وإنما كانت تعبيراً ديموقراطياً أميناً لخصائص هذا الشعب الثوري الأصيل الذي تنكر ثوريته بل آدميته. ألم تكن أزمة مارس نقطة تحول في تاريخ مصر؟ أولم تكن أيام السويس وبور سعيد

والاسكندرية نقطة أخرى؟ ألم يحدث شيء بعد مساء ٩ يونيو؟ أولم تحدث أشياء بعد مظاهرات الطلبة أقلها شأناً اعادة المحاكمات وبيان ٣٠ مارس وتنفيذ بعض ما جاء فيه؟ ألم تلحظ أي تغير بعد استشهاد رياض؟ ولكنك تلحظ كل شيء بعيون مفتوحة على آخرها بعد موت عبد الناصر!!

لم يكن عبد الناصر اله الدكتاتورية -- ولا اله الديموقراطية -- في التاريخ الانساني. ولم يكن الشعب المصري قطيعاً من الأغنام.. لقد رأيت في ديموقراطية عبد الناصر دكتاتورية وفي دكتاتوريته ديموقراطية. لأنك اتخذت موقفك في الطرف المقابل للشعب. ولعل ذكاءك الوحيد هو أنك أجدت الرسم لصورة عاطفية تستميل العواطف المهتاجة. حككت جراحاً حقيقية لتثير المشاعر. فليس من شك أن هناك سلبيات لا يحصرها العد في التجربة الديموقراطية لقيادة عبد الناصر. ولكنك تتخذ من هذه السلبيات في خبث خبيث نقطة وثوب على كافة الجوانب الايجابية للتجربة. وما أكثرها هي الأخرى. وأخيراً أقول لك ان ذكاءك خانك من حيث لا تقصد حين رسمت هذه الصورة الالهية للزعيم وتلك الصورة المنحطة للجماهير. لأنك بلا وعي منك كنت تصوغ تصوراتك أنت للزعامة والشعب كما يعرفها الاخوان المسلمون. فلو أنني نزعت صورة عبد الناصر من الاطار الذي وضعتها فيه وأبدلتها بصورة «حسن البنا». ولو أنني نزعت صورة الشعب المصري ووضعت في اطارها صورة الأخوة والأخوات. لانسجم الاطار والصورة انسجاماً بالغ الدقة والتحديد والصرامة.. فتلك هي نظرتكم المؤلهة للزعيم. وتلك هي نظرتكم المحقرة للشعب.

الحلفاء والاعداء مقولتان تعلمها **محمد جلال كشك** من الماركسية **قبل** أن يخونها. وهو كسادته الأمريكيين البارعين في استخدام الماركسية ضد الماركسية. يقوم في كتابه الأبيض **المصقول** بتحديد من هم أعداء مصر ومن هم حلفاؤها تحديداً صريحاً وحاسماً **ولا يعتوره** الشك. **أما أعداء مصر فهم** الاتحاد **السوفياتي** أساساً ثم الدول العربية التقدمية كسوريا والسودان واليمن الجنوبية الشعبية. والعراق أيضاً.. وأما **أصدقاء** مصر **الطبيعيون فهم** السعودية والكويت والمغرب وتونس. ولا بأس من اضافة «الجزائر» كذلك!! وهو ليس من الغباء بحيث ينسى الولايات المتحدة واسرائيل. ولكن الاخواني العريق أصبح صينياً فجأة ووضع الاتحاد **السوفياتي مع** أمريكا في سلة واحدة. غير أنه سرعان ما يعود إلى اخوانيته بالنسبة لاسرائيل. لأنها عدوة الله والاسلام!!

إنه يبدأ لطيفاً خفيفاً يقول «نريد سياسة عربية. تعيد المصريين إلى الوطن العربي.. **سياسة لا دخل لها بنظم الحكم العربية**». ثم يقلل من درجة اللطف والخفة حين يقول أن مصر عزلت نفسها «بقيام نظام مكروه من كل الدول العربية. عاجز عن كسب شعبية لدى الجماهير..**ولا شك أن تحول مصر إلى دولة شيوعية يحقق عزلة مصر نهائياً**». والهدف اذن «بقدر ما تكون مصر مرتبطة بعلاقات مصيرية مع الامة العربية. مع الدول العربية. مع النظم العربية المعادية للشيوعية. بقدر ما نستطيع مواجهة الضغط الروسي ووقفه عند حده». «وإن أكبر مشاكل عانتها مصر كانت من الثوريين في العراق وسوريا واليمن الشعبية» أما السُّعودية والكويت والمغرب وتونس فهي على أتم الاستعداد للتعاون مع مصر «**متفتحة** للتعاون راغبة فيه بحكم قيمها ومصلحتها الأكيدة في منع تحول مصر إلى الشيوعية.

ويجب أن نمد يدنا إلى يدهم الممدودة لنا».

ويغفط الكاتب عن ظهر قلب احصائيات التعاون مع الدول العربية المعادية للشيوعية وكيف ربحت مصر آلافاً مؤلفة من العملة الصعبة من السعوديين والكويتيين المقيمين في مصر والمسافرين اليها على شركة الطيران العربية ومن تشغيل المدرسين المصريين بمعاهدها وجامعاتها ومدارسها وكيف راحت هذه الارباح تقل كلما خطت مصر خطوة «ثورية» بطرد المصريين من كل بلد عربي حتى لم يبق منهم سوى الخدم. وحتى لم يعد مباحاً الزواج منهم!!

أما العلاقة المصرية **السوفياتية فهي** خطيئة الخطايا التي اقترفها الحكم الناصري. لأن الحاجة ليست ملحة أبداً للسلاح. فالمشكلة الفلسطينية لن تحل بالحرب من ناحية. ولأن **إنفاق** الميزانية المصرية على البناء الداخلي أعقل وأجدى من ناحية أخرى. ولأننا نستطيع أن ننتج السلاح محلياً إذا احتجنا إليه «**وما كان مستحيلاً على أمة في غنانا. وتعدادنا، أن تنتج السلاح**»!! والولايات المتحدة — إذا كانت دولة استعمارية حقاً — **فهي** ترتدي ثياباً **سوفياتية** «وليست اسرائيلية» لاحتلال مصر. بطريقة أكثر براعة من الاحتلال البريطاني «بل لقد **رأينا** كيف كانت أمريكا تساعد دائماً **باستفزازاتها ومن خلال تحريك اسرائيل** إلى زيادة الضغط على مصر لدفعها أكثر فاكثر نحو الارتباط بالاتحاد **السوفياتي.. إذ يصعب علينا أن نجد مصلحة ما في الغارات الاسرائيلية في الأعماق قد تحققت. الآ زيادة ارتباط مصر بالاتحاد السوفياتي مما سمح له أن يفرض رجله بنجاح في السلطة المصرية**».

هذه هي صيغة التحالف والعداء التي يعرضها الكاتب على القيادة السياسية الجديدة في مصر. والحق أنه يستحق مني ومن غيري الشكر العميق

على هذه الصراحة وهذا الوضوح والتحديد دون لف أو دوران أو التواء في التعبير. ولربما كان مرجع ذلك أنه يكتب منشوراً سياسياً تحريضياً. كما قلت في البداية، وليس بحثاً فكرياً عميقاً. ولكنه أكثر جلاء من غيره داخل مصر، من أولئك الذين يلتقون معه في الهدف والمضمون ويختلفون عنه في الشكل والأسلوب. وربما كان أكثر اتساقاً مع نفسه حين تستقيم لديه الفكرة كما سنرى حتى تنتهي إلى إجلال الجامعة الاسلامية.. محل القومية العربية، بينما الآخرون - من المتحضرين أبناء الطبقة الجديدة - يرفضون الاسلام والعروبة معاً ويفضلون أمريكا وأوروبا الغربية مباشرة.

والحق أن ملف العلاقات المصرية العربية بالغ الضخامة والتعقيد، وكذلك ملف العلاقات المصرية الغربية والشرقية على السواء. ولذلك سوف أضطر هنا للايجاز - المخل أحياناً - مكتفياً بالخطوط العامة ومجرد العناوين. ولا بد قبل البداية من أن أسجل أنني والمؤلف لا نقف على أرض مشتركة حتى يصبح الخلاف في التفاصيل وحدها، وانما الاختلاف في الأصل جذري ومنهجي، ولهذا يصح أن نستبدل التفاصيل الدقيقة بالخطوط العامة.. فأنا لست أرى الحرب بيننا وبين إسرائيل حرباً دينية، كما أنني لا أرى غير الحرب أداة للصراع بيننا وبينها، لأني أراها رأس جسر استعمارياً اعتمد الاسلوب الاجلائي الاستيطاني في التواجد بين ظهرانينا. وبالرغم من أن القضية الفلسطينية تحتل مركز القلب والوجدان العربي العام، إلاّ أنني أرى العلاقة المصرية العربية تتخذ أبعاداً سابقة على قضية فلسطين وباقية من بعدها، هي العلاقة الخالية من كل أثر ثابت ومطلق للدين أو العرق، وانما هي العلاقة المتطورة عبر التاريخ الحضاري للفتح العربي، والتاريخ النضالي المشترك ضد الاستعمار بحيث أرهصت هذه العلاقة بميلاد أمة واحدة في طور النشوء والارتقاء، تمثل مصر إحدى قسماتها الرئيسية. وبالتالي فالقومية

العربية بمضمونها التحرري الاشتراكي الوحدوي، ليست شعاراً سياسياً مرحلياً، وانما هي هدف استراتيجي للكادحين من جميع أقطار هذه الأمة الوليدة.

والارتباط بالمعسكر الاشتراكي أو الغربي من جانب مصر أو غيرها من بلدان الوطن العربي، إنما تتحدد طبيعته عندي على ضوء هذا المفهوم القومي والطبقي في آن. أي أن ارتباط مصر بالاتحاد السوفياتي أو الصين أو أوروبا الشرقية هو نموذج للتفاعل الصحي بين حركة التحرر الوطني والحركة الاشتراكية العالمية لا يطرح أصلاً السؤال المضلل: أيهما محتاج إلى الآخر. وكذلك ارتباط بعض أنظمة الحكم العربية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، هو نموذج للتفاعل بين الرجعية المحلية والرجعية العالمية، بين الثورة المضادة العربية والامبريالية.

على ذلك، فالخلاف بيني وبين مؤلف «ماذا يريد الشعب المصري» هو اختلاف موقعين على شاطئين متقابلين يفصل بينهما المحيط ولا جسر واحد أو باخرة ضالة يمكن أن تحقق همزة وصل مهما ضعفت، بينهما. ولقد كان من الممكن الجواب سلباً بكلمة «لا» على كل فكرة جاءت في الكتاب الأبيض المصقول، لولا أن بعض الملاحظات – العامة جداً – قد تضيء كلمة «لا.. ليس هذا ما يريده الشعب المصري» بما يحيلها من حالتها السلبية إلى حالة إيجابية، ما أحوجنا إليها في وجه المؤامرات التي تحاك الآن في أروقة الظلام ضد الشعب المصري، والتي يجيء الكتاب الأبيض – أو الأسود – المصقول خير تجسيد لها ومؤشر للخطر. أما ملاحظاتي فأجملها فيما يلي:

أولاً: عندما بدأت حركة ٢٣ يوليو لم تكن لديها أية أفكار مسبقة

عن طبيعة الوضع العربي في المنطقة. ولعل الاشارة الوحيدة التي جاءت في كتاب عبد الناصر «فلسفة الثورة» عن الدائرة العربية كواحدة من الدوائر الثلاث التي يرمي إلى أن تتصل بها حركته، كانت أقرب إلى الحلم الشاعري منها إلى التخطيط السياسي. ولقد ظلت العلاقات المصرية العربية في الاطار التقليدي السابق على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى اصطدمت القيادة الناصرية بجماعة الاخوان المسلمين من ناحية والاستعمار الغربي من ناحية أخرى.

وكانت ملاجئ الاخوان منتشرة في ربوع المنطقة العربية الخاضعة للنفوذ الغربي واحتكاراته البترولية الواسعة. ولقد أحست نظم الحكم الرجعية بخطورة «النموذج» الذي يقدمه عبد الناصر للشعوب العربية فقدمت كل ما تستطيع للخارجيز عليه من الرجعيين، ومارست بكل ما تملك من قوى وامكانيات ضغطاً رهيباً موحى به من الدوائر الاستعمارية لكي يغير عبد الناصر موقفه من الاخوان والباشوات دون جدوى. كان رفض الاحلاف مع الغرب بدءاً من مشروع منزيس إلى مشروع أيزنهاور إلى الحلف الاسلامي، بمثابة نقطة التحول الحاسمة في موقف أنظمة الحكم العربية الرجعية من نظام الحكم الجديد في مصر.

غير أن هذا التحول أخذ معناه الحقيقي عام ١٩٥٦ حين امتدت ظلال القيادة الناصرية ضد العدوان الثلاثي إلى وجدان الملايين العرب خارج مصر. ومنذ تلك الأيام اتضحت لدى عبد الناصر نفسه الفكرة العربية كعنصر فعّال في مجرى الأمور داخل مصر. وقد استقامت الخطوط وتعرجت بالفكرة العربية من ذلك الوقت، فكانت وحدة الصف حيناً ووحدة الهدف أحياناً، كلما كان عبد الناصر يلتقي داخل مصر وخارجها بهذه القوى الاجتماعية أو تلك. وصلت الأمور في وقت ما لأن يدفع سعود مليوناً من الجنيهات ثمناً لرأس عبد الناصر، ووصلت في وقت آخر إلى مؤتمرات

القمة. وصلت في وقت ما لأن يغادر بورقيبة مطار القاهرة مكرماً ليدلي فور وصوله بعد ساعة إلى بيروت بتصريحات ضارية ضد عبد الناصر وداعية للصلح مع اسرائيل، وانتهت في وقت آخر بأن تكون آخر برقية كتبها عبد الناصر في حياته إلى بورقيبة يشكره على المبادرة التونسية ويستأذنه في تعيين الأدغم رئيساً للجنة الاتفاق بين الأردن والمقاومة. وصلت في وقت ما لأن تشارك مصر الناصرية بالكثير في ثورة الجزائر، وفي وقت آخر تعقدت الأمور باقصاء بن بيللا عن الحكم. وصلت في وقت ما إلى درجة الوحدة المصرية السورية، وفي وقت آخر إلى درجة الانفصال. وصلت في وقت ما إلى مرحلة الاشتراك المسلح في اليمن جنباً إلى جنب مع القوات الجمهورية، وفي وقت آخر عاد الضباط والجنود المصريون يحمون ظهورهم – من الخناجر اليمنية.

وصلت في وقت ما إلى أن يهدد شمعون أمنها وسلامتها باستدعاء الاسطول السادس إلى داخل لبنان. وفي وقت آخر كان عبد الناصر رسول الأمن والسلام بين لبنان والمقاومة. وفي كل هذه التوترات كانت مصر تخطئ وتصيب. ولكنها في خطئها وصوابها لم تكن تكسب الدنانير أو الدولارات. ولو أرادها عبد الناصر وشعب مصر لحصل عليها من اليوم الأول بأيسر الطرق وأهون الأساليب «المشروعة»!! وليست مصر هي الرابحة من آلاف الأساتذة المصريين الذين يعملون في الوطن العربي. وانما تكسب هذه البلدان بخبرتهم وثقافتهم. بل إن بعضهم ليسيء إلى مصر التي أوفدته بالتصرفات الفردية البشعة التي لا يمكن أن نسأل عنها عبد الناصر. ولقد أساءت بعض الأجهزة المصرية حين اختارت وجوهاً – مصرية وعربية – لا تمثل جوهرها الأعمق. ولم يكن عبد الناصر ليتدخل في تفاصيل التفاصيل.. مما لوَّن الصورة المصرية في بعض المواطن العربية بظلال

الشك ، ومما أصاب البعض بالذل المهين.

ولكننا بعيداً عن الأخلاق ودخولاً في السياسة ، نرى أن حسابات مصر الناصرية مع الدول العربية لم تكن حسابات الربح والخسارة بالطريقة الساذجة والعبيّة التي يقدمها المؤلف ، وانما كانت حسابات سياسية في الدرجة الأولى .. فهي حين تقف مع بعض أنظمة الحكم الرجعية في الوطن العربي ، إنما تهادن بعض القوى الاجتماعية الداخلية ، وهي حين تقف ضد هذه الأنظمة في نفس الوقت الذي تقف خلاله مع غيرها من الأنظمة الأكثر تقدماً وتشدداً مع الاستعمار ، فانما تفعل ذلك لمصلحة جماهير الشعب المصري في مجموعه ، وعلى المدى البعيد ، ولا تضع في حسابها خسائر المدرسين المصريين أو شركة الطيران العربية أو العاهرات المصريات ! ! لذلك كان التغيير الذي يطالب به المصريون في مجال السياسة العربية هو المزيد من الوضوح والحسم في الوقوف ضد الأنظمة الرجعية الحاكمة في بعض أجزاء من الوطن العربي ، والوقوف مع الأنظمة الأكثر تقدماً ومعاداة للاستعمار ، وضرورة كشف الأنظمة التي تتشدق بالصراخ العالي والفعل المشلول . ذلك أن ارتباط الرجعية بالاستعمار أيا كانت درجة هذا الارتباط هو نقطة وثوب على الثورة المصرية ، ونقطة قوة لاسرائيل ، والعاملان كلاهما يصيبان الشعب المصري في موضع القلب .. مهما عمل بعض أبنائه خدماً في بيوت العرب ، أيها الغيور جداً على «سمعة» مصر ، وكأنها بلد غير عربي ! ولكن الشاطر يقع أحياناً ، وهكذا فأنت تفصح عن احتقارك للعرب بهذه الجملة المقيتة ، من حيث أردت في بداية كتابك الأبيض المصقول أن تعلي من شأنهم ، خصوصاً إذا كانوا يرتدون العقال ويجلسون فوق بئر للبترول ويملأون القصور بالجواري الحسان وأجهزة التدليك الامريكية.

ثانياً : عندما بدأت حركة ٢٣ يوليو لم تكن لديها أية ارتباطات مسبقة

بالشرق الاشتراكي. وانما كانت لديها النوايا الطيبة والاستعداد الطبقي للتفاهم مع الغرب. ولكنه التفاهم على الجلاء البريطاني والتنمية الاقتصادية. لا على التحالف المشبوه. ولعل الاشارة الوحيدة في هذا الصدد هي قولة عبد الناصر الشهيرة في وجه أحد الأحلاف عندما برره ممثل الاستعمار بأنه حلف ضد الشيوعية والوحش الأحمر. فقال له عبد الناصر ما معناه أن الوحش الذي تراه عيوننا هو الوحش البريطاني. أما الاتحاد السوفياتي فتفصلني عنه آلاف الأميال. ولم يحدث أن رفع في وجوهنا مسدساً. وبعيداً عن كل المؤلفات الاستعمارية التي صدرت وتصدر في الوقت الحاضر بالذات. لتلوث تاريخ عبد الناصر وحركته بأنهما كانا على ارتباط بالامريكيين. فما لا شك فيه أن حركة ٢٣ يوليو مدَّت يدها أولاً إلى الغرب. ولم يكن دافعها في ذلك تكتيكاً مرحلياً. وانما عن قناعة تبدت لها حينذاك بأن «العالم الحر» يستطيع مساندتها في التحرر. جربت ذلك في طلب السلاح وفي بناء السد العالي. فصدمها الرفض العاجل والحاسم. وكم أخذت أمريكا تلوح لها بعد ذلك -- وكان الأوان قد فات -- بالقمح تارة وبالتدخل في العدوان الثلاثي تارة أخرى. ولكن مصر كانت قد اضطرت إلى اجتلاب السلاح الاشتراكي وذهبت إلى باندونغ وأممت القناة والشركات والبنوك الأجنبية. لأن طابعها الرئيسي كان التحرر الوطني فأدركت بالتجربة أن المعسكر الاشتراكي هو الحليف الطبيعي لحركة التحرر. ولما أدت تطورات الحركة الوطنية المصرية إلى مرحلة التلاحم مع التحرر الاجتماعي كان الاستعمار قد فقد صوابه ومعه الأمل في اجتذاب القيادة الناصرية إلى دائرة نفوذه. حتى عندما شاركت هذه القيادة في أحداث العراق وضرب اليسار في مصر وسوريا وتناطحت مع الاتحاد السوفياتي. وكان الجو مهيأ موضوعياً لان يلقي الاستعمار بشباكه ويصطاد في الماء العكر. كان الحد الأدنى من الوطنية متوافراً لوعيها بحيث لم تتح له

الا فرصة يسيرة -- هي انفصام عرى الوحدة والالتفاف حول الثورة العراقية لمحاولة خنقها - استردت بعدها حيويتها في قرارات يوليو ٦١ وبالمد الديموقراطي عام ١٩٦٤ وبضرب اليمين الاخواني عام ١٩٦٥ إلى ان لم يجد الاستعمار بديلاً عن الضربة الاسرائيلية المروعة في ١٩٦٧ .

وكانت العلاقة مع المعسكر الاشتراكي خلال هذه الفترة أشبه ما تكون بعلاقة الفعل ورد الفعل : **رفض** الغرب تسليحنا -- ولندع جانبا الفكاهة السمجة القائلة بقدرتنا على إنتاج السلاح - **فلجأنا** إلى الشرق . **رفض** الغرب تمويلنا **فلجأنا** إلى الشرق .. ولكن لجوءنا إلى الشرق لم يظل في دائرة ميكانيكية من الأفعال وردود الأفعال . لما قامت به التجربة من دور خلاق في تثوير الوعي الناصري . وهو الوعي الذي بلغ ذروته في كلمات عبد الناصر «ان علاقتنا بالاتحاد السوفياتي ليست علاقة مرحلية وانما هي علاقة مستمرة» . وكان الميثاق الوطني قد أشار من قبل -- ولكن في سرعة -- إلى ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الوحيدة الصحيحة للتقدم . ومعنى ذلك أن الاتحاد السوفياتي حين يسلحنا ويدعم اقتصادنا القومي ، لا يحمي صدرنا مقابل حمايتنا لظهره كما يقول البعض ، لأن المسألة تتجاوز حسابات الأمن الجغرافي لبلدين صديقين عند الشدائد ، إلى أن تصبح مسألة تفاعل جدلي خلاق بين أهم مركز للثورة العالمية وإحدى حركات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في مواجهة الثورة المضادة العالمية وأدواتها من العرب والاسرائيليين على السواء :

أما تصوير الأمر على أن مصر أضحت مستعمرة سوفيانية ، فهو مقصور على الصحافة الاستعمارية وحدها والاقلام العربية المأجورة لها ، وأما القول بأن مصر أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الشيوعية فهو لا يقتصر على كونه فكاهة ثقيلة الدم عند من يعرف ومن لا يعرف ، وانما هو في نفس

الوقت تعبير أمين عن أن الرجعية المصرية وحلفاءها من العرب يرفضون جذرياً أية منجزات وطنية لا تؤدي بالحتم إلى الشيوعية. إنهم يرفضون مجرد الشكل الذي لم يتحول بعد إلى مضمون كامل الثورية للمكتسبات التقدمية التي حققها الشعب المصري. أي أنهم يرفضون الحد الأدنى من التقدم الاجتماعي فيبالغون في حجمه ويهولون منعاً «لتفاقم» التقدم والحيلولة دون تطوره «الخطر» إلى ماهو أكثر تقدماً وتفادياً أو تحاشياً لأية مكانيات للتغيير الثوري.. فالتغيير إلى الوراء شعار أربح وأضمن «لتجميد» الوضع الراهن. هذا التجميد الذي يعني -- اذا اتفقنا على ان حركة التاريخ لا تتوقف محلك سر -- تصفية كافة المكاسب الثورية للشعب المصري. فحتى شعار السير على الطريق الناصري الذي يرفعه من هم أذكى يضل طريقه إلى التنفيذ الثوري إذا تصورنا أن عبد الناصر لو كان حياً لظل كما كان، وهو القائد الذي يتميز بالتطور الدائب المستمر، مهما كان رد الفعل هو السمة الأساسية لهذا التطور.

ثالثاً: ليس من شك في أن ثمة ظاهرة جديدة في حقل العلاقات الدولية، ربما لم يعرف العالم لها مثيلا على طول تاريخه. تلك هي ظاهرة توازن قوتين متعارضتين تماماً في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن هذه الظاهرة التي جاءت لمصلحة الثورة العالمية بضمان قوتها النووية لبقاء النظام الاشتراكي العالمي ودفع حركات التحرر الوطني. كان لا بد لها وأن تتخذ من صيغة التنافس السلمي -- ولا أقول التعايش -- إطاراً للعلاقات بين القوتين الأعظم في العالم. هذا التنافس الذي لا يمنع أياً منهما من تحقيق أية مكاسب تدعم نظامها.. فالولايات المتحدة لا ترى بأساً بطبيعة الحال من أن تضرب أنظمة العالم الثالث المائعة إذا حانت لها الفرصة للضرب. والاتحاد السوفياتي لا يرى بأساً في دعم حركات التحرر الوطني طالما وقفت

ضد الامبريالية والاستعمار الجديد. ولا شك أن صيغة التعايش السلمي في ظل خروشوف والشقاق الصيني السوفياتي قد أسهما في خلق مناخ موات للضربات الأمريكية المتوالية في جميع أنحاء العالم.

ولكن هذه النتيجة السلبية لا تعني على الاطلاق أن الاتحاد السوفياتي وأمريكا قد أمسيا شيئاً واحداً كما يردد غلاة اليسار ومتطرفي اليمين على السواء.. فليس من المصلحة الأمريكية، -والاسرائيلية- أن يتواجد الاسطول السوفياتي في البحر الأبيض، ولا أن يدعم بالمال والسلاح مصر وسوريا، ذلك أن أية انتصارات -ولو جزئية- للقوى الوطنية والتقدمية في المنطقة العربية انما تهدد الوجود الاستعماري والصهيوني مباشرة. ولو أن أمريكا قد أرادت أن تهدي المنطقة للسوفيات لما احتاجت إلى كلب الحراسة الاسرائيلي في حزيران ٦٧ إلاّ اذا كانت الحرب من جانب الصهاينة حربا دينية وإلاّ إذا كانت الحرب تدبيراً تمثيلياً مشتركاً بين الامريكان والسوفيات لكي يتسلم هؤلاء مفتاح الشرق الأوسط مرغمين -يا عيني!- تحت ضغط السلاح الامريكي. ولا أدري لماذا اختار الامريكان للسوفيات أرض مصر وسوريا والسودان واليمن الجنوبية. ولم يختاروا لهم أرضا أخرى تدر لبنا وعسلاً -أقصد بترولاً- في السعودية مثلاً حيث تتربع الاحتكارات الامريكية على عرش السلطة وقد ارتدت فوق رؤوسها عقالات عربية. ولكني نسيت أن المؤلف يرى في الاتحاد السوفياتي **استعماراً** ينهب ثروات الشعوب. أما أمريكا فإن خطيئتها هي الاستفزاز فقط. ولا بأس من أن يتعاون الاستعمار السوفياتي مع الاستفزاز الامريكي في شنق العرب على يدي جلاد -هو الضحية!- يدعى اسرائيل.

إن التناقض الرئيسي في عالم اليوم لا يزال رغم التعايش أو التنافس السلمي بين الاشتراكية في مختلف أقطارها وبين الرأسمالية بمختلف أزيائها.

وفي ظل التوازن الرهيب بين القوتين المتعارضتين. يبقى المعسكر الاشتراكي بكل أجنحته هو الظهير الوحيد والسند اليتيم لنضال حركات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. وستظل الولايات المتحدة هي عدونا الرئيسي والمباشر. والذين يحاولون طمس المعالم الفارقة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي انما يحاولون لا تشويه الوجه الاشتراكي الحليف فحسب. وانما يحاولون في الدرجة الأولى حجب الدور الخطير الذي تلعبه الولايات المتحدة لانهاء وجودنا في نفس الوقت. إن أقل ما يؤدي إليه المزج بين أمريكا والاتحاد السوفياتي أن تختلط الأمور عند بسطاء الناس وتنعدم لديهم الرؤية الواضحة إلى التهديد الامريكي لاستقلالنا وتقدمنا. وهو يرادف القول بان ثمة احتلالاً **سوفياتياً** بالأسلحة والخبراء لصرف الأنظار عن الاحتكارات والمخابرات الامريكية الجاثمة على أجزاء عزيزة من أرضنا. فلنفهم ما بين السطور السوداء لأن بياضها أكثر سواداً.

- ٣ -

إذا لم تكن **هناك** حاجة للحرب مع اسرائيل. واذا كانت «الاستفزازات» الأمريكية ليست أكثر من تدعيم للوجود السوفياتي في مصر. فليكن مدخلنا نحن طلائع الثورة المضادة إلى تحطيم كل شيء هو طرد السوفيات من مصر ولو بالعنف. وطرد القيادة الحالية من السلطة ولو بالعنف. هاتان هما النتيجتان التحريضيتان الرئيسيتان اللتان نثرهما المؤلف على طول الكتاب وعرضه. وانه يسأل الرئيس السادات عما إذا كان يقبل هو وحكومته هذه الحقيقة الجديدة. ويستفسر عن «**مدى استعدادهم للتسليم بها سلمياً ودون حاجة إلى اكراه عنيف**».

والخطر الروسي عند المؤلف يتمثل في أن السوفيات قد يعطلون أي انقلاب عسكري يطيح بالسلطة الحالية، فيوجه الكاتب نداءه إلى الجيش «ولا بد أن يفكر أي تجمع معاد للشيوعية في داخله بنتائج واحتمالات ومخاطر **تحدي** الروس». وهو يرى أنه كما أن أمريكا ترغب في الاحتلال السوفياتي لمصر فان اسرائيل ترغب في بقاء السلطة الحالية وتقف ضد الذين يحاولون قلبها، والدليل على ذلك التصريحات الاستفزازية الاسرائيلية التي «**لا يمكن تفسيرها إلا بأنها تهدف إلى شل تحرك الجيش المصري في معركة السلطة المصرية**». وهكذا يؤكد المؤلف تأكيداً لا لبس فيه أن البديل الانقلابي الذي يضع فيه أمله الكبير هو الجيش، وهو يتكلم كما لو كان له سلطان «ولا بد - لاحظ تكرار لا بد هذه - **أن يتقدم ضابط أو مجموعة ضباط بسؤال.. ما فائدة الدعم السوفياتي إذا ما كانت نهايته هي قبول مشروع روجرز؟! لماذا لا نجرب ان نقبل مشاريع روجرز بغير دعم سوفياتي؟!**.» ويبلغ التحريض أوجه وتحديده وايجازه في هذه الكلمات «**لنا أن نتوقع انفجارات قريبة أو بعيدة في الجيش**».

والمؤلف لا يقدم برنامج عمل سياسي بديل للسياسة الحالية في مصر، وانما هو يكتفي بالتحريض على الانقلاب العسكري وتهيئة الأذهان له، أما برنامج العمل فيتلخص عنده في الهتاف «واإسلاماه»، ويسأل الله في خاتمة الكتاب أن يجعله «**من الذين يقوّمون اعوجاج الحاكمين بسيوفهم**».

لقد سرقت الثورة المضادة شعار «التغيير» كما أنها ارتكزت على سلبيات حقيقية في النظام، ولكن تغييرها الدموي سوف يجهز على البقية الباقية من الايجابيات ويضيف إلى السلبيات أكواماً فوق أكوام. إن الثورة المضادة التي عاشت عمرها تأمل في الفوز برأس عبد الناصر لا تقنع الآن بأقل من النظام بأكمله جملة وتفصيلاً.

إن التغيير الثوري لا يفرط لحظة واحدة في الأسس المادية التي تم وضعها للتحول إلى الاشتراكية. وانما هو يقيم البناء. ان التغيير الثوري لا يفرط لحظة واحدة في المكتسبات الدستورية. وانما هو يملأ الشكل بالمضمون. إن التغيير الثوري لا يفرط لحظة واحدة في الحليف. وانما هو يعبئ الشعب لحرب التحرير التي تنصفه هو والحليف وقبلهما الحق. ولذلك كله فان التغيير الثوري لا يفرط في النظام الناصري لحكم أنور السادات. كمرحلة انتقال من المبدأ إلى الواقع. من إرادة الثورة إلى الثورة. فالحرص على هذا الحكم الآن إلى درجة رفع السلاح دفاعاً عنه هو حرص على الثورة ودفاع عن النفس فالثورة لا تهبط من أعلى. والثورة المضادة لن تفرق بين ناصري وشيوعي ووطني. وانما الثورة لها ظروفها الموضوعية القادمة من أسفل تحتاج منا إلى الصبر الطويل والمحافظة على المناخ السياسي والأسس المادية التي تدفعها إلى النمو. وتحتاج منا في نفس الوقت إلى التسلح بأعلى درجات اليقظة والانتباه إلى مؤامرات الرجعية المصرية والعربية والعالمية التي ترغب وتخطط لنسف هذا المناخ وتلك الأسس. أي لتفريغ الهواء من جانبي الثورة الحقيقية حتى تموت اختناقاً. وكتاب «ماذا يريد الشعب المصري» هو أبرز الادلة على النشاط المحموم للثورة المضادة. فالمعركة قادمة لا ريب. وعلى الثوار الحقيقيين أن يميزوا الحليف من العدو وما بينهما تمييزاً دقيقاً وحاسماً.. فالرؤية الواضحة أولى الخطوات إلى النصر.

القاهرة – ديسمبر ١٩٧٠

الفصل الثاني

مدخل تمهيدي إلى الفكر الناصري

١ – مقدمة عن الرجل :

من هو جمال عبد الناصر ؟ لقد صوَّره البعض في حياته وكأنه «رجل المعجزات» . وصوره آخرون بعد رحيله وكأنه «رجل الكوارث» . إن بعض الذين صوروه وكأنه رجل المعجزات كانوا يهربون وراء هذه اللافتة من مشاركته في المسؤولية ليتحمّل وحده كل الأعباء والخطايا . كذلك فإن بعض الذين صوروه وكأنه رجل الكوارث . نظروا إليه من خلال ما أصابهم في أمانهم الشخصي وامتيازاتهم الخاصة . والحق أن عبد الناصر – كفرد – لم يكن رجل المعجزات ولا رجل الكوارث . وإنما كان ولا زال بطلاً قومياً جسَّد في إحدى لحظات التاريخ – عشرين عاماً تبدأ من النصف الثاني من القرن العشرين – نضال أمة ترسف في أغلال القهر والتخلُّف . وقد استمد «بطولته» من طاقته العظمى على التحدي أياً كانت الأساليب التي استخدمها في طريق التحدي وأياً كانت النتائج التي وصل إليها . فإن هذه الأساليب والنتائج – مجتمعة – لم تكن معزولة عن البيئة التي ولدته وانعكاسات العصر التي واكبته وطبيعة التحديات التي واجهته .

ولقد تعرَّض عبد الناصر في مختلف مراحل حياته. وبعد غيابه، لكثير جداً من موازين التقييم حسب الموقع الاجتماعي والسياسي الذي اختاره لنفسه صاحب الميزان. وكثيراً ما تبادل أهل الرأي في عبد الناصر مواقعهم، باختلاف حركته من مرحلة إلى أخرى وتباينها من قضية إلى أخرى. وكانت الفروق واضحة بل حاسمة بين ميزان وآخر طالما كانت «الأرباح والخسائر» هي اللغة المشتركة بين الجميع، ولكن هذه الفروق كانت تتداخل في ما بينها وتتشابك حين يتصل التقييم بشخص جمال عبد الناصر لا بمنجزات ثورة يوليو – تموز.

فربما تجد يساريًّا ويمينيًّا يتفقان على توصيف ما لشخصية القائد، ويختلفان بعد ذلك حول «أفعاله». ولربما تجد يساريين تتباين وجهتا نظرهما حول «البطل» وتتفقان على المنجزات. كذلك قد تكشف قاسماً مشتركاً أعظم لصورة عبد الناصر في أعين المثقفين، تتعارض جزئياً أو كليًّا عن صورته في أعين الفلاّحين أو العمال أو الشباب أو السياسيين القدامى. كما أنك قد تكتشف الحد الأدنى من الخطوط والألوان التي أضفاها المصريون على تمثال عبد الناصر، وهي تغاير الخطوط والألوان التي اضفاها العرب خارج مصر على هذا التمثال، وهي تتباعد كثيراً عن الخطوط والألوان التي أضفاها «العالم» بقاراته المختلفة على هذا التمثال.

أين الحقيقة إذن، وهل كانت لعبد الناصر عدة وجوه حتى يختلف الناس حول شخصه بينما يتفقون – بالسلب والإيجاب – حول أعماله[1]؟ أم كان لعبد الناصر وجه واحد، ولكن درجة الإبصار عند الناس هي التي تختلف ضعفاً وقوة، قربًا وبعداً؟ وهل من المهم أن «نعرف» جمال عبد الناصر وقد عرفنا تقريباً ما أنجز وما لم ينجز؟

أقول : أولاً ، إنه لم يكن لعبد الناصر أكثر من وجه ، وتلك هي السمة الأولى في تكوينه الشخصي ، إنه كان ذا وجه واحد . وقد لا يكون ضعف البصر أو بعد الرجل هو السبب في ضعف صورته أو عدم اكتمالها . ربما كانت زاوية الرؤية هي السبب ، ولكن «الوجه الواحد» يظل السمة البارزة والأساسية في بناء الرجل ، فحتى المناورة في حياته لم تكن ازدواجاً في الشخصية ، وإنما كانت أسلوباً في العمل يتجه به نحو غاية محددة لا تتناقض مع مجمل الغايات . ولم يكن هذا الأسلوب يتناقض من الوجهة الأخلاقية مع الهدف .

وأقول ، ثانياً : انه من المهم أن نعرف جمال عبد الناصر كفرد ، عن قرب ، لأنه قد برهن بشخصه على الأهمية البالغة لدور الفرد في التاريخ ، سواء لبصمته التي لا تقبل المحو عن مسار الثورة العربية ، أو للظروف التاريخية لمصر والوطن العربي -كجزء جوهري مما يسمى بالعالم الثالث- أو لتفاعل العنصرين معاً ، وهو الأرجح .

وعلى أية حال ، فقد كان عبد الناصر هو الزعيم الوحيد بين زعماء العالم الثالث الذي شق لنفسه تياراً متميزاً وسط حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث المنسية : آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . إن كاسترو ، وهو أكثر هؤلاء الزعماء راديكالية ، قد اكتسب وزنه الدولي من تحوله وهو في قمة السلطة إلى الماركسية ، أي أن انتماءه الأيديولوجي الجديد إلى نظرية سائدة في نصف العالم وأكثر هو الذي دفع به إلى مكان «خاص» فوق المسرح العالمي . وقد أكّد كاسترو «دور الفرد في التاريخ» من هذه الزاوية ، وانعكاسها على تطور بلاده الوطني والاجتماعي . لقد انتهى إلى تيار قائم بالفعل ، وأشعل الطموح من أجل التغيير في العديد من صدور الثوريين ، ولكنه بالقطع لم يشق تياراً جديداً متميزاً بقسماته النوعية ، فالاشتراكية

العلمية «خيار مطروح» من قبله ومن بعده. وإنجازه التاريخي هو الاختيار. والانحياز إلى هذا التيار دون غيره. كذلك نهرو. وهو المفكر والسياسي في وقت واحد. تبنّى الأصول المعروفة للاشتراكية الديمقراطية مع تعديلات طفيفة تناسب ظروف الهند من موقع الشرائح العليا للبرجوازية الليبرالية. ولكن نهرو – وارث غاندي العظيم – لم يضف بصمة شخصية حاسمة تميز تياراً خاصاً به أكثر مما يتميز به برنامج حزب المؤتمر. وقد سقط سوكارنو ونكروما دون أن يخلف أحدهما تياراً يتصارع الناس من حوله. ودوّن أن يخلف أحدهما تحدِّياً للقادمين من بعده في الاقتصاد أو السياسة أو الفكر.

وربما كان تيتو في شرق أوروبا وديغول في غربها هما وحدهما الشخصيتان التاريخيتان اللتان يمكن القول أنه كان لدورهما القومي في الحرب العالمية الثانية أثر في استقلال يوغسلافيا عن النموذج السوفياتي لبناء الاشتراكية. وطموح فرنسا للاستقلال عن النموذج الأميركي لبناء الرأسمالية. هكذا أصبحت التيتوية تياراً وكذلك الديغولية.

أما في «العالم الثالث». فقد ولدت الناصرية بعبد الناصر. ولم ترحل برحيله. وإنما هي شقّت لنفسها تياراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في مصر. وتياراً فكرياً في طول الوطن العربي وعرضه. ونموذجاً وطنياً بارزاً بين حركات التحرر في العالم. وكان الدور الشخصي لجمال عبد الناصر من أهم العوامل التي صاغت ثورة يوليو – تموز. على هذا النحو دون ذاك. والتي اكسبت منجزاتها وانتكاساتها هذا الطابع دون غيره. ولكنها – بسلبياتها وإيجابياتها – خلفت وراءها تراثاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في مصر. وتراثاً أيديولوجياً على صعيد الوطن العربي. ونموذجاً يتكرر في خطوطه العامة في مواقع كثيرة من حركات التحرر الوطني. هذا التراث الذي يشكل. مهما تباينت الآراء. تحدياً لهذه الدوائر الثلاث. بالرغم من غياب الرمز أياً كان

اتجاه الاستجابة لهذا التحدي.

ولا شك أن منجزات ثورة يوليو - تموز وانتكاساتها لا يمكن تفسيرها في ضوء شخصية عبد الناصر وحدها - فالتكوين الاقتصادي والتركيب الاجتماعي للوطن لها دورهما الحاسم - ولكننا لا نستطيع الوصول إلى تفسير أقرب إلى التكامل والإقناع والشمول بغير هذا الضوء على شخصية الرئيس. ولا شك أيضاً انه كانت لمحمد نجيب ويوسف صديق وخالد محي الدين وأنور السادات وزكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين وحسين الشافعي آثارهم على مسيرة الثورة، ولكن الدور الحاسم - على صعيد الأفراد - كان لجمال عبد الناصر.

- لماذا؟

- لماذا أكثر من مرة؟

- لماذا وهم - مثلاً - من بيئات اجتماعية متقاربة الأصول؟

- لماذا وغالبيتهم تنتمي إلى اتجاهات فكرية متقاربة الجذور؟

- لماذا أخيراً وجميعهم ينتسبون إلى سلك مهني مشترك هو العمل العسكري في الجيش؟

والجواب أن هذه الحدود المشتركة هي التي جمعتهم، ولكن القسمات المميزة لكل منهم هي التي عادت و«فرقتهم». ولا بدّ إذن من أن القسمات المميزة لعبد الناصر هي التي حافظت عليه في قمة السلطة إلى يومه الأخير.

والقسمة المميزة لا تعني الملامح الاستثنائية فحسب، ولكنها تعني أيضاً الملامح الطبيعية التي يختلف بها كل إنسان عن الآخر. وقد كان عبد الناصر متميزاً في قسماته الطبيعية: انه بين رفاقه كان أكثرهم - من ناحية الأصل

الاجتماعي – اقتراباً من البيئة الشعبية ، فقد ولد عام ١٩١٨ في قرية بني مر الصعيدية ، جده فلاح صغير وأبوه موظف صغير في مصلحة البريد . والباقون جميعاً كانوا من شرائح اجتماعية أفضل . وهو لم يوفق عام ١٩٣٦ في دخول الكلية الحربية والتحق فعلاً في ذلك العام بكلية الحقوق . جامعة فؤاد الأول ، ولكنه حاول مرة أخرى عام ١٩٣٧ لأن العمل العسكري لم يفارق خياله ، ودخل الكلية الحربية . ولقد كانت معاهدة ١٩٣٦ التي فجعته حينذاك هي السبب في التحاق عدد كبير من شباب الطبقات الشعبية بالكليات العسكرية ، فقد نص أحد بنودها على توسيع الجيش المصري الذي كان مقصوراً على أبناء الطبقات العليا .

وقد انعكس هذا التكوين على وجدان عبد الناصر انعكاساً حادًّا في تواضع الحياة التي عاشها والحرص البالغ على نظافة السلوك الشخصي وإحساسه الطاغي بالكرامة . وتمسكه العنيد بقيمة الوفاء . إنها بالطبع قيم أخلاقية ولكنها كثيراً ما تدخلت في تشكيل حياته السياسية . بالسلب والإيجاب : يروي الصحافي الأميركي المعروف سيروس سالزبرجر في كتابه «آخر العمالقة» أنه حين رأى عبد الناصر للمرة الأولى عام (١٩٥٥) أعطاه «شعوراً بوفرة النشاط والشجاعة والتواضع وعدم الاهتمام بالثروة» . ويقول الصحافي السوفياتي ايغور بيلاييف وزميله افيجيني بريماكوف في كتابهما المشترك «مصر في عهد جمال عبد الناصر» : «انه لم يكن لديه حسابات جارية في البنوك الأجنبية وكان أسلوب حياته متواضعاً إلى أقصى الدرجات . وبقي على حاله رب عائلة لا يعلق الغبار بثوبه[٢] . وفي كتاب فؤاد مطر «بصراحة عن عبد الناصر» يجيب محمد حسنين هيكل عن سؤال حول تركة عبد الناصر بأنه لم يترك شيئاً على الإطلاق سوى مرتبه وسيارة صغيرة . لماذا؟ يقول هيكل لأنه «كان يتصور أن الملكية بموقف اجتماعي .

ومع أنه لا اعتراض لديه على تملُّك الناس إلاّ أن هذا الاعتراض كان قائماً بالنسبة لشخصه. وكان يرى أن التملُّك لا يتمشى ووضعه كمسؤول عن التحول الاجتماعي في مصر. يضاف إلى ذلك أنه كان يرى أن التملُّك لا حدود له، وأنه كلّما تملَّك الشخص شعر برغبة الاستزادة في التملُّك. وكان عبد الناصر يخاف بالفعل التملُّك ولا يريد أن يملك ابتداء ولا يملك استمراراً وكان مقتنعاً بأن التملُّك بالنسبة إلى مسؤول يؤثر على رؤيته الاجتماعية»[٣].

وقد كان هذا السلوك من جانب عبد الناصر هو الذي جذب إلى «شخصه» ملايين المصريين الذين يغيظهم الترف والعيب. هؤلاء الفقراء النظاف هم الذين خرجوا إليه حيًّا بعد الهزيمة، وهم الذين التفوا حوله ميتاً التفافاً اسطورياً يكاد لا يصدَّق. لم تصدر عنه شائعة أخلاقية واحدة ولو عن طريق «التنكيت» الذي يحبذه الشعب المصري. كان هذا السلوك يعني لدى الناس البسطاء أنه «مثلنا» وواحد منا وأنه يشرف البلد كنموذج أخلاقي وأنه قاس مع نفسه قبل أن يقسو مع غيره. كانت هذه السمة إحدى همزات الوصل السحرية التي ربطته بالجماهير. وكانت هذه السمة هي التي وقفت إلى جانبه أثناء أزمة مارس – آذار (١٩٥٤) حين استطاع أن يقف أمام الثائرين في سلاح الفرسان الذين شنوا «هجوماً شديداً بالأمثلة على تصرفات بعض أعضاء مجلس الثورة في النواحي المادية والشخصية والنسائية».. كما يروي أحمد حمروش في كتابه «**قصة ثورة ٢٣ يوليو**» – فلم يستطع جمال عبد الناصر مجابهتهم إلاّ بقوله: «أنا شخصياً لا مثالب عندي»، وصوَّر لهم أسلوب حياته الخاصة. أما شعوره الحاد بالكرامة فإنه كان مزيجاً مركّباً من الكبرياء الشخصي والكبرياء الوطني، ولن تستطيع أن تفصل بينهما. ويذكر الجميع حادثتين وقعتا بالصدفة

عام (١٩٥٥)، إحداهما كان بطلها أنتوني ايدن، وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت: ففي اللقاء الوحيد الذي جرى بينه وبين عبد الناصر كان محور الحديث «حلف بغداد». ولكن الوزير الانجليزي راح يحدّث الرئيس عن القرآن والأدب. ولم ينس عبد الناصر أبداً هذه «الاهانة» التي عبَّر عنها مراراً في خطبه بين عامي (١٩٥٨) و(١٩٥٩).. والواقعة الثانية أنه في حفلة غداء أقامها هنري بايرود، السفير الأميركي في القاهرة. شكا لعبد الناصر من أن بعض المصريين ضربوا أحد الأمريكيين في منطقة قناة السويس، وردّ عبد الناصر «ان هذا الأميركي كان يتصرف مع الأسف بحيث يعتقد أبناء الشعب أنه جاسوس». وهنا علّق بايرود بانفعال أنه يأسف لاعتقاده السابق بأنه موجود في بلاد متحضرة. وسرعان ما نهض جمال عبد الناصر من مكانه وغادر قاعة الطعام ولم تفلح الاعتذارات الأميركية في إعادته[٥].

وإذا كان التواضع ونظافة السلوك والإحساس بالكرامة من القسمات «الطبيعية» التي أثّرت إيجاباً في تكوين عبد الناصر السياسي. فان «الوفاء» قد دفعه إلى آلام وعذابات ومعاناة بغير حدود. ولم يتجسّد الوفاء المؤلم في تلك الأمسيات التي كان يجمع فيها الضباط الأحرار حول مائدته في إحدى المناسبات العائلية. أو في حله لمشكلاتهم الشخصية. أو في كونه سريع الجواب لكل يدٍ ممدودة عرف صاحبها يوماً. وقد تجسّد هذا الوفاء المهلك في التناقضات التي تراكمت على طريق الثورة بينه وبين رفاقه. ويذكر أحمد حمروش في كتابه أن عبد الحكيم عامر كاد أن يدبر انقلاباً عام (١٩٦٢) لمجرد أن عبد الناصر اقترح - بعد دروس (١٩٥٦) وما تلاها - تحديد اختصاصاته في الجيش. وقد وافق مجلس رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت على الاقتراح بحماس. خاصة وأن عامر جعل من

القوات المسلحة «مركز قوة» بالامتيازات السخية التي كان يمنحها والتجاوزات المخلّة التي كان يشجع عليها، غير أن عبد الناصر - وقد آلمه أن يكون ردّ الفعل هو استقالة عامر وكبار قادة الوحدات - عاد فسحب الاقتراح وأغضب جميع أعضاء مجلس الرئاسة. ومن نتائج هذا السلوك وصل الجيش العامري إلى ما وصل إليه في (١٩٦٧) بل ولم تمض شهور على الهزيمة حتى كان عبد الحكيم - دون غيره - هو الذي يعدّ انقلاباً للاستيلاء على السلطة[٦].

وبين عامي (١٩٦٣) و(١٩٦٤) استقال كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي على التوالي. لأن الأول كان معارضاً لمساعدة ثورة اليمن، ولأن الثاني كان معارضاً لثورة مصر الاجتماعية. وبالرغم من أن البرلمان قد خذل كمال الدين حسين حين كان وزيراً للتعليم العالي في قضية خطيرة، فقد جاء عبد الناصر إلى مجلس الأمة ليقول: «ان الوزير يعبر عن رأي الحكومة وعن رأيي»، ولأول مرة في تاريخ الديمقراطية يسحب المجلس إدانته للوزير إكراماً لعبد الناصر. أما كمال حسين ففي عام (١٩٦٥) توجه إليه الاخوان المسلمون ليقبل منصب رئاسة الجمهورية إذا نجحت خطتهم باغتيال الرئيس، فلم يكلف نفسه عناء «التبليغ عن انقلاب» مما أحزن عبد الناصر حزناً عميقاً[٧].

ولكنه ظلّ وفياً لآخر لحظات العمر. وهكذا تدخّلت صفاته «الطبيعية» التي يمكن أن يشترك معه فيها الكثيرون في صبغ دوره الشخصي الذي اضطلع به في تاريخ ثورة يوليو - تموز.

ولكن عبد الناصر كان موهبة استثنائية أيضاً. ومن المفيد أن نتأمّل طويلاً هذه الكلمات التي كتبها الصحافيان السوفياتيان اللذان يدينان بالمنهج

الماركسي في التحليل حين قالا في كتابهما المشترك «مصر في عهد عبد الناصر» ما نصّه في الترجمة العربية: «في الطريق الذي قطعه في التحول من ضابط (كثيراً ما كانت تملي عليه قوانين العسكرية وقواعدها مشاعر التعاطف والنفور) إلى زعيم سياسي، أدرك ضرورة النضال ضدّ الامبريالية والبرجوازية وتوصل تدريجياً إلى الوسائل والأشكال المثلى لهذا النضال. ذلك الطريق لم يكن بوسع أحد أن يقطعه إلاّ إذا كان شخصية عبقرية بفطرتها، وبصورة استثنائية[8]». ويجيب كاتب مصري بتوقيع مستعار هو «محمد فريد شهدي في كتابه تأملات في الناصرية»[9] بأنه: «ربما لأن شخصية عبدُ الناصر الآسرة وجماهيريته العريضة في الأمة العربية قد خلقتا منه بطلاً يصعب تصنيفه ضمن المصنفات المتعارف عليها تقليدياً». وكأننا فسَّرنا الماء بعد الجهد بالماء. فما هو سر الشخصية الآسرة، والجماهيرية العريضة؟

يشير أحمد حمروش في كتابه إلى أزمتين وقعتا في حياة عبد الناصر السياسية، بينه وبين رفاقه في مجلس الثورة: أولاهما عُرفت بأزمة مارس - آذار (١٩٥٤)، والثانية بعد هذا التاريخ بحوالى عشر سنوات. كانت الأولى حول أسلوب الحكم والثانية حول مضمون الحكم.

عن الأزمة الأخيرة يقول المؤلف - وقد كان بين الصف الثاني من الضباط الأحرار «كانت الثغرة الفكرية بين جمال عبد الناصر من جهة، وبين عدد من زملائه من جهة أخرى، تعبر عن عبور الثورة لمفترق طرق حاسم. انتقلت التناقضات في مركز القيادة من تناقضات شخصية محدودة قد تمس اسلوب الحكم إلى تناقضات اجتماعية تعبر عن خلافات في الانتماء الطبقي ووجهات نظر متنافرة في بناء المجتمع»[10].

ربما كانت هذه «الثغرة الفكرية» هي مفتاح الجانب الاستثنائي في شخصية عبد الناصر. ذلك أنه بالرغم من المنهج التجريبي في حياته السياسية -- وهو المنهج الذي يعتمد على الفعل وردّ الفعل --كان قادراً على استشفاف كامن التحدي كما كان قادراً على الاستجابة السريعة. والمنهج التجريبي بالغ الخطر إذا أمسكت به شخصية عادية. وقد تسبب في العديد من المخاطر حتى في ظلّ شخصية استثنائية كعبد الناصر. ولكن قدرة عبد الناصر غير العادية على استكشاف أبعاد التحدي وقدرته غير العادية كذلك على الاستجابة السريعة قد انتقلت به من زعيم انقلاب إلى قائد ثورة. ونستطيع أن نترجم هاتين القدرتين إلى لغة أبسط فنقول:

إنه الشعور الوطني العارم الذي جعله يقول لسالزبرجر عام (١٩٥٥): نحن العرب نبلغ نحو (٦٠) مليوناً. ويمكن أن يكون لنا جيش كبير وأن ننظم دفاعنا الخاص. اننا نشعر بأن من واجبنا نحن -- لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا -- أن ندافع عن منطقتنا وشعوبنا. هذا النوع من الوطنية هو الذي أنار بصيرته فرأى مصر في داخل الوطن العربي كما لم يرها أحد قط من رفاقه.

وهذاالنوع من الوطنية هو الذي دفعه يساراً لشراء السلاح السوفياتي للدفاع عن «الأرض» عام (١٩٥٥) أيضاً. وهذا النوع من الوطنية هو الذي دفعه إلى تمزيق اتفاقية الجلاء وتأميم قناة السويس وتمصير المصالح الأجنبية بين عامي (١٩٥٦) و (١٩٥٧). وهذا النوع من الوطنية أخيراً هو الذي دفعه عام (١٩٥٩) في ذروة خلافه مع الشيوعيين لأن يفضي إلى **أحمد فؤاد وهو يناقشه في تأميم بنك مصر «إنني** أشعر أن الرأسماليين هم الذين يحكمون وليست الثورة» كما جاء حرفياً في كتاب حمروش (الجزء الثاني - ص ٢٨٤). ان عبد الناصر في ذلك كله

لم يكن يملك «نظرية» تنير له الطريق. ولم يكن ممثلاً حزبياً ينفذ أيديولوجية التنظيم. بل كان راداراً وطنياً بالغ الحساسية والشفافية. يرتبط أولاً وأخيراً بمصلحة مصر كما يراها في هذه اللحظة ودون أن يدري ماذا يمكن أن يستجد من لحظات.

وقد كلّفه هذا - وكلّفنا - الكثير. ولكنه كان رائداً متطوراً استطاع أن ينجز بالصواب والخطأ ما لم يستطع أن ينجزه غيره من رفاق الطريق.

هذا الرادار الوطني الشفّاف كان يمتلك قابلية خارقة على التطور. ان صاحب «فلسفة الثورة» هو نفسه صاحب «الميثاق» وهو نفسه صاحب «بيان ٣٠ مارس». وما أخطر الفوارق بين هذه الوثائق الثلاث. ولا يمكن أن يكون «الزمن» وحده هو الذي جره إلى التطور من مرحلة إلى أخرى. ويروي محمد فريد شهدي في كتابه «تأملات في الناصرية» أن عبد الناصر قبيل الثورة التقى - عن طريق أحد زملائه من الضباط الماركسيين - بقائد لاحدى المنظمات الشيوعية. وخرج من لقائه مبهوراً فسأل زميله: وماذا يشتغل زعيمكم؟ فأجابه: «عامل ميكانيكي». فصاح عبد الناصر في وجهه: «وأنت كيف تقبل. وأنت رجل محترم. أن يقودك ميكانيكي؟»[١١]. بعد الثورة بسنوات. كان هو الذي يقول حرفياً في مجلس الأمة بعد (١٩٦٧) أن الطبقة العاملة هي قائدة التطور الاجتماعي في مصر. وفي الخمسينات شن هجومه الشهير على الشيوعية. وفي الستينات كان يقول لاساتذة الجامعات قوله الشهير أيضاً: «أيها السادة! من أعطى لكم الحق في تحديد أي الاشتراكيات تلزم الشعب المصري؟ انني أعلن أمامكم أنني لم أدعُ أبداً لما يسمى بالاشتراكية العربية. واذا افترضنا أن الماركسية قد صيغت في (٢٠) نقطة فانني على استعداد لأن أضع توقيعي على (١٨) منها. والنقطتان الوحيدتان اللتان تفرقان بيننا وبين

الماركسيين هما: دكتاتورية البروليتاريا. وموقفهم من الدين»[١٢]

تلك هي قابليته العظمى للتطور. عمودها الفقري الشجاعة والبصيرة النقية والفهم العميق.

٢ - الحركة التاريخية:

ما هي. أولاً. الناصرية التي كان عبد الناصر في حياته يرفضها كتعبير ومصطلح وتسمية منسوبة إليه. حتى أن أجهزة الإعلام المصرية لم تستخدم هذه اللفظة مطلقاً؟

هل هي مجموعة «الكلمات» التي قالها عبد الناصر؟ هل هي «فلسفة الثورة» و«الميثاق» و«بيان ٣٠ مارس»؟.

أم هي مجموعة التشريعات والقرارات والإجراءات التي اتخذت في ظلّ عبد الناصر؟

لو أن مجلّدات «خطب» عبد الناصر هي جوهر الناصرية. لما استطعنا الحصول على بناء نظري منسّق. ذلك أن مجريات الأحداث من حوله لم تكن تمضي في خط منطقي مستقيم بحيث أن أقواله هنا ربما تناقضت -- ظاهرياً -- مع أقواله هناك. والسبب هو أن هذه «الأقوال» كانت وليدة مناسبات مختلفة وأحياناً متعارضة.

ولو ان «إجراءات» عبد الناصر وحدها هي جوهر الناصرية. لما استطعنا الحصول على خط بياني صاعد يمكن الإمساك بأطرافه، فالانتصارات والهزائم تجاورت. والخصومات والتحالفات تشابكت. ورجل الدولة ورجل الثورة كانا شخصية واحدة.

ما هي الناصرية إذن حتى نرى ما إذا كان ممكناً ازالتها؟؟

الخطب يمكن نسيانها ومنعها من التداول. والصور يمكن نزعها. وحتى القوانين والدساتير والمؤسسات يمكن المساس بها. والمؤشرات داخل مصر - توحي للوهلة الأولى بأن الناصرية بهذا المعنى في طريقها إلى الزوال.

شرح مزايا الاقتصاد الحر والصداقة مع الولايات المتحدة والاستهانة بالاتحاد السوفياتي والترويج للقول بأن الاشتراكية والعروبة قد هزمتا في (١٩٦٧) أما الرأسمالية والفرعونية فقد انتصرتا في عام (١٩٧٣).

على صعيد الاقتصاد: حوصر القطاع العام حصاراً طروادياً محكماً بإطلاق الحرية للرأسمال الخاص -- محلياً وعربياً ودولياً -- وبجس النبض في مجلس الشعب لبيع (٤٩) بالمائة من أسهم الشركات والمصانع المؤسسة.

على صعيد السياسة الداخلية: لم تعد نسبة العمال والفلاحين في المجالس الشعبية تقلّ عن خمسين في المائة وإنما «في حدود» هذه النسبة.

أما السياسة العربية والدولية فقد انقلبت رأساً على عقب. إذ أصبح الأعداء أصدقاء والحلفاء أعداء. وليس مهمًّا حساب «الشتائم» التي تكيلها أجهزة إعلام الانقلاب الساداتي لعهد عبد الناصر. فالمؤشرات السابقة أقوى في ترجيح الظن بأن هناك مخططاً لإزالة آثار الناصرية.

وإنما السؤال المهم هو: هل هذا ممكن؟ وهكذا نواجه من جديد التساؤل الآخر: ما هي الناصرية؟ إنها في ظني. ليست مجموعة «الأقوال» المسجَّلة في عدة مجلدات للرئيس عبد الناصر. كما انها ليست مجموعة «القرارات» التي اتخذها في حياته. وإنما هي - بالدقة -- «الحركة التاريخية» التي قادها مدًّا وجزراً. شدًّا وجذباً. سلباً وإيجاباً. طوال

الأعوام الثمانية عشر السابقة على وفاته.

كان عبد الناصر، ولا يزال، الرمز الأول والأكبر لهذه الحركة التاريخية، التي عرفتها مصر والوطن العربي بأكمله وحركة التحرر الوطني العالمية منذ (٢٣) تموز - يوليو (١٩٥٢) والحركات التاريخية تتقدَّم وتنتكس ولكنها لا تموت. انها تفتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان. قد تعرف سطورها الحزن والفرح ولكنها لا تطوى. ومهما بلغ عدد الصفحات التالية للصفحة الأولى، تبقى هي العلامة الفارقة بين عصرين، بين مرحلتين في كتاب التاريخ، لا مجرد نظام جديد أو حكومة جديدة.

وحين قاد عبد الناصر حركة (٢٣) تموز - يوليو، لم يكن «فيلسوفاً» يطبق إحدى نظريات العمل الثوري. ولم يكن أيضاً بالمقابل «مغامراً» أطلق لشهوة السلطة العنان في انقلاب عسكري. كان عبد الناصر أحد ابناء جيل الأربعينات في مصر. وهو الجيل الاستثنائي في تاريخنا الحديث. إذ كانت الحرب العالمية الثانية هي «النيران» التي ولدت منها العنقاء كما تقول الأسطورة القديمة..

وحين يقول عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة»: «ليس صحيحاً أن ثورة (٢٣) يوليو قامت بسبب النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين. وليس صحيحاً كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضبّاط، وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال أن السبب كان أزمة انتخابات ضباط الجيش. إنما الأمر في رأيي كان أبعد من هذا وأعمق غوراً».

حيث يقول هذه الكلمات فهو يشير بالقطع إلى تلك «الجذور» التي أثمرت تكوينه الباكر، كواحد من أبناء الجيل الممزق بين حجري الرحى.

كانت الحرب العالمية الثانية هي مرحلة «الاستقطاب العنيف» في مصر: كان «الاخوان المسلمون» في جانب والشيوعيون في جانب آخر. و«مصر الفتاة» في جانب ثالث. أما «الوفد» حزب الوسط والأغلبية - فقد بدأ يلفظ أنفاسه. منذ وقّع معاهدة التهادن عام (١٩٣٦) إلى أن جاء فوق الدبابات البريطانية في حادث (٤) شباط - فبراير (١٩٤٢). هذه الواجهة السياسية للتنظيمات الحزبية في مصر كانت تخفي مجتمعاً بالغ التعاسة والبؤس. وكان تعبير «الفقر والجهل والمرض» تعبيراً دارجاً على أقلام الكتّاب المصريين. فالنظام شبه الإقطاعي. شبه الرأسمالي. المتحالف - ملكياً - مع الاستعمار قد انعكس على الكيان الاجتماعي للشعب المصري في تخلّف وتفاوت طبقي حاد وتقاليد غير ديمقراطية في أسلوب الحكم.

ولم يكن هناك تنظيم سياسي واحد قادر على استقطاب المصريين. فقد دبّت الشيخوخة في بناء حزب «الوفد» حين تسلّل إليه أغنياء الريف وباشوات المدينة. وأصبح تهادنة مع الانجليز عاراً يهدد تاريخه النضالي القديم.

والاخوان المسلمون. بإرهابهم الدموي وغياب برنامجهم السياسي وارتباطهم المشبوه. كانوا بمعزل عن احتياجات الشعب الأساسية. والشيوعيون ممزقون مبعثرون أقرب إلى حلقات المثقفين منهم إلى الكوادر الجماهيرية الفعّالة. و«مصر الفتاة» بشعارها الفاشي «مصر فوق الجميع» كانت دائرة ضيقة من الشباب الوطني المتطرف الذي يرى هو الآخر في «الارهاب» عمله السياسي الوحيد.

وقد تعرَّف عبد الناصر إلى هذه «التنظيمات» جميعها ولمس واقعها عن قرب ولم يجد نفسه في واحد منها. لم يجد نفسه لأنه لم يجد وطنه. وربما

كان في ذلك نقيضاً لمعظم رفاقه من الضباط الأحرار. فبعضهم كان منتمياً لهذا التنظيم أو ذاك الحزب، والبعض الآخر كان **«لامنتمياً»** ورؤياه السياسية غامضة. لم تكن حركة **(٢٣)** يوليو - سياسياً - حركة متجانسة. كان تكوينهم الاجتماعي المتقارب (أبناء الشريحة الصغرى من الطبقة المتوسطة) وطبيعة عملهم في الجيش «الحياة العسكرية» تمثلان الحد الأدنى من لقائهم في المشاعر والأفكار. وقد كان توفر هذا الحد الأدنى سبباً في نجاح الحركة باستيلائها على السلطة في **(٢٣)** يوليو **(١٩٥٢)**. ولكن غياب «التجانس» كان هو الآخر سبباً في سقوط غالبيتهم على طريق الثورة واحداً بعد الآخر. ذلك أن استمرار الثورة وتطورها، أي تحولها إلى حركة تاريخية **لا ثباتها** عند حدود الانقلاب العسكري، كانا يحتاجان إلى الشخصية «الاستراتيجية»... وكل لاعب تكتيكي كان مصيره الانسلاخ - اختياراً أو اضطراراً - عن مسار **(٢٣)** يوليو.

بعضهم تصور نفسه مندوباً عن الاخوان المسلمين في مجلس الثورة والبعض الآخر تصور نفسه مندوباً عن «مصر الفتاة» والبعض الثالث عن الحزب الوطني... وكأن الأمر كله «جبهة» بين التنظيمات القديمة في إطار عسكري..

عبد الناصر وحده من بينهم جميعاً كان يرى الوضع مختلفاً بصورة جذرية. لم يكن ينظر إلى التفاصيل التي ربطت بين غالبيتهم و«الماضي» السياسي.. وإنما كان ينظر إلى مصر: أين هي الآن وكيف يمكن أن تكون غداً وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف؟

كانت مصر بلداً بالغ التخلّف اهترأت مؤسساته التي تعبّر عن واقع التخلّف بمزيد منه: الاحتلال والسراي والأحزاب والفقر المتزايد. وكانت

مصر بلداً معزولاً عن أقرب أقربائه يعاني اغتراباً قوميًا ووحدة أقليمية مدمرة. وكانت تعاني اضطراباً دولياً أفقدها الرؤية لموازين القوى الجديدة في العالم المعاصر.

ولا بدّ أن عبد الناصر قد توقّف طويلاً عام (١٩٤٦) حين التحمت فصائل الشعب المصري من العمال والمثقّفين التحاماً اسطورياً. فيما سمي حينذاك باللجنة الوطنية للطلبة والعمال. وكيف أن هذا الارهاص العظيم بالثورة قد أجهض على أيدي حكومات أقلية لغياب التنظيمات الثورية القادرة.

ولا بدّ أن عبد الناصر قد توقّف طويلاً حوالى ذلك التاريخ حين انتصر الحلفاء ولم يتحقق الاستقلال الوطني لمعظم الأقطار العربية. ولا بدّ أنه فهم المغزى العميق لتحالف الرجعية العربية والاستعمار في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه وعزل مصر.

ولا بدّ أيضاً أنه شعر في السنوات القليلة بأن العالم يتغير. وأن اندحار المانيا ليس هو المظهر الوحيد للتغير العالمي. وأن غروب الشمس عن أملاك الامبراطوريتين الانكليزية والفرنسية ليس هو المشهد اليتيم في اللوحة الجديدة.

... ذلك أن عبد الناصر في ذلك الوقت المبكر كان قد تبلور وعيه السياسي في جملة معطيات:

ان المسألة الوطنية لم تعد كامنة في انجاز «الجلاء» بمعنى الاستقلال الشكلي المجرد عن وجهه الاجتماعي. فالمسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة. وهكذا لا يصبح «تحرر الوطن» خلاصاً للأرض من

الاحتلال الأجنبي فحسب. وإنما خلاص لإنسان هذه الأرض - من الاستغلال - بكافة صوره أيضاً.

ان المسألة العربية ليست مجرد جيرة حسنة بين جيران طيبين يتكلّمون لغة واحدة يجلسون كالأشقاء في «جامعة الدول العربية». وإنما المصير العربي الواحد لأبناء هذه المنطقة يضمُّهم في قومية واحدة هي القومية العربية وأمة واحدة هي الأمة العربية. فليست هناك مصر وحسب وإنما هناك مصر العربية التي ترتبط استراتيجياً بالمصير العربي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ان النظام الدولي الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية والذي توجزه هيئة الأمم المتحدة، ليس هو «العالم الرأسمالي الغربي» وحده، وإنما هناك العالم الاشتراكي والدول النامية الحديثة الاستقلال أو التي تناضل من أجل استقلالها. والموقف من حركة العالم المعاصر تحدده المصلحة الوطنية وحدها.

بهذا التصور تحرَّك عبد الناصر بمصر والوطن العربي وحركة التحرر الوطني العالمية تحرُّكه التاريخي... وأكرر أنه بذلك لم يكن فيلسوفاً يطبّق إحدى نظريات العمل الثوري ولا مغامراً من فوق دبّابة. وإنما كان «راداراً» لحركة اجتماعية صاخبة أيقن إزاءها أن مصر حبلى بالثورة. وأن «الثورة في الهواء» تفتقر إلى التجسيد السياسي بغياب «المرشح التاريخي» - وهو الحزب الثوري - عن ساحة الفعل... وقد اعتمد «التجربة العملية» منهجاً له في الخطأ والصواب. دون أن يحرفه ذلك عن تصوره العام للثورة.

وفي خطوته الأولى كان عبد الناصر يدرك تمام الإدراك أنه مثقل بالأعباء التالية:

١ - عدم التجانس في حركة (٢٣) يوليو - تموز.

٢ - الميراث الهائل للنظام القديم.

٣ - غياب النظرية الكاملة للعمل الثوري والقادرة على صياغة التنظيم الطليعي أو الحزب.

وقد تحمَّل بشجاعة الشخصية التاريخية كل ما جرته هذه الأعباء الثقال من خسائر باهظة ومسؤوليات جسام. لأن هدفه الأكبر كان «تحديث مصر» بإدخالها قلب القرن العشرين وإقصاء التخلّف عن كاهلها المتعَب. وكذلك «تعريب مصر» بإدخالها قلب الوطن العربي وخلع الإقليمية من جذورها. وكان أيضاً وصل مصر بالعالم المتحرر بعد أن ظلّت قروناً أسيرة العالم الاستعماري.

هكذا كان الإصلاح الزراعي الذي بدأ عام (١٩٥٢) بمائتي فدّان كحدّ أقصى للملكية. وانتهى عام (١٩٦٩) بخمسين فداناً. خلاصاً نهائياً من الإقطاع وتقليماً لأظافر الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الزراعية.

وقد كانت معركة الاصلاح الزراعي - رغم أنها ظلّت في إطار الملكية الخاصة ولم تدخل قط إطار الملكية العامة بأشكالها المختلفة - من أخطر معارك عبد الناصر التي كشفت هويته الطبقية لأعدائه منذ الأسابيع الأولى حين وجَّه إليه «علي ماهر باشا» إنذاراً صريحاً بضرورة عودة الجيش إلى الثكنات. وحين خرج «عدلي لملوم» شاهراً السلاح على الضباط والجنود والفلاّحين في أرضه[١٣].

ولم يكن القضاء على الملكية إلاّ مدخلاً للقضاء على أركانها: هكذا جاء كسر احتكار السلاح بالتعاقد مع الاتحاد السوفياتي مظهراً أولياً للتحول عن الغرب الذي بلغ أوجه في حرب السويس عام (١٩٥٦). فبالرغم من

أن لجوء «عبد الناصر» إلى المعسكر الاشتراكي كان «ردّ فعل» في البداية لسلبية الغرب، إلاّ أنه بتأميم قناة السويس أصبح الاستقلال الوطني منهجاً ثورياً في العمل السياسي لا يعتمد على التجربة بقدر ما يعتمد على السلاح. كانت حرب السويس تمصيراً لمصر وتعريباً لها في نفس الوقت. ذلك ان تأميم القناة والبنوك والشركات الأجنبية أعاد مصر للمصريين. أما الحرب فقد كشفت لمصر – ربما للمرة الأولى – وجهها العربي(١٤).

ثم وضع عبد الناصر يديه على المفتاح الذهبي للمجتمع الحديث في كلمتين هما: التصنيع والتعليم... فاذا كانت مصر أيام الانجليز قد تحولت إلى مزرعة قطن ومن ثم بقيت ريفاً للحضارة الحديثة، فإنها في عهد عبد الناصر تحولت إلى عصر الصناعة الثقيلة وعصر التنمية الاقتصادية وعصر العلم كالماء والهواء(١٥).

هكذا دخلت «الصناعة» في مصر مرحلة اجتماعية واقتصادية جديدة كيفياً، فلم تعد صناعة استهلاكية محدودة بل أضحت صناعة «انتاجية كبيرة» لا تعتمد على رؤوس أموال تستثمرها من مليونيرات الغرب بل على قروض البلدان الاشتراكية غير المشروطة.

واتسعت القاعدة العمالية حتى بلغت مليون عامل. وكان قرار عبد الناصر التاريخي وهو «مجانية التعليم في جميع المراحل» استكمالاً موضوعياً للتصنيع... فالقاعدة المادية للهرم الاجتماعي لا تكتمل إلاّ بالقمة الفكرية والروحية. وإذا كان التصنيع قد أثمر مجموعة جديدة من القيم والعلاقات الاجتماعية التي تختلف جذرياً عن قيم الزراعة وعلاقاتها الاجتماعية، فإن مجانية التعليم خصوصاً في الجامعات والكليات العسكرية قد أتاحت لأبناء العمال والفلاحين – كما فعل الإصلاح الزراعي والتصنيع في الانتقال بمصر

من مزرعة القطن إلى العالم الحديث -- أن يقوضوا أركان مدرسة «دنلوب» لتخريج الموظفين والحرفيين وأن يؤسسوا دعائم الثقافة الوطنية والإبداع الوطني بالاصالة والمعاصرة.

ولم تكن مصادفة أن ازدهرت في ظل المرحلة الناصرية مختلف أنواع الآداب والفنون من المسرح الذي كان قد توقف عند أعتاب توفيق الحكيم فأصبح الآن ومنذ قيام الثورة يضم نعمان عاشور وألفريد فرج ويوسف ادريس وسعد الدين وهبة ورشاد رشدي ونجيب سرور وعبد الرحمن الشرقاوي ومحمود دياب وغيرهم. وكذلك الرواية التي كادت تتوقف عند نجيب محفوظ (بل كاد محفوظ نفسه أن يتوقف) والشعر الذي استأنف مسيرته مع صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي وفؤاد حداد وصلاح جاهين وأمل دنقل ومحمد عفيفي مطر. والفن التشكيلي الذي تطور على أيدي العشرات من المصورين والنحاتين.

إن هذا الازدهار الذي قد تنطوي أهم نماذجه على انتقادات عنيفة لسلبيات التجربة، لا يمكن تفسيره إلا بأن عبد الناصر كان واعياً لفكرة «النهضة» التي تكامل بناؤها الصناعي بأعمدتها الثقافية.

ولم تكن مصادفة أن تعارضت خطة التنمية والتصنيع الثقيل مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. كما تناقضت الثقافة الوطنية مع مجموعة العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة. هكذا جاء التأميم الكبير عام (١٩٦١) لوسائل الانتاج الرئيسية في المجتمع ثمرة الضرورة الملحة لبناء المجتمع الصناعي وخطة التنمية والاستقلال الوطني. وكذلك كان استيعاب خريجي الجامعات سنوياً في الشركات والمصانع والادارات والمستشفيات والجيش.

وقد كانت هذه هي الضربة الرئيسية من جانب عبد الناصر لبقايا

الهيكل الاقطاعي والرأسمالي المحلي ووسطاء الاحتكارات الأجنبية. وكان المد العربي منذ عام (١٩٥٦) هو الذي مهد في الوجدان المصري لوحدة عام (١٩٥٨).

ولكن الوحدة لم تكن قط عملاً عاطفياً. لقد ظلّ عبد الناصر يطرح فكرة «المصير» الواحد طرحاً جماهيرياً فعّالاً. ولم يقصر التعبير على الحرب ضد اسرائيل كمظهر استعماري مباشر ضد العرب. وإنما كان يتجاوز هذا المعنى الوارد إلى قضية المصير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كانت اسرائيل ولا تزال مشروعاً استعمارياً لعزل مصر عن الوطن العربي، بالاضافة إلى أهدافها الأخرى ولكن «المصير في الحرب ضد الاستعمار» كان عند عبد الناصر بمثابة الوجه الآخر للمصير القومي والحضاري، أي واقع محاربة واقع التجزئة لبعث واقع جديد يمنح مصر عمقاً استراتيجياً، على كافة الأصعدة والمستويات. هكذا كان موقفه من الثورات العربية المتوالية: في الجزائر والعراق واليمن. وهكذا كان موقفه أيضاً من «حركات» التحرر العربي. وموقفه من الأحلاف العسكرية مع الغرب الاستعماري. إنها لم تكن مجرد «مساعدات» عسكرية أو اقتصادية أو بشرية. وإنما كانت وعياً نافذاً لدور مصر العربي وادراكاً ثاقباً لعروبتها: كانت هذه العروبة تعني له مزيداً من دعم الاستقلال الوطني ومحاولة التقدم الاجتماعي.

على ذلك شملت قرارات التأميم الكبرى عام (١٩٦١) مصر وسورية معاً. وأصبح للقومية العربية مضمون اجتماعي واضح، فهي ليست شعاراً سياسياً مجرداً وإنما هي تجسيد لهوية الأمة العربية وأحلامها في التحرر من الاستعمار والاستغلال الطبقي معاً. ومن هذه الزاوية أصبح عبد الناصر زعيماً

عربياً استثنائياً. لأنه تجسَّد في مخيلة الملايين من الكادحين قائداً لثورة عربية شاملة لا رجل دولة كبيرة كمصر. لقد سبقت الدعوة العربية ميلاد عبد الناصر بأجيال. ولكنه هو الذي أكسبها المدلول الاجتماعي البارز في إجراءات يوليو - تموز من ناحية. ونوعية الحركات العربية التي تحالف معها من ناحية أخرى.

وحين اكتسبت القومية العربية على يديه مضمونها الثوري. فقد حلّت المشكلة المصرية المزمنة عند الجماهير الواسعة من الشعب المصري. ولم تعد الاقليمية تعني إلاّ الردة الاقتصادية والاجتماعية إلى رحاب الاستعمار والإقطاع والرأسمالية الكبيرة.

كما حُلت المشكلة العربية المزمنة عند أعرض القطاعات في الشعب العربي. ولم يعد «الحاكم المصري» زعيماً بين الحكام العرب. بل أصبح تجسيداً لطموحات الجماهير مباشرة: إن الوحدة العربية تعني التكامل القومي. وهذا لن يتم إلا بالتحرر من قبضة الاستعمار والصهيونية والرجعية المحلية. وهكذا حوَّل عبد الناصر الحلم الوحدوي إلى نضال قومي وطبقي في آن معاً.

وكان من الطبيعي أن يقوده هذا النضال إلى قلب حركة التحرر الوطني العالمية. فالوطن العربي ليس جزيرة مهجورة. فكما أن الاستعمار ظاهرة عالمية هكذا تصبح حركة التحرر الوطني. وكانت «باندونغ» هي بداية الطريق الطويل. وكان تجمع دول عدم الانحياز «خطوة أخرى» وكذلك منظمة الوحدة الافريقية. وكان واضحاً أن مؤتمرات هذه الدول النامية - المتخلّفة والمقهورة - هي التنظيم العالمي لحركة «الانسان الفقير» في وجه الانسان الغني. كما كان من الطبيعي أن يتحالف الانسان الفقير مع

أنظمة الثورة في العالم، مع الاتحاد السوفياتي والصين ودول أوروبا الشرقية، فهذه هي «ايجابية الحياد» بين المعسكرين الكبيرين.

ولم يكن عبد الناصر (بعد تأميم القناة ودحر العدوان الثلاثي على مصر) قد أصبح زعيماً مصرياً وقائداً عربياً بارزاً فحسب، بل أضحى مناضلاً رائداً ضمن حركة التحرر الوطني العالمية... فلقد عرف العالم المعاصر العديد من الثورات والتمردات والهبات بعد حركة (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٢) في مصر، وكانت التجربة المصرية ملهماً لكثير من هذه التحركات الاستقلالية، ملهماً لقادتها وشعوبها على السواء. ولم يكن الإلهام «استقراء من بعيد» بل كان اتصالاً وثيقاً بين مصر والعالم الحديث التحرُّر والمواقع التي لا تزال في سبيلها إلى التحرُّر.

وهكذا أصبح وجه مصر الجديد في العالم الحديث، عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وجهاً نقيضاً لوجهها الملكي الاقطاعي المهترئ المعزول في قوقعة التخلُّف والقهر. لقد اصبح حيّاً مناضلاً في صفوف الثورة الوطنية في العالم. وهكذا، أيضاً، قُيِّمت التحالفات والتناقضات بين مصر والنظام الدولي على ضوء المصلحة الوطنية وحدها. ومنذ صفقة الأسلحة التشيكية عام (١٩٥٥) إلى الانذار السوفياتي عام (١٩٥٦) إلى تمويل السد العالي ومجمع الحديد والصلب ومئات المصانع الثقيلة، أيقن عبد الناصر أن التحالف مع الثورة الاشتراكية العالمية هو تحالف استراتيجي مع مصر والوطن العربي عسكرياً واقتصادياً. ومنذ رفض الغرب تسليحنا وتمويلنا بل وشارك مشاركة فعّالة - والولايات المتحدة في مقدمته - في حصارنا العسكري والاقتصادي حتى هزيمة (١٩٦٧)، أيقن عبد الناصر أن التناقض مع الرأسمالية العالمية - بكافة أشكال الأمبريالية والاستعمار الجديد - هو تناقض رئيسي.

وبالرغم من تحالف الرجعية المحلية في مصر، والرجعية العربية والرجعية العالمية، ضد عبد الناصر، حتى ألحقت بنظامه هزيمة حزيران - يونيو (١٩٦٧)، فإنه كان قد نجح في انجاز أهدافه الكبرى: تحديث مصر وتعريبها ووصلها بالعالم المتحرر.

وهذه كلها ليست من المعاني والأفكار المجردة، وإنما هي واقع مادي يتنفس الناس هواءه، انه كالشهيق والزفير لا حياة لهم دونهما. ان اسقاط السلطة شبه الاقطاعية، شبه الرأسمالية العميلة للاستعمار وتصفية امتيازاتها الطبقية، قد أسقط أيضاً مجموعة القيم والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل (٢٣) يوليو - تموز.

وعلى مدى ثمانية عشر عاماً عاشها عبد الناصر، ورغم كل السلبيات والثغرات والنكسات والهزائم، تدعم هذا السقوط يوماً بعد يوم، وبرزت إلى ساحة الوجود الاقتصادي والاجتماعي طبقات وفئات اجتماعية جديدة، في ظل أشكال جديدة للانتاج المادي والثقافي الفكرية. إن ملايين الفلاحين والعمال والمثقفين من مهنيين وفنيين وطلاب قد عرفوا أو عاشوا أنماطاً من الحياة مختلفة كلياً عن حياة آبائهم. وهؤلاء هم الذين يشكّلون العمود الفقري للمجتمع المصري المعاصر، فالقطاع العام ونظام الأجور والأرباح والمشاركة في الادارة والتعاونيات الزراعية ومجانية التعليم، ليست هذه كلها مجرد «مكاسب اقتصادية» طارئة، وإنما هي نظام شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية استظلّت به وشاركت في صنعه أجيال بعد أجيال.

والسد العالي ومجمع الحديد والصلب ومئات المصانع ليست مجرد «أبنية من الحديد والاسمنت» وإنما هي قاعدة هرم اجتماعي ضخم أفرز على مدى الزمن قيماً جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة هي النسيج الحي

لـ «ميكانيزم» العمل والفكر والشعور. هي «دينامو» الوجود.

وانتشار الجامعات والمعاهد العليا على طول ضفاف الوادي ليس ترفاً زخرفيّاً في شكل مؤسسات للربح وإنما هو تنظيمات اجتماعية وسياسية وروحية تخرجت منها مئات الألوف من شباب مصر. والكليات العسكرية والقوات المسلحة وعشرات الأسلحة المتطورة. ليست «ماكينات من الحديد والنار» ولا زينة تمشي في الميادين. وإنما هي حقل اجتماعي وسياسي للشعب في مصر: إنه جيش عبد الناصر الذي انتصر في السادس من تشرين الأول - اكتوبر.

وبالرغم من أن عبد الناصر لم يكن يملك السلطة التنفيذية في بقية اقطار الوطن العربي. الاّ أنه دخل وجدان وعقل المواطن العربي ولا يزال راسخاً: لقد أعطاه «صورة للمستقبل» و«خطاً للنضال» وخرج به من منطقة النفوذ الاستعماري. وقد نجحت الصورة والخط في تغيير الواقع العربي الرسمي حيناً، وأخفقت في معظم الأحيان. ولكن النجاحات والاخفاقات كلها تصوغ بصمة الناصرية على ضمير الانسان العربي المعاصر، فمعنى الوحدة والعدل الاجتماعي. تجربة السلطة. النضال ضد الاستعمار. الموقف من اسرائيل. الثورة المضادة.. كلها أصبحت «عقائد» يكتوي بنارها ويهتدي بنورها الإنسان العربي في كل مكان. والثورات العربية التالية لحركة (٢٣) يوليو - تموز والانظمة الجديدة. بكل سلبياتها وأخطائها. هي الثمرة الشرعية لظهور الناصرية.

ولم يكن عبد الناصر. كسوكارنو أو نهرو أو نكروما. مجرد زعيم وطني بارز في ما يسمى بالعالم الثالث. وإنما كان بفكره وسلوكه الدولي قائداً تاريخياً ضمن حركة التحرير الوطني العالمية وبصماته النضالية على كتاب العالم النامي لا يمحوها الزمن.

وبعد .

فإنهم يستطيعون نزع صور عبد الناصر من الإدارات الرسمية .. ويستطيعون شتمه ليل نهار .. ويستطيعون ما هو أكثر من ذلك : الارتداد عن القرارات والاجراءات التي اتخذها في حياته .

ولكنهم ينسون أن عبد الناصر لم يكن رئيساً أو رجل دولة .. وإنما كان «حركة تاريخية» لتيار وطني ينشد الاستقلال والتقدم الاجتماعي . كان هذا التيار سابقاً عليه وسيظل باقياً من بعده . ولكن هو الذي جسّده في حركة تاريخية لها قوانينها الموضوعية التي يستحيل ازاحتها .

إن عبد الناصر . كشخص . قد مات ،ولكن الناصرية كاتجاه للتقدم التاريخي لا تزول آثارها . فإنها بآثارها قد فعلت فعلها المحتوم وانتهى الأمر . فأصبحت كخلايا الدم جزءاً لا ينفصل عن نسيج الحياة .

قد يسترد بعض المجرمين في حق الشعب المصري ممتلكاتهم ولكنهم لن يستردوا أبداً عصر ما قبل (١٩٥٢) .

لن يستردوا قيماً واراها الزمن . ولا علاقات اجتماعية أصبحت في المتاحف . لن يستردوا العرش والاقطاع والرأسمال الكبير وجيش الاحتلال ومصر المعزولة عن العرب والعالم . فأبناؤهم وبناتهم من رحم عصر جديد .

والزمن لا يمضي إلى الوراء مهما خيل للبعض ذلك . وقد كان عبد الناصر نقطة فاصلة بين عصرين .

كعب آخيل :

يظلّ فكر جمال عبد الناصر في الوثائق الثلاث «فلسفة الثورة» و«الميثاق» و«بيان ٣٠ مارس» بمثابة المصدر الأيديولوجي الأول لنظام (٢٣) يوليو – تموز. ولا شك أن خطب «الرئيس» في المناسبات المختلفة وكذلك ممارساته السياسية تشكل نبعاً لا ينضب لأيديولوجية النظام الناصري. ولكن الوثائق الثلاث ظلّت دائماً الخط البياني العام لفكر الرجل وثورته، توجز الحلم والأمنية من ناحية، وتفسر التطبيق وتبرره من ناحية أخرى.

ومنذ البداية، لا بدّ من الإشارة إلى جملة تحفظات منهجية: **أولها**، أن قيمة الوثيقة ليست مستمدة من كونها تمثل «نقطة متقدمة» في تاريخ الفكر المصري – أو العربي – الحديث، وإنما لكونها تجسد «بياناً» لحدث عملي مباشر في أرض الواقع. وبالتالي ينبغي أن نحذر المقارنة بين ما يتضمّنه «البيان» من أفكار والسياق الشامل للحركة الفكرية في مصر أو في الوطن العربي. اننا بمثل هذه المقارنة نظلم الوثيقة ونبالغ في حجمها معاً. غير أن هذه الملاحظة لا تنفي خارج وعينا «المناخ» الذي صدرت عنه، والفكر من بين عناصره.

أما **التحفظ الثاني فهو** أن فكر جمال عبد الناصر في هذه الوثائق إنما هو حصيلة الحوار الذي دار – لا بد – بينه وبين نفسه من جهة وبين رفاقه من أعضاء مجلس الثورة أو الدائرة المحيطة به من جهة ثانية، وبينه وبين متغيرات الشارع المصري والعربي والدولي من جهة ثالثة. أي أن عبد الناصر في هذه «البيانات» ليس رجلاً حرفته الفكر، وتنطبق عليه بالتالي معايير النقد الفكري الخالص، وإنما هو قائد سياسي، فكره لا ينتسب إليه وحده

وإنما هو يبلور موجات دائرة أوسع.

وأما **التحفظ الثالث فهو** أن عبد الناصر رغم موهبته الأدبية الباكرة لم تكن «اللغة» هي أسلوبه في حياته الناضجة، لذلك كان البون شاسعاً بين أسلوبه المباشر في الخطب الجماهيرية، وأسلوبه المكتوب في صياغة **«فلسفة الثورة»** ولم يكن بعيداً عن صياغة «الميثاق الوطني» كما أنه اشترك مع مجموعة من الكتاب الناصريين في صياغة «بيان **٣٠** مارس». ومعنى ذلك أنه يحق لنا – في التحليل – أن نضع في اعتبارنا المسافة المحتومة بين الفكرة واللفظ، فلا ريب أن ظلال المعاني ودلالات الألفاظ تتداخل فيما بينها على نحوٍ غاية في التعقيد.

٣ – الدور التائه يبحث عن بطل:

يتذكّر جمال عبد الناصر في خاتمة كتابه «فلسفة الثورة» – وقد صدرت طبعته الأولى عام **١٩٥٣** – مسرحية بيراندللو الشهيرة «ست شخصيات تبحث عن مؤلف». ولسبب ما أخطأ الكاتب في عنوان المسرحية وجعلها «ست شخصيات تبحث عن ممثلين». وهو بالقطع ليس خطأً مطبعياً وإنما هو خطأ الذاكرة والرغبة لدى صاحب العنوان الجديد أن يبني عليها «المقولة» التي تتخلّل أصداؤها صفحات الكتاب الصغير بأكمله. وهي أن هناك دوراً ما يهيم على وجهه يبحث عن «بطل». وهو بالطبع يفرّق بين البطولة والزعامة وبين الفرد والأمة. ولكنه يكتفي بالقول ان ذلك هو الدور وتلك هي ملامحه. وهذا هو مسرحه. ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام به و«المكان المقصود» هو مصر. أما «نحن» فلربما كانت تعني الشعب أو «الأنا». ومن المثير للالتفات أن هذه الفكرة شغلت كاتبين أحدهما توفيق الحكيم قبل الثورة في روايته «عودة الروح» والثاني هو يوسف

السباعي في مسرحية «البحث عن جسد»، ويقول كاتبها أنه الف الفصل الأول والثاني قبل الثورة، واستكمل الفصل الثالث بعد ظهور عبد الناصر على مسرح الحياة السياسية المصرية. وتستلهم رواية الحكيم التي ظهرت للمرة الأولى في عام (١٩٣٣) احداث ثورة (١٩١٩)، ولكنها تحلم بثورة جديدة علامتها «الكل في واحد». وقد نسب إلى الرئيس عبد الناصر أنه تأثر برواية «عودة الروح» تأثراً عميقاً[١٦].

وفكرة «الكل في واحد» توجز تيّاراً كاملاً ظهر في الثلاثينات وقد عبَّر عنه الحكيم في أعماقه الفنية وكتاباته المباشرة على السواء، يدعو إلى أن مصر تحتاج إلى «منقذ» تتجسد في شخصه المفرد آمال الأمة كلها؛ هو «المستبدّ العادل».

اما مسرحية السباعي فهي قراءة انتهازية لكتاب «فلسفة الثورة» حيث يلتقط الكاتب الاشارة الرمزية التي جاءت حول مسرحية بيراندللو، وذهب ليكتب هذا «الشيء» وكأنه يخاطب عبد الناصر «أنت أنت المنقذ». وهكذا فعل أيضاً احسان عبد القدوس في واحدة من أجود رواياته هي «في بيتنا رجل» بحيث يختمها بعدّة صفحات عن «البطل» الطويل الأسمر الذي رفض الأحزاب واختار حيناً الاغتيال الفردي وانتهى إلى ضرورة قيام الثورة. وهي ترجمة حرفية لما جاء في كتاب «فلسفة الثورة» من تأملات عرضت لاختيارات «البطل» وحيرته بينها وانتهائه إلى طريق الثورة. ولعل الرابطة العميقة التي تصل بين الحكيم والسباعي وعبد القدوس – رغم ما يفرق بينهم وهو كثير– أنهم جميعاً كانوا ضد «الأحزاب» القائمة قبل الثورة. تشهد بذلك «شجرة الحكيم» للحكيم و«أرض النفاق» للسباعي ومختلف كتابات عبد القدوس.

والعبرة في هذه الاستشهادات هي أن فكرة «البطولة» تسكن رأس جمال عبد الناصر. كما كانت تهجس بها رؤوس تيار سياسي كامل في مصر قبل ثورة يوليو – تموز (١٩٥٢). والمهم أن هذه الفكرة تفترض «فراغاً» في الحياة السياسية المصرية لا بدّ من ملئه. إن هذا الفراغ ينفي الجماهير وتنظيماتها الحزبية خارج الحوار. لمجرد أنها لم تستطع إحداث التغيير. هذه الفكرة تفترض أيضاً أن ملء الفراغ يتم بواسطة «الفرد» المنقذ الذي يرى بعدئذ – في حالة نجاح وصوله إلى السلطة – أن الحكم الفردي المطلق هو البديل «الثوري» للجماهير المنظمة.

ولنستمع إلى جمال عبد الناصر..

يقول في «فلسفة الثورة» ما نصّه: «لقد كنت أتصور قبل (٢٣) يوليو أن الأمة كلها متحفزةٌ متأهّبة. وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور. فتندفع الأمة وراءها صفوفاً منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير»[١٧]. «ثم فاجأني الواقع بعد (٢٣) يوليو. قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية. ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير. وطال انتظارها. لقد جاءتها جموع ليس لها آخر. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال: كانت• الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة وفلولاً متناثرة. وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير. وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر. وساعتها أحسست وقلبي يملأه الحزن وتقطر منه المرارة ان مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة. وإنما من هذه الساعة بدأت. كنا في حاجة إلى النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضى. وكنا في حاجة إلى الاتحاد فلم نجد وراءنا إلا الخلاف. وكنا في حاجة إلى العمل فلم نجد وراءنا الا الخنوع والتكاسل. ومن هنا وليس من أي شيء آخر. أخذت الثورة شعارها»[١٨]. يقصد – بالطبع –

شعار «الاتحاد والنظام والعمل».

ولو أن جمال عبد الناصر تذكّر أنه قبل أن يقود حركة (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٢) بسبعة شهور فقط، كان الشعب المصري العظيم على ضفاف القناة يقود أروع حركة شعبية فدائية ضد قوات «بريطانيا العظمى» لتردد كثيراً قبل أن يكتب هذه الكلمات. ولو أنه تذكّر هذا الشعب عام (١٩٥٠) وهو يجيء بحزب «الوفد» في انتخابات مشهورة، ضد حكومات الأقليات المتعاقبة وضد العرش، أملاً في التغيير، لتردد كثيراً قبل أن يخط حرفاً من هذه السطور. ولو أنه تذكر عام (١٩٤٦) وصعود «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» إلى مستوى الجبهة الديمقراطية الشعبية التي هزّت البلاد من أقصاها إلى أقصاها. لما كانت هذه انطباعاته عن مصر والمصريين الذين خاضوا معارك الدم منذ الثورة العرابية إلى ثورة (١٩١٩) إلى انتفاضة (١٩٣٥) وغيرها من أساطير البطولة التي لا زالت تبحث عن «مؤلف» يرويها. عن الفلاّحين الذين استشهدوا في حقولهم ضدّ باشوات الأرض. والطلاّب الذين فتح تحت أقدامهم كوبري عباس. والنواب الذين حطّموا سلاسل البرلمان فدخلوه وعقدوا جلستهم رغم المرسوم الملكي بحلّ المجلس. والعمال والمثقفين الذين كسروا عظام «اليد الحديدية» لمحمد محمود ودقّوا عنق «العسكري الأسود» لابراهيم عبد الهادي. أهؤلاء هم «الأشياع المتفرقة» و«الفلول المتناثرة» التي لا يميزها سوى الفوضى والخلاف والخنوع والتكاسل؟ ولكني لا أنسى أن عبد الناصر قد رأى ذلك كله «وراءه». يقول: «كنا في حاجة إلى كذا، فلم نجد وراءنا إلاّ كذا». ولو أنه نظر أمامه، لربما تغير المشهد بأكمله.

ومهما كان السياق التاريخي والتحليل الاجتماعي لفكر البرجوازي الصغير والظروف الموضوعية التي أحاطت مصر قبيل تموز - يوليو (١٩٥٢)،

فإن هذا التكوين الشخصي لعبد الناصر قد لعب دوراً هاماً في مسيرته السياسية. ومسيرة البلاد على وجه العموم. ولقد كان تسجيله المبكر لهذه الاعترافات في «فلسفة الثورة» عملاً شجاعاً بحق. ويظل هذا الكتاب الصغير مفتاحاً بين أهم المفاتيح لبقية الأبواب.

والباب الأول هو فكرة الثورة ذاتها. كيف انبثقت في وعيه كالشرارة الملتهبة حماساً رومانتيقياً في الصبا. قاده الى المظاهرات وبيوت الزعماء والهتاف بالاستقلال «التام» أو الموت «الزؤام» حتى آلت به الأمور إلى فجيعته بمعاهدة (١٩٣٦). وأقبلت بوادر الحرب العالمية الثانية ومعها عنف الشباب. فاتجه إلى الاغتيال الفردي الذي أفزعه في المرة الأولى. وفي فلسطين كانت المرحلة الثانية «كنا نحارب في فلسطين. ولكن أحلامنا كلها في مصر. كان رصاصنا إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه. ولكن قلوبنا تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه». هنا يبدأ تبرير عبد الناصر لثورة يوليو- تموز من حيث الشكل ومن حيث المضمون.

ولا شك أنه يضع كلتا يديه على جذور اخفاق ثورة (١٩١٩) والنتائج الجوهرية التي يتعين على الثورة الجديدة أن تضعها في حسابها. فمن الأسباب الجذرية التي أدت إلى انتكاسة (١٩١٩) أن الطبقة التي قادتها سرعان ما استأثرت بمكاسبها الطبقية. وتخلّت عن بقية طبقات الشعب التي كانت وقوداً للثورة وضحايا. ومن النتائج أن الثورة المرتجاة عليها أن تناضل على جبهتين: الأولى جبهة الاستقلال الوطني. والأخرى جبهة العدل الاجتماعي «لم يكن في استطاعتنا أن نقوم على طريق التاريخ بمهمة جندي المرور فنوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة أخرى. ونحول بذلك من وقوع حادث الصدام وإنما كان الشيء الوحيد الذي نستطيعه هو أن نتصرف بقدر الامكان وننجو من أن يطحننا شقا الرحى»[١٩]. ولعلّ هذا النص يفسر لنا

معنى الثورتين المتداخلتين في مفهوم عبد الناصر، بخلع الملك في (٢٦) يوليو – تموز (١٩٥٢) وإنهاء الملكية في (١٨) يونيو – حزيران سنة (١٩٥٣)، والإعداد لاتفاقية الجلاء عام (١٩٥٤) ثم صدور قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر – أيلول سنة (١٩٥٢).

أما من حيث الشكل فقد «كان الموقف يتطلّب أن تقوم قوة يقرّب ما بين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم إلى حد ما صراع الأفراد والطبقات، وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لهم عملاً سريعاً حاسماً، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش»[٢٠]. وبالرغم من أنه يمكن البحث في مبررات أكثر اقناعاً من هذه الأسباب تؤصل ظاهرة قيام الجيش بالثورة إلاّ أن هذه المبررات، التي يؤكد عليها جمال عبد الناصر، تكشف النقاب عن مسألتين هامتين: **الأولى** أن تحليله لـ «فساد» الأحزاب القديمة يقوم على أساس الصراعات الفردية والأهواء الشخصية السائدة في تلك الأحزاب، والمسألة **الثانية** هي امتداد **تطبيقي** للأولى وهي أن الجيش، ثم التنظيم السياسي الواحد (هيئة التحرير في ذلك الوقت) هما أداة الثورة في التغيير والحكم. ولا ريب أن هذه النتيجة التي تبدو للوهلة الأولى شكلية قد استجابت من ناحية لفكرة البطل – الباحث عن دور – لأن الحكم الفردي المطلق يجد مناخه الأصيل بعيداً عن تعدُّد الأحزاب. ومن ناحية أخرى فان التناقض المبكر بين هذا الشكل وتطورات الثورة الناصرية من حيث المضمون قد واكبها منذ البداية واستفحل خطره للدرجة التي هدّد فيها البناء الثوري بعديد من النكسات والهزائم.

كانت «هيئة التحرير» – وبالطبع كلنا هيئة التحرير كما كانت تقول اللافتات – هي الثمرة الأولى لهذا الفكر في التنظيم السياسي. دخلها الملايين

من البشر تحت شعار باهت لا معنى له هو «الاتحاد والنظام والعمل» وخرجوا منها حين قرر الرئيس ذلك. وكانت بداية ما يمكن تسميته بالتنظيم اللاحزبي الذي يضم كل الجماهير ولا يضم أحداً على الإطلاق. فالبطل المنقذ يعرف مصالح الجماهير ويقدر على حل مشكلاتها من غير أن تتكلم. ولعلّ هذه النقطة كانت «كعب آخيل» أو نقطة الضعف في رأس شمشون.

ولا يبقى في كتاب «فلسفة الثورة» سوى ما يدعوه عبد الناصر بالدوائر الثلاث: الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الاسلامية. وهي الدوائر التي يراها - بهذا الترتيب الذي أورده - المجال الطبيعي والحيوي الذي يجب أن تتحرك فيه مصر بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي والنضالي.

وبالرغم من أن عبد الناصر لا يذكر إطلاقاً تعبير العروبة بتنويعاته المختلفة - الوحدة العربية والوطن العربي، والقومية العربية. والأمة العربية - إلا أنه يذكر «فلسطين» التي شعر فوق أرضها بعاطفة خاصة وأحسَّ أنه يدافع عن النفس والوطن. وكان عبد الناصر يدرك في هذا الوقت المبكر البعد الاستراتيجي للمشروع الصهيوني في الشرق الأوسط[٢١]. ويدرك أن «اسرائيل» رأس جسر للاستعمار الغربي في المنطقة العربية. والهدف هو عزل مصر عن شقيقاتها. وترسيخ واقع التخلُّف ونهب الثروات الموجودة والمحتملة. وهنا يفتح حواراً بالغ الأهمية والاستبصار العميق بالمستقبل حول النفط العربي وضرورة توظيفه في نهضة عربية شاملة. كما أنه يفتح باب الحوار واسعاً حول «جبهة نضال عربي». أما بالنسبة لأفريقيا التي يدور فيها صراع مر بين الاستعمار وحركات التحرر. فإن عبد الناصر يحلم أن يكون لها «معهد ضخم» على حدّ تعبيره. في القاهرة. وبالنسبة للعالم الاسلامي يتمنى أن يتحول موسم الحج إلى مؤتمر سياسي سنوي للمسلمين يحقق تعاوناً «لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية»[٢٢].

وأخيراً يعود إلى «الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به» فيكرر التأكيد: «نحن بحكم المكان نستطيع القيام به»[٢٣].

٤ - الشعب هو المعلّم:

مرت عشر سنوات فصدر «الميثاق الوطني» عام (١٩٦٢). مرحلة حافلة، لعلها بدأت باعلان الجمهورية حقاً والقانون الأول لتحديد الملكية، ولكنها بدأت ايضاً بأزمة مارس - آذار (١٩٥٤) واتفاقية جمال - هيد، لعلها بدأت كذلك عام ١٩٥٥ بالاشتراك في مؤتمر باندونغ ورفض الأحلاف العسكرية مع الغرب. ولكن الأمر المؤكد أن عام (١٩٥٦) كان الذروة التي تألقت وتوهجت فوق جبين هذه المرحلة التاريخية الحافلة بالتناقضات. عام السويس. عام البداية لنهاية الاستعمار القديم في العالم كله. عام النصر السياسي على قوى العدوان وبينها «اسرائيل». العام الذي عادت فيه الثروة الوطنية لأصحابها. عام القومية العربية في مصر. العام الذي اكتسب فيه عبد الناصر شرعية السلطة من الشارع لأول مرة ثم فوجئ بمجيء (١٩٥٨) ومعه الوحدة في ظل ظليل من «الاتحاد القومي». وكما أخفقت هيئة التحرير ومعها (الاتحاد والنظام والعمل) سقط الاتحاد القومي ومعه (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، ومع قبل ذلك الثمرة: الوحدة. ولا نشارف عام (١٩٦٢) حتى يكون عبد الناصر قد بدأ مرحلة كيفية جديدة من مراحل الثورة الوطنية بالتأميمات الواسعة لعصب الانتاج. عشر سنوات حافلة بدأت أيضاً بمحاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية، وشنق ستة من أقطاب الأخوان المسلمين، وبدأت كذلك بخروج يوسف صديق وخالد محيي الدين - وهما العضوان اليساريان - من مجلس الثورة، وانتهت بخروج كمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادي وحسن ابراهيم.

وبعد حوار طويل - سبقه صراع أطول وأكثف - يصدر «الميثاق الوطني» في آخر حزيران - يونيو (١٩٦٢) يبدأه عبد الناصر برأي بل بآراء جديدة في الشعب المصري:

«ان اخلاص الشعب المصري لقضية الثورة. ووضوح الرؤية أمامه. واستمراره الدائب في مصارعة جميع أنواع التحديات قد مكّنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائد للثورة الوطنية».

«إن الشعب المصري. في يوم بدء ثورته المجيدة في (٢٣) يوليو - تموز سنة (١٩٥٢) أدار ظهره نهائياً لكل الاعتبارات البالية التي كانت تبدد قواه الايجابية. وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم. وأسقط إلى غير ما رجعة جميع السلبيات التي كانت تحدّ من إرادته في إعادة تشكيل حياته من جديد»[٢٤].

والفرق واضح - حاسم - بين ما قاله عن هذا الشعب في كتاب «فلسفة الثورة» وما يقوله الآن بعد مضي حوالى عشر سنوات. كان الشعب المصري خلالها هو «السند» الحقيقي الذي أبقاه في الحكم منذ قيادته للمقاومة عام (١٩٥٦). وعندما يفتتح عبد الناصر «الميثاق الوطني» باعتراف يقول أن طليعة (٢٣) يوليو - تموز لم يكن بحوزتها «نظرية كاملة للتغيير الثوري» يخطئ حين يعمم هذا الاعتراف على «الزحف الثوري» بأكمله. فالحق أنه كانت هناك طلائع في صفوف الشعب المصري تملك - على الأقل - دليل عمل للثورة. وإذا كانت السنوات العشر قد علّمت عبد الناصر أن البرجوازية المصرية لن تضحي بمصالحها الآنية من أجل التنمية الأقتصادية للمجتمع ككل. ومن هنا جاء تفكيره في التأميم فإنه لم يفطن وهو بصدد توسيع قاعدة الديمقراطية الاقتصادية أن هذا الاجراء الوطني لا ينجح مع غياب الديمقراطية السياسية. وسيشكل ذلك الثغرة التراجيدية

بين الشكل والمضمون، بين وجهي العملة الواحدة، وهي الثغرة التي ستنفذ منها كافة المخاطر على التجربة. يبرّر ذلك بقوله: «ان الشعب المصري إبان نضاله ضدّ الاستعمار، كذلك إبان نضاله ضدّ محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطني لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية – في **نفس هذا الوقت – فان الشعب المصري رفض دكتاتورية طبقة من الطبقات وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريق الديمقراطية لجميع قوى الشعب العاملة**»[٢٥].

لقد كان من الطبيعي أن تسقط الأحزاب التي جسّدت مصالح طبقات اجتماعية لم يعد لها وجود. ولكن ذلك لا يستتبعه إلغاء مبدأ الحزبية ذاته. كما أنه في مرحلة التحرُّر الوطني يمكن – بل يتحتم – قيام جبهة وطنية ديمقراطية بين التنظيمات السياسية المستقلة التي تتفق في مرحلة معينة على الحد الأدنى من أهداف النضال ووسائله.

ولكن هذه الجبهة تفترض أولاً الوجود المستقل لهذه التنظيمات التي تتشكّل منها، كما أنها تفترض انبثاقها من أسفل حيث القواعد الشعبية لا من أعلى حيث الوصاية. ولا بدّ لنا من أن نلاحظ جملة التعبيرات الجديدة التي صاغها كتاب الميثاق في هذا الصدد مثل «تذويب الفوارق بين الطبقات» و«قوى الشعب العاملة» فربما كانت الجملة الأولى مقصوداً بها التعبير عن «الانتقال السلمي إلى الاشتراكية». غير أن الضباب الانشائي في لفظتي «تذويب الفوارق» يعطي ايحاءات اخلاقية بشأن «التدرُّج» في مسألة «العدل الاجتماعي» أكثر مما يحدد معنى اقتصادياً واضحاً لانتقال السلطة إلى أصحاب المصلحة الجديدة في اجراءات التأميم. كما أن تعبير قوى «الشعب العاملة» يخلط بين المدلول العلمي لكلمة «طبقة» وكلمة «قوة» كما أنه يساوي اجتماعياً – من حيث العلاقة بهيكل الانتاج – بين مختلف الطبقات

التي يسميها «عاملة». هكذا يرادف العمل الذهني العمل اليدوي. وهكذا يرادف منصب رئيس مجلس الادارة مركز العامل. وهكذا يرادف المالك صاحب المائة فدان الفلاّح الأجير. وقبل أن نستطرد نقول:

إن قضية التنظيم السياسي الواحد تمثل إصراراً على الحكم الفردي بالرغم من تطور فكر عبد الناصر الاجتماعي. لأنه في ظل ما سمي منذ صدور الميثاق بالاتحاد الاشتراكي تستر الجميع تحت هذا «الثوب الفضفاض». كما ترتب عليه تسلل من لا يمثلون الطبقات الجديدة الى مواقع السلطة الفعلية باسم هذه الجماهير.

بقيام الاتحاد الاشتراكي والإصرار الملحّ على فكرة التنظيم الواحد، أضحت المفارقة واضحة بين المصالح الاجتماعية الجديدة وأصحابها الحقيقيين الذين لا يتمتعون بحق حراستها بالرقابة الشعبية والسلطة التنفيذية والحماية التشريعية. وهي المفارقة التي رفعت شعاراً يقول انه «يمكن بناء الاشتراكية بغير الاشتراكيين»[٢٦]. وهي المفارقة التي ادّت فوراً إلى ظهور ما سمي بعدئذ بالطبقة الجديدة. طبقة المديرين والفنيين من العسكر والمدنيين.

رغم ذلك كله، فقد كان «الميثاق» — وهو البيان الثاني لثورة يوليو (تموز) — خطوة إلى الأمام في طريق التطور العاجز لمسيرة مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إنه خطوة إلى الأمام تشير إلى متغيرات العصر على النحو التالي: تعاظم حركة التحرر الوطني العالمية وخاصة في القارات الثلاث المنسية: أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. تعاظم القوى الاشتراكية العالمية في مواجهة المعسكر الرأسمالي. الطفرة العلمية التكنولوجية التي تتمثل في ثورة المواصلات التي تلاشت معها المسافات وسقطت الحواجز مادياً وفكرياً. تعاظم القوى المعنوية في العالم كالأمم المتحدة والدول غير

المنحازة والرأي العام العالمي. وعلى الصعيد العربي، فإن سبع سنوات من الثورة الجزائرية وهبوب ريح التحرر على مختلف أرجاء الوطن العربي، تدفع المنطقة كلها إلى مستقبل جديد. ويكاد يقدم نقداً ذاتياً عن تجربة الوحدة، «فإن النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر وأبرزها الوحدة الالمانية والوحدة الايطالية لم تعد تقبل التكرار. وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني، وإنما فوق ذلك ومعه، ضرورة لازمة على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها ضدّ أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها، سواءكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار أو في مراكز التهديد العسكري»[٢٧].

ومنذ البدء يفرق صاحب الميثاق بين مدرسته الفكرية وأية مدرسة «اشتراكية» أخرى تلتزم حرفياً بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر[٢٨]. وبالطبع فهو يقصد الماركسية التي أمكن تطبيقها بنجاح رغم أنف القرن التاسع عشر قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٧) في الاتحاد السوفياتي، والتي أخذت بها أوروبا الشرقية غداة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥)، ثم عاودت الانتصار الساحق في صفوف أكبر شعوب العالم عدداً «الصين» عام (١٩٤٩) وتحول إليها من قمة السلطة لإنجاح بلاده وتثويرها شاب كوبي يدعى فيدل كاسترو عام (١٩٦٢) بالذات عام صدور الميثاق.. أي أن ما يسمى بـ «قوانين جرت صياغتها في القرن الماضي» جرى تطبيقها بنجاح تاريخي - يشهد به وله الميثاق نفسه - في القرن العشرين، وليس في أي زمن آخر. ولكن الميثاق لا يفتأ يكرر أنه يتعين علينا أن نواجه العالم بفكر جديد «لا يحبس نفسه في

نظريات مغلقة يقيد بها طاقته»[٢٩]. وهذا التكرار يستوجب منا – كما استوجبت بالأمس – أن نفهم:

التناقض بين الاشارة الى ضرورة «نظرية كاملة للتغيير الثوري» والرفض الواضح لنظريات يقيد بها طاقته. أليس له منهج اللامنهج. أو له منهج ردود الفعل التجريبية البراغماتية؟ أليس ذلك تنظيراً لفكرة «التيار الثالث» بين الاشتراكية والرأسمالية الذي قد يرتدي ثياباً عربية أو ثياباً اسلامية. لا يهمّ؟

كل شيء الا الماركسية. هذا هو المحتوى الحقيقي للتخبط في العبارات السابقة. هنا بذرة العداء للشيوعية رغم التقارب العملي مع المعسكر الاشتراكي والتباعد العملي عن المعسكر الرجعي والاستعماري. إن الحاجة العملية هي التي تبعد هذا النموذج إلى المعسكر الرجعي والاستعماري. كما أن الحاجة العملية هي التي تدفع هذا النموذج إلى معسكر التقدم.

رغم ذلك كله كان الميثاق خطوة إلى الأمام. انه يؤصل غياب **الفكرة العربية عن مسيرة الثورة المصرية عام (١٩١٩) على أساس «أن القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية»[٣٠]. وتبقى فلسطين في ضمير جمال عبد الناصر هي المحور لما جرى وما يجري «أن قطعة من الأرض العربية في فلسطين قد أُعطيَت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية أرادها المستعمر لتكون سوطاً في يده يلهب به ظهر النضال العربي إذا استطاع يوماً أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة. كما أرادها المستعمر**

فاصلاً يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب ، ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي »[٣١] .

وقد كان الحوار قبيل صدور الميثاق عاصفاً حول ما يسمى بالاشتراكية العربية ، وكان فضل جمال عبد الناصر كبيراً حين حسم هذا الحوار قائلاً في الميثاق «ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم»[٣٣] . وبالطبع هو لا يقصد بالاشتراكية العلمية المصطلح التاريخي للماركسية . وإنما هو يقصد تحديداً : تجميع المدخرات الوطنية - وضع خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات - وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج . وقد كانت هذه هي السياج الذي أحاط إجراءات (٦١ - ١٩٦٢) الوطنية التقدمية . وإجراءات التأميم التي زرعت «القطاع العام» وغرست «التنمية الاقتصادية» وبذرت «التصنيع الثقيل» . وما تطلَّبه ذلك كله من تحالف استراتيجي مع المعسكر الاشتراكي ، وتعاون ايجابي مع حركة التحرر الوطني العالمية . وعلى الصعيد المحلي اشراك العمال في إدارة المصانع والشركات وفي ارباحها وفي تحديد نسبة (٥٠٪) من مقاعد المؤسسات التشريعية والشعبية ، وغير ذلك من مواقع أكتسبتها الجماهير بنضالها المر . ولم تحققها الطليعة الناصرية إلا حين رفض الغرب الاستعماري مساعدتها في التسلُّح وبناء السد . وحين رفضت البرجوازية المحلية مساعدتها في خطة التنمية . غير أن هذا الرفض المتبادل كان يؤكد من ناحية وطنية التيار الناصري . ومن ناحية أخرى عجزه عن تطوير الأساس الوطني إلى بناء ديمقراطي كامل لا يهدده الشرخ الناجم عن تناقض الشكل والمضمون .

ولكن .. هل كان ذلك ممكناً ؟

٥ - بيان الوداع:

بعد خمس سنوات من صدور الميثاق الوطني. كان الجواب الفاجع: كلا.. كانت هزيمة **(١٩٦٧)** التراجيدية.

لماذا؟ لأنه ليس صحيحاً أنه يمكن حماية الاستقلال الاقتصادي بغير ديمقراطية سياسية. لأنه في غياب الرقابة الشعبية (سجّلت سنة **١٩٦٥** بداية هبوط الخط البياني لتطور القطاع العام) بدأت «الطبقة الجديدة» تنمو وتترعرع وتكسب شيئاً فشيئاً مواقع حسّاسة في السلطة التنفيذية. بدأ المديرون يمثلون العمال حسب تعريف «القوى العاملة» الواردة في الميثاق. وبدأ ملاك الأراضي يمثلون الفلاحين. وتحول الاتحاد الاشتراكي إلى حزب فضفاض للطبقة الجديدة. وتناقضت للغاية اجراءات الثورة مع الوسائل. فراحت خطة التنمية تتهاوى. وتناقض الهدف من تحالف «قوى الشعب» مع النتائج. فكانت هناك ظاهرتان: المنظمات الشيوعية تحلّ نفسها راضية بالانخراط الفردي في المستويات الدنيا للاتحاد الاشتراكي (وهكذا أعطت للديمقراطية شرعية). والظاهرة الثانية هي ما سميَّ بمؤامرة «الاخوان المسلمين» لإسقاط النظام. والحصيلة الختامية هي سطوة النظام رغم خروج الشيوعيين من السجون.

وأخيراً أقبلت الهزيمة المدوية لتهزّ الأرض تحت أقدام الجميع. تساقطت رؤوس ورموز. وأبقى الشعب جمال عبد الناصر وحده ليلة التاسع من حزيران - يونيو (١٩٦٧). أبقاه رفضاً للهزيمة وليسمعه بعد شهور قليلة (فبراير - شباط ١٩٦٨) ما لم يخطر على باله أن يسمعه ذات يوم. خرج العمال والطلاب في أكبر مظاهرات غاضبة شهدتها مصر منذ عام (١٩٥٤). بدأت من المصانع الحربية والجامعات. ولكنها استقطبت عقل مصر ووجدانها. وكان لا بدّ لعبد الناصر من أن يتكلّم.

وهكذا أقبلت الوثيقة الثالثة (بيان ٣٠ آذار – مارس ١٩٦٨). أقبلت وسط هدير الشارع المصري وزئيره في الصفحات وفوق الجدران.. في المقاهي والبيوت والنوادي.. في كل مكان تساؤلات وتساؤلات:

هل كان غياب الديمقراطية هو السبب؟ هل كان غياب الدولة العصرية هو السبب؟ هل كانت «الاشتراكية» السبب؟ هل كان الاستعمار، الرجعية، التوسع الاسرائيلي، السبب والسبب الرئيسي؟

هل يكمن الحل في تعدد الأحزاب ضمن جبهة وطنية ديمقراطية واسعة؟ هل يكمن في العدول عن «الاشتراكية» وانتهاج الخط الرأسمالي الواضح؟ هل يكمن في التطبيق الصارم والحقيقي للاشتراكية العلمية؟

وتحرير الأرض، هل يتم بحرب شعبية طويلة الأمد، ويتحتم بالتالي تسليح الشعب؟ أم أن تسوية سلمية تؤدي في استقامتها إلى الصلح مع اسرائيل هي الطريق الوحيد المفتوح؟

وأقبل بيان (٣٠) آذار – مارس ليجمع حصيلة هذا الحوار المضطرم – بالعنف أحياناً – ويقول ان منطق العصر وكل العصور: ان الحقّ المسلح بالقوة وحده هو الذي يجد لأصحابه مكاناً تحت الشمس، أما السلام بغير امكانيات الدفاع عنه فوهم مثالي لا مكان للداعين اليه فوق سطح الارض (أي ما اصطلح عليه حينذاك بالتالي: إعادة بناء القوات المسلحة، وأن ما أُخذ بالقوة لا يستردّ إلاّ بالقوة). على الصعيد الاقتصادي يشير البيان إلى نتائج قمة الخرطوم ومساعدة البلدان الاشتراكية دون تفكير في اجراءات اجتماعية جديدة. وعلى الصعيد السياسي يصك كاتب البيان تعبير (مراكز القوى) إشارةً إلى سقوط ما يسمى بدولة المخابرات، وسقوط عبد الحكيم عامر وشمس بدران، ومحاكمات حسين الشافعي

للجميع ويقول: ان هذه المراكز هي التي أدّت بالشعب يوماً إلى أن يتخلّص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة كما أرادها المستعمر فاصلاً يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب. ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي.

ولكنه يعود إلى القول الفاجع: «إن صيغة الاتحاد الاشتراكي هي أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها. وهي تجسيد حي وصحي لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب. ثم أنها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها اماناً للتقدم»[٣٣].

وهكذا يبقى «كعب اخيل» راسخاً. ونقطة الضعف في رأس شمشون متجذرة في عمق الأعماق. وكان إخفاق تطبيق مبدأ التنظيم الواحد لعنة سحرية صبها الفراعنة على الفكرة السامية والاكتشاف النظري العبقري.

وكان الحل الذي ارتآه عبد الناصر لمعالجة هذه الأخطاء السياسية التي ليست هي في الواقع اخطاءه إنما أخطاء البنية السياسية والمجتمع القائم اللذين ورثهما عن العهود السابقة وتحمّل تبعاتهما. في بيان (٣٠) آذار - مارس وهو ما سمي باعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القمة إلى القاعدة. وقد أكّد هذا البيان على عروبة مصر وحماية المكتسبات الاشتراكية. وركّز على أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة الانسانية. وأنه لا بدّ من تحصين القضاء وسيادة القانون والحيلولة دون انفراد البعض في أجهزة الحكم والدولة ومؤسسات المجتمع.

وفي الحقيقة أن التعبيرات التي استعملها السادات فيما بعد مثل «سيادة

القانون» و «دولة المؤسسات» كانت هي الأخرى قد صيغت في عهد عبد الناصر. وفي بيان (٣٠) مارس - آذار لا بعده. لكن القضية هي أن هذه الشعارات رفعت الآن خلافاً لمضمونها وقد دأب النظام الحالي على تجريدها من هذا المضمون. حتى تمّ له هدم ما بناه عبد الناصر في ثمانية عشر عاماً. لقد سقط الاتحاد الاشتراكي الذي أعيد بناؤه عام (١٩٦٨) في ساعات قلائل في ليلة (١٤) مايو - أيار عام (١٩٧١). ثم بدأت المؤسسات «تتساقط بهدوء حيناً وبصخب أحياناً» طيلة السنوات القليلة التالية.

ولعلّ الدرس الذي يمكن استيعابه من فكر جمال عبد الناصر في بياناته الثلاثة أنه لا يمكن إنجاز الثورة الوطنية دون إيجاد المركب الصحيح لديمقراطية الشعب وتقدمه الاجتماعي.

باريس ١٩٧٨

الهوامش :

(١) كما هو الحال في كتاب د. لويس عوض «أقنعة الناصرية السبعة». دار القضايا. بيروت. ١٩٧٥.

(٢) راجع الترجمة العربية الصادرة عن دار الطليعة في بيروت. ١٩٧٥. ص ٢٥٨.

(٣) عن الطبعة الأولى. دار القضايا. بيروت (تاريخ النشر؟). ص ١٧٦ و ١٧٧.

(٤) عن الطبعة الأولى. الجزء الأول. «مصر والعسكريون». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٧٤. ص ٣٣٠.

(٥) الواقعتان مذكورتان في كتاب «مصر في عهد عبد الناصر». الترجمة المذكورة. ص ٢٤٤.

(٦) الجزء الثاني «مجتمع جمال عبد الناصر». الناشر نفسه. بيروت ١٩٧٥. ص ٢٣٣ و ٢٣٤.

(٧) سامي جوهر: «الصامتون يتكلمون». المكتب المصري الحديث. القاهرة ١٩٧٥، ص ٥٩ و ٨٨.

(٨) الترجمة المذكورة. ص ٢٤٤.

(٩) الطبعة الأولى. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٣، ص ٣٥.

(١٠) ص ٢٢٦ من الطبعة المذكورة.

(١١) الكتاب المذكور سابقاً. ص ١٠٢.

(١٢) حمروش. الطبعة المذكورة. ص ٢٥٦.

(١٣) تراجع هذه الواقعة تفصيلاً في «الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤» للدكتور عبد العظيم رمضان، من ص ٣٥ إلى ص ٦٤. مكتبة مدبولي. القاهرة ١٩٧٥.

(١٤) راجع «قصة ثورة يوليو». الجزء الثاني. مجتمع عبد الناصر. المؤسسة العربية للدراسات. بيروت ١٩٧٥. من ص ٣٩ إلى ص ٥٧ ومن ٨٧ إلى ١٥٢.

(١٥) التعبير للدكتور طه حسين. أطلقه للمرة الأولى في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» عام ١٩٣٩. ثم نفّذه جزئياً في قرارات مجانية التعليم الابتدائي والثانوي عام ١٩٥٠ حين جاء وزيراً للمعارف في حكومة «الوفد» الأخيرة. أما عبد الناصر فاستكمل تنفيذ هذا الشعار بقرارات مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية.

(١٦) راجع تفصيلاً هذه النقطة في كتابي «من الأرشيف السري للثقافة المصرية». دار الطليعة. بيروت ١٩٧٥. من ص ٢٧ إلى ص ٣٩.

(١٧) «فلسفة الثورة». طبعة التنظيم الناصري في لبنان اتحاد قوى الشعب العامل، ص ١٤.

(١٨) المصدر السابق. ص ٨.

(١٩) المصدر السابق. ص ٢٠.

(٢٠) المصدر السابق. ص ١٩ و ٢٠.

(٢١) للتأكيد على هذه النقطة تراجع مذكرات جمال عبد الناصر. تقديم محمد حسنين هيكل. التي نُشرت مؤخراً للمرة الأولى في مجلة «الوطن العربي» الباريسية من العدد رقم ٢٣ (٢٢ تموز يوليو ١٩٧٧) إلى العدد رقم ٣٢ (٢٣ أيلول – سبتمبر ١٩٧٧). والمذكرات بأكملها حول مرحلته الفلسطينية.

(٢٢) «فلسفة الثورة». ص ٥٦.

(٢٣) نفس المصدر والصفحة.

(٢٤) يعتمد الباحث على طبعة التنظيم الناصري في لبنان اتحاد قوى الشعب العامل ص ١١.
(٢٥) المصدر السابق. ص ١٧.
(٢٦) أسماء ثلاثة سجون في مصر. وهي أسماء جغرافية تدلّ على المناطق التي تقع فيها.
(٢٧) الميثاق الوطني. القطعة المشار إليها. ص ٢٧ و ٢٨.
(٢٨) المصدر السابق. ص ٢٧.
(٢٩) المصدر السابق. ص ٢٨.
(٣٠) المصدر السابق. ص ٣٧.
(٣١) المصدر السابق. ص ٤٦.
(٣٢) المصدر السابق. ص ٧٦.
(٣٣) يعتمد الباحث على طبعة التنظيم الناصري في لبنان اتحاد قوى الشعب العامل. ص ١٨.

الفصل الثالث

« ... لعلهم يتذكرون »

خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ٧٤ و ١٩٧٨ نشطت فجأة ذاكرة أعضاء مجلس ثورة يوليو الاحياء، وراحوا يتبارون في نشر ما دعوه «مذكراتهم» عن المراحل التي شاركوا اثناءها في حكم مصر.

وقد كان الرئيس السابق اللواء محمد نجيب هو أول من «بادر» إلى نشر مذكراته عن الحقبة القصيرة التي امضاها في قمة السلطة بين يوليو ١٩٥٢ ونوفمبر ١٩٥٤ كما كان عبد اللطيف البغدادي الذي عمل وزيراً فرئيساً لمجلس الأمة احدث الذين تفرغوا لكتابة المذكرات. وقد اصدر الجزء الأول منها والذي يتناول الفترة ما بين بداية الثورة ونهاية العدوان الثلاثي على السويس عام ١٩٥٦.

وقبل تناول ما كتبه حتى الآن محمد نجيب وأنور السادات وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي، لا بد من تسجيل عدة ملاحظات اولية:

١ - ان هذه المذكرات سواء التي صدرت في كتب أو على صفحات المجلات والصحف، منفردة أو مشتركة، كانت جميعها - باستثناء الصفحة الوحيدة التي نشرها خالد محيي الدين في «الاهالي» - بمثابة «الاطار

الرسمي» للحملة على المرحلة الناصرية بشكل عام، وعلى قيادة جمال عبد الناصر على نحو خاص.

٢ - ان هذه المذكرات قد نشرت للمرة الأولى في الصحافة الرجعية بدرجاتها المتفاوتة، بدءا من «المشبوه» إلى «الموالي».. فقد كانت مجلة «الحوادث» اللبنانية هي التي نشرت مذكرات محمد نجيب، وكان «المكتب المصري الحديث» هو الذي نشر مذكرات البغدادي وأنور السادات وحسن ابراهيم وكمال الدين حسين. وهو المكتب الذي يديره الدكتور ابراهيم عبده صاحب الكتب العديدة ضد عبد الناصر، والمساهم النشط في اصدار مطبوعات مؤسسة فرانكلين والجامعة الاميركية في القاهرة.

٣ - ان هذه المذكرات في اغلبها الاعم تتسم بالشجاعة الكاملة في تصديها لشخصية الرئيس الغائب، وتتنكر لهذه الشجاعة تماماً حين يتصل الحديث بشخصية لا زالت حية ترزق، وبالذات شخصية الرئيس الحالي.

٤ - ان هذه المذكرات في جملتها تتعمد التفصيل وتفصيل التفصيل في سرد الحوادث الثانوية والهامشية، وتتجنب بجهد خارق، الخوض في الاحداث التاريخية الحاسمة.

٥ - ان هذه المذكرات- ومرة أخرى اكرر استثنائية الصفحة اليتيمة التي كتبها خالد محيي الدين - قد صيغت في اسلوب «الدفاع السياسي» أمام المحكمة الرجعية المحلية والعربية والدولية.. فرغم الأهمية البالغة للتجربة الشخصية في اية مذكرات، الا ان اسلوب «دفع الاتهام» عن النفس قد حجب «القضية المثارة» بستار كثيف من دخان تورم الذات الفردية ونسبة ما تراه سلبيات إلى غيرها وما تراه ايجابيات لنفسها.

° ° °

غير ان هذه الملاحظات - التحفظات كلها لا تنفي الطابع الوثائقي لمذكرات الجميع، حتى ما صيغ منها في اسلوب تبريري كامل يفيد في التعرف على هوية المجموعة التي حكمت مصر عقدين من الزمن، وأحدها على الاقل لا زال يحكم إلى الآن.

ولعل المثل الشعبي القائل ان اختلاف اللصوص نعمة وبركة لانه يظهر الحق الضائع، هو القاعدة الذهبية التي يمكن تطبيقها على مذكرات أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية السابقين. فقد اختلفت غالبيتهم الساحقة لا في التفسير ولا في التحليل ولا في النوايا. بل في «الوقائع» ذاتها.. فضلاً عن تجاهل بعضهم عمداً لكثير من الوقائع التي لم يكن قط بعيداً عنها. ومن المفارقات ذات المغزى انه حين كان يصف احدهم حدثا معينا دون تدخل منه مؤجلاً التعليق إلى نهاية الوصف، فقد كان الحدث المجرد ينصف موضوع الهجوم - وهو جمال عبد الناصر - انصافاً لا يحتاج إلى تعليق. بل يبدو معه أي تعليق سلبي كالزائدة الدودية.

١ - من هو قائد الثورة؟

وقد كان «السؤال» حول من كان قائد ثورة يوليو، احد ابرز الاسئلة التي ثارت بعد انقلاب **١٤** مايو **١٩٧١** ذلك ان نجم الانقلاب اراد ان يستمد شرعية مضاعفة تزايد على الناصريين بقوله انه هو لا جمال عبد الناصر قائد الثورة وبالتالي **فهو** صاحب الحق التاريخي في «**تصحيحها**» لا الانقلاب عليها. وكانت **مشكلة** أنور السادات في هذا الصدد انه سبق أن الف كتابين احدهما «**قصة** الثورة كاملة» والآخر هو «يا ولدي هذا عمك جمال». وفي الكتابين كليهما أكد المؤلف بما لا يدع مجالاً للشك، ان جمال عبد الناصر هو المسؤول الأول والمؤسس لتنظيم «الضباط الاحرار».

ولكنه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ جرؤ على ان ينسب قيادة هذا التنظيم لنفسه تدريجيا عبر الاذاعة والصحافة والتلفزيون مبرراً ناصرية التنظيم بغيابه الاضطراري في «السجن» حيث تسلم عبد الناصر المسؤولية في ظل هذا الغياب. ولكن السادات لا يفسر لنا لماذا حين عاد لم يتسلم المسؤولية من جديد، خاصة وان غيابه لم يكن في نزهة أو سياحة بل في المعتقل. وفي كتابه «البحث عن الذات--قصة حياتي» (الطبعة العربية-القاهرة ١٩٧٨) يسرد السادات عشر صفحات كاملة (١٣٢-١٤٢) ما يؤكد انه قائد الثورة العائد بعد غياب ثماني سنوات (١٩٤٢-١٩٥٠) إلى الجيش وتنظيم «الضباط الاحرار». وهو الأمر الذي يلقى نفياً قاطعاً من عضوين في مجلس قيادة الثورة على طرفي نقيض من الزاوية الايديولوجية هما البغدادي وخالد محيي الدين.

يحكي البغدادي في مذكراته المدعوة باسمه (الجزء الأول-القاهرة ١٩٧٧) انه أسس مع بعض زملائه من ضباط السلاح الجوي عام ١٩٤٠ تنظيماً سرياً «يهدف إلى التصدي للقوات البريطانية المحتلة لبلادنا وتدمير مخازنها وخطوط مواصلاتها وعرقلة انسحابها أمام القوات الضاغطة عليها» (ص ١٣) يقصد قوات المحور. ويبدو انه كانت هناك تنظيمات أخرى عديدة داخل الجيش، بعضها مستقل والآخر يشكل الجناح العسكري لتنظيمات مدنية كالاخوان المسلمين. غير انه خلال حرب فلسطين وبعدها تغيرت الاهداف وبدأ التفكير في «ثورة» تطيح بالنظام القائم مما دفع «إلى التحرك والتقاء الوطنيين المتحمسين بعضهم بالبعض والبدء في تنظيم انفسهم في منظمة سرية بهدف الاعداد والاستعداد للقيام بهذه الثورة في يوم من الأيام لاحداث هذا التغيير المطلوب. وكان السباق في هذا التحرك هو جمال عبد الناصر. وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام

١٩٤٩ وذلك بغرض لم شملهم في تنظيم واحد» (ص ٣٣). ثم يقول البغدادي «انه قبل انتهاء عام ١٩٥١ اقترح جمال عبد الناصر ضم أنور السادات للجنة بعد ان سألنا عن رأينا فيه.. وقد وافق على انضمامه الجميع ولم يعترض عليه الا عبد المنعم عبد الرؤوف» (ص ٣٤). ومن الطريف ان السادات في كتابه يقول عن عبد المنعم عبد الرؤوف (ص ٤٢) انه كان نائبه في التنظيم، ومن فرط ثقته فيه يقول انه «لم يكن من الصعب — على عبد الناصر — ان يزيح عبد المنعم عبد الرؤوف من طريقه وان يتولى هو قيادة التنظيم» (ص ١٣٤). هذا الرجل بالذات دون غيره هو الذي اعترض على ضم السادات لتنظيم الضباط الاحرار.

ولا يكاد يضيف خالد محيي الدين في الجزء اليسير الذي نشره في الأهالي — عدد ٢٦ يوليو (١٩٧٨) إلى هذه الوقائع، ولكنه يؤكدها. ولنا ان نستخلص ان السادات لم يكن عضواً في تنظيم الثورة أكثر من سبعة أشهر قبل قيامها، وانه لم يحضر معظم اجتماعات اللجنة التأسيسية خلال هذه الفترة القصيرة، وانه باعترافه كان في «السينما» ليلة ٢٣ يوليو. فاين «قيادته» أو حتى مشاركته الايجابية في صنع الثورة، باستثناء القاء بيانها من الاذاعة في السابعة صباحاً. وكان القائمقام يوسف صديق قد انجز أخطر مراحلها قبل ذلك بسبع ساعات؟.

على اية حال، فمذكرات محمد نجيب «كلمتي للتاريخ» (الطبعة الأولى — بيروت ١٩٧٥) لا تزاحم السادات على القيادة الا من ناحية الشكل.. فالرئيس السابق يرى انه أولاً، لم يكن بعيداً عن تحركات الضباط الشباب والدليل نجاحه في انتخابات نادي الضباط ضد مرشح الملك. وهو يرى ثانياً ان قبوله «لتصدر» الواجهة بين ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٥٢ يعني انه خاطر بقيادة الثورة فعلاً. ويرى ثالثاً انه انتخب من مجلس

قيادة الثورة بالاجماع رئيساً . ويرى رابعاً انه اكتسب شعبية بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ لم تتوافر لاي ضابط اخر. ويرى خامساً انه لم يكن الوحيد الذي «ضم» إلى مجلس الثورة بعد قيامها. ويؤكد البغدادي في مذكراته فعلاً ان زكريا محيي الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف ويوسف صديق قد ضموا إلى المجلس بعد الثورة.

على اية حال تبقى قيادة الثورة. قبل وبعد كل شيء. هي قيادة المسيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طيلة ثمانية عشر عاماً. والتي لا يمكن نسبتها إلى شخص آخر غير جمال عبد الناصر.. وهي المسيرة التي تساقط على جانبيها الكثيرون. وشاء التاريخ الاجتماعي للسلطة ان يجعل واحداً من اثنين تبقيا قائداً لانقلاب الثورة المضادة.

٢ - مواقف حاسمة على طريق الديموقراطية:

على صعيد المضمون الاجتماعي للديموقراطية هناك عديد من المحطات ينبغي التوقف عندها في مسيرة ثورة يوليو. ولكننا على صعيد الشكل السياسي لا نجد أكثر من محطتين رئيسيتين يتوقف عندهما قطار المذكرات السياسية لأعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين.

المحطة الأولى هي ما سمي بأزمة مارس ١٩٥٤ وهي النقطة الفاصلة التي بلورت نتائج الصراع خلال العامين السابقين على هذا التاريخ وحددت الاطار العام للحكم الناصري حتى خريف عام ١٩٧٠.

عند بداية هذه المحطة نصدف أنور السادات يحكي لنا انه في ٢٧ يوليو ١٩٥٢ - أي بعد طرد الملك بيوم واحد دعا عبد الناصر إلى اجتماع لمجلس قيادة الثورة لمناقشة نظام الحكم الجديد. وهل هو الديموقراطية أم

الدكتاتورية . ومن ص ١٥٥ إلى ص ١٥٩ في كتابه المذكور يروي السادات كيف ان عبد الناصر قد دخل في مواجهة حادة مع زملائه حول مصير البلاد . اذ اختاروا جميعاً الأسلوب الدكتاتوري في الحكم . بينما اختار هو وحده الأسلوب الديموقراطي . وخضوعا لرأي الأغلبية . فقد استقال عبد الناصر . ولكن رفاقه عادوا للمناقشة واستقروا على ضرورة عودة قائدهم .

يكذب هذه الواقعة بوضوح لا يقبل الشك عبد اللطيف البغدادي وخالدمحيي الدين . اذ وقف إلى جانب الديموقراطية وجمال عبد الناصر كل من الضابطين اليساريين يوسف صديق وخالدمحيي الدين . ويكذبها من زاوية مغايرة محمد نجيب .. فالقضية لا تتعلق في النهاية باجتماع يحسم نظام الحكم . بل بالممارسة السياسية اليومية . ومجموعة الاجراءات والقرارات والتشريعات التي صدرت إبان هذه الفترة .

والسادات بتأكيده على تلك الواقعة المبكرة . يتناقض مع احكامه المطلقة التي نثرها على طول كتابه حول «دكتاتورية عبد الناصر» . والعكس أيضاً صحيح فهو باعترافه المموه بانه كان من انصار الدكتاتورية انما يتناقض مع قوله بعد ذلك انه لو كان الأمر بيده لأعطى الديموقراطية للشعب من اليوم الأول .

ماذا قال السادات في عبد الناصر بعد ان نظم له المدائح في كتابه القديم «يا ولدي هذا عمك جمال» . في «البحث عن الذات» يقول ان هذا العم :

« «كان يؤمن بالتقارير ويميل بطبعه إلى الاصغاء للقيل والقال» (ص ١٠٥) .

◦ «القلق بأكله أكلا فقد كان يفترض الشك في كل انسان مسبقا» (ص ١٠٦).

◦ «ترك وراءه تركة من الحقد سواء بين زملائه أقرب الناس اليه أو داخل البلد نفسها بجميع طبقاتها» (ص ١٠٧).

◦ «كان بطبعه كثير الشك. انشغل بأمنه عن الرؤية البعيدة وعن أهم وأثمن ما في الوجود. وهو الانسان» (ص ١٢٠).

◦ «كان يكفي ان يبلغه ان احداً من الناس قال شيئاً عن احد اقاربه حتى يضعه على الفور في المعتقل ويتخذ ضده من الاجراءات ما يحلو له» (ص ١٨٠).

◦ «جمع زمام الأمور كلها بين يديه. فاصبح في نظر الناس — ولعل لهم الحق — المسؤول الوحيد عن كل ما يصيبهم» (ص ١٨٠).

◦ «بطبيعته الدكتاتورية كان يتطلب من رئيس الوزراء ان يكون مجرد مدير مكتب ينفذ أوامره وحسب» (ص ٢١٣).

◦ «ربما كانت هذه النظرة إلى امنه الشخصي وراء كل الاجراءات الاستثنائية التي حدثت وتطورت من مرحلة إلى مرحلة حتى ناء كاهل الناس بثقلها» (ص ٢٤٠).

من المفهوم ان يركز السادات على هذه المعاني بعد غياب عبد الناصر. وان ركز على عكسها في حياته. حتى يبرر عهده «الديموقراطي» الذي عرفت فيه مصر من القوانين المعادية للحرية ما لم تعرفه في ظل العرش الملكي والاحتلال البريطاني.

ولكن المشكلة ليست هنا. بل هي في السؤال: اين كان السادات وغيره في أزمة مارس ١٩٥٤؟ قبلها حكموا بالاعدام على العاملين خميس والبقري ونفذ الحكم في ٧ سبتمبر ١٩٥٢. وبينما يقول البغدادي ان التصديق على الحكم كان باجماع مجلس قيادة الثورة (ص ٦٩) ينفي ذلك خالدمحيي الدين قائلاً ان هناك ثلاثة أصوات اعترضت. لجمال عبد الناصر ويوسف صديق وصوته (محضر حديث مع عبد العظيم رمضان في كتابه عن أزمة مارس ١٩٥٤ ص ٣٢١). والمعروف ان العاملين المصريين كانا يطالبان بحق الاضراب للعمال ومنع الفصل التعسفي. ولم تكن الرأسمالية المصرية ولا حتى الاجنبية قد مست بعد في ذلك الوقت. وقد جاء شنق هذين المناضلين علنا في كفر الدوار انذاراً خطيراً وبالغ التبكير لما ستؤول اليه قضية الديموقراطية.

وهنا يجب ان نفرق بوضوح وحسم من واقع مذكرات الجميع. بين معنى الديموقراطية عند محمد نجيب من ناحية وعبد الناصر من ناحية ثانية. وكل من يوسف صديق وخالدمحيي الدين من ناحية ثالثة. في ضوء أزمة مارس ١٩٥٤ يتبين لنا ان ديموقراطية محمد نجيب تعني له تصفية الشركة لحسابه والاعتماد ما امكن على نفوذ الاخوان المسلمين. فهو لم يسجل اعتراضا على جوهر القرارات غير الديموقراطية واستعان بأكثر اعمدة النظام القديم رجعية وكان حريصاً على ان تكون الجمهورية رئاسية يمتد سلطانها إلى حد تعيين قادة الوحدات بالقوات المسلحة. نعم. لقد اعترض ولم يصدق على حكم الاعدام الصادر بحق ضابط. ولكن وافق وصدق على اعدام العاملين خميس والبقري. ونعم. لقد اعترض على اعتقال بعض الباشوات وافرج بنفسه عن قادة الاخوان المسلمين. ولكنه استثنى الشيوعيين من قرارات الافراج عن المسجونين السياسيين. ولم يحتج على طرد اساتذة

الجامعة وفصلهم من عملهم ولا على تصفية نقابة الصحافيين.

جمال عبد الناصر في ذلك الوقت لم يكن يرى في الديموقراطية غير الاسلوب الذي يحافظ على السلطة في يده لتنفيذ مجموعة الاهداف التي قام بالثورة لتحقيقها. ويبدو من كافة المذكرات المنشورة لزملائه. ان هذه الأهداف كانت لديه أكثر وضوحاً مما كانت لديهم. غالبيتهم - وخصوصاً مجموعة السلاح الجوي وفي مقدمتهم البغدادي - كانت ترى في طرد الملك والاحتلال غاية المنى. واقليتهم (يوسف صديق وخالد محيي الدين) كانت ترى في الديموقراطية والتغيير الاجتماعي عبر الاستقلال الوطني تتويجاً اصيلاً للثورة. أما عبد الناصر فقد بدا حينذاك كالحل الوسط بين الوطنيين المتطرفين لدرجة الايمان أحياناً بالنازي كمخلص (لا يقتصر هذا الايمان على السادات بل يسجل البغدادي اعترافاً مدوياً في مذكراته في هذا الصدد) وبين الراديكاليين لدرجة الايمان بالماركسية والليبرالية والدين معاً.

أمام هذين النقيضين برز عبد الناصر فكرياً كحل وسط. ولكنه ازاء الحل الوسط لم يتخذ موقفاً وسطاً من قضية الديموقراطية عام ١٩٥٤. فقد وضع الجميع أمام الاختيار المرير والصعب بين الليبرالية مع النظام القديم. أو الدكتاتورية مع الثورة. يروي محمد نجيب وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين بالتفصيل ايام ذلك الشهر المثير والحاسم في تاريخ مصر المعاصر: شهر مارس عام ١٩٥٤. ونلاحظ على الفور ان الطرح الناصري لمسألة الديموقراطية. لدرجة الاستقالة حينا وعودة الجيش إلى الثكنات حينا آخر وتكليف خالد محيي الدين بتشكيل الوزارة حينا ثالثا وتحريض القوات المسلحة على بعضها البعض حينا رابعا وتحريض العمال على العمال والعمال على المثقفين حينا خامساً.. لم تكن كلها

الا «مظاهر» الصراع على السلطة وقد اتخذ صيغة بالغة التبسيط حول نظام الحكم.. فالمضمون الاجتماعي للنظام الجديد كان قد تقرر لمصلحة الطبقة الوسطى في ذلك الوقت.. ولم يكن سقوط الضباط اليساريين في ساحة الصراع الا مقدمة لتساقط غالبية ضباط اليمين بعد ذلك.. واصبح «الوسط» هو سيد الموقف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لزمن لم يطل كثيراً.. حتى استعاد اليمين من داخل النظام نفسه زمام السيطرة الكاملة عام ١٩٧١. وفي هذا التاريخ بدأت دكتاتورية الثورة المضادة مسيرتها من المحطة الثانية في قطار ثورة يوليو.

٣ – الأرض والانسان: وجهان لعملة واحدة:

من المهم ملاحظة انه باستثناء المرات القليلة التي هدد فيها عبد الناصر بالاستقالة. وباستثناء الاستقالة الفعلية لكل من يوسف صديق وخالد محيي الدين ومحمد نجيب. يتضح من مذكرات الآخرين (بغدادي. كمال حسين. حسن ابراهيم. أنور السادات) انهم لم يعارضوا عبد الناصر قط في اسلوب الحكم. وحين عارضوا المضمون فقط كانوا يتهمونه بالدكتاتورية. انها لمفارقة تستدعي امعان النظر ان نلاحظ حماسهم بدرجات متفاوتة للتشريعات غير الديموقراطية ودورهم النشط في تركيز السلطة بين يدي عبد الناصر. ثم اتهامهم له بعد الاقالة أو الاستقالة بالدكتاتورية والتغني باهازيج الديموقراطية. ويبدو الأمر كما لو كان صراعاً على نصيب كل منهم في ممارسة الدكتاتورية وليس صراعاً بين الديموقراطية والدكتاتورية. أي ان الأمر في حقيقته لم يكن خاصاً بالشعب بل بالعلاقة في ما بينهم الديموقراطية تعني «حقاً» لكل منهم «داخل» القيادة. والدكتاتورية تعني القدر من «السلطة» المتاح لهم في الحكم الفردي للشعب. أما مشاركة

الجماهير في صنع القرار والرقابة الشعبية على تنفيذه . فهذا ما لا يخطر ببال أصحاب المذكرات عندما يتكلمون عن الديموقراطية .

غير اننا نتوقف مع ذلك عند مجموعة من «الوقائع» التي ظهر فيها عبد الناصر لدى بعضهم كدكتاتور حتى ان الآخرين استقالوا أو اقيلوا من مناصبهم .

١ - بالنسبة لتحرير الأرض يروي لنا عبد اللطيف البغدادي من ص ٣٠٧ إلى نهاية كتابه قصة حرب السويس . ويصور لنا لحظة حاسمة في تاريخ هذه الحرب . حين رأى عبد الحكيم عامر وصلاح سالم «ضرورة الاستسلام» وليس الانسحاب من الشرق . لقد كان قرار الانسحاب بحد ذاته قراراً حكيماً ولا فضل فيه لعبد الحكيم عامر . ولكن «الاستسلام» شيء آخر . بقبول الانذار البريطاني الفرنسي من ناحية وتسليم الحكم للباشوات القدامى من ناحية أخرى . بحجة ان البلاد معرضة لخطر الدمار الاقتصادي والعمراني الكامل . هنا رفض عبد الناصر رفضاً مطلقاً وقرر المقاومة بالنزول إلى الشارع وتسليح الشعب . لدرجة التوجه إلى مخاطبتهم من منبر الازهر . ولدرجة التوجه الى بور سعيد سرا مع البغدادي حيث أوقفها كمال الدين حسين في الاسماعيلية . ولدرجة الاعداد للمقاومة السرية اذا اقتحم العدو دفاعات العاصمة . ومن الوقائع الهامة التي يرويها البغدادي في هذا السياق ان خالد محيي الدين - الذي لم يكن عضواً في مجلس الثورة عام ١٩٥٦ - ابلغ عبد الناصر انه علم من مصادر موثوقة في باريس ان الهجوم سيكون على السويس وبور سعيد . بينما كانت مخابرات عبد الناصر قد دفعته للاعتقاد بأن الهجوم قادم من غرب الاسكندرية .

ويعود البغدادي في كتاب «الصامتون يتكلمون» الذي اعده الصحفي

سامي جوهر ليتذكر احداث حرب ١٩٦٧ حين توجه إلى عبد الناصر مع كمال الدين حسين -- وكلاهما كان خارج السلطة -- ودار بين ناصر وعامر حوار حول التسليم بالهزيمة في اليوم الثامن من يونيو، فقال عبد الناصر «لا يا عبد الحكيم.. نقاوم.. زي ما احنا تعبانين هم كمان تعبانين.. انا سامع من اجهزتهم اشارات بيطلبوا امدادات» (ص ١٥١). ويعترف كمال الدين حسين في الكتاب نفسه انه في تلك الأيام طلب اليه عبد الناصر الاشتراك في تنظيم المقاومة الشعبية، ولكن كمال الدين حسين قدم اليه بدلا من ذلك تقريراً من ١٥ صفحة سهر على كتابته طول الليل قال فيه حرفياً «ان مفتاح الموقف في يد امريكا وانه يجب ان نحسن موقفنا معها.. وبالنسبة للسياسة العربية فيجب ان ننسى الماضي ونمد ايدينا لدول البترول دول الخليج والسعودية وايران» (ص ١٧٥). وفي حرب اليمن كان كمال الدين حسين واضحاً في الابقاء على نظام الامام بحجة ان الاسلام «لا يجيز الحرب الا اذا كانت في سبيل الله، وانه لا يعقل ان يقتل مسلم اخاه المسلم» (ص ٦١). ويعترف كمال الدين حسين في الوقت نفسه بانه لم يؤيد «الاندفاع» إلى التأميمات عام ١٩٦١ و١٩٦٢ وان عبد الناصر قال له ما نصه «انني لن اتراجع عن التطبيق الاشتراكي حتى ولو وصل الأمر إلى تأميم كل المحلات والورش الصغيرة» (ص ٧٣).

ولعلها من أهم الوثائق تلك الرسائل التي تبودلت بين عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين اثناء وجوده في الاقامة الجبرية عام ١٩٦٥ لعلمه بمؤامرة الاخوان المسلمين دون الابلاغ عنها. كتب له عامر يقول «ان المؤامرة التي دبرها الاخوان المسلمون المتعصبون مؤامرة لا يمكن وصفها الا بانها جريمة ضد شعب باسره.. بل جرائم قتل باسم الاسلام، دماء تسيل وخراب يعم باسم الاسلام.. هل هذه هي الحرية التي يطالب بها هؤلاء الذين

يريدون فرض انفسهم على الناس بالدماء والخراب.. والله هذا ما لا يقره دين ولا يقره ضمير ولا يقره أي شخص عنده انسانية» (ص ٨٣ من الكتاب المذكور) و «تقول انك تريد ان تخرج إلى السعودية.. لماذا؟ هل هي بلد الحريات.. هل هي بلد الاسلام.. ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بشرا ومات كما يموت البشر. وجلوسك بجانب قبره -كما تقول- لن يعطيك شيئاً.. لا تخدع نفسك» (ص ٨٤) و «ربما تذكر انك كنت في الحكم وجميع السلطات في يدك سياسية وتنفيذية.. وهذه حقيقة. وكنت حر التصرف. وهذه حقيقة أيضاً» (ص ٨٥ و ٨٦). «.. فأنت تريد فرض رأيك ورأيك انت فقط في نظرك هو الصحيح. وهذه هي الدكتاتورية في اعنف مظاهرها يا كمال» (ص ٨٦). ويرد كمال الدين حسين على عبد الحكيم عامر قائلاً «الميثاق نعم. ولكن أين تقرير الميثاق؟ كلام تافه وركيك كما يقول جمال عبد الناصر.. أنا أعلم ان للميثاق وجهين احدهما ماركسي والآخر اسلامي.. أما الوجه الاسلامي فهو الذي تقرر في تقرير الميثاق» (ص ٩٦) و «انت لا يمكنك ان تنكر ولا جمال عبد الناصر يمكنه ان ينكر اتجاهنا الديني الاسلامي والوطني منذ تعارفنا على بعضنا» (ص ٩٧) و «أنا لم اتبن افكاراً جديدة كما قال جمال عبد الناصر في مارس ١٩٦٤ ولكن الحقيقة اننا اختلفنا ايديولوجيا كما قال أيضاً.. انا احاول ان نرجع إلى الأصل الذي بدأنا منه. وانتم تغريكم مظاهر جديدة وافكار جديدة وايديولوجيات جديدة.. انتم احرار وانا حر أيضاً» (ص ١٠١).

° ° °

وبعد. فاننا نستطيع ان نستخلص رغم اية تحفظات على أسلوب هذه المذكرات وغاياتها وتوقيتها النقاط الرئيسية التالية:

• ان الجناح اليساري في مجلس قيادة ثورة يوليو . والذي يمثله يوسف صديق وخالد محيي الدين . هو الجناح الذي جمع بين تحرير الأرض وتحرير الانسان بواسطة الديموقراطية .

• ان جمال عبد الناصر قد اصبح موضوعياً «أقلية» في مجلس الثورة بعد سقوط الجناح اليساري مباشرة . لان الضابطين اليساريين وحدهما هما اللذان كانا قادرين على الوقوف معه في خطواته التالية .. التي اسقطت غالبية الجناح اليميني .

• ان جمال عبد الناصر لم يحكم في أي وقت بمفرده . فقد كانت مراكز الضغط الاساسية في يد غيره . وفي مقدمتها الجيش الذي توضح المذكرات ان عبد الحكيم عامر قد استخدمه منذ عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٧ كمركز قوة في مواجهة عبد الناصر . ان المذكرات تكشف دون عناء ان عدداً هائلاً من الانقلابات الصامتة ومشاريع الانقلابات والاستقالات ومشاريع الاستقالات . كانت تؤدي في خاتمة المطاف إلى صياغة القرار النهائي وفق علاقات القوى التي احتل فيها عبد الناصر مكاناً بارزاً . ولكنه لم يكن المكان الوحيد .

لقد تذكر أعضاء مجلس الثورة المصرية ما شاءوا ان يتذكروه لا ما تسجله ذاكرتهم كاملاً .. فلعلهم يتذكرون ما خفي . لانه في الارجح كان أعظم .

باريس – نيسان (ابريل) ١٩٧٩ .



القسم الثاني

الثقافة
في ميدان القتال



الفصل الأوّل

أدب الحـــرب

- ١ -

ماذا يستطيع الأديب أو الفنان أن «يفعل» في زمن الحرب؟ سؤال يؤرق كل من لا يملك سوى القلم أو الفرشاة أو الازميل أو النوتة الموسيقية. والقول بأن القلم كالبندقية سواء بسواء، لم يعد فيما أتصور موضع اختلاف. لقد حسمت الحروب في كل بلاد الدنيا هذه القضية، فالأديب المقاتل لا يختلف موقعه عن الجندي الشاهر السلاح، بل ربما كان الأمر في بلاد كبلادنا يحتاج إلى مزيد من التركيز على دور الكلمة والخط واللون والنغم في تربية وجدان الجماهير تربية ثورية.. فالحق اننا من شعوب العالم ذات الاحساس المتوقد والعاطفة المهيأة للانفعال. وليست هذه الصفات سلبية في حد ذاتها، بل ان العكس هو الأقرب إلى التصور، فان هذا التكوين الفني لانساننا - ان جاز التعبير - هو كالتربة الخصبة التي تحتاج فحسب إلى بذور جيدة ورعاية دائمة. اننا حينذاك نحصل على الانسان الذي يتسق فكره مع شعوره. ويصبح توازنه الداخلي حصانة صامدة في وجه التحدي الخارجي.

ه هكذا يبدو دور الأديب والفنان العربي في زمن الحرب، بالغ الأهمية والضرورة، ولعله من أكثر الأدوار خطورة في جدول الحروب.

ذلك ان الوجدان العربي المهزوم في حزيران ٦٧..، يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الاغتسال والتطهر من أدران المرحلة السوداء المضنية التي عشناها - أو متناها - طيلة السنين والشهور والأسابيع والأيام والساعات والدقائق والثواني البطيئة الماضية.

وينبغي الاعتراف بأن قطاعاً عريضاً من الأدب العربي الحديث التالي للهزيمة، كان قد بلغ به اليأس حداً من البشاعة يكرس حالة «اللامبالاة» التي تلد بالضرورة حالة الاستسلام. ولسنا هنا في موقف الادانة لهذا النوع المظلم من الأدب، فربما كان أصحابه صادقين مع أنفسهم، مع رؤاهم الضبابية الغائمة وبصائرهم القصيرة النظر. ولكن ما لا شك فيه هو ان قطاعاً آخر من أدبنا قد استطاع أن يرى ما لا يرى تحت الستائر الثقيلة المعتمة.. تمكن هذا القطاع من أن يستبصر أغواراً في باطن الأرض العربية، أغواراً سخية بالعطاء حتى الموت دفاعاً عن الحياة. وقد أسهم هذا النوع المشرق من الأدب في تغذية الأمل الخافت في الصدور المكتومة الأنفاس بأن اليوم السادس من حزيران، لا يمكن أن يكون نهاية أمة. وقد كانت أعمال الكتاب الفلسطينيين على وجه الخصوص أعمالاً رائدة لهذا المعنى النضالي المقاوم، وكان غسان كنفاني في حياته وموته، كما كان محمود درويش في الأرض المحتلة وخارجها عنواناً بارزاً ورائعاً على هذه النظرة الثورية التي اخترقت الحجب واستشرفت المجهول.

بين ندب اليائسين ونضال المقاومين، تخصص فريق لا يستهان به من الأدباء العرب المعاصرين في البحث عن مبررات الهزيمة، تحت الجلد وتحت الأرض، في الانسان والمجتمع والنظام. وقد كان معظم الأدباء المصريين وبعض الأدباء السوريين من رواد هذه الوقفة داخل الحدود. لقد رأوا الجبهة خلف خطوط وقف اطلاق النار في سيناء والجولان. رأوها في عناصر

السلب الكثيرة التي تراكمت مع الزمن وأمست كالأخطبوط الممتد من البناء الاقتصادي إلى البناء الاجتماعي إلى البناء السياسي إلى البناء الثقافي. رأوا النمل المتوحش الذي ينخر كالسوس جذور البيت منذ زمن بعيد، حتى أن الهزيمة لم تكن أكثر من الاعلان عن سقوط قديم. كان حنا مينه وسعد الله ونوس وزكريا تامر وممدوح عدوان وحيدر حيدر ومحمد عمران ومحمد الماغوط وعلي كنعان وعلي الجندي وغيرهم في سوريا، وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض ويوسف ادريس ولطفي الخولي ومحمود دياب وأحمد فؤاد نجم وعلي سالم وميخائيل رومان والفريد فرج وسعد الدين وهبة وأمل دنقل وابراهيم أصلان ويحيى الطاهر عبد الله وغيرهم في مصر.. كانوا جميعاً بدرجات متفاوتة تفاوت الخبرة والموهبة والثقافة والرؤية الاجتماعية، يقومون بعملية تعرية عنيفة وقاسية للأبنية التحتية والفوقية للمجتمع العربي في سوريا ومصر. ورغم العذاب (البدني والمعنوي) كان عملهم تاريخياً في شجاعته ونفاذه إلى صميم الداء، كان عملهم في حقيقة الأمر فريداً في تاريخنا الأدبي والسياسي.

تلك هي الأصداء الرئيسية الثلاثة التي عرفها الأدب العربي الحديث فيما بين حزيران ٦٧ وتشرين ٧٣. ولقد ترك حصاد هذه السنوات، إلى جانب حصيلة أجهزة الاعلام العربية وتلاحق الأحداث بين مد وجزر، وجداناً عربياً ممزقاً بين اليأس والأمل، بين الانكفاء على الداخل والانبطاح على الخارج، بين اللامبالاة والانتماء.. حتى كانت الحرب!!

والحرب - لا الرصاصة الأولى - لم تفاجئ عدونا وحده، يجب الاعتراف بتواضع انها فاجأت كثرتنا الغالبة. على الجبهة الأدبية، فاجأت على نحو خاص القطاع اليائس والقطاع الذي أنهك العقل والوجدان في البحث عن أسباب الهزيمة الغائرة داخلنا. مفاجأة الحرب - التي تبدو

كالمعجزة – تغير الموقف الأدبي، ولا أقول الفكري، رأساً على عقب الواقع الوحيد الذي نحياه الآن، ونحن في سباق مروع مع الزمن، هو أننا في حرب. أيا كانت المقدمات والنتائج، فان المشهد الرئيسي، والذي لا مشهد سواه، هو أن اخوتنا وأبناءنا يقاتلون الآن، وان آباءنا وأمهاتنا وأطفالنا على طول الجبهة الداخلية وعرضها وعمقها يتنفسون لحظات نادرة في تاريخهم، مترعة بكافة الاحتمالات وملايين المشاعر الراسبة والطافية، الماضي والحاضر والمستقبل يتجمع في وجدان الانسان العربي جرعة واحدة بالغة التركيز والكثافة والشفافية والعمق.

هذا الوجدان المشدود الآن بين أثقال الماضي القريب والبعيد ومفاجأة اللحظة المتفجرة بالقلق العنيف، هذا الوجدان الموزع بين ما يرقد في طياته من طبقات شعورية مثخنة بالجراح والعبر، وما ووجه به على حين غرة.. هو الذي يحتاج من أدبائنا إلى موقف جديد تماماً.

موقف من الحرب! لم تعد الرؤى السابقة على تشرين ٧٣ بقادرة على مواكبة اللحظة التي قد تصبح تاريخاً كاملاً. ان الرؤيا الوحيدة التي يمكن أن نراها بعيون غير زجاجية هي «الحرب»، ما عداها تفاصيل تخضع للقياس والحساب بعد الحرب. أما الآن، فالحرب هي لغة الفن الوحيدة الممكنة، لسبب بسيط هي أنها لغة الواقع، سيد الرؤى. ومن يلقي نظرة عابرة على الآداب الاسرائيلية المعاصرة بلغاتها المختلفة لا يحتاج إلى دليل على أن الحرب وحدها هي لغة هذه الآداب المشتركة، لغتها الداخلية والخفية عن العين المجردة. بهذه اللغة لم يتبلبل الوجدان الاسرائيلي المصبوب في كتلة سديمية من المشاعر العنصرية المغلفة ببطانة دينية اسطورية.

وجداننا العربي المبلبل هو الذي يحتاج الآن، وأكثر من أي وقت

مضى، الى عملية توازن دقيقة بين الداخل والخارج، حتى يتجاوز الصدمة الكهربائية للفرح المباغت أو الحزن المروع إلى «الفعل» الثوري الواعي بالمخاطر والتحديات، وحتى تصبح «الارادة» هي سيدة المصير على جبهة القتال وفي صفوف الشعب على السواء. وجداننا مهيأ بتكوينه الذكي المرهف لأن يتخلى عن الانفعال السطحي الساذج، سلباً هنا وسلباً هناك، وبالتالي فهو مهيأ للتربية الصحيحة.

والحرب فرصة العمر لأدبائنا وفنانينا للقيام بهذه المهمة التاريخية التي لا يستطيع غيرهم انجازها. وأدب الحرب هو العتاد الروحي الثقيل الذي يملك وحده امكانيات صياغة الوجدان العربي من جديد.

وفي كل آداب العالم صفحات رائعة يدعوها مؤرخو الأدب والنقاد بأدب الحرب. في تاريخ كل الشعوب آيات من البطولة والمآسي التي تتحول بمداد القلب والعقل الخالق إلى فن شارك في ميادين القتال، وبين صفوف الشعب، مشاركة حية فاعلة ايجابية إلى أبعد مدى.. أبعد كثيراً من الرصاصة والصاروخ. انه الفن المضاد لأولئك الذين اختاروا أن يكونوا خلاصة العصور الهمجية. انه ليس فحسب الأنشودة التي ترافق الجندي في خطواته الثابتة إلى قلب العدو، وانما هو أيضاً الأنشودة التي تنزفها دماؤه لتغسل الأرض والانسان الذي يسكنها. انه الفن الذي لا يتصاعد فقط مع نيران المدافع، وانما هو يتسلل أيضاً إلى الأب والزوجة والأم والحبيبة والطفل، وهم نيام بعيون مفتوحة. انه الفن الذي لا يعلو صوته فحسب على صوت الطائرات، وانما هو أيضاً الفن الذي يستمد صوته من نبض الأرض وخفق الضمير الانساني.

ان أدب الحرب العالمية الثانية نموذج رفيع لاداب التحرير والمقاومة، خاصة ذلك الأدب الذي كتبه الفرنسيون والسوفيات. وربما كان الأدب

الفيتنامي هو أحدث التجارب ، ولكنه أغناها على الاطلاق في الوسائل والغايات . وأدب الحرب الجزائرية قد ارتفع إلى سماء الأدب الانساني العظيم من هذا المنطلق .

ولا تسألوا كيف نكتب هذا الأدب في أيام أو ساعات ، فلقد كتب رفاقكم وصوروا وغنوا في ميادين القتال وخلف الخطوط أعمالاً غلبت الزمن مرتين : حين اغتصبت عمقه دون طوله . وحين تجاوزته وبقيت من بعده علامة باقية على الدهر .. فربما كانت البراءة والعفوية والتلقائية تعني بالمقياس الخارجي سرعة الارتجال ، ولكنها بمقياس الدم الحار في سيناء والجولان تعني القتال والشهادة .

– ٢ –

منذ هزيمة حزيران ٦٧ إلى حرب تشرين الأول ٧٣ والأديب العربي طرف في معركة الحوار الدائر حول المستقبل . وربما كان صوت الطلبة في مصر – مثلاً – هو أعلى الأصوات التي نادت بالحرب كطريق يتيم لتجاوز الهزيمة . ولكن هذا لا ينفي انه غداة التاسع من حزيران مباشرة ، قد دخلت كل القوى الاجتماعية في صراع حاد – اتخذ حيناً هيئة محاولة الانقلاب العسكري – محوره هذا السؤال : وماذا بعد؟

واذا كانت الاجتهادات الرئيسية الثلاثة التي حاولت الجواب ، هي تحليل الماضي والحاضر داخل الحدود انطلاقاً من اليأس عند فريق ، والثورة على النظام الاجتماعي عند فريق آخر ، والمقاومة عند الفريق الثالث ، فان «الحرب» ظلت تحوم فوق رؤوس الجميع كشبح لا يهبط من عل ، وانما كصراخ تضج به الأرض من أسفل . كان الشارع الذي عبرت عنه بعض الأقلام السياسية الشجاعة قد اختار «الحرب» عنواناً لنضاله في المرحلة

التالية للهزيمة. وكان «الحل السلمي» عنواناً موازياً تجأر به الطبقات التي تملك ما يمكن أن يحترق في نيران الحرب.

وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا الصراع على الأدب والفن انعكاساً مؤثراً في الحوار الدائر. واستأثرت قضية الديموقراطية بحيز ضخم في معاناة الكاتب العربي. هكذا أقبلت فكرة «من لا يستحوذ على حريته داخل الوطن لا يستطيع أن يقاتل دفاعاً عن حدود هذا الوطن» وأصبحت خطاً رئيسياً ينتظم أعمالاً كبيرة لكتاب كبار. ولو اننا تذكرنا تمثيليات توفيق الحكيم ابتداء من «كل شيء في محله» إلى «سوق الحمير» لشعرنا بوطأة هذا المعنى الرابض في أعماق رائد المسرح المصري، وهو أن لا حرية للوطن بغير حرية المواطن.

وقد تتنوع النغمات ذات اللحن الواحد، فالديموقراطية التي تتراءى لأحد الكتاب نوعاً من حرية الفكر والتعبير للمثقفين، تبدو للآخر نوعاً من الليبرالية الاقتصادية والسياسية، بينما تظهر للثالث نوعاً من التغيير الاجتماعي لموازين السلطة. وهكذا، فيوسف أدريس في «المخططين» لا يهاجم الاشتراكية كما ظن البعض، بقدر ما يدافع عن شيء كالفوضوية التي برزت في أغلب انتاجه السابق على الهزيمة مثل «الفرافير» و«المهزلة الأرضية» والفوضوية التي يعنيها يوسف أدريس تكاد تكون نموذجاً فنياً أكثر منها تصوراً فكرياً وأيديولوجياً، انها مجرد رد فعل عنيف للقهر. وهو في مجموعته «بيت من لحم» يجسم قصده الفني في القصة القصيرة تجسيماً رائعاً حيث تنعكس ملامح القهر في أدق تفاصيل الحياة اليومية.

ولا يختلف كاتب كبير كنجيب محفوظ في قصصه القصيرة وروايته «الحب تحت المطر» عن كاتب شاب كعلي سالم في مسرحياته «أوديب

أو البوفيه . أو عفاريت مصر الجديدة» . كلاهما يركز على الفساد الداخلي للمجتمع الذي يثمر بالضرورة فساد الحدود أو ما ندعوه بالهزيمة . واذا كان نجيب محفوظ لا يضيف شيئاً إلى أعماله السابقة التي انتهت برواية «ميرامار» عام ١٩٦٦ حيث أقبلت الهزيمة بعدئذ لتؤكد صدق نبوءاته في كبرى أعماله «ثرثرة فوق النيل» - ١٩٦٥ - ومن ثم فهو لم ير جديداً ، فان علي سالم ظل مبعثر الانتباه بين الجبهة في تمثيليته الجيدة «أغنية على الممر» (التي تحولت فيما بعد إلى فيلم سينمائي) وبين الفكرة التي شاعت حول تفسير الهزيمة بأنها مأساة رجل محاط بطغمة من الأشرار . وهي الفكرة التي لعب عليها رشاد رشدي في «بلدي يا بلدي» و«نور الظلام» من موقع معاد للشعب ، وامتدت على نحو مختلف إلى سعد الدين وهبة في «يا سلام سلم الحيطة بتتكلم» . وربما كانت مسرحية «العرضحالجي» وحدها - لمخائيل رومان - هي التي ناقشت الوضع الخارجي على ضوء الداخل دون أن تنزلق إلى تطويب «السلطان» سواء كان من العصر المملوكي أو من الفراعنة ، واستطاع فيها الكاتب أن يمزج بين حرية الانسان وحرية الوطن من موقع الطبقات الشعبية القادرة على صنع النصر ، جنباً إلى جنب قدرتها على صنع الثورة .

ربما اقتربت «العرضحالجي» وابتعدت في نفس الوقت من مسألة الحرب ، ولكنها كانت أيذاناً رائداً في طرح القضية طرحاً جديداً وجذرياً ، لا تعادلها من هذه الزاوية سوى مسرحية سعد الله ونوس - الكاتب السوري الشاب - «حفلة سمر في الخامس من حزيران» . لقد تمكن كلاهما من وضع قبضة اليد بأكملها على موضع الجرح المتشعب ، واذا كانت المقاومة في مسرحية رومان ترتدي ثوباً تقريرياً مباشراً ، فان الصوت الهامس في مسرحية ونوس لا يقل صراخاً ، وان نجح أخيراً في ان يهدينا عملاً فنياً

جديداً في صياغته الجمالية.

على انني أستطيع أن أشير إلى بضعة أعمال اتخذت من الحرب خامة حية لها، من هذا الموقع أو ذاك، ولكنها في النهاية اختارت الحرب طوق نجاة من الهزيمة الجاثمة كوحش طيبة يطرح لغزه على كل القادمين إلى المدينة، ويلتهمهم الواحد بعد الآخر. كانت «الحرب» هي كلمة السر ومفتاح اللغز عند قطاع عريض من أدبائنا، أيا كانت درجات الاتفاق أو الاختلاف معهم فكراً وفناً، فقد دخلوا الصراع الدائر دون مواربة.

في الأدب المصري ظهرت عدة اتجاهات، كان أبرزها الاتجاه الداعي إلى القتال فوراً ومباشرة. وكانت مسرحية «المسامير» لسعد الدين وهبة هي الصدى السريع لهذه الدعوة إلى حمل السلاح ودحر العدوان. والمسرحية «تتذكر» أحداثاً من ثورة ١٩١٩ لتقفز بعدئذ إلى احداث ٦٧ في ثياب تنكرية أقرب إلى الكناية منها إلى الرمز، خاصة حين تصرخ فاطمة – التي تمثل مصر – بأعلى صوت «اضربوا كلكم.. الأرض حرير ما فيهاش مسامير.. والسما حمياكم ما فيهاش غربان.. وأيديكو حديد وقلوبكم حديد.. اضربوا.. بلدنا بتاعتنا.. بتاعتنا احنا لوحدنا» وتختتم المسرحية بندائها لعبد الله – والمقصود عبد الناصر – قائلة «اضرب يا عبد الله.. اضرب يا عبد الله». ورغم كل التحفظات الفنية على هذه المسرحية فقد كانت مشاركة حية فاعلة في الحوار المحتدم حول الحرب، حيث كانت هناك جوقة تكرس الهزيمة بدعوى التعقل، وكانت هناك جبهة مقاتلة ترفض الهزيمة. وقد اختار المؤلف ان ينضم إلى صفوف هذه الجبهة، ولو بكلمة سريعة متعجلة، كانت تهتز لها ابهاء المسرح كل ليلة.

وكان هناك من اتخذ من فلسطين محوراً فكرياً لعمله الفني، كعبد

الرحمن الشرقاوي في مسرحيته «وطني عكا» وألفريد فرج في مسرحيته «النار والزيتون». ولقد جسد كلاهما بطولة النضال الفلسطيني لاستعادة الأرض السليبة. غير ان الشرقاوي ربط موجات المد والجزر في هذا النضال بما يجري خلف الخطوط، في القاهرة مثلاً، من سلبيات تعوق مسيرة الحرب. وربط من ثم بين مكافحة هذه السلبيات والحرب ضد العدو في وقت واحد. أما ألفريد فرج فقد أهدى للعالم «كارت بوستال» عن شرعية الحق الفلسطيني وبصمة الدم التي وقع بها الانسان الفلسطيني على أهليته لهذا الحق. وكانت أهمية المسرحيتين اللتين كتبهما أديبان مصريان انهما جعلا من فلسطين محور الهزيمة والنصر على السواء، فسيناء – على هذا النحو – ليست إلا تفصيلة في لوحة أشمل هي الوطن العربي. وهكذا فالصراع مع اسرائيل ليس اقليمياً، وانما هو صراع قومي، وكانت هذه الصيحة بالغة الأهمية في ذلك الوقت في مواجهة النغمة الاقليمية التي كادت أن تسترد أنفاسها في أعقاب الهزيمة. ان المصير العربي المشترك هو المشهد الذي ركز عليه الكاتبان أبصار المصريين حتى لا تنفصل سيناء في مخيلتهم عن حقيقة الهدف الصهيوني الأكثر شمولاً منها.

أما جيل الشباب فقد اختلفت مواقعه من الحرب اختلافاً واضحاً.. هكذا نرى محمود دياب في الجزء الأول من ثلاثيته «احزان مدينة» وقد عنونها «طفل في الحي العربي» يؤرخ لنضال مدينة الاسماعيلية تأريخاً فنياً عميق الدلالة. هذا النضال الذي يبدو كشجرة جذورها غائرة وأغصانها تطال السماء. ولم يصدر حتى الآن سوى هذا الجزء الأول، ولكنه وحده كاف لاستكشاف منهج المؤلف في الفكر والتعبير. حركة التاريخ ليست تجريداً ميتافيزيقياً خارج ارادة البشر، وانما هي تتجسد في صراع بطولي لا يرحم الشيخوخة ولا الطفولة، لأنه تعبير عن «وجود» الانسان في ذروة التحامه بالطبيعة. وبحكم الطبيعة كان لا بد أن نقاتل في الماضي، وان هزمنا

في الحاضر، فاننا سنقاتل في المستقبل. تلك هي نبوءة محمود دياب وادراكه الثاقب للملحمة الحربية. أما زميله السيد الشوربجي فقد اختار في روايته «أطول يوم في تاريخ مصر» مشهداً لن ينساه أهل السويس، وبقية مواطني القناة، مشهد التهجير إلى بقية محافظات مصر. رغم الآلام والمحن الصغيرة يشير الكاتب إلى أن «بقاء الانسان في الأرض» هو الضمان الأكيد لهزيمة الهزيمة. وقد عمد إلى ضفر هذا المعنى بقصة حب، وقصة الحرب، بين أحد الجنود وفتاة امتزجت حياتها بحياة شعبهما امتزاجاً لا سبيل إلى فصمه. ورغم ركاكة السياق وهشاشة أدوات التعبير في هذه الرواية التي تأثر كاتبها بمسلسلات الاذاعة والتلفزيون، فانها تظل بموضوعها على الأقل وثيقة هامة عن أطول يوم في تاريخ مصر.

وقد كان القصصي الشاب جمال الغيطاني مراسلاً عسكرياً لجريدة «الأخبار» المصرية في الجبهة. وقد أتاح له هذا الموقع الاستثنائي، بالاضافة إلى موهبته الفنية الأصيلة، وفكره الاجتماعي الواضح، ان يخرج من التجربة بمجموعة قصصية رائدة في مواجهة الحرب ومواكبتها يوماً بيوم. انها تذكرنا على نحو ما بمجموعة يوسف أدريس القديمة «البطل» التي صدرت عام ١٩٥٦ في طبعة محدودة، وكيف ان نكهة الحرب بشقيها: القتال والتحرير، كانت الرائحة النفاذة والنافذة إلى الصدور والعقول والأرواح. في مجموعة «أرض – أرض» يواكب جمال الغيطاني الافراح والمآسي التي تتغلغل في نفس الجندي المصري، وهو بعد عضو في المجتمع الواسع إلى أن يصبح نفراً في كتيبة. يواكب أشواقه وتطلعاته ووثباته وطموحاته، مواكبة حية دافقة بحب مصر حباً صوفياً يدفعه للشهادة من أجل ترابها الوطني.

ولقد كانت أشعار أحمد فؤاد نجم وملحمة صلاح جاهين «على اسم مصر» وقصائد فؤاد قاعود والأبنودي وسيد حجاب ومحمد سيف وغيرهم من شعراء العامية المصرية، الكبار والشباب (بعضهم من طلبة الجامعات)

جيشاً عاملاً في ميدان القتال الدائر بالكلمة حول المصير، وكانت الحرب ولا تزال هي كلمتهم الأولى والأخيرة. وربما كان أحمد عبد المعطي حجازي – من بين شعراء الفصحى – وخاصة في قصيدته الرائعة (شدوان) هو الذي شارك من موقع التقدم الى الخطوط الأمامية في أعنف حوار شهدته مصر أثناء حرب الاستنزاف، كذلك ربما كان لطفي الخولي وحده، هو الذي قدم للسينما المصرية في «القاهرة ٦٨» و «العصفور» رؤيا جديدة للشرخ الكامن في البناء الاجتماعي، ولكنه لن يحول دون صيحة الجماهير (حنحارب) وهي الصيحة التي لم تعجب البعض وطالبوا بدلاً منها بالصيحة الواقعية التي حدثت في ٩ و ١٠ حزيران، ونسوا ان هذا الهتاف هو رؤية الكاتب لما حدث، لا تسجيلاً لما وقع .. وعندما شاهدت «العصفور» للمرة الثانية بعد السادس من تشرين الأول، بهرني حماس الجماهير لهذه الخاتمة التي تطابقت أخيراً مع الواقع .. خارج السينما، في سيناء والجولان. وهكذا يصدق الفن مع الواقع حين يراه في حركته أكثر كثيراً من التسجيل السكوني الجامد لقشرة الواقع الخارجية.

° ° °

ولم يكن الأدب العربي خارج مصر بعيداً عن الحوار.

– ٣ –

كانت الحرب في المشرق العربي نقطة الارتكاز في كل فكر وفن، ولم تكن كما هو الحال في مصر حواراً مع النظام، وانما كانت حواراً بين فصائل الثورة. ومن الطبيعي اذن أن يتجه الأدب مباشرة إلى هذه القضية دون اغفال «مبررات الهزيمة» وفي مقدمتها التخلف الحضاري والتقاليد غير الديمقراطية في أسلوب الحكم. وقد ركز البعض على ديموقراطية الجماهير

الواسعة، كما هو الحال في مسرح سعد الله ونوس. وركز البعض الآخر على العنف في مواجهة الدكتاتورية كما هو الحال في مسرح عصام محفوظ. وتأرجحت أعمال كثيرة بين التصور الليبرالي للحرية والتصور البروليتاري لها مروراً بمختلف التصورات التقليدية في الفلسفة الوجودية والصوفية وما إليها.

• وكان الخيط الذي يربط هؤلاء جميعاً هو ان غياب الحرية داخل الانسان والمجتمع يؤدي بالضرورة إلى غيابها عن حدود الوطن. وان السجن الصغير والسجن الكبير سواء بسواء. وقد نتج عن هذه الرؤية الفوضوية شبه العدمية لدى الكثيرين، انهم لم يتنبهوا إلى الطرف الآخر من المعادلة، وهو التراث الاستعماري المتصل حتى المرحلة الاسرائيلية. وان هذا الاستعمار الذي سلب الأمن الخارجي للحدود، قد كان بدوره عنصرياً جوهرياً في سلب الأمن الداخلي لانسان هذه الحدود.

ان تخلف الأوضاع العربية، وفي مقدمة مظاهره القهر والعبودية الاجتماعية، قد أدى دوراً رئيسياً في غياب حرية الوطن ككل. ولكن هذا الدور الخطير لم يكن حجمه ليصل إلى هذه الدرجة من الضخامة إلا لأن هناك عنصراً خارجياً لا يقل عنه خطورة هو الاستعمار الأجنبي الذي كان يبذر أحياناً مقومات هذا الفساد، اقتصادياً وفكرياً، وأحياناً أخرى كان يدعمها ويتفاعل معها بالأخذ والعطاء. والذين تصدوا لهذا الاستعمار وحده سقطوا في نفس الخطأ والمصيدة: النظرة الأحادية الجانب، فبرروا للأنظمة كل خطاياها وعلقوا ثيابها القذرة على مشجب العدو الخارجي.

وقليلة للغاية هي تلك الأعمال التي أبصرت الظاهرة في حركتها الجدلية، ورصدت موجات التفاعل العميق بين الداخل والخارج، وأحصت بدقة وامعان للنظر المعطيات السلبية هنا وهناك. ولكن هذا كله

لا ينفي ان البحث عن مبررات الهزيمة الحزيرانية كان حواراً بصورة ما مع الحرب. وان الذين آثروا هذا الجانب دون ذاك قد اسهموا في الاعداد النفسي لهذه الحرب التي نخوضها منذ السادس من تشرين الأول. ومن هنا، فانني لست أميل مطلقاً إلى القول بأن أدب حزيران قد سقط في تشرين. لقد كان افرازاً طبيعياً لتلك المرحلة. تباينت نتائجه سلباً وايجاباً. ولكن اللوحة العامة تظل شاهداً هاماً على تضاريس الوجه الاجتماعي للهزيمة، بملامحه الطبقية والفكرية والفنية. ولعل الذين تسرعوا بالقول ان أدب الهزيمة قد احترق في نيران الحرب، هم من الذين تستهويهم «المطلقات» فيرتفعون إلى ذرى الفرح المطلق ويهبطون إلى هاوية اليأس المطلق في لحظات معدودة. لا يرقبون بعيون مفتوحة المتعرجات والثنايا والمنحنيات التي تتخلل الخط المستقيم، إذا وجد أصلاً مثل هذا الخط في الواقع الحي. ولعل أصحاب هذه المطلقات أيضاً، هم أخطر على الوجدان العربي المهيأ بطبيعته للانفعال الحاد بالنقائض المتطرفة.. لأن هذا الوجدان الذكي المرهف والمفرط في حساسيته يحتاج إلى ما يدعم توازنه الروحي في الاحداث الكبرى، حتى لا يختل بين المتغيرات العنيفة، انه يحتاج لأن يرى في قلب «الخط العام» لحركة التطور، عشرات التفاصيل والزوايا حتى لا يظل كيانه العصبي مرهوناً بما ندعوه المفاجآت.

النظرة الأحادية الجانب، أي النظرة الجزئية خطر على صناعة الوجدان. وكذلك النظرة المطلقة التي تعمم هذه الجزئية أو تلك على مجرى التاريخ أو على حياة أمة. وكلتا النظرتين تؤديان إلى ظاهرتين متلازمتين هما الرؤية السطحية لقشرة الواقع الخارجي، والرؤية المرحلية لمسيرة هذا الواقع. والثمرة الفكرية والفنية لتشابك هذه العناصر مجتمعة هو الانتاج الذي يتراوح بين السكونية والجمود، حتى انه يتحول بمرور الزمن إلى ملصقات

اعلانية ينتهي مفعولها بانتهاء العرض.

لهذه الأسباب -- مثلاً -- كنت عنيفاً في حينها مع الشاعر الكبير نزار قباني حين صدرت له «هوامش على دفتر النكسة» غداة الهزيمة. لقد وضع نزار يده على احدى الحقائق التي لا تقبل الشك بين مبررات الهزيمة. وهي التخلف. ولكن المشكلة هي ان حجم الهزيمة الحزيرانية قد اسدل على عيني نزار ستاراً كثيفاً حتى انه رأى هذه الحقيقة تبدو أولاً كما لو كانت الحقيقة الوحيدة. وتبدو ثانياً كما لو كانت قدراً ميتافيزيقياً لا خلاص منه. وبالتالي فحواره مع الحرب مبتوت الصلة مع المستقبل. بل والماضي. أي انه خارج سياق التاريخ. بعيد عن النسبية ومرتبط عضوياً بالمطلق. هكذا مست القصيدة سطوح الأشياء ولم تتوغل إلى ما تحت الأنقاض. وكان رواجها المذهل في ذلك الوقت. لهذا السبب.. فالوجدان الجريح كالأعصاب العارية تثيرها الانفعالات الحادة العابرة ولا يهدئ من آلامها التأمل العميق.

وليس معنى ذلك ان الشاعر في هذه القصيدة وسواها قد اتخذ موقفاً ضد الحرب. كلا. انه لهول الهزيمة ولأننا لم نقاتل. قد تعجل تسجيل «انطباعه» الفاجع. لم ينتظر حتى يبرد هذا الانطباع وتختفي بصماته فوق الجلد. ليستشعر بعدئذ الايقاع المضمر في شرايين الدم وعروق الروح. حينذاك كان هذا االانطباع نفسه. سيتحول إلى شيء آخر أكثر قرباً من الحقيقة التي رآها وهي التخلف. كان سيرى في التخلف «عملية اجتماعية» لها جذورها الممتدة على الشاطئين داخل الحدود حيث «النظام» بهيكله المادي والمعنوي وخارج الحدود حيث «الاستعمار» بدوافعه ومخالبه. حينذاك كان سيتحول اعجابه «ببلاد الثلج والضباب» التي يدعونا إلى التوجه نحوها إلى هذا السؤال: لماذا لا تعاني هذه البلاد من التخلف؟ أليس سبباً رئيسياً لذلك انها لا تعاني من الاستعمار؟

ونزار قباني – أكرر – لم يكن في قصيدته تلك وغيرها ضد الحرب. انه ضد الهزيمة وقد تجسدت لديه في التخلف وتمثل عنده التخلف في الانسان. غير انه ما ان تنطلق الآمال مع الولادة الجديدة للمقاومة الفلسطينية حتى يغني لفتح وأبطالها أعذب الغناء، بالطبع دون محاولة لمراجعة الرؤية الأولى التي تجلت في «هوامش»، بل لعله يبرر هذه الرؤية ويؤكدها حين يصور «فتح» فنياً – كالهزيمة – بالمفاجأة، فهي وردة جميلة نبتت من جرح ونبع ماء بارد في صحراء. ومن ثم يبدو الأمر كله كمعجزة قيامة المسيح من بين الأموات! انه مع الهزيمة والحرب على السواء مفاجأ دائماً، وهو يسجل مفاجأته على التو واللحظة، بانفعالاتها الأولية دون أية محاولة لاختزانها في براد العقل والتجربة حتى تخرج إلينا بعدئذ شيئاً آخر أعمق وأبقى.. كذلك المقطع «الثاني» الذي نطالعه في قصيدة «فتح» نفسها حين يقول:

«مهما هم تأخروا فانهم يأتون..
في حبة الحنطة.. أو في حبة الليمون
يأتون من الأشجار،
والرياح،
والغصون،
... ...
من حزننا الجميل ينبتون
أشجار كبرياء
ومن شقوق الصخر يولدون.
باقة أنبياء
ليست لهم هوية

ليست لهم أسماء
لكنهم يأتون
لكنهم يأتون..».

هنا لا يتألق المعنى الحي الكبير فحسب، بل الشاعر الكبير أيضاً. والرؤية هنا تصوغ جدلاً عميقاً مع الواقع من داخله لا من قشرته الخارجية.. حتى ان القصيدة لا تبقى مرهونة بحدث عابر أو مناسبة طارئة، وانما يمكن ترديد هذه الأبيات في كل وقت. انها وقد كتبت منذ سنوات تصلح شاهداً على ميلاد المقاومة بعد الهزيمة، ولكنها تمتد في كياننا إلى نيران تشرين تؤجج ايماننا بأن الهزيمة هي العابرة وان «النضال» وحده هو الجسر الذهبي – وان تلون بالدم – من الموت إلى الحياة.

ورغم النفس القصير والسريع في قصيدة مثل «هوامش» فان ذلك لا ينفي عنها هي وأخواتها انها أشارت – ضمن مبررات الهزيمة – إلى احدى الحقائق الهامة وهي التخلف. ولا شك ان نضالنا ضد الاستعمار هو في نفس الوقت نضال ضد التخلف. لا لأن الاستعمار يكرس التخلف ويغذيه فحسب، بل لأن الظاهرة الاسرائيلية للاستعمار الصهيوني تفرض علينا بهدف النصر عليها، تحدياً خطيراً هو مقاتلة التخلف في عقر داره المتشعبة الغرف: جذوره الطبقية والفكرية في بنائنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وجذوره الأجنبية التي تهدد الحدود وفروعه الوجدانية تحت الجلد، التي تسري في سلوكنا وعاداتنا وقيمنا وأفكارنا. وهنا يكاد «انعدام التقاليد الديموقراطية في أسلوب الحكم» الذي اتخذه البعض منا محوراً للبحث عن أسباب الهزيمة ومقومات الحرب، ان يكون عنواناً مدرجاً تحت العنوان الأكبر: التخلف. وقد كانت أعمال سعد الله ونوس، وخاصة في مسرحيتيه «حفلة سمر» و «رأس المملوك جابر» ابداعاً دراميأ خالصاً لهذا المعنى المكثف. وعلينا ان

نلاحظ ان التجديد المسرحي في هاتين الروايتين هو انعكاس أمين وحاد لهذه الكثافة في التفكير التي يراها البعض «مسرحاً سياسياً» - وهي كذلك من أحد الوجوه - ولكنها في الواقع تتجاوز المسرح السياسي التقليدي، إلى ما هو أشمل. ان قضية الاستغلال عند بريخت وقضية الاستعمار عند بيتر فايس، بالغة الوضوح والاتساق.. ولكن الاستغلال والاستعمار في بلادنا، على ضوء فكرة التخلف، يحتاجان إلى استبعاد الكثير من البديهيات والمسلمات في المسرح السياسي الأوروبي، والاتجاه بعمق ومعاناة هائلة إلى جذور أشرت إليها، بالغة التشابك والتعقيد. وفي تقديري ان سعد الله ونوس قد خط بداية الطريق الصحيح لانجاز هذه المهمة الثقيلة. ان كاتباً كعصام محفوظ - خاصة في مسرحيته «لماذا» - قد أسهم من زاوية أخرى في التفكير، بفاعلية حقيقية في انجاز هذه المهمة أيضاً. ويبقى الفرق بينهما واضحاً، وهو ان عصام محفوظ أقرب إلى المسرح السياسي، أما سعد الله ونوس فأقرب إلى ما يسمونه بالمسرح الشامل. كذلك فان مقابلة الدكتاتورية بالعنف الفردي هي لب اللباب في مسرح محفوظ، بينما تتحول الجماهير عند ونوس إلى قاعدة فكرية وجمالية أيضاً. ومن هنا يمكن القول بأن الغياب الفاجع للديموقراطية، والذي تراءى لكثيرين من كتابنا سبباً رئيسياً من أسباب الهزيمة، قد اتخذ عند الرد عليها أشكالاً عديدة تبدأ من ليبرالية يوسف أدريس في مصر - التي أضافت جمالياً إلى المسرح المصري البعد الشعبي والبعد التجريدي معاً - إلى فوضوية عصام محفوظ التي أنجزت للمسرح اللبناني ألاّ يبدأ من نقطة الصفر، بل حققت له البداية ومن مستوى العصر معاً، إلى ثورية سعد الله ونوس التي حسمت قضية معلقة في سماء المسرح العربي الحديث، قضية الاصالة والمعاصرة.

وهكذا كانت الاستجابة «المركبة» للهزيمة تؤدي في خاتمة المطاف إلى

تركيب فني جديد. ولكن هذا كله يقع في اطار الحوار مع الحرب. ضمن البحث عن مبررات الهزيمة السابقة في ٦٧.

ولكن فريقاً آخر من الكتاب آثروا الحوار مع الحرب مباشرة، دون البحث عن أسباب ومبررات لما وقع في حزيران. وإنما كان يعنيهم في المقام الأول مواكبه الوجه الآخر للهزيمة، وهو المقاومة.

هكذا اتجه أديب نحوي في روايته القصيرة «عرس **فلسطيني**» إلى صياغة اسطورية بالغة الشفافية لقصة الحب والحرب. ان ليلة العرس انشطرت إلى نصفين: أولهما انتظار العروس والآخر رحلة العريس. ولأن العرس الفلسطيني يختلف عن أعراس العالم فقد انتهت الليلة بأغرب زفاف. حضر العريس محمولاً على أعناق رفاقه بعد أن أحضر العلامة التي بموجبها يستطيع الزواج. جاء مخضبا بدمه من رصاصة العدو. وخرجت العروس لتأخذ بندقيته. خاتماً أبدياً للزواج. ويهمس صوت لا أحد يدري من أين أتى «لا بد ان ينهض.. حتى الذين ماتوا منا».

وممدوح عدوان في روايته «الأبتر» يرافق الفلاح السوري العجوز الذي يرفض أن يترك مكانه مع البقرة التي يعيش معها. حتى حين سخر منه ضباط العدو وجنوده. بأنهم سيعطونه بدلاً منها قطعة أرض واسعة. لم يرض. وظل باقياً إلى ان مر به «أحدهم» ملثما يطلب جرعة ماء وكسرة خبز قائلاً:

« — كان علينا أن نقاتل منذ زمن طويل.
لقد تأخرنا كثيراً.
ولكن لم يفت الأوان بعد.
— هل أنتم كثيرون

-- لا بأس
-- مئة؟
-- بالآلاف
-- عظيم
-- لا يجب أن يقاتل الآخرون كلهم
-- والآخرون ماذا يفعلون؟
-- لا شيء. يكرهون أنفسهم.
ويحبوننا لأننا نموت».

وفي مسرحية «زهرة من دم» للدكتور سهيل ادريس. يحيا الكاتب مع احدى وحدات المقاومة الفلسطينية. يرافق آلامهم الشخصية وقد التحمت بآمالهم العامة في التحرير.. وبين الحلم والواقع يردمون الهوة بكثير كثير من الدم. ولكن يقينا صوفياً يملأ العيون بأنه إذا كانت «المقاومة» هي حياتهم الآن. فلا ريب ان الأجيال القادمة سوف تشهد منظراً مغايراً.. لفلسطين وقد تحررت من الاحتلال الصهيوني..

° ° °

في مثل هذه الأعمال وغيرها كثير. يبرز مشهد الحرب، وكأنه المشهد الوحيد. سواء كان في الاعداد له والتحضير من أجله، أو بممارسته الفعلية بسواعد المقاومة الفلسطينية.

والهزيمة في هذه الأعمال «خلفية» في وجدان الكاتب والمشاهد معاً، قد تأتي كديكور بعيد الأضواء والظلال وقد لا تجيء. ولكنها ماثلة. غير ان «الحرب» -- هنا -- ليست مجرد مشهد مسرحي يؤرخ لما يجري من انجازات للمقاومة. وانما هي رؤيا الكاتب للخلاص. «الحرب، هذا هو المهم»

شعار الأعمال التي أيقنت بحتمية تجاوز الهزيمة. تجاوزها بالطول والعرض والعمق والارتفاع.. تجاوزها الجغرافي والتاريخي والحضاري. تجاوزها باختراق الحواجز الخفية والظاهرة. ان «التحرير» في هذه الأعمال. يكاد يكون ايماناً دينياً بأن لا مستقبل لاسرائيل. وأن العبور من الحاضر إلى المستقبل ليس مرهوناً بارادة الصهيونية والاستعمار. «المستقبل لنا» هذا ما تقوله هذه الأعمال التي هيأت الوجدان العربي لما يمكن أن يعتبره البعض هذه الأيام من المفاجآت أو المعجزات. وأهمية هذه الأعمال. لا تكمن في أن حرب تشرين. أيا كانت نتائجها. قد أثبتت صحتها. وانما تنبع أهميتها في انها لم تكن صدى سلبياً للهزيمة. أي انها لم تتوقف على شاطئ اليأس رافعة الرايات البيضاء. وانما هي قدمت حلماً قابلاً للتحقيق. حتى إذا لم تؤد حرب تشرين إلى كل ما نريده.

ليكن ما حدث ولا زال يحدث. المهم اننا لسنا قطيعاً من النعاج تساق إلى الذبح أو إلى البيع في سوق النخاسة. وانما نحن أمة قد تنهزم. ولكن الهزيمة ليست قدراً في حياتها.

ولأن فلسطين هي قلب القلب من المشهد الخلفي والامامي. فلقد كان لأدبائها كلمة باهرة.

– ٤ –

طلب توفيق الحكيم من وزير الثقافة المصري ان يهيئ له «عملاً يدوياً» يناسب سنه ويشارك به في معركة الشرف بدلاً من صناعة الكلمة التي يحترفها والتي لا مكان لها في ساحة القتال. وقال نزار قباني انه كان يتمنى لو سمع أن كاتباً أو شاعراً عربياً قد مات في الميدان باحثاً عن لقطة

شعرية أو روائية نادرة. وقدم نزار قائمة بأسماء الأدباء العالميين الذين شاركوا في الحروب فجاءت كتاباتهم عنها باقية على الزمن. وهنأ توفيق الحكيم على طلبه قائلاً ان الأديب الكبير يريد أن يتجاوز الكلمة إلى الفعل. وأضاف أن الأبطال الحقيقيين هم الذين يغيّرون بالسلاح خريطة الوطن العربي. واتهم الأدباء والفنانين العرب أنهم لا يعرفون الموت إلاّ في السينما. ولا يرون اللون الأحمر إلاّ في معارض الرسم. وهم «هاربون من الجندية ويتفرجون على المعركة من الطابق العاشر».

ولو صح رأي توفيق الحكيم واتهامات نزار قباني. لكان ذلك معناه الوحيد أن حياتنا كذبة كبيرة ويتعين على جميع المثقفين العرب أن ينتحروا أو ينفذ فيهم حكم الإعدام الجماعي بالميادين العامة في القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت وبقية عواصم الوطن العربي. ذلك أنه إذا كان ما جرى في جبهات القتال مبتور الصلة ولا علاقة له بما كتبه وغناه ورسمه الكتاب والفنانون. فان ذلك يعني ببساطة أن هؤلاء طفيليون على الحياة يثقلون كاهلها بما هي في غنى عنه. بل لعلهم يعوقون مسيرتها إلى أهدافها. ومن ثم يتوجب «طردهم من الجمهورية» كما دعا أفلاطون.

والقضية ذات شقين. أحدهما عام يخص الكتابة ذاتها. قيمتها ودورها. والآخر خاص بنا نحن الذين نمارسها في هذا الجزء من العالم. في هذه المرحلة من التاريخ.

بالنسبة للشطر الأول ومن الغريب أن يكون توفيق الحكيم هو السبب في اثارته حيث أن فكرته الجوهرية عن الفن كما نطالعها في مجموع مؤلفاته تقول بغير ذلك فالخطأ كامن أصلاً في تصوير «الكلمة» كمقابل «للفعل». إننا في هذا الصدد مضطرون للعودة إلى المعلم

الأول — أرسطو — حيث نراه يبني نظريه التراجيديا بكاملها على أساس الفعل كمرادف للحدث الدرامي. حتى ان الترجمات الانجليزية والعربية. القديمة والحديثة. تختلف فيما بينها على نقل هذه الكلمة عن اليونانية. إنها تارة تسمي ما يقصده أرسطو «فعلاً» وتارة تدعوه «حدثاً». كل ذلك دون أن يختلط على هذه الترجمات الأمر بين الفعل أو الحدث. وبين «العمل».

الفعل أو الحدث لا يرادف العمل وإن لم يكن نقيضاً له. كذلك الكلمة أو الكتابة أو الفن ليست نقيضاً ولا مقابلاً للفعل والعمل كليهما. الفن قد يشارك في الفعل. وقد يكون هو بحد ذاته فعلاً كاملاً. والكتابة قد تشارك في العمل. وقد تكون هي بحد ذاتها عملاً كاملاً.

كيف كان ذلك؟ لنتخذ من «الحرب» مثلاً. إن القتال فعل مركب. إنه تجسيد بالغ التعقيد لعديد من الأفعال والأعمال. شاركت في صنعه وأسهمت في صياغته. المقاتل والسلاح والهدف هم الأبعاد الثلاثة للحرب. المقاتل ليس جسداً بشرياً يخضع لنواميس علم البيولوجيا وحدها. إنه بنفس المقدار عقل ووجدان. في موازاة تكوين الجسد عضوياً بالغذاء والدواء. يتكون أيضاً العقل والوجدان. الفكر والشعور. إن كيانه العصبي من المراكز الجوهرية في تكوينه والتي لا تقل خطورة — عند فعل القتال — عن كيانه العضلي. إن حواره مع السلاح ومع العدو ومع فرقته ومع الهدف الذي يحارب من أجله. هو حوار عقلي وشعوري. حتى في انضباطه وحركة تقدمه أو انسحابه. انما هو يخضع لداخله بقدر ما يخضع لخارجه. إن موجات رد الفعل الواعية واللاشعورية على السواء. والتي تحدد نجاحه واخفاقه. تعتمد أساساً على ذلك التكوين العقلي والنفسي السابق على دخوله الحرب.

من أين يجيء المقاتل بهذا التكوين؟ بالفطرة أم بالاكتساب؟ بهما معاً. الفطرة أو الوراثة تمده بالاستعداد أو ما ندعوه بالموهبة. الاكتساب أو الثقافة تصقله وتربيه بخبرة الحياة وتجارب الآخرين. أليست «الكلمة» التي تلقاها في البيت والمدرسة والصحيفة والراديو والكتاب هي التي أنشأته على هذا «النسق» دون غيره؟ الكلمة السلبية والايجابية على السواء. هي المسؤولة عن أحد جانبي المقاتل. فالجانب العضلي ليس موضوعنا. إنها مسؤولة عن تكوين «العقل والشعور» داخله. وبموجبهما تصدر الأفعال وردود الأفعال الخفية والظاهرة. الواعية والباطنة. حتى أسلوبه في تلقي «الأوامر» وتنفيذها يتكيف وفقا لهذا التكوين الثقافي.

والسلاح؟ هذه «الآلة» التي نراها من الخارج تركيبا ماديا صناعيا لمجموعة من المعادلات الرياضية. هل هي كذلك فحسب؟ أم أن الآلة في التحليل الأخير هي التعبير الصناعي عن «ابداع علمي». أيا كانت هذه الآلة سلاحاً نارياً أو تلفزيوناً ملوناً؟ والابداع العلمي أليس هو اكتشاف قوانين الطبيعة والمجتمع بهدف السيطرة عليها وتوجيهها أصلاً لخدمة الانسان. أو ليست عملية الاكتشاف هذه هي جوهر الثقافة البشرية؟
والثقافة هنا ليست حكراً للعلم بمعناه الفيزيقي المعملي وإنما هي أوسع من ذلك وأشمل، فالأدب والفلسفة – على سبيل المثال – قد شاركا في التمهيد لكثير من الكشوف العلمية. وفي القديم لم تكن لتستطيع أن تفصل في كتاب واحد بين العلم والفلسفة والشعر والتاريخ. وفي العصر الحديث تفرعت العلوم الإنسانية وتعددت العلوم الطبيعية تفرعاً وتعدداً مذهلاً، ولكن هذا لم يمنع التشابك المعقد بينها جميعاً.

الكلمة العربية هي «الفعل» الرئيسي!

على أية حال فالمقصود هو أن الآلة ليست «قطعة من الحديد والسلاح ليس قطعة من «الحديد والنار». وانما الآلة هي إحدى ثمار العمل

الإنساني. هي تعبير اجتماعي وفكري معا. ولا شك ان مبدعيها يتقدمون علينا خطوات عديدة في ميدان الثقافة. ولكن المقاتل العربي حين يستخدمها فهو يتفاعل معها. إنه بمعنى آخر «يتثقف» وهي ليست ثقافة عسكرية محضاً. إنه يتعامل مع تراث فكري متصل. على هيئة مدفع أو دبابة أو طائرة. و «التدريب» على هذه أو تلك لا يمده بمهارة قتالية فقط. وانما هو يشارك في تغييره من الداخل. تغيير سلوكه وقيمه وأفكاره. إنه يضيف إلى تكوينه العقلي والشعوري عناصر جديدة لم تكن فيه. إنه على نحو من الانحاء يساهم في ولادته الجديدة. يخلقه من جديد. والمقاتل العربي ليس صدى سلبياً ساكناً للسلاح الجديد. فهو بتفاعله مع هذا «الابداع الإنساني» يرتفع إلى مستوى المشاركة والعطاء.. انتصاراته على الجبهة تسجل له أنه - بعد معاناة التفاعل - قد أبدع هو الآخر. لم يبدع بدمه وشجاعته وصموده فحسب. بل أبدع باستيعابه العقلي والوجداني لاحدث منجزات العصر التكنولوجية.

ولو أن الأمركان جسداً بشرياً يعامل قطعة من الحديد الصلب. أي **لو أن الأمركان «عملاً مادياً بحتاً» لما كان هناك ابداع أو ثقافة أو.. قتال! القتال عمل اجتماعي مثلث الأطراف، أولهما العنصر البشري بوجهيه المادي والمعنوي، وثانيهما السلاح بنفس الوجهين أيضاً.**

والطرف الثالث هو هدف القتال. ولست أشك أن أحداً يختلف حول أن درجة تحديد الهدف من الحرب ودرجة وضوحها في ذهن ومخيلة المقاتلين. من أهم عوامل النصر والهزيمة. ولست أشك أيضاً أن «الهدف من القتال» لا يجري تحديده ساعة الصفر. ولا يجري تحديده من قبل القيادتين السياسية والعسكرية وحدهما. وانما يتحدد هذا الهدف - في حالتنا مثلاً - ضمن حركة الصراع الوطني والاجتماعي في بلادنا، ضد الاستعمار

العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة **الأمريكية** ، وضد الصهيونية العالمية كأيديولوجية عنصرية . وضد اسرائيل كتجسيد واقعي **للحلم** الصهيوني يحتل جزءاً واسعاً من أرضنا . وضد القوى الاجتماعية المحلية التي ترى في التحرير بوجهيه الوطني والاجتماعي خطراً عليها . هذا هو هدفنا . هدف المقاتل العربي وهو يحارب . والكلمة العربية هي «الفعل» الرئيسي في هذا الميدان . إنها . بالاضافة إلى المشاعر الوطنية والحوافز الاجتماعية الكامنة في نفسية المقاتل . أداة التوعية الرئيسية بهذا الهدف . وما نلاحظه من تقدم أو انتكاس ، من انتصارات وكبوات هو تعبير أمين عن «الهدف غير المحدد وغير الواضح تماماً» من القتال . هو أيضاً تعبير أمين عن تباين الثقافات وأشكال الوعي التي تصب أخيراً في قنوات «القرار السياسي» . حتى استجابة الجماهير العربية لموجات المد والجزر في ساحة القتال . ببداية الحرب ووقف اطلاق النار . هي ثمرة التناقض بين وضوح الهدف لدى البعض وضبابيته لدى البعض الآخر . ثمرة تطابق القرار السياسي مع القرار العسكري أو **تناقضهما** ، ثمرة تطابق القرارين مع الهدف أو تناقضهما . وهكذا .

المقاتل والسلاح والهدف . هم ثالوث الحرب . والكلمة كما أوضحنا ، تقوم بفعل رئيسي في تكوين كل عنصر على حدة من هذه العناصر الثلاثة . ثم هي تقوم بفعل رئيسي في «حركة الحرب» كعمل اجتماعي تتفاعل خلاله هذه العناصر مجتمعة سلباً وايجاباً .

الكلمة ليست **نقيضاً** للفعل . ولا مقابلاً له . إنها قد تكون «فعلاً» وقد لا تكون . كذلك الحياة أو الموت بكل ما **يتخللها** من «حوادث» . **بعضها** يصلح لأن يكون «فعلاً» وبعضها لا يصلح . لأن الحادثة غير الحدث . وكذلك العمل . ليس هو العمل اليدوي وحده . كان ذلك مرحلة

في التاريخ من مراحل تعريف العمل. أما الآن فالعالم في معمله. والعامل في مصنعه. والكاتب. فيلسوفاً وشاعراً. والفنان. مصوراً وموسيقياً. جميعاً يشاركون في «فعل» التاريخ.

لذلك لست أظن أن توفيق الحكيم كان جاداً حين طلب من وزير الثقافة المصري أن يبحث له عن «عمل يدوي». إنها إحدى مداعبات الكاتب الكبير أو هي على أحسن تقدير انفعال طارئ مما يجري في ساحات القتال انفعالاً أنساه أن جانباً من هذا الذي يجري قد شارك قلمه في صنعه.. فلكل «فعل» زمانه ومكانه. لكل منا موقعه. والمقاتل لحظة الحرب إنما يختتم ويبدأ سياقاً طويلاً متصلاً. كانت «الكلمة» ولا زالت وستظل من عناصره الجوهرية الفاعلة.

أما نزار قباني فقد انضم إلى قافلة الذين راحوا غداة الحرب يرجمون ذواتهم والآخرين بحجارة «الاحساس بالذنب» حيناً. وحجارة الآلهة المتربعة على عروش الحكم بالاعدام حيناً آخر.

وهو موقف غريب حق. ذلك أن الموقف الراهن أبعد ما يكون احتياجاً لتعذيب النفس أو ادانة الآخرين. وكلمات هؤلاء هي البعيدة عن «الفعل» ولكن ليس من حقهم تعميم حالتهم الخاصة على الكلمة عموماً. إننا أحوج ما نكون الآن إلى الكلمة «الفعل». لا إلى النقد الذاتي ولا إلى منصة الإتهام. ذلك اننا جميعاً سنحاسب «شئنا أو لم نشأ» على كل حرف نخطه. ولن يكون أحدنا قاضياً. فلنترك ردود الأفعال السلبية «بالبكاء أو السباب» ولنتجه مباشرة إلى الأفعال الايجابية. إننا أمام عدو بالغ الذكاء والدهاء. يجند جيشه العامل من الكتاب والفنانين ويستنفر قواته الاحتياطية من مثقفيه المنتشرين في جميع أنحاء العالم. يقاتلنا «بالكلمة

يا سادة ! — قتالاً ضارياً على مختلف الجبهات الفكرية والفنية. هذا العدو هو الذي يحتاج منا إلى تكريس كل حرف لمواجهته ونضاله. في عقر داره. وداخل دارنا للأسف. وخارج ديارنا باتساع الكرة الأرضية. هذه هي مسؤوليتنا العاجلة والملحة. وأي اعتذار عنها بالسهو أو بالخطأ. بتأنيب النفس أو بتجريح الآخرين. هو هروب حقيقي من الميدان. والهروب الأكبر — طبعاً — هو القول بأن الميدان الوحيد الآن هو ساحة القتال بالحديد والنار لا بالكلمة.

وليست هذه حالنا. ولم تكن على الإطلاق في الماضي. إن مشاركة الكتّاب والفنانين العرب في معارك الحرية لا تحتاج إلى شواهد. وهم الذين كانوا أكثر من غيرهم عرضة للاضطهاد والقهر داخل أوطانهم وفي سجون العدو على السواء. إننا لم ننس بعد دماء مولود فرعون وغسان كنفاني وكمال ناصر، فهي لم تجف بعد. وعلامات التعذيب على ظهور شعرائنا وكتّابنا. الذين دخلوا المعتقلات بالمئات. لا زالت باقية. وحرام أن تطل علينا «عقدة الخواجة» في هذا الصدد. لأن شهداء الكلمة في بلادنا ليسوا أقل بطولة أو شجاعة من شهداء الكلمة في بقية أنحاء الدنيا.

ومقاومة النازي في فرنسا والاتحاد السوفياتي وغيرهما. لها نظائر مشعة بالنور في حياتنا العربية المظلمة. ولسنا نبالغ في حجم تضحياتنا. ولكننا لا ينبغي أن نستهين بهذه التضحيات. وننسى الكلمات التي رثينا بها الذين تشردوا وجاعوا وعذبوا حتى حافة الموت.

إن تاريخنا الأدبي لم يطل على المعارك من الطابق العاشر. ولم يهرب من الجندية. وانما هو قد ضم بين صفحاته العديد من آيات الصمود جنباً إلى جنب مع وقائع الاستسلام. وهو في ذلك أيضاً. لا يختلف عن التاريخ

الأدبي في العالم. لقد بدأ شتاينبك مناضلاً جسوراً وانتهى يغني لأمريكا حربها ضد فيتنام! وهمنجواي العظيم لم يمت في ساحة الحروب التي كتب عنها. وانما هو قد انتحر! ومالرو الذي شارك بنفسه في أنبل المعارك وأشرفها وكتب عنها الروائع هو وزير الثقافة الذي اتخذ موقفاً مناوئاً لثورة الطلبة عام ٦٨. إنني بهذه الأمثلة لا أنتقص مطلقاً ولا يحق لي من عظمة هؤلاء العمالقة. ولا أبرر خطاياهم خطايانا. ولا أنسى إلى جانبهم دماء لوركا وكودويل ونيرودا.

ولكني أقول انها ليست موهبة أوروبية أو أمريكية أنهم هناك يستشهدون من أجل الكلمة. انها موهبة الكاتب والفنان المناضل في كل زمان ومكان. والوطن العربي ليس مستثنى بالا. من هذه الموهبة الانسانية. بيننا المناضلون. وبيننا المتعبون.

نزار قباني في نفسه. لم يهرب من الجندية ولم يتفرج عليها من الطابق العاشر. إنه منذ الهزيمة إلى الحرب. حاول بقدر ما يستطيع وبقدر ما أتيح له من الضوء أن يرى. وأن يفهم. وأن يتكلم.

وعلينا. قبل غيرنا. ان نلبي نداء الساعة: لنواصل القتال.

بيروت – تشرين الأول ١٩٧٣

الفصل الثاني

ثقافة الدم
في الشرق الأوسط

- ١ -

وقبل ان اغمضت امي جفنيها
قالت والبسمة على شفتيها.
اعلم يا بني ان عليك
الا تجتاز الخط الأخضر أبداً.
وقبل ان يرحل والدي عنا.
قال لي همساً
يا بني. ان كنت ما تزال تحبنا.
فلا تعبر الخط البنفسجي.
ولكني خرجت مع الجميع إلى المعارك.
ومع الجميع عبرت كل خط:
خط أخضر وخط بنفسجي. عبرتها كلها
فأي خط اعبر الآن؟
بعد المعارك. امضيت صامتاً.
رفاقي الذاهبين إلى غير رجعة

وفي صف طويل . قبرتهم جميعاً
لانهم . يا أمي عبروا الخط الاسود » .

بهذه الأبيات للاسرائيلي يهونتان غيفن يقدم لاخطر فصول كتاب «التقصير» الذي اصدره غداة حرب اكتوبر بالاشتراك مع مجموعة من زملائه المراسلين العسكريين للصحف الاسرائيلية في جبهة القتال . وفصل غيفن هو آخر الفصول . ولا يتناول من الحرب احداثها وتفاصيلها المادية . وانما هو أشبه بمشرط تحت جلد الانسان الاسرائيلي .

وكتاب «التقصير» مليء بالحقائق والاكاذيب بالوقائع والاحلام بالعقل والهستريا . ولكن الفصل السابع عشر وعنوانه «مصيدة ٧٣» مليء بالجراح الغائرة في أعماق النفس اليهودية . اختلط فيها الوعي باللاوعي . ولكنها في خاتمة المطاف أكثر نزيفا من الدماء التي اسالتها حرب اكتوبر . ليست القضية هنا مسألة الصدق والكذب في ما يقوله غيفن . ولكن القضية هي انه يقول . سواء بعفوية أو بحساب : لا يهم .

ماذا قال غيفن بأسلوبه الشاعري اللافت وكأنه يتقيأ سموم العمر تحت تأثير مخدر ؟ يقول : «انا حي . ولكن ما مات بي لن تعيدوه إلي ابداً» . وفي الصفحة التالية مباشرة من الترجمة العربية يستأنف النواح «تحيط بي أشياء لا تعنيني . رفاقي في السلاح . كلهم تقريباً . قتلوا أو جرحوا . أو هم مثلي . أحياء ولكنهم أموات . أو العكس . وامي ماتت كذلك . واذن من بقي على قيد الحياة فعلاً ؟ عدد من فرق موسيقى الجيش تغني : العالم كله ضدنا . وانا كذلك» . والمفارقة المؤسية هنا ان العين الاسرائيلية الثاقبة النظر لم تر سوى السطح . كشأنها دائماً . لا ترى «البعد التاريخي» للاشياء ولا جوهرها ولا حركتها . هكذا يشعر صاحبنا بالموت في الحياة لمجرد ان «الجنرالات» غشوه حين أوهموه بالنصر من الساعات الأولى . وحين يفيق

على الهزيمة يشعر بأن العالم كله ضده!!

وليس هذا صحيحا. فالحلم الوردي بالجنة الموعودة من الله. ليس غشاً تكتيكياً من جنرالات اسرائيل. وانما هو ايديولوجية كاملة لم يناقشها «الميت الحي» بكلمة واحدة. هي «الصهيونية»! هو يناقش الأمر الواقع لا الامر الذي كان والامر الذي سيكون. وهو يناقش الأمر الواقع من أعلى. من فوق السحاب. لا من تحت الأرض التي تخفي ما يعتبره هو بعدئذ من المفاجآت. انه يكتفي. مثلاً. بهذا الحوار المتخيل بينه وبين أحد الجنرالات:

-«لماذا لا تتكلمون معهم أو تعملون شيئاً ما؟

- دعك. انك لا تفهم انهم عرب وان لهم عقلية أخرى؟

- ولنا. أليست لنا عقلية؟

- اغلق فاهك ونم مع البندقية. البندقية زوجتك.

- نعم. نعم.. هي زوجتي. ولكن ربما نهتم بتسوية للاجئين أيضاً. وللمناطق.. ربما اذا حاولنا ان نتكلم معهم.

- ولكن أريد ان اتكلم معهم

- نحن ننتظر التليفون..

- ولكن لماذا لا نتصل نحن. فلدينا الرقم.. اليس كذلك؟».

وهكذا فالصراع بين الأجيال. والصراع بين المدنيين والعسكريين. هو «الجوهر» الذي يؤلم غيفن. واذا كان الحلم المزيف قد بددته شمس اكتوبر. فالحلم الذي لا يقل زيفاً هو انتظار جودو: التليفون الذي كان

ينتظر دقاته موشي دايان في اليوم السابع من حزيران **١٩٦٧** فلم يدق. وانما أصبح عليه - في نظر الجيل الجديد - ان يرفع هو السماعة ويطلب الرقم العربي. وتنتهي المشكلة. تنتهي الحرب. تنتهي حرب الحروب.

وربما كانت احداث ما بعد اكتوبر **١٩٧٣** قد أوحت إلى مؤلفي كتاب «التقصير» وبالذات مؤلف الفصل الاخير. انهم رواد عصر السلام. فها هي ذي التليفونات تدق. وإحدى الطائرات تحلق في سماء الشرق الأوسط من العواصم العربية إلى تل أبيب وبالعكس. وها هو قصر الأمم في جنيف يجمع الشمل. وها هم الضباط الاسرائيليون والعرب في حفلات التوقيع على فك الارتباط يشربون الانخاب. وها هم «شعراء المقاومة» يطلبون الاعتراف المتبادل باسرائيل والحدود العربية ويدينون «الارهاب والمنظمات المسلحة». وها هي سناء حسن واحسان عبد القدوس وسميح القاسم يفتحون الحوار بادانة العنف ونصرة الحب ونشدان السلام.

وتبدو الأمور كما لو ان كل شيء قد انتهى باحلام غيفن إلى شاطئ المدينة الفاضلة التي تحققت لأول مرة بعد ربع قرن من الحروب المتصلة.

ولكن غيفن وزملاءه يموتون من جديد. وهم بعد احياء. اذا اخطأوا من جديد ورأوا ما يدور حولهم من السطح..

فليست المشكلة. ولم تكن في يوم من الأيام. ان احد طرفي الصراع مصاب بالغرور ويمنعه كبرياؤه من البدء بالاتصال.

وهم يخطئون خطأ فادحا خاتمته الموت موتا لا الموت حياة. اذا هم ثقفوا عربياً على اقلام احسان عبد القدوس وسناء حسن وسميح القاسم.. فالثقافة العربية التي يتحتم عليهم الوعي بها لم تبدأ بزيارات كيسنجر ونيكسون وفصل القوات في الجولان وسيناء.. وانما بدأت داخل الأرض

المحتلة نفسها..

بدأت ثقافة اكتوبر تشق طريقها داخل فلسطين. حين تمكن شاب فلسطيني اسمه منير المغربي وشاب سوري اسمه أحمد الشيخ وشاب عراقي اسمه ياسين موسى ان يدخلوا «كريات شمونة» الخالصة. الأول والثاني طالبان لم يتجاوزا العشرين من العمر والثالث عامل في السابعة والعشرين. وهناك احتلوا احد المباني وافرغوا رصاصاتهم في قلوب غزاة وطنهم. من الشباب امثالك يا غيفن.. وكتبوا لكم بدمائهم ما نصه «اننا اذ نقوم بمثل هذه الأعمال نود ان نعلمكم بأننا ماضون في ثورتنا حتى تحقيق الحرية لجماهيرنا الفلسطينية. وللمضطهدين اليهود في دولتكم. ان مؤتمرات السلام باستسلام الانظمة العربية العاجزة لن تدفعنا للتخلي عن سلاحنا. انما لمزيد من العنف في مواجهة كل الأعداء».

هل قرأت هذا الكلام يا غيفن. وهل فهمته. ام انك آثرت «شجب العنف» وركزت البصر الثاقب! على خيمة جنيف الكبيرة وايقنت ان السلام قادم لا محالة. وان «الارهاب» مصيره الزوال. لو فعلت. فانك تحلم من جديد. حلما ثالثاً مزيفاً بعد حلمك الحزيراني الأول وحلمك الغفراني الثاني.. هذه المرة لن يوقظك من الحلم أحد لانك لن تكون! ولن تذهب إلى البحر وتخلف وراءك الزمرة العسكرية. فهي ليست جوهر الأسباب.

افتح عينيك جيداً وفكر: كيف ان شابا عربياً ولد عام ١٩٥٤ يقتحم عرين الأسد وهو موقن سلفاً بأنه سيموت. ليقول لكم بالدم: هذه ارضي انا!

تمت عملية كريات **شمونة** في ١١ نيسان ١٩٧٤ أي في غمرة اللهاث

المحموم لفك الارتباط فرأيتم اعلام الأمم المتحدة ولم تبصروا رايات الفداء. لذلك. وفي ١٥ ايار ١٩٧٤ أي بعد حوالى شهر واحد، توجه إلى «معالوت» شاب فلسطيني اسمه علي أحمد حسن وفلسطيني آخر اسمه أحمد صالح نايف وفلسطيني ثالث اسمه زياد عبد الرحيم. وقبل ان استطرد اسألكم: هل تعرفون معنى التاريخ. معنى ١٥ ايار؟ ذهبت مجموعة كمال ناصر «هل فهمتم» إلى «معالوت» ترشيحا واحتلت احد المباني وقتلت بعض الغزاة وابناء الغزاة من شبابكم وجنودكم. وقالت لكم بالحبر الوحيد الذي يملكونه الدم ان هذه الأرض عربية.

ولكنكم لم تقرأوا الثقافة الجديدة ولم تفهموا. وانما تعلقت ابصاركم بصورة كيسنجر مع بعض الحكام العرب. نظرتكم الثاقبة. أليس كذلك؟ احادية الجانب. فلا ترى سوى الجانب الذي تهواه من المشهد. الوجه الذي تحلم به. أما «الواقع» الحقيقي. فلا زال غائباً تحت وطأة المخدرات الايديولوجية التي يسقونها من المهد. ويظل البعض منكم في حيرة مدمرة بين العسكر والعرب وأرض الميعاد وامريكا والحضارة. حتى يأتيكم من جديد يوم ٢٤ ايار ١٩٧٤ خبر مثير: الفدائيون في كل مكان. من أقصى شمال فلسطين إلى أقصى جنوبها. وبينهم هذه المرة مقاتل مصري!

وأنتم لا تقرأون، وانما تحلمون! لا تجيدون قراءة الدم، ثقافتنا الجديدة... التي ظهرت فلسطينيا عام ١٩٦٥ فاستخففتم بها، ولم تهزم عام ١٩٦٧ بل ولدت من جديد فأغرقتم عيونكم في نشوة الخمر، وعادت في أكتوبر ١٩٧٣ ففضلتم – يا غيفن – الذهاب إلى البحر وتعاطي الشعور الوجودي بالعبث والانفعال الشعري بالموت والخوف القهري من الحرب والصراع الشكلي مع الجنرالات والركون التمثيلي إلى حائط المبكى،

وتصورتم – فقط – انكم خدعتم، وان العالم أصبح ضدكم!
وليس هذا صحيحا..

وحين اقتصر «النقد الذاتي» على سباب الآباء العسكريين. احتوت اجفناكم صورة عابرة – عابرة للغاية – لخيمة الكيلو ١٠١ وسهير زكي ومطار جنيف ونجوى فؤاد وابتسامة كيسنجر والخلافات العربية وزيارة نيكسون.. ثم ضمت اجفانكم – لا بد – مقالات احسان عبد القدوس ومحاضرات سناء حسن ومحاورات توفيق الحكيم وحسين فوزي..

و...

وهكذا تغمضون عيونكم على حلم جديد زائف. على ثقافة تتكلم العربية حقاً، ولكن كما يتكلم عربي العبرية.. ثقافة ليست من صلب العرب. لا علاقة لها بلحمهم ودمهم وعظامهم!

تغمضون عيونكم عن ثقافة الدم «المخيفة» رغم انها ثقافتنا الوحيدة الحقيقية والصحيحة..

ولن تستطيع يا غيفن!

لن تستطيع ان تقرأ في كريات شمونه اسم الخالصة ولا في معالوت اسم ترشيحا...

ولن تستطيع ان تقرأ – ايها الميت الحي – معنى العمر الذي يجمع بين رواد ثقافتنا الجديدة الذين استشهدوا من أقصى شمال فلسطين إلى أقصى جنوبها: عشرون عاماً أو يزيد قليلاً. ليست مجرد سنوات في عرف الزمن. وانما هي وطن كامل مغتصب في عرف التاريخ.

ولن تستطيع ان تعي. وانت ذاهب إلى البحر. ان رواد ثقافة الدم

العربي. من غسان كنفاني وكمال ناصر إلى اصغر فتى استشهد في نهاريا. هم العرب. هم المصريون والسوريون والعراقيون والفلسطينيون..

ثقافة الدم الجديد. ثقافة عربية. هل تفهم؟ وليست -- مصادفة -إذا شئت المزيد من الفهم -- ان يكون شهداؤنا من الطلاب والعمال والمثقفين..

ولكنك، رغم كل نواحك الشاعري. فأنت أعمى. لا ترى فلسطين.. فأصل الخطيئة انك ترى -- وهذا قدرك -- بعين واحدة هي «اسرائيل». ويكذب من يقول لك انه يرى بالعينين.

ويصدق محمود درويش!

هل تعرفه؟.

- ٢ -

«لقد احزنني رد الجمهور اليهودي على لقائي بالشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان. قرأت هذا النقد: كيف تقرر انت. يا موشي دايان. يا وزير الدفاع. الجلوس مع فدوى طوقان ثم تقترح علينا دعوتها إلى (هيكل الثقافة) في تل أبيب لكي نستمع إلى أشعارها؟

ويرد دايان على هذا الانتقاد بالاعتراف التالي: لست انا الذي جعل فدوى طوقان شاعرة. ولست أنا الذي استكتبها قصائدها القومية. ولكن بسبب وجود جمهور فلسطيني له شعراؤه. فاني اقترح على الجمهور الاسرائيلي الاصغاء إلى الشعراء الذين يحبهم الجمهور العربي لكي نفهمهم».

جاء هذا المقطع الهام في كتاب «شيء عن الوطن» لمحمود درويش

الذي علق على موقف دايان قائلاً «لا يهمنا هنا الوقوف على دوافع وزير الدفاع الاسرائيلي للتعرف على مشاعر الشعب العربي الفلسطيني من خلال شعرائه. ان ما يهمنا الآن هو تسجيل حقيقة ينسبها دايان إلى امتعاض اليهود من الاصغاء إلى العرب. ورفضهم اجراء حوار معهم. دون ادنى رغبة منه في تفسير الظاهرة ونسبها إلى أسبابها الحقيقية».

و «شيء عن الوطن» كتاب مهم. رغم ان مؤلفه لم يكن هو المشرف على نشره واعداده. وهو لا يتنكر لاي حرف جاء فيه كمجموعة مقالات واحاديث متفرقة. ولكنه يتحفظ عليه ككتاب لم يفكر في ترتيبه وتبويبه واصداره على النحو الذي ظهر به. واهمية «شيء عن الوطن» انه تسجيل لمرحلة دقيقة في حياة محمود درويش وموقفه من القضية الفلسطينية غداة الهزيمة عام ١٩٦٧ إلى يوم ان خرج من الأرض المحتلة قاصداً موسكو وبعدها القاهرة إلى ان حط رحاله في بيروت.

وهي المرحلة التي بذل فيها محمود درويش - وهو هنا مجرد رمز لاشياء عديدة - أقصى ما يستطيع للبقاء داخل الاسوار منسجماً مع تفكيره عن الوطن.

والملاحظة الأولى ان محمود لم يكن مستسلما للبقاء في الأرض المحتلة كأنه القدر. كما أنه لم يكن يبرر هذا البقاء بمختلف المزايدات الايديولوجية الميسورة لمن هم في مثل هذا الوضع حتى أنهم يرون انفسهم أحياناً أكثر ثورية من المقاتلين في الخارج.

لم يكن محمود درويش مستسلما ولا مبرراً. وانما كان يجرب النضال من الداخل. أقصى درجات النضال المشروط بالقوانين الاسرائيلية. وقد تبلورت لديه هذه الدرجة القصوى في «ضرورة الحوار» بين الادباء العرب

والادباء اليهود على الاقل في المرحلة الأولى. فلربما يصبح ممكنا بعدئذ قيام حوار أوسع بين العرب واليهود.

وانصافا للحقيقة لم يكن محمود درويش وحده ولا الشعراء الفلسطينيين وحدهم رواد هذا التصور للنضال العربي داخل «اسرائيل». وانما كان هذا هو المنهج السياسي للحزب الشيوعي الذي يضم العرب واليهود معاً.

ماذا كانت النتيجة؟

كانت النتيجة أن موشي دايان نفسه. لا تنسوا. هو الذي صرح بأنه «حزين» لرد الفعل اليهودي ازاء اجتماعه بالشاعرة فدوى طوقان ودعوته للاسرائيليين ان يستمعوا إلى شعرها. دعونا من حزن وزير الدفاع. وتعالوا نتحر ما جرى.

اجتمع الادباء العرب واليهود التقدميون في حيفا. وكتب محمود درويش مقالا عنوانه «لماذا يجب ان نلتقي؟» هو نص الكلمة التي ألقاها في الاجتماع وبدأها بقوله «اني اعتبر هذا اللقاء حدثا ثقافيا اخلاقيا. وأريد ان اعبر عن أملي في الا يكون هذا اللقاء شبيهاً ببيضة الديك.. فمنذ مدة طويلة ونحن ندعو المثقفين اليهود إلى القيام بواجبهم تجاه الوضع الذي يعيشه زملاؤهم المثقفون المنتمون إلى أقلية قومية. ومنذ مدة طويلة ونحن نجري ديالوجا معهم. ولكن سرعان ما يتضح لنا أن ما نجريه ليس الا مونولوج». ثم ردد ما معناه ان الادباء العرب يعرفون كل شيء عن الادب العبري. بينما الادباء اليهود لا يعرفون شيئاً عن الادب الفلسطيني. وهذا الوضع يعكس ما هو أسوأ. يعكس النظرة اليهودية العامة إلى الانتماء العربي للانسان الفلسطيني بالشك والاتهام. وانتهى الاجتماع الذي أثار موجة

عنيفة من الاتهامات في مختلف الأوساط إلى ان يكتشف محمود درويش وزملاؤه «انه من السابق لاوانه الحديث عن لقاءات التفاهم بين الادباء اليهود المؤمنين بعدالة الصهيونية والادباء اليهود المؤمنين بأخطار الصهيونية». وقد دل كشف الحساب الذي قدمه الجميع «على عمق الهوة التي تفصلنا عن بعضنا البعض» على حد تعبير محمود درويش في تقريره «من المونولوج إلى الديالوج» لماذا؟

لان الجميع -- الجميع -- عربا ويهوداً من الادباء المشتركين في الندوة اتفقوا على ان اضطهاد الأدباء الفلسطينيين لا يجوز، بل «ان وضع العربي يهدد بالخطر زميله اليهودي». كذلك فقد اتفق الجميع على ضرورة المساواة في الحقوق والواجبات بين العرب من مواطني «اسرائيل». أين حدث الاختلاف اذن؟

حين رأى الكتاب العرب «ان دائرة سفك الدم المفرغة في منطقتنا ومتطلبات أحلام السلام على المنطقة وعلى أرض الزيتون والدم، تستدعي الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني»... هنا «نكتشف ان اتفاقنا على قضايا جزئية لا يطول ما دمنا غير قادرين على تلافي بحث القضايا الجوهرية» كما يقول محمود درويش. لقد رد الاسرائيليون الكرة حين جعلوا من الاعتراف باسرائيل وادانة «الارهاب العربي» شرطاً لاستكمال الحوار.

ثم...

دعت «منظمة الكتاب العبريين» إلى ندوة جديدة سمحت فيها السلطة للمرة الأولى بأن يسافر الكتاب العرب إلى تل أبيب. واستمر الحوار العنيف خمس ساعات «اتفقنا بعدها على الا نتحدث عن امكانية الاتفاق

والا نحلم به ما دامت أمامنا صفوف طويلة من الخلافات الفكرية والايديولوجية العميقة» كما يقول محمود درويش مستطرداً «وهكذا ما دام الطرف الصهيوني من الحوار الجاري بيننا عاجزاً عن الاعتراف بحق الآخر ومصراً على تحويل أرض الاخرين إلى مصيره ومصير الاجيال القادمة ومصير الاخرين إلى الضياع. فسنبقى بعيدين عن التفاهم وبعيدين عن السلام.. وقريبين من الهاوية».

هكذا. يجب ان نفهم من جديد: كلمات غيفن. ابن اخت دايان. في آخر فصول كتاب «التقصير». فخاله الذي كان ينتظر تليفونا عربيا في حزيران ١٩٦٧ هو نفسه الذي انتابه «الحزن» من الرفض اليهودي للشعر الفلسطيني. وغيفن يرى الحل السحري في «المبادرة» بطلب الرقم العربي!

هكذا أيضاً. يجب ان نفهم من جديد: تجربة محمود درويش الحقيقية التي حاول في البداية - وكانت الاطراف كلها من حوله مشحونة بالانفعالات العاطفية - ان يسميها «مسألة شخصية». ان تجربته في واقع الأمر هي تجربة موضوعية إلى أقصى الحدود. تجربة النضال للدرجة القصوى من الداخل. فاذا بالانسجام الداخلي بين الذات والقضية يقوده بالضرورة الى الخارج.

هكذا أيضاً يجب ان نفهم من جديد: الفرق بين الحوار العربي الاسرائيلي داخل الأرض المحتلة منذ سنوات. والدعوة التي يقودها الادباء «الفلسطينيون. التقدميون» في الوقت الحاضر داخل «اسرائيل».

هكذا أخيراً يجب ان نفهم من جديد: ان تصنيف الشعر الفلسطيني المعاصر إلى شعر معارضة وشعر مقاومة لم يكن شقشقة لفظية ولا بهلوانية في التعبير ولا «تفسيراً جغرافياً للادب».. فالشروط الاسرائيلية للحياة لا تستثني

الشعر. وبرنامج الحزب الشيوعي الاسرائيلي العربي لا يستثني الشعر. في أسلوب النضال وأهدافه. والمقاومة كظاهرة موضوعية لم تخلق في الداخل وانما ترعرعت لأسباب عديدة في الخارج. لذلك كان من الطبيعي ان تلد شعرها معها.

ولم نكن في حاجة لان ننتظر سنوات حتى يصلنا صوت من «العرب» واليهود يدينون المقاومة.

بل اننا لم نكن - حتى - بحاجة إلى مجيء محمود درويش. ليكون «حضوره» بيننا دليلاً دامغاً على ان المقاومة في الشعر شيء والمعارضة شيء آخر. لان الشعر - الحياة. يختلف جوهرياً عن الشعر - القناع. والمعارضة. كالمقاومة. حياة قبل ان تكون شعراً.

لذلك كان «خروج» محمود درويش من الأرض المحتلة. رمزاً موضوعياً لا مسألة شخصية.. فقد انتهت تجربة المعارضة في ظل «اسرائيل» - تجربة الحوار - إلى الفشل التام. وقد أحس محمود دون شك. وهو بعد في الداخل. باحدى لحظات الصدام التاريخي مع الذات. انه لم يسجل هذه اللحظة المصيرية بعد. لم يرصد شعيراتها الدموية الدقيقة. والتي فيها قرر انه لكي يظل هو هو. لا بد له من «الخروج». ولم يكن قراراً شخصياً. بل هو تجسيد عفوي عميق لاتجاه «المفارقة» في ارتباطه بالارض..

فلأنه وجد نفسه منذ البداية في الأرض المحتلة عاش فوقها. وحين عثر على ثقب ابرة يمكن النفاذ منه دخل الحزب الشيوعي وناضل.. لا بدافع الاستسلام لامر واقع ولا تبريراً للقيام بمزايدات أيديولوجية. وانما كان الأمر كله حصيلة الظروف الأولى والظروف العربية العامة والظروف

الخاصة بالشعب الفلسطيني.

كانت خلاصة التجربة التي يوجزها كتابه «شيء عن الوطن» أن نضاله في الداخل يمضي به إلى طريق مسدود.. والمقالات كلها منشورة في «اسرائيل». ومعنى ذلك ان معاناته كانت ضارية. صلاة إلى المجهول ان ينقذه من الحائط الاصم. وكان المجهول هو المقاومة الفلسطينية: الجواب الآخر على السؤال المعلق. والخلاص من المونولوج المرعب.

لم يخطئ محمود درويش ورفاقه لحظة واحدة في اعتبار «الديالوج» هو محطة السلام الاخيرة. ولكن النضال العربي التقدمي داخل «اسرائيل» يخطئ خطيئة العمر اذا اعتبر «الكنيست» هي الطريق الحقيقي إلى محطة السلام. أو أنها الاسلوب الحقيقي للحوار..

كانت المقاومة الفلسطينية ولا تزال هي الجواب الوحيد على سؤال الذات والقضية. فهي وحدها التي تفتح باب الحوار الحقيقي: فالدولة الفلسطينية الديموقراطية هي التجسيد السياسي الوحيد للحوار الممكن. الحوار وليس الكلام. الدولة التي تجمع في مساواة مطلقة بين المسيحيين والمسلمين واليهود. هي الشكل التاريخي للحوار المنشود بين الأديان والقوميات المختلفة. والمقاومة بنضالها «المسلح» تطرق أبواب هذا الحوار.. لا بين الصهيونية والقومية العربية فهذا هو الحوار المستحيل وانما بين مختلف طوائف الشعب وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية وطاقاته الحضارية.

هنا تجذرت «المفارقة» في أعماق محمود درويش ومن حواليه في وقت واحد.. انه لكي يبقى على ارتباطه بالارض عليه ان «يخرج» منها. والمفارقة تظل كامنة في النفس لا تغيب بحل التناقض الجوهري بين أسلوبين ومستويين في النضال: داخل «اسرائيل» وخارجها. تظل المفارقة ولكنها تتخذ معنى

جديداً . تسرق لنفسها منعطفا اخر ..

وقد وقع محمود درويش في تناقض طريف يحمل هذا المعنى الجديد للمفارقة . حين قال في مقدمة بيانه الذي القاه في القاهرة فور وصوله انه يرى الامر كله «مسألة شخصية» وفي اخر البيان يقول بالحرف «لقد تغيرت الآن صورة شعبي ولم يعد يقدم نفسه ببطاقة الاغاثة ولكن ببطاقة الموت والاستشهاد. هذه هي المقاومة وهذا هو الحل. فأين أقف؟ ان شعبي اجتاز سرداب الموت فعرف طريقه إلى الحياة ولا مستقبل لقضيتي اذا لم تعرف مكانا صحيحاً» .

وقد «اختار» محمود درويش .. ذلك الاختيار الذي سبقه اليه الشعب الفلسطيني حين رفع راية «المقاومة» .. وجاء اختياره موقفاً «اخلاقياً» شجاعاً . هو ثمرة الصدق مع النفس . ولعل ذلك هو الجانب «الذاتي» الوحيد في القضية كلها .. اذ يبقى محمود درويش — داخل الأرض المحتلة — وخارجها «رمزا موضوعياً» للطريق المسدود في الداخل والطريق الوحيد في الخارج .. مهما كانت دماء غسان كنفاني وكمال ناصر ووائل زعيتر وباسل كبيسي تفرشه على الجانبين باللون الأحمر .

بيروت ، الشهر الثامن ١٩٧٤

الفصل الثالث

جغرافيا بلا تاريخ وفرد بلا مجتمع

أقبلت حرب أكتوبر بنتائجها السياسية المحددة، لتبرز إلى السطح بعض التيارات الفكرية التي ظن الكثيرون انها قد توارت، ولتبلور بعضاً آخر من التيارات التي كانت مجرد هواجس وانطباعات. ومعنى ذلك أن حرب أكتوبر كانت «حدثاً اجتماعياً» - لا عملية عسكرية فقط - أتاحب نتائجها السياسية لبعض الفئات والطبقات الاجتماعية أن تصوغ أفكارها عن «المستقبل - - أي ما بعد الحرب - بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً.

والتيارات التي نعنيها هنا هي الأفكار ذات الطابع الاستراتيجي، أي «مناهج التفكير» بصيغة أدق. أما الصرخات المبحوحة القصيرة النفس ذات الأفق المحدود باللحظة العابرة فلا تخطر على بالنا في هذا السياق.

وقد اخترت «نموذجين» فحسب لتسليط الضوء على هذه الأفكار القديمة الجديدة، أحدهما الدكتور أنور عبد الملك وقد كان مصبوغاً غالباً باللون اليساري إلى وقت قريب، والآخر هو الدكتور زكي نجيب محمود وقد ظل أميناً ليمينيته الباكرة.

- ١ -

يبدو أن الدكتور أنور عبد الملك . بعد ان أمضى خمسة عشر عاماً في الغرب أنتج خلالها بعض المؤلفات الهامة في فكرنا الحديث . يريد أن يقوم بمراجعة شاملة لأفكاره الأساسية . بل وبعض الركائز المنهجية لفكر الجيل الذي ينتمي إليه . والمهم في أفكار أنور عبد الملك الجديدة انها محاولة تنظير جامعة لتيار يشق مجراه منذ فترة ليست قصيرة . ولأن خلفية أنور الثقافية أكثر اتساعاً من الآخرين . فان محاولته الجديدة ليست تعليقاً سريعاً أو انطباعاً عابراً . وانما هي محاولة تتسم بالشمول . ومن هنا خطورتها وأهمية التنبه إلى محتواها الفكري والاجتماعي والسياسي . وتتضاعف هذه الخطورة والأهمية إذا وضعنا في الاعتبار ارصيد السابق لأنور عبد الملك في مكتبة الفكر العربي الحديث . وخصوصاً كتابه الأكثر شعبية «مصر مجتمع عسكري» .

وليس صحيحاً ان السادس من أكتوبر **١٩٧٣** كان التاريخ الفاصل في تفكير أنور عبد الملك . بالرغم من اشاراته الدائبة إلى هذا التاريخ . وهي اشارات موحية بأن فجراً جديداً قد بزغ في سماء مصر والعالم العربي والاسلامي كافة . والحقيقة هي ان تفسير أنور عبد الملك لحرب أكتوبر . هو متابعة من جانبه لأفكاره «الجديدة» التي أطلعت على جانب منها في حديث مطول له بمجلة «الثقافة العربية» منذ حوالى عامين . وعلى جانب آخر في مقال نشرته «الموند دبلوماتيك» ونقلته عنها مجلة «البلاغ» قبل الحرب الأخيرة بشهور . ثم كان حديثه الموسع إلى «ملحق النهار» الاسبوعي في ١٧ ٣ ٧٤ .

ويدور فكر أنور عبد الملك في هذه المراجع الثلاثة حول ما يمكن تسميته بالتفسير الجغرافي للتاريخ . وهو تفسير لا علاقة له بالفكر الاشتراكي

ولا بالعلم. وانما هو يحاكي من بعيد عصر التنوير الأوروبي الذي اعتمد فلاسفته على كشوفات عصر النهضة.. ولكن أنور عبد الملك يكتفي من ثمار الماديين في القرن الثامن عشر بالحقيقة المادية البسيطة. المعزولة عن غيرها من الحقائق. الساكنة. الكمية. وهو إلى جانب ذلك يبالغ في رؤية القانون الماركسي المعروف «الخاص والعام» فيعقد الغلبة لما هو خاص دون أن يستخلص منه ما هو عام. ولا هو يفعل العكس فيطبق العام على الخاص.

انه يرى مصر مثلاً رؤية سكونية جامدة. مركزها الجغرافي هو كل ما يعنيه من شؤون حضارتها... وبالتالي فهذا المركز هو الذي يتحكم فيها. بل أكثر من ذلك يتحكم في العالمين العربي والاسلامي. وهي نظرة اقليمية متحجرة وضيقة معاً. وتكاد تقف بصاحبها على حافة العنصرية. ان أهمية مصر تأتي أولاً. من حركتها التاريخية. لا من موقعها الجغرافي. والحركة التاريخية ليست معزولة عن الجغرافيا. ولكنها وثيقة الارتباط بالبشر الذين يعيشون فوق أرض مصر: تكوينهم الاجتماعي وصراعاتهم الطبقية ووعيهم السياسي. هكذا عرفت مصر «مراحل» من المجد وأخرى من الانسحاق. وهكذا أثرت سلباً وايجاباً في مجرى تاريخها الخاص. والتاريخ العربي والتاريخ الانساني.

ومصر. كما يراها أنور عبد الملك. مجرد تراكم كمي من الفراعنة إلى العصر الحديث. ومن ثم يصبح «قدراً ميتافيزيقيا» ان يتقبلها أهلها وغيرهم كما هي دون المساس «بروحها» الباقية عبر العصور. والحقيقة هي ان «الثوابت والمتغيرات» في تاريخ الشعوب مسألة نسبية. فقد يثبت ما هو سلبي. وقد يتغير ما هو ايجابي. وقد يحدث العكس. ولكننا في جميع الأحوال لا نستطيع أن نقوم بعملية «حاصل جمع» بسيطة. لبعض مظاهر الحياة في مصر القديمة والوسيطة والحديثة. حتى نقول ان

هذه هي «الروح» المصرية التي لا تموت.. لقد زالت أشياء كانت جديرة بالبقاء وبقيت أشياء كانت جديرة بالفناء. والارادة الفاعلة للانسان - حسب موقعه الطبقي - هي التي تحسم الثبات والتغير.

وهكذا لا يمكن النظر - حضارياً - إلى مصر كتابوت مغلق تتشابه نقوشه مع التابوت الهندي أو الفارسي. وانما لا بد من النظر إلى «تاريخ مصر العربي» كمرحلة كيفية جديدة من الفتح الاسلامي إلى آفاق العصر الحديث. وهي مرحلة لا تتقوقع في صدفة محكمة الأغلاق. وانما هي مرحلة مضطرمة بالمد والجزر الاجتماعي الصاخب. والقومية العربية هي الاطار السياسي المتطور والمؤهل لاستيعاب الظاهرة الجديدة. منذ كان الفتح الاسلامي «تياراً حضارياً» مشتركاً لشعوب المنطقة العربية إلى أن أصبح «وحدة مصير» ضد الاستعمار العثماني والانجليزي والفرنسي.

والقومية العربية - على هذا النحو - لا تستمد مقومات وجودها من الماضي الاقليمي وحده. وانما هي تركز نضالها ضد التجزئة السياسية والاقتصادية، بمزيد من الانفتاح على حاضر الصراع الاجتماعي المحتدم وروح العصر التي تتجسد في أعلى ذرى الحضارة الانسانية المعاصرة. ومن هنا كانت الاشتراكية - أرقى منجزات الانسان المعاصر - مضموناً ثورياً لحركة التكامل القومي.

فلسنا في طرف والحضارة العربية في طرف نقيض. اننا نلتقي مع منجزات الحضارة الانسانية أينما كان مركزها الجغرافي. ذلك ان الحضارة في جوهرها تاريخ بشري. وليست جغرافيا طبيعية. ولا يمكن أن نحتفظ بالمحراث لأن الفراعنة لم يعرفوا غيره. وانما علينا أن نستورد الجرار الزراعي من الغرب (إذا لم يكن هو الآخر موجوداً في الهند واليابان!!) ثم نحاول صنعه. وسوف نتقن في يوم من الايام كيف نصنعه. ولا يمكن أيضاً أن

نحتفظ بفكرة خرافية عن تراب يشفي العيون وانما علينا أن نستورد الدواء من الغرب (إذا لم يكن هو الآخر موجوداً في إيران أو تركيا ! !) ثم نحاول صنعه. وسوف نتقن صناعته بالقطع في يوم ما. ولا يمكن أن نحتفظ بمنهج للتفكير يحصر همومنا في ما وراء الموت. وانما علينا أن نستورد مناهج التفكير العلمي التي تسدد خطانا في طريق التقدم. أينما كانت منابعها. وسوف نؤصل هذه المناهج في أرضنا. بالاضافة والحذف والتعديل. بالخلق والابداع.

لماذا؟

لأننا أبناء هذه الحضارة الانسانية، ولسنا غرباء عليها، لقد أعطاها أجدادنا في زمن ما، ثم تطورت وانتقلت من مكان إلى آخر، وأخذت من الجميع، ولم تعد ثمارها –أو لاينبغي أن تكون– من حق الإنسان الغربي وحده. اننا شركاء في هذه الحضارة، شركاء تاريخيون.

ولكن.. ماذا نأخذ. لنعطي غداً؟ يختلف الجواب على هذا السؤال باختلاف الموقع الطبقي لكل منا. ولكن النظر إلى التراث على أساس التقسيم العنصري إلى شرق وغرب. ثم تقسيم الشرق والغرب إلى وحدات جغرافية مغلقة. هو نظر ستاتيكي زائف. انني قد أرى تراثي العلمي كامناً في نظرية لمخترع فرنسي. اكتشفها وطورها ولا يملك حجبها. وقد أرى تراثي الأدبي كامناً في رواية لكاتب سوفياتي أزاح غبار السنين واكتشف الكنز وصاغه من جديد ولكن هذا لا يعني حق الملكية. وقد أرى تراثي الفني في لوحة من أمريكا اللاتينية. اتخذه الفنان الاسباني مثلاً ركيزة في اللون أو الخط أو الحفر ثم صنع شيئاً جديداً. وقد يرى آخرون تراثاتهم موزعة ومنتشرة في مختلف انجازات الحضارة الانسانية المعاصرة. ولا أقول «قد» لأنه من المؤكد ان التراث القومي للشعوب. ينتقل من مكان إلى مكان ومن زمان إلى

زمان . ويتطور ويتقدم .

اننا اذن شركاء فاعلون في الحضارة «الغربية» المعاصرة . وعلينا أن نأخذ منها لا بمنطق الدائن ولا بمنطق المتخلف عن الركب . ولكن بمنطق «حركة التاريخ» .

ان الاشتراكية العلمية مثلاً أيضاً في الفكر والتطبيق . من المنجزات الباهرة للحضارة الحديثة . ولست أظننا بحاجة إلى البحث في تراث الحضارة الشرقية عن إلهامات لزرع الاشتراكية في أرضنا إذا كان المنهج الاشتراكي العلمي حاضراً أو جاهزاً مهما كان ماركس وانجلز من المانيا ولينين من روسيا .

والمهم هو الابداع . هو التطبيق الحي الخلاق الذي يضيف إلى التجربة ابعاداً جديدة . وعظمة الثورة الاشتراكية الأولى انها وعت بادراك ثوري هذا المعنى . وكذلك الثورة الصينية . لم يذهب لينين إلى تولستوي . ولم يتوجه ماو إلى كونفوشيوس . لم يتصورا – وهما من الشرق انهما على الطرف النقيض من الحضارة الغربية .

حتى الثورات البرجوازية كانت تدرك يقيناً هذا المعنى . من وجهة نظرها الطبقية .

والبرجوازية المصرية ليست «نشازاً» بين برجوازيات العالم في هذا المنطلق .. لقد عرفت «النهضة» قبل السادس من أكتوبر ٧٣ بأكثر من قرن من الزمان . ومن التقاليد الرئيسية لهذه النهضة (المصرية البرجوازية) الاستعانة بالغرب الرأسمالي . فكراً وتكنيكاً ... لقد تأثرت به في الثقافة والآداب والفنون والتعليم . كما ارتبطت به في الصناعة والزراعة والتجارة . وتعلمت منه في مؤسسات الاقتصاد والسياسة . وحين قادت الشرائح الوطنية

من البرجوازية المصرية حركة الثورة. تم ذلك استجابة لميزان القوى الاجتماعي والتطور الاقتصادي. لا نتيجة قدر بأن تظل البرجوازية قائدة الحركة الوطنية.

ويبدو ان غياب أنور عبد الملك الطويل عن مصر. قد تسبب في غياب الكثير من حقائق الحركة الاجتماعية المصرية عن مخيلته النظرية.. وإلا فكيف يتهم مصر بالتطور البطيء ويطالب الفكر الاشتراكي «بالصبر على مصر» ويظن ان السادس من أكتوبر ٧٣ بداية النهضة بالمعنى البرجوازي للتعبير.

والمثير للدهشة أولاً. ان الكاتب يتصور «قيادة الحركة الوطنية» بمعنى وجودها في السلطة. بهذا المعنى البرجوازية المصرية في السلطة فعلاً. ولكن «الحركة الوطنية» ليست مرادفاً لحركة السلطة. حتى حين تكون السلطة الوطنية. أن البرجوازية في بعض الأحوال قد تكون أحد عناصر الحركة الوطنية في حالة انفراد بالسلطة.

ان الدكتور أنور عبد الملك لا يأخذ في اعتباره اجتماعياً اتساع قاعدة البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين في مصر. ولا حجم الصناعة والاصلاح الزراعي. وما طرأ على نظم التعليم. كما لا يأخذ في اعتباره سياسياً الغاء التنظيمات السياسية المستقلة عن تنظيم السلطة من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي.

والدكتور أنور عبد الملك. لا يشعر بتعاظم «الوعي» في مصر طيلة السنوات العشرين الأخيرة. حتى **لأتصوره** بعيداً عن فهم وتحليل حركات الطلاب المتعاقبة. ومن هنا فهو لا يستخلص من أكتوبر ٧٣ مغزاه الحقيقي:

ان مصر حبلى بثورة جديدة ليست ارتداداً على الماضي وانما استيعابا له

وتمثيلاً وتطويراً إلى آفاق «نهضة» جديدة. عمودها الفقري هو الاشتراكية والفكر الاشتراكي.

ان البرجوازية -- على نقيض ما يذهب إليه -- برهنت على عجزها التام وخاتمة مطافها الحضاري. ان بطولات أبناء العمال والفلاحين المصريين في ميدان القتال هي انعكاس موضوعي لما تمور به الأرض من تفاعلات اجتماعية بالغة التعقيد وبعيدة المدى.

أبرز مظاهر التعقيد هو غياب التجسيدات السياسية التي «تنظم» وتستقطب الجماهير. وأبعد مدى للأفق المنظور، ليس محدوداً بنهضة وادي النيل من رقاد الفراعنة، وانما هو نهضة الشعب العامل في الوطن العربي للحاق بركب الحضارة الحديثة، وبرفقة أعظم انجازاتها على الاطلاق: الاشتراكية العلمية!

° ° °

ولعل أول ما يصيبني بالدهشة من أفكار أنور عبد الملك «الجديدة» هي انه وهو الذي أمضى خمسة عشر عاماً في الغرب الأوروبي تزود خلالها بأدوات البحث العلمي وأفاد منها الاحتكاك المباشر بالعقول الكبيرة في عالمنا المعاصر واكتسب عبرها شهرة عريضة في مختلف اللغات.. يجيء اليوم ليحذرنا جميعاً ممن يدعوهم «بالعملاء الحضاريين» للغرب. ويصور لنا الحضارة الحديثة هناك على انها «هجمة صليبية» جديدة على الشرق الاسلامي!

وتتعاظم دهشتي كثيراً حين ألاحظ على كتابات أنور عبد الملك الأخيرة حماساً للاسلام يقترب من حماس الدراويش والمجاذيب واضرابهم. ولا شك انه من المفيد ان ينفتح كاتب مسيحي على التراث الاسلامي.

ولكن المغالاة في الانفتاح تسقط بصاحبها إلى حافة ردود الفعل التي تدفع إلى الريبة أكثر من أي شيء آخر!

وتأخذني الدهشة في طريقها الصاعد حين أرى مفكراً كأنور عبد الملك يعتمد في ابحاثه القديمة الرؤى الاستراتيجية وينظر إلى الأحداث الجارية تحت ضوء ساطع من «نظرياته الشاملة». ثم ينقلب به الحال في وقتنا الحاضر واذا به يتخذ من عوارض الأمور ولحظاتها المؤقتة نقاط انطلاق استراتيجية وأسساً عامة يبني عليها بناءه الجديد «الشاهق».

وتصل بي الدهشة أعلى مراحل الذروة حين أجد كاتباً مثل أنور عبد الملك مسلحاً بتجارب المنهج الأكاديمي في الدراسة والبحث. وقد أصبح شاعراً رومانتيكياً يزخرف بضاعته الفكرية بتركيبات لغوية زاهية الألوان والبريق ومفردات خلابة المظهر عذبة الرنين - أيا كانت أخطاء النحو والصرف - تضعنا نحن القراء المساكين بين حجري الرحى: الرغبة في الفهم والضياع المؤكد بين التهويمات والتمويهات اللفظية.

لنستمع إليه - مثلاً - يفتتح مقاله «النهضة الحضارية» بالعدد الأول من مجلة «قضايا عربية» قائلاً «جاء تحرك ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وكأنه مفتاح فتح فجأة مخزن الآمال ورفع فجأة كابوس الانحدار والعجز وجاء فجأة مؤشراً ساطعاً بطاقات كامنة هائلة... وكأن فجأة جاء اليوم الذي بدأ فيه الانسان العربي يستجيب لنداء الكرامة والنهضة. وكأن المستقبل أصبح ممكناً..الخ». وفي مكان آخر يقول «كان مكتوباً علينا الضياع - وما ضعنا. وكان مكتوباً علينا الفشل - وانتصرنا. وكان مكتوباً علينا الموت في خجل وعار - وكانت عودة الروح».

تكاد هذه العبارات. ومثلها كثير. لفرط «شاعريتها» أن تكون

بلا معنى . ولكنها للأسف تعني الكثير رغم الايهام المقصود الذي أحاطها به كاتبها . تعني أولاً ان السادس من أكتوبر نقطة تحول فاصلة بين عصرين في تاريخنا . تعني ثانياً ان هذه النقطة لا تتصل بما قبلها من سياق فهي أشبه ما تكون بالمعجزة ! وهكذا يصبح هذا اليوم – معزولاً عن التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والاجتماع – هو الأساس النظري الذي سوف يقيم عليه أنور عبد الملك هرمه الفكري «الشامخ» . وما دام كتابه «الجدلية الاجتماعية» لم يتنبأ بمثل هذا اليوم رغم كثرة الاستشهاد به . فانه لا يصلح إلا أن يكون ذكرى ثقافة ميتة . ومن المهم التكرار على ان حصيلة العمل الذي قام به أنور عبد الملك من ٦٢ إلى ١٩٧٠ لا تؤدي مطلقاً إلى هذه النتيجة القائلة بالحرف «بدأت مرحلة جديدة من الحروب الصليبية ونحن ما زلنا في مطلعها» .

انها مقدمة جديدة لفكر «جديد» . ولا تعنينا – هنا – خلافاته مع مكسيم رودنسون أو جاك بيرك ولا تصوراته عن المؤامرة العالمية التي تحاك ضده .. ولكن يجب أن ندرك أن هذه العناصر تشكل الخلفية الذاتية لفكره الموضوعي الذي يطرحه الآن . ذلك ان مجمل «عمله» الذي لا يمل الاشارة إليه ، لا يوحي كما قلت بهذه «القفزة» الغريبة في التفكير . أنور عبد الملك يتكئ على مسائل ذاتية في التشخيص . ولا يعبأ بنتائجها في حالة التعميم .

وإلا فكيف يمكن أن تبدأ «مرحلة جديدة من الحروب الصليبية» بمجرد تركه فرنسا ، وكيف يمكن أن تكون السياسة البترولية العربية «عنصراً حضارياً» بمجرد حدوث الحرب الأخيرة . وكيف يمكن أن يكون السادس من اكتوبر بداية عصر النهضة مبرراً لعودته إلى مصر لمجرد الحصول على الضفة الشرقية من قناة السويس .. إلا إذا كان أنور عبد الملك محاصراً بأحد

أمرين . أولهما الجهل المطبق بتاريخ النضال المصري والعربي عامة . وتاريخ العلاقات بين العرب والاستعمار . وتاريخ النفط العربي . وثانيهما – وهو الأرجح – الوقوع في براثن النرجسية من ناحية وتبرير السلوك الشخصي من ناحية أخرى (سواء الخلاف مع الأساتذة الفرنسيين أو توهم الاضطهاد والتآمر) .

في جميع الأحوال . فان ٦ اكتوبر هو نقطة مضيئة في سلسلة طويلة من نضالات الشعب العربي . كما ان صراعنا مع الاستعمار لم ينته بعد منذ الحروب الصليبية . ولكن المرحلة الجديدة من هذا الصراع قد بدأت بانشاء اسرائيل . ونهضتنا القومية لا القطرية – طلع فجرها من القرن الماضي وقد مرت بمراحل من المد والجزر وهي تبلغ الآن مشارف مرحلة لا تعتمد على «الاحياء الحضاري» بمعناه الأوروبي الذي سقط انور عبد الملك نفسه اسيراً له من حيث لا يدري .. وانما هي مرحلة الصراع القومي ذي المضمون الطبقي .

ومع احترامنا العميق لتقسيمات انور عبد الملك الاكاديمية لجغرافيا الحضارة إلى بيئات ووحدات سبقه الكثيرون من علماء الغرب البرجوازيين وفلاسفته إلى تحديدها فاننا لا نسلم معه بتلك البديهية القديمة القائلة على لسانه ان هناك «فارقاً تاريخياً رئيسياً بين عالمي البشرية : الشرق والغرب» فاننا في واقع الأمر لا نميز كثيراً بين استعمار روسيا القيصرية والاستعمار الفرنسي ولا بين استعمار السلطنة العثمانية والاستعمار الانجليزي . وفي عصرنا أيضاً لا نفرق بين الاحتلال الايراني لبعض جزر الخليج وبقية اشكال الاحتلال الغربي . وكذلك فاننا لا نقيم الحواجز بين التجربة الاشتراكية في كوبا والتجربة الصينية والتجربة البلغارية . ان تاريخ العالم لم يكن في يوم من الأيام كتابا من صفحتين متناقضتين هما الشرق والغرب . بل هو ببساطة

تاريخ الصراع الطبقي.

وليس بخاف على الدكتور أنور عبد الملك ان فارقا منهجياً كبيراً يفصل بين تلخيص التاريخ الانساني في مقولة جغرافية هي «الشرق والغرب» وبين ايجازه في مقولة اجتماعية هي «الصراع الطبقي». المقولة الأولى تغذي لدى البعض الايديولوجية العنصرية. وتبرر لدى البعض الآخر رفع شعار التراث بأكثر معانيه سلفية وتخلفاً. أما المقولة الثانية فهي ترفع راية التقدم الانساني والقومي والوطني. وتلبي احتياجات الطموح المشروعة للسلام العالمي ووحدة البشر في كفاحهم المضني من أجل العدل و «الحضارة».

هكذا لا يصبح التفاعل الجدلي بين الوحدات الجغرافية للحضارة الانسانية المعاصرة--اذا سلمنا بصحة التقسيم الاكاديمي لانور عبد الملك--كلعبة الكراسي الموسيقية: يتأزم الغرب فينهض الشرق. أو ان الدورة الغربية قد آلت إلى انتهاء وبدأت دورة الشرق. هذا التبسيط الجغرافي لقضية التفاعل الحضاري لا يقودنا إلى نهضة حقيقية. وانما يقوم هذا التفاعل على أساس اجتماعي هو ان ثمة نظامين رئيسيين في عالم اليوم. الاشتراكية والرأسمالية. وان الحضارة الحديثة التي تتخذ مركزها الراهن في الغرب ليست غربية الا بقدر ما أسهم الانسان الأوروبي في صنعها. وهي أيضاً حضارة روسية واميركية وعربية وصينية بقدر ما أسهم الروس والاميركان والعرب والصينيون--تاريخيا--في صنعها.

ليس هناك صراع حضاري مجرد بيننا وبين الغرب الأوروبي الامريكي. وانما هناك صراع حضاري ذو بعدين--طبقي وقومي--بيننا وبين الاستعمار والرأسمالية في غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان وايران.. الخ. وهناك أيضاً تحالف حضاري--من هذا المنظور--بيننا وبين أوروبا

الاشتراكية وكوبا الاشتراكية وكوريا والصين والاتحاد السوفياتي. وليس صحيحاً اذن ان ما نشاهده الآن هو «تكون النقيض التاريخي والعصري لعملية التناقض الجدلي بين التحرك الغربي وتحرك الشرق الناهض». وانما الصحيح فعلاً هو اننا نشهد عصر انتصار الحضارة الاشتراكية والهزيمة البطيئة جداً للحضارة الرأسمالية.

ولان المسألة وفق هذا التصور لا تجعل من قوة الغرب الأوروبي والامريكي مجرد «قوة للدفاع والحفاظ على مراكز ومكاسب وامتيازات الغرب على حساب شعوب الشرق» فهذه صيغة مضللة تخفي الصراع الطبقي داخل أوروبا الغربية نفسها والولايات المتحدة. فان العرب ليسوا بالمقابل كتلة عنصرية يلتقي فيها «الجيش العصري والسياسة البترولية والتحركات الشعبية الواسعة» بغية الانتصار على «العالم». والعرب ليسوا في موقف ميتافيزيقي من الدنيا الدائرة حولهم أو كما عبر أنور عبد الملك بقوله انهم «في لقاء مع القدر». والعرب حين يختارون حلفاءهم «بواقعية وذكاء» فاننا نضل طريقنا بين بعضهم الذي يختار الولايات المتحدة صديقاً. والبعض الآخر الذي يختار الاتحاد السوفياتي.

وهكذا يتجاهل الدكتور مرة أخرى -- متسقا مع تفكيره الجغرافي عن الشرق والغرب -- ان العرب وان كانوا في مشكلة قومية ضد الاستعمار الغربي، فهم طبقات اجتماعية متناحرة المصالح والغايات: بعضها يكرس التجزئة المضادة لان يكون هناك «امة عربية» موحدة ومستقلة. وبعضها يبني الجيش العصري لضرب التحرر العربي. وبعضها لا يرى مشكلة بيننا وبين الغرب سوى اسرائيل، وبعضها لا يرى -- حتى -- هذه المشكلة. فاي «عرب» يقصد الدكتور، ام ان الوحدة الجغرافية (والاسلام؟) تصلح تعويذة سحرية قادرة على صنع المعجزة؟

ولكن أنور عبد الملك لا تفوته رؤية الخط البياني للمجتمع العربي وان تم ذلك بعين متورمة. فهو يلاحظ ان المسافة الزمنية بين الخامس من حزيران والسادس من تشرين ١٩٧٣ قد شهدت «سرابا ثقافياً بلغ أقصى مداه» في هذه الفترة. وهو يخلط الحابل بالنابل فيشير باصابع الاتهام إلى الشيوعيين وما يدعى باليسار الجديد والاخوان المسلمين واليمين المعتدل والمستنير والوسط. ويقول ان هؤلاء جميعاً (فيما عداه طبعاً) قد دفنوا انجازات العرب الثورية باسم الاصالة حينا والمعاصرة احياناً أخرى. فوقفوا ضد ٢٣ يوليو والثورة الجزائرية واليمن الجنوبية والمقاومة الفلسطينية والسياسة البترولية «البارعة» والاتحاد السوفياتي والصين والانفتاح على «الغرب» ومصادقة «أوروبا» و «بعث الاسلام السياسي عالمياً» واقامة الجيوش العصرية والسد العالي والتصنيع الثقيل وتشييد الجامعات «وأكاد أقول من اشراقة الشمس إلى غروبها على الأرض العربية». وهكذا بالحرف. يدين انور عبد الملك كافة الكائنات البشرية التي تنفست وتتنفس هواء هذا الوطن.

ويبدو لي الأمر وكأنه كابوس سيطر على مخيلة أنور عبد الملك في لحظة تصور فيها نفسه - وهو البعيد عن هذه الأرض ١٥ عاماً - وقد صنع كل شيء. بينما الجميع - الجميع - صنعوا كل ما هو قبيح وسيّئ.

والمفارقة المؤسية حقاً: اذن كيف حدث السادس من اكتوبر ٧٣ الذي يتغنى به كأنشودة الحياة؟ الم تكن وراءه عشرات الانتفاضات الجماهيرية وفي طليعتها الطلبة والمثقفون؟ ومن غذى هذه الانتفاضات بالفكر والشعور؟ أليسوا هم الكتاب والادباء والنقاد والفنانون؟ هل قرأ انور عبد الملك كل ما كتبه المثقفون العرب باقلامهم ودمائهم أحياناً. وهل اطلع على كل ما «فعلوه» في الشوارع واقبية السجون والجامعات وجبهات القتال

حتى وصلنا إلى ٦ اكتوبر؟ وهل كانت «السلطة» دائماً على حق. اذا اختلف معها المثقفون هنا أو هناك؟.

ام ان السادس من اكتوبر كان بالفعل معجزة من السماء هبط وحيها على أحد القادة في خلوة صوفية فاتخذ قرار القتال. واصبح انور عبد الملك رسوله إلى المؤمنين؟

هل يأذن لاحد الرعية بالجواب؟

° ° °

لا يقفز الدكتور أنور عبد الملك إلى دعوته «الحضارية» قفزاً. بل هو يؤسس لها مجموعة من الركائز المادية والفكرية. أولها قيام «حلف عضوي» بين الشعب والجيش الوطني. ثم اقامة «حلف عضوي» بين المثقفين والحكم الوطني. واخيراً قيام «حلف عضوي» بين طبقات الشعب وفئاته الاجتماعية.

هذه الاحلاف العضوية كلها التي ينادي بها أنور عبد الملك. كمقدمة لما دعاه بالنهضة الحضارية. ليست في حقيقتها الا صياغة تبريرية للامر الواقع. لا تميل إلى تفسيره فضلاً عن محاولة تغييره.

انه ينظر. مثلاً. إلى الاجنحة العسكرية للبرجوازيات العربية وقد انجزت الاستقلال بالسلطة عن الاقطاع المتحالف مع الاستعمار. وقد انجزت أيضاً بعض المهام الموكولة تاريخياً الى شرائح الطبقة المتوسطة.. ثم يتصور لكونها ظاهرة جديدة انها الامل الوحيد في تغيير البناء الاجتماعي تغييراً «نهضويا حضاريا» على حد تعبيره.

بذلك هو ينسى تعدد مستويات الظاهرة ومراحل نموها. فهي اذا كانت قد انجزت الثورة في قطر عربي. فانها اجهزت على الثورة في قطر

آخر. واذا كانت قد بدأت الثورة في إحدى المراحل فانها انتهت بالثورة المضادة في مرحلة أخرى. واذا كانت قد حققت ايجابياً بعض المكاسب المادية من إحدى الزوايا. فانها اخفقت سلبياً في تحقيق الوجه المعنوي من زاوية أخرى. وهكذا.. فالجيش الوطني ليس كتلة سديمية عديمة الحياة الاجتماعية. وانما هو تركيب طبقي لا يختلف محتواه السياسي عن التركيب الاشمل للمجتمع. وكما ان القاعدة العريضة هنا وهناك من ابناء العمال والفلاحين. فان القمة العليا القائدة هنا وهناك هي البرجوازية. بمراتبها المختلفة. لذلك فان التحام الجيش بالشعب في «حلف عضوي» هو صيغة غامضة وشعار تضليلي يخفي حقيقة الدعوة إلى وحدة القيادتين العسكرية والمدنية للبرجوازيات «الوطنية» ان يركزوا على هذه الوحدة بين الفريقين حتى لا تؤدي الهزات الثانوية إلى التكنوقراط والبيروقراطية. خاصة بعد **هزيمة حزيران ٦٧ التي علمت المبررين الكبار للأنظمة «الوطنية» أن يركزوا على هذه الوحدة بين الفريقين حتى لا تؤدي الهزات الثانوية إلى ثغرة رئيسية تنفذ منها طبقات جديدة إلى السلطة.**

ويجد هؤلاء المبررون في النموذج «الحضاري» لمصر دعامة نظرية حين يقول بعضهم ان «الحكم القوي» هو السمة الراسخة في تكويننا عبر التاريخ. ومن هنا كانت «اجهزة القوة» هي مؤسسات وطنية في الحفاظ على الشرعية وحماية الأمن الوطني. وهي ليست نظرية جديدة على الاطلاق. وانما هي التبرير الفكري المعاصر لكافة مراحل القمع و «الوحدة النازية» التي يستحيل في ظلها الصراع الديموقراطي بل يصبح من المحرمات. انها باختصار اعادة مبتذلة لفكرة «المستبد العادل». واصطناع «المفارقة» بين الديموقراطية وقوة الحكم هو توسيخ الهيمنة الفردية المطلقة اليدين والعقل. وإلغاء همجي لدور الشعب بشل اليدين وسجن العقل.

ان الدعوة البراقة إلى قيام حلف عضوي بين الجيش والشعب في ظروفنا التاريخية المحددة تتجسد عملياً في ان يتوحد الجنرال بالحياة المدنية. أي ان يخلع سترته العسكرية ويتولى الحكم باسم الشعب الذي اعطاه الثقة منتهى الثقة في استفتاء جماهيري كاسح لا يعرفه أكثر القادة «المدنيين» شعبية في التاريخ. يتجسد هذا الحلف العضوي أيضاً في ان يجمع الجنرال بين قيادته العليا للقوات المسلحة ورئاسته للدولة والحكومة والتنظيم السياسي.

لكنه لا يتجسد مطلقاً في عسكرة الشعب بتسليح الجماهير. ولا يتحقق أبداً بمحو الفوارق الطبقية بين الضباط والجنود. ولا «يتعضون» نهائيا بان تكون شوارع العاصمة وحواري الاحياء الشعبية وازقة القرى امتداداً طبيعياً للجبهة. ولا يصبح واقعاً حيا بالغاء الامتيازات التي تجعل شعبا واحداً يبدو كأمتين.

والركيزة الثانية لدعوة أنور عبد الملك إلى «النهضة» الحضارية هي «عضونة» العلاقة بين المثقفين والسلطة. وفي هذا الصدد. يمهد لرأيه بمجموعة من البديهيات والمسلمات والابجديات التي لا يختلف حولها أحد من حيث الصلة الوثيقة بين السياسة والثقافة. ولكن هذه الأوليات تقوده إلى القول «الطريق واضح كل الوضوح: يجب ان يتكون جهاز الحكم في دولنا العربية من أذكى واصلب طلائع المثقفين الوطنيين المخلصين الاكفاء الذين يلعبون دور (المثقفين العضويين) والذين بدونهم لا تستطيع نهضتنا ان تواصل تقدمها بالسرعة والفاعلية المنشودة». ويؤسفني ان تجيء هذه النتيجة من مثقف كبير كأنور عبد الملك يربأ بنفسه بغير شك - ان يلعب دور السمسار المزدوج. انها. من ناحية. دعوة لتجنيد المثقفين ذيولا لامعة لانظمة الحكم. ومن ناحية أخرى دعوة لانظمة الحكم إلى تزيين مقاعدها

بهذه الديكورات الفاخرة.

والا، فمن هم «المثقفون الوطنيون» الذين يعنيهم تحديداً. وما هي انظمة الحكم التي يعنيها تخصيصاً؟ وهل صحيح ان المثقفين لا يلعبون دورهم في نهضة شعوبهم الا اذا كانوا تروسا في «اجهزة الحكم»؟ واذا كان الفن كما يقول أحد الشعراء هو التشريع لمدينة فاضلة. فهل مطلوب من الفنان حقاً ان يمسك بيده أدوات التنفيذ؟ الا يعكس هذا التصور تهوينا من شأن الثقافة في ذاتها وتهويلاً في حجم «السلطة»؟ ثم... الا تعمل غالبية المثقفين العرب في التعليم بالمدارس والجامعات والصحافة والاذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما؟ وهكذا تصبح دعوة أنور عبد الملك - بعيدة عن انكار مكانة الثقافة ودور المثقفين - دعوة إلى مشاركة فعلية من جانب المثقفين في دعم السلطات العربية من موقع الحكم والقمة التنفيذية، ولعل أنور عبد الملك وهو في غمرة حماسه لارتباط السياسة بالثقافة - كأنه اكتشاف جديد - قد نسي أو تجاهل عامداً، ان الحكم العربي ليس نظاماً واحداً بل عدة أنظمة، وان النظام الواحد هو سلطة طبقة معينة أو عدة شرائح طبقية لا كل الطبقات. وقد نسي كذلك أو تجاهل عامداً، ان المثقفين ليسوا طبقة وانما هم متعددو الانتماءات الاجتماعية لا حسب أصولهم الأولى بل وفق قناعاتهم ومصالحهم. وهكذا، فانه بنظرة متأنية سوف نكتشف مع أنور عبد الملك، ان كل نظام عربي له مثقفوه وفي قمة السلطة التنفيذية.

أين «مربط الفرس» اذن؟ انه استكمال التصور الغيبي النازي السابق عن العلاقة العضوية بين الجيش والشعب. باعتبار «الكل» كتلة سديمية. فهو يدعو المثقفين من مختلف الطبقات إلى الارتباط «العضوي» بالسلطة ايا كان تمثيلها الطبقي، حتى يتحقق لهذا «الكل» في «واحد» شريط حريري

مذهب من الاداب والفنون والفكر والثقافة التي تكمل السياق ولا تخرج عن الصف. انها دعوة للانصهار في بوتقة الانظمة. بالتنازل الايديولوجي عن الانتماء الطبقي. لمجرد المشاركة في مائدة السلطة. ولو كخدم.

والركيزة الثانية التي تستند عليها دعوة أنور عبد الملك إلى «النهضة الحضارية» هي قيام «جبهة الطبقات والفئات الاجتماعية سواء عن طريق ممثليها المباشرين أو عن طريق احزابها». وهو هنا يلقي نظرة على الاقطار التي اتخذت الأقطار التي اعتمدت صيغة التنظيم الواحد. فيساوي بين الاثنين تسوية مصدرها «الجبهة الوطنية التقدمية» اطارا موضوعياً للعمل السياسي. ونظرة أخرى على التسليم بالامر الواقع. ان التمثيل المباشر في التنظيم السياسي المفرد يكاد يكون نقيضا لفكرة الجبهة الوطنية القائمة على تعدد الاحزاب. عملياً. يتسع التنظيم السياسي الواحد لقاعدة عريضة من جماهير الشعب. وتضيق قمته العليا على قيادة طبقة متجانسة هي البرجوازية. أي انه في عبارة أخرى. هو حزب البرجوازية الذي ينفي وجوده أية تجسيدات تنظيمية للطبقات الأخرى.

على هذا النحو تتكامل الحلقات الثلاث في السلسلة الجهنمية: وحدة الجيش والشعب التي يراها تعني تطبيقيا وحدة السلطات الثلاث ودمجها في شخصية «الجنرال المدني» الفرد المطلق. وحدة الثقافة والسياسة التي يراها تعني عملياً رفع مستوى الكورس الدعائي من القاعدة إلى القمة، تلغي اية تناقضات فكرية بين المثقفين، تحالف يعني فعلياً انفراد احدى الطبقات بالسلطة، تنوب شكلا عن بقية المجتمع وتجسد موضوعياً امتيازاتها الفئوية، ويقودها الجنرال عسكريا وسياسيا تحيطه بطانة حريرية لامعة من «المثقفين الوطنيين».

والسؤال هو: هل يمكن حقاً لهذا التصور ان يبني نهضة حضارية تتصل جذورها برفاعة رافع الطهطاوي وتمتد فروعها إلى الربط الفعال بين القومية والاشتراكية؟ ام ان هذا التصور قد يجيء بانور عبد الملك وأمثاله إلى مائدة مجلس الوزراء. دون ان يحقق شرطاً واحداً لقيام النهضة؟

لنره مثلاً يقول عن أسس هذه النهضة. انها نهضة «مصر» و «العالم العربي» «فهناك مثلاً القومية المصرية الموجودة في المجتمع المصري المكثف عبر ٧ آلاف سنة عبر تتالي الحضارات الفرعونية ثم القبطية ثم الاسلامية العربية. وهناك مستوى الأمة العربية بالمعنى القومي - الثقافي وهي التي تجمع في بوتقة واحدة جميع الشعوب والقوميات المحلية المتواجدة في العالم العربي والناطقة بلغتها العربية». «.. والحق ان نهضة مصر المعاصرة جزء لا يتجزأ من النهضة العربية الشاملة وان كانت متميزة وموازية لتلك النهضة». والنصوص السابقة كلها مأخوذة من مقال «النهضة الحضارية» المنشور بالعدد الأول من «قضايا عربية». أما مقاله الثاني «الخصوصية والاصالة» الذي ألقاه في ندوة الكويت ونشرته مجلة «الموقف الادبي» السورية بعدد مايو - ايار ١٩٧٤ فهو يزيد الأمر وضوحاً وجلاء.. فمصر مجتمع راسخ الثبات. والاستمرارية أو «التطور» يعني بقاء العناصر الاساسية - جغرافية في الأغلب - على مدار الزمن. ولا يكاد أنور عبد الملك ان يضيف شيئاً إلى ما قاله انطون سعادة في الثلاثينات والاربعينات حول التفسير الجغرافي للأمم والحضارات. انه هنا يطبق ما سبقه اليه سعادة باربعين عاماً حتى في صياغة الألفاظ واستخدام المصطلح. والفارق الوحيد هو ان أنور عبد الملك يطبق هذه الأفكار على «مصر» الآن.

ودون الدخول في مناقشات عقيمة حول تعريف الشعب والقومية والأمة. فان قيام نهضة حضارية على أساس «القومية المصرية» هو لب

اللباب في دعوة الدكتور أنور عبد الملك. لذلك. فهو يركز على الخصوصية والاصالة تركيزاً جغرافياً مجرداً من التاريخ الاجتماعي للشعب. وانما هو تركيز على وحدة الفكر الصلبة التي جعلت المصريين من الفراعنة إلى الفتح العربي إلى عصرنا المعاصر. يشعرون شعوراً واحداً ويحلمون حلماً واحداً ويريدون بارادة واحدة. وكأنهم - جميعاً جميعاً - جهاز عصبي واحد وعقل واحد وجسد واحد «من أحمس إلى محمد علي إلى جمال عبد الناصر» كما يقول بالحرف. والخصوصية المصرية اذن هي اعتماد النظام العسكري. والانفتاح على التكنولوجيا. ونهضتنا الحضارية اذن لا تكون الا بدعم البنية العسكرية للمجتمع والتقدم الصناعي بعيداً عن الايديولوجيات «التي تفرق». يقول انور عبد الملك بوضوح «ان تطوير المجتمع المصري لا يهدف إلى احلال طبقة اجتماعية مكان طبقة أخرى». والاختلاف في التطور يتعلق فحسب «بكيفية علاج العروة الوثقى في قلب المجتمع المصري لتحقيق مهام الحفاظ على المجتمع وتأمين استمراريته».

وهكذا تصبح النهضة الحضارية - عند أنور عبد الملك. مقابلا نقيضا للصراع الاجتماعي. والخصوصية تنتهي في التحليل إلى القومية المصرية. ووحدة الشعب في قوة الحكم الجامع المانع واصالة كافة الاتجاهات الفكرية ومعاصرتها. والاستمرار اخيراً هو الثبات المطلق والسكون الأبدي.

هل يمكن لهذا التفكير ان ينهض بنا حضارياً. ام انه تبرير براجماتي للأمر الواقع وتنظير براق لاشكال الحكم التي يغني لها كاتبنا؟ القومية المصرية. واقعيا. هي تأصيل انعزال مصر عن الوطن العربي. حتمية السلطة العسكرية ترجمة لليأس من الطاقات الجماهيرية. تجنيد المثقفين لخدمة الأنظمة من موقع «رفيع المستوى» هو تجميد للصراع الفكري المحتدم وامتهان لمعنى الثقافة وتخاذل أمام قوى القهر والقمع بتزكيتها أسلوبا حضارياً

«خصوصياً» . دعوة جماهير الشعب إلى وحدة عرقية وامتزاج صوفي بالدولة . هي حجاب حاجز دون الصراع الطبقي .

هل يمكن لحضارة جديدة في الربع الاخير من القرن العشرين ان تنطلق من اتون هذه المذبحة للعقل والحريات والتاريخ ؟

منذ أكثر من عشر سنوات كتب محمد حسنين هيكل حول «أزمة المثقفين» ليبرر معظم الأفكار التي ينادي بها أنور عبد الملك . فأخفق الكاتب واخفقت التجربة .. افلا نتنازل عن طموحنا الشخصي أمام تحدي الواقع الذي لا يعبأ أحياناً كثيرة باحلامنا الفردية ؟ .

– ٢ –

ربما كانت ورقة الدكتور زكي نجيب محمود في ندوة الكويت الحضارية والتي عنونها «الحضارة وقضية التقدم والتخلف» هي أخطر الأوراق التي قدمت في هذه الندوة . لا من حيث المستوى وانما من حيث الاتجاه . وهو الاتجاه الذي ناضل عنه الدكتور محمود قرابة ربع قرن أو يزيد . ترجمة وتأليفاً وتعليماً في الجامعة . ولست واحداً من الذين يؤرخون لمسيرة الدكتور زكي نجيب محمود بترجمته لكتاب «آثرت الحرية» الذي ألفه احد رواد الجاسوسية عن الاتحاد السوفياتي . أو الذين يختتمون هذه المسيرة بكتابة «أيام في امبركا» .

انني . باختصار . أحد الذين يرون في الدكتور محمود رمزاً ثقافياً بارزاً لتيار فكري مركب من عناصر متباينة هي الوضعية المنطقية والتجريبية والبراجماتية . وهو تيار تفصح عنه كتابات الدكتور في الفلسفة والعلم والنقد الأدبي . واخيراً الحضارة . واذا كان كتابه «تجديد الفكر العربي» هو المحاولة

الجامعة لمعظم الأفكار التي يؤمن بها ويدعو إليها، بحرارة الايمان وشجاعة الدعاة. فان محاضرته حول «الحضارة وقضية التقدم والتخلف» هي الايجاز المركز لهذا الكتاب الخطر والخطير معاً.

واذا كنت في كتابي «التراث والثورة» قد ناقشت جملة ما جاء في «تجديد الفكر العربي» فليس هناك ما يمنع من مناقشة التلخيص الدقيق الذي القاه الدكتور زكي نجيب محمود في ندوة الكويت. خاصة وان موضوعها يدور باكمله حول «أزمة التطور الحضاري العربي» في وقت يشبه مفترق الطرق أمام المصير العربي... فالدكتور محمود بين أساتذة الندوة جميعاً هو أكثرهم بعداً عن التجريد واقتراباً من التطبيق. لانه لا يصدر في تصوراته عن ترف فكري يداعبه الخيال. بقدر ما يصدر عن حماسة المشرعين للتنفيذ. انه يبني مدينة فاضلة وفق معادلات الرياضة الذهنية. بل هو يدفعنا دفعاً إلى التحول عن القول إلى الفعل. والانتقال من الحلم إلى العمل. من هنا كانت خطورة ما يذهب اليه. خصوصاً اذا استطاعت عيوننا أن تنجو من وهج البريق اللامع في طريقة الدكتور محمود حين يعرض افكاره ويرتبها ويختار كلماتها وأحياناً حروفها.. اذ هي تبدو كالبنيان الشاهق المؤسس على أرسخ الاعمدة. وتبدو أيضاً وقد ازدانت راياتها بأزهى الألوان وأشهى الخطوط.

وأمامنا طرق ثلاث إلى بناية الدكتور الضخمة. فاما ان نستدرج بوحي من جاذبيتها فتأخذنا روعة الرخام في تحسس التفاصيل الزخرفية الباهية. واما ان نرتدي منظاراً دقيقاً يتيح لنا معرفة ماهيتها من مضمونها العام فنقبلها أو نرفضها. واما ان نعد لها بديلاً جاهزاً وفق مزاجنا فننتزعها من مكانها ونضعه محلها.

واعترف سلفاً انني احاول هنا تجربة الطرق الثلاث.

الطريق الأول يقودني إلى قضية المصطلح في فكر زكي نجيب محمود. ذلك انه بخلاصة المنطق الوضعي يدعونا إلى تحديد الفاظنا تحديداً دقيقاً في الحديث والكتابة لعل الناس تصل إلى «رأي واحد فيسلكونه في تيار الحياة الجارية عملاً وسلوكاً» والحقيقة التي يعتمد عليها الباحث هي الفوضى الشائعة في تحديد مصطلحات المعرفة العربية. ان تحديد المصطلح وتوحيده يؤدي فعلاً إلى فتح باب الحوار بيننا. ولكن الاختلاف في الرأي سيظل قائماً على عكس ما يتصور زكي نجيب محمود.. فالخلط بين حقائق العلوم الانسانية متعمد. لان القول الرياضي البسيط (١+١=٢) لا يرادف القول الاجتماعي البسيط أيضاً (ان رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة هو الممثل الوحيد الصحيح لغالبية **الشعب**).

لاينبني اذن على تحديد المصطلح توحيد الفكر وانما وضوحه النسبي ولا أقول المطلق. لان صياغة المصطلح نفسه تتدخل فيها بصورة غير مباشرة الانحيازات الاجتماعية المسبقة. ووحدة الفكر ذاتها فرض منحاز لايديولوجية لا تعترف بالحقيقة الموضوعية القائلة ان الواقع الاجتماعي لاحد الشعوب يتكون من طبقات عديدة لها مصالحها المتباينة وافكارها المختلفة كذلك. ولا سبيل مطلقا لوحدة التفكير في أحد المجتمعات الا بانتفاء واقعه الطبقي.

من هنا نحن وغيرنا يختلف مع فكر الدكتور زكي نجيب محمود رغم دقة الالفاظ وتحديدها النسبي. وليس صحيحاً ان النقد الذي انهال عليه طيلة ربع قرن كما يقول **كان** نتيجة «رغبتنا الجامحة ان تنساب من افواهنا واقلامنا خيوط اللفظ. لا نكاد نطلب منها الا حلاوة جرسها في الاسماع». ولعل الدكتور الصديق يسمح لنا أن نأخذ عليه - بناء على طلبه - هذا التشبيه البلاغي «نغوص في بحر متلاطم الأمواج» كما نأخذ عليه الاستعانة بتشبيه الشاعر بول فاليري للغة بانها «لوح من الخشب الرقيق وضع على خندق

ليعبر عليه العابرون».. فلغة الشعر والانشاء تختلف عن لغة العلم كما يدرك الدكتور محمود وكما يصر.* ومن ثم كان عليه ان يطبق على نفسه أولاً محاذير البلاغة اللفظية.

وما دمنا راغبين كالدكتور في تحديد الألفاظ. أرجو أن يأذن لنا بالقول انه يخلط بين الحضارة والتقدم خلطاً شديداً اوقعنا واوقعه في سوء الفهم. ان الحضارة كالثقافة لا تدل على إحدى درجات التقدم أو إحدى مرادفات الرقي. وانما الثقافة هي القمة العلوية للهرم الاجتماعي سواء كان هذا البناء الفوقي راقياً أو منحطاً. والحضارة تضم التكوين المادي والمعنوي للمجتمع فهي أكثر شمولا من الثقافة لانها تحتوي القمة والقاعدة معاً سواء كان تكوينها راقياً أو منحطاً. أما المدنية فهي إحدى مراحل التطور الانساني منذ عرف الانسان ادوات الصيد كما يرى البعض أو منذ عرف الزراعة كما يرى البعض الآخر.

هنا بالضبط. يسقط الأساس الذي شيد الباحث فوقه هرمه الشامخ.. فهو حين اختار اثينا بركليز وبغداد المأمون وفلورنسة النهضة وباريس التنوير كنماذج «متحضرة» قوامها «العقل» انما اختار مراحل من تاريخ الحضارة الانسانية. والسياق التاريخي للحضارة كان يحتم عليه وصف هذه المراحل -لو اراد- وفق المضمون الاجتماعي لهذا التاريخ. حينذاك كنا نفهم معنى اخر للتقدم غير الذي أراد.

كنا نقول ان للمجتمع العبودي -في اليونان أو مصر القديمة أو سومر أو الصين- حضارة كان «عقلها» هو مجمل الأفكار والقيم التي عرفتها هذه المراكز الاربعة. ولم يكن هذا «العقل» متجانساً فيما اثمره من تشريعات وابدعه من هندسات وتركه من فنون وعادات وفيما عاشه من أشكال اقتصادية واجتماعية وسياسية. وانما كان هذا العقل -في الحقيقة- عقلين.

عقل السادة وعقل العبيد.

وكنا نقول أيضاً ان للمجتمع الاقطاعي هو الآخر حضارته التي عرفت صراعا ضاريا بين عقل الكنيسة والنبلاء من ناحية وعقل التجار والحرفيين والعلماء والمكتشفين من ناحية اخرى إبان عصر النهضة في أوروبا

وكنا نقول كذلك ان للمجتمع الصناعي الرأسمالي البازغ في عصر التنوير عقله المتعدد العقول: بقايا العقل الاقطاعي والعقل البرجوازي الناشيء وعقل العمال الحديثي الولادة وعقل الفلاحين والاجراء والحرفيين الصغار.

ميراثنا التاريخي من تطور علاقات الانتاج ووسائله والانظمة السياسية والقيم الاجتماعية والحروب الأهلية والحروب الاستعمارية. يقول بتاريخية العقل والحضارة ومضمونها الاجتماعي.

لذلك كانت حضارة عصرنا الوليدة هي الحضارة الاشتراكية. أو المرحلة الاشتراكية من تطور الحضارة الانسانية- انها الحضارة التي تستجيب للحل التاريخي لمعضلة التقدم الراهنة: تناقض علاقات الانتاج الرأسمالية مع شكل الانتاج الجماعي. والتقدم العلمي والتقني يزيد المشكلة تعقيداً في الحضارة الرأسمالية. أي ان التقدم «العقلي» كما يفهمه الدكتور محمود يفاقم من الأزمة ولا يحلها. فهو يزيد من الهوة القائمة بين قوى الانتاج الفعلية (التكنولوجيا والعمال) وعلاقات الانتاج الرأسمالية. يضيق الهوة بين العمل الذهني والعمل اليدوي فيجذب عناصر جديدة من المثقفين مهنياً إلى الدائرة الواسعة للحضارة الجديدة. الحضارة الاشتراكية.

ولكن ما هو «العقل» الذي اختاره زكي نجيب محمود مقياسا للتقدم الحضاري؟ لا يتعمق بنا الرجل في متاهات الظاهرة العقلية كما يراها الاطباء

وعلماء النفس. ولا يتوغل بنا في غابات الفلسفة العقلانية منذ اليونان حتى عصرنا الحاضر. وانما هو الداعي إلى تحديد الألفاظ تحديداً دقيقاً - يكاد يستخدمها بالمعاني الدارجة الشائعة. كالتعقل والاعتدال والتوازن. أي انه يبدو أحياناً كما لو كان يبحث عن الانسان «السوي» بمقاييس المرض والصحة العقلية. ولكنه أحياناً اخرى يستخدم اللفظ بمعنى «المنهج» و«المنهج التجريبي» على وجه التخصيص.

ولا يتركنا الكاتب حيارى فيضع تعريفه للعقل تحت عيوننا هكذا «هو ببساطة شديدة ذلك النمط من انماط السلوك الذي يتبدى عندما نحاول رسم الطريق المؤدية إلى هدف اردنا بلوغه. فليس الهدف المختار في ذاته عقلا لانه وليد الرغبة وحدها. وليست النقطة التي أبدأ منها السير على الطريق عقلا لانها مبدأ مفروض». ثم يزيد الأمر من وجهة نظره وضوحاً فيعدد الخطوات من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول بأن «تتخذ الأشياء نسبها الصحيحة بعضها عن بعض. فيبدو الكبير كبيراً والتافه تافها كما هو» و«ايثار الآجل على العاجل» و«ان ترد الظواهر إلى أسبابها الطبيعية» و«النظرة العقلانية تنظر إلى الواقع كما هو» وابرز ما تتميز به النظرة العقلية إلى الكون «هو حب الانسان للمعرفة حتى يلم باسرار البيت الذي هو ساكنه».

وفق هذا التصور للعقل الذي يلغي نقطة البدء ونقطة الهدف. يصبح جنكيزخان وهولاكو ونابليون وهتلر وموسوليني ودايان هم رسل الحضارة. وتصبح الامبراطورية الرومانية والعثمانية والامبراطورية الانجليزية والامبراطورية الامريكية واسرائيل هي أعظم أشكال الحضارة.. وتصبح الشعوب والمجتمعات المقهورة عبئا على الحضارة يحسن التخلص منها كما يطلقون الرصاص على الجياد الهرمة. وحتى لا نظلم الرجل يجب ان نسجل

له هذا التمجيد الشاعري للعقل «العقل وحده الفيصل بين الحق والباطل، وبه وحده يصبح الانسان سيد مصيره، رغبات الانسان قد تدفعه إلى سن القوانين واقامة التقاليد، ثم قد تعود فتغريه بأن يتحلل مما قد سن أو أقام، واما ما بني على العقل فهو ثابت على الدهر لا يزول».. لا نريد ان نظلمه ولكننا نتساءل اين ذهبت الامبراطوريات وأين ذهب الاباطرة الذين اتبعوا رؤيته العقل - كأسلوب عمل - وكيف زالت اعمالهم «العقلية» من الوجود؟ ولست اعتقد ان مثقفاً كبيراً كالدكتور زكي نجيب محمود يحتاج إلى امثلة.

ولست أود أيضاً ان ادافع عن الاداب والفنون التي يخرجها من مملكة العقل كما أخرج افلاطون الشعراء من جمهوريته الفاضلة، ذلك انني أرفض الحوار «الدارج» مع كاتبنا الكبير حول العقل في الفن أو مناقشة الصلة الوثيقة بين الوعي واللاوعي وبين الواقع والخيال وبين الفكر والوجدان. انه، وهو استاذ الفلسفة الكبير، يدري أكثر مني ان العملية العقلية في الخلق الفني شديدة التعقيد ولا يمكن تبسيطها في هذا التصور الكاريكاتوري وكأن العقل في غرفة والشعور في غرفة أخرى يفصلها حاجز حديدي سميك. وليس مطلوباً مني - فيما اتصور - ان ادلل على ان الفنون تعرف التقدم والتخلف، تماماً كالاعمال العقلية التي يحصرها في العلوم الطبيعية، وان تم التقدم الفني بطرق مغايرة للتقدم العلمي.

ولان الدكتور محمود يؤكد أن «التقدم الحضاري يقتضي حتما الا نجعل الماضي مقياساً للحاضر» فاني اربأ به من كلماته ان يعقد المقارنات بين شعراء الامس واليوم وبكاء الامس واليوم، اذ ليس مطلوبا من اراجون ان يكتب على نسق هوميروس، وليس مطلوباً من محمود درويش ان يعشق بطريقة أمرئ القيس.. وليته ادرك من ذلك معنى التطور والتاريخ وتوالي

العصور ودلالة ذلك كله على التخلف والتقدم الحضاري .

وتصيبني الدهشة حقاً عندما يلوي الدكتور محمود عنق الحقائق المجردة فيقول «ولقد حددت ظروف عصرنا هذا ان يكون الميدان هو الواقع الطبيعي وان يكون الهدف هو ايجاد الجهاز الذي يجسد الفكرة العلمية كائنة ما كانت» فلعله يوافقني ان هذه هي سمة العصور كلها . فليست هناك أفكار علمية مجردة . فالمعادلات الرياضية والاحتياجات الاجتماعية هي التي اثمرت الدراجة البخارية والبارود والتليفون والراديو والتلفزيون والطائرات . وليس الكمبيوتر الا مرحلة جديدة من مراحل الفكر العلمي في مجال التطبيق .

ان ما يميز عصرنا حقاً هو هزيمة العقل في ظل الرأسمالية ، رغم التقدم العلمي والتكنولوجي . فأكثر الافكار غيبية وسلفية تنمو وتترعرع في حضارة الغرب الرأسمالي . ما يميز عصرنا حقاً هو انتصار العقل في ظل الاشتراكية التي لم تر العقل مجرد «اسلوب عمل» بين البداية والنهاية .. فالبداية ليست من عدم بل هي نقطة في سياق تاريخي متصل . والهدف ليس رغبة ذاتية لفرد أو جماعة . وانما هو الواقع الموضوعي المستقل عن ارادة الأفراد . واكتشاف قوانين هذا الواقع وتجنيد الارادة الانسانية لتغييره وفق التيار الرئيسي لحركة التاريخ هو «العقل» . حينذاك تصبح درجة التقدم الاجتماعي للشعوب هي المقياس الوحيد للتطور الحضاري : مدى انسجام علاقات الانتاج وقواه الفاعلة .

ولكن الدكتور زكي نجيب محمود كان صريحاً معنا إلى أقصى الحدود حين اشار بأحد اصبعيه في خاتمة بحثه إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة قائلاً – وهو العقلاني – ان الله قد شاء ان يكون لديهما ينبوع الحضارة المعاصرة ، ثم أشار باصبعه الأخرى إلى الدين والفن قائلاً : وهنا تفردنا ! أي

ان «عقل» الدكتور يدعونا لان نأخذ الاقتصاد والسياسة من امريكا، أما العقيدة فمن تراثنا!

وليس مهما مرة اخرى ان يكون استاذنا الكبير قد بدأ حياته بترجمة «آثرت الحرية» أو انه انهاها بكتابه «أيام في امريكا».. فالمهم الا يكون عقلنا نحن في اجازة.

° ° °

ليست العقلانية أو الدعوة العقلية في ذاتها عيبا، بل اننا احوج ما نكون اليها. ولكنها حين تعني «الاعتدال في الحكم» على الاشياء، فان المقصود حينئذ هو ايجاد الحلول الوسطية، بالتنازل المتبادل. ولا علاقة لهذا التصور السياسي للأمور بالعقل كمسألة فلسفية.

كذلك فاننا حين نقول ان العقل هو المسافة الواقعة بين نقطة البدء ونقطة الوصول - أي برنامج العمل واسلوبه - فاننا حينئذ لا نفرق بين عصابة من اللصوص وفرقة ثورية ما دام «الهدف» مجرد رغبة ذاتية كما يقول الدكتور زكي نجيب محمود. بل ان العصابة التي تنجح في سرقة بنك مركزي مثلاً، دون ان تمسك بها أيدي الشرطة، هي في هذه الحال، أكثر عقلانية من الفرقة الثورية التي تقع في أيدي العدو.. ما دام «النمط من انماط السلوك» الذي اتبعته قد أعطى الاشياء نسبها الصحيحة، وما دامت العصابة المذكورة قد آثرت الآجل على العاجل وردت الظواهر إلى اسبابها الطبيعية كما أنها نظرت إلى الواقع كما هو، إلى بقية شروط «**العقل**» كما رآه الدكتور محمود ليس هدفاً ولا نقطة بداية، وانما هو شكل السلوك الذي يتبعه المرء أو الأمة بين البداية والنهاية.

البداية «مبدأ مفروض» كما يقول الدكتور. والهدف المختار وليد الرغبة وحدها. كما يستطرد. وبالتالي لا علاقة لهما بالعقل كاسلوب عمل.

ولنبدأ مما أسماه بالمبدأ المفروض أي نقطة البداية. ونتساءل: هل هناك حقائق تبدأ من ذاتها خارج السياق التاريخي. أم أن هذا تجريد واطلاق لا تعرفه حياة الانسان حتى نقول فيما بعد «الواقع كما هو»؟ وجوابنا أنه ليس هناك نقطة بداية تنبثق من العدم. وإنما كل نقطة هي حلقة في سلسلة من التطورات الجدلية لواقع الانسان على صعيد الفرد والمجتمع والطبيعة على السواء. إن عملية السطو على بنك مركزي – مثلا – لم تخطر فجأة على بال مجموعة من البشر. وإنما هي احدى قواعد اللعبة الاجتماعية التي يسرق فيها الناس بعضهم بعضاً. ولكن التشريعات والقوانين تحمي البعض وتزج البعض الآخر في السجون. نقطة البداية لعصابة اللصوص هنا ليست «مبدأ مفروضاً» وإنما هي احد اشكال اللعبة الاجتماعية المتطورة. و«الهدف» أيضاً ليس وليد الرغبة وحدها وانما هو قانون موضوعي مستقل. وقد تجسد فيما ندعوه باللاشرعية. وكذلك الفرقة الثورية فهي لم تنطلق من فراغ التسلية وتزجية الوقت أو العاطفة المجنونة. وإنما هي تولد من رحم مجتمع مزدحم بالتناقضات داخله وخارجه. وهي تحاول حل هذه التناقضات بالكفاح المسلح. قد تنجح وقد تخفق. ولكن الهدف ليس مرهوناً برغبتها وحدها. وإنما بتضافر الظروف الموضوعية التي تنضج الثورة وتحبل بها أو العكس... فهدف التحرير من النفوذ الاجنبي أو الاستبداد الدكتاتوري أو الطغيان الاجتماعي. ليس رغبة ذاتية لمجموعة من الأفراد «تفضل الموت على الحياة» بصورة رومانسية. وإنما هو احتياج موضوعي يدق به قلب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشعب فيما نشهد من خلل وشروخ تنزف.

هكذا لا نجد هناك نقطة بداية من عدم ولا هدفاً وليد الرغبة الذاتية وحدها. وإنما تجيء الخطوة الأولى - سواء كانت عصابة لصوص أو فرقة ثورية - نقطة في سياق تاريخي متصل الحلقات على الصعيد الاجتماعي العام والصعيد الفردي الخاص معاً. وفي وقت واحد. وكذلك يجيء الهدف لا كنقطة نهاية ولا نتيجة تحديد عاطفي للأشياء. وإنما ثمرة اتجاهات الواقع الموضوعي المستقل عن ارادة الأفراد والجماعات. وليست المسافة الواقعة بين نقطة البدء ونقطة الوصول «عقلاً». وإنما هي مجموعة التفاعلات الذاتية والموضوعية فيما بين البداية والهدف. أي انها حصيلة الارادة الفاعلة للانسان مضافاً اليها «المناخ» الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المتوفر. فما دعاه الدكتور محمود بنمط السلوك الممتد من البداية إلى الهدف ليس أكثر من «عنصر واحد» من عناصر العمل **الفردي والاجتماعي** بينما البداية تلتقي مع الهدف في استمرارية جدلية واضحة. العصابة وهي تتشكل لا تعلن فحسب عن البداية. وإنما عن الهدف أيضاً. كذلك الفرقة الثورية. والبداية والهدف كلاهما يشترك في صياغة اسلوب العمل وتوفير الظروف الملائمة واختيار العنصر البشري ومستوى الوعي.

لماذا اذن يرى الدكتور زكي نجيب محمود «العقل» من هذه الزاوية؟

لأن القول «بمبدأ مفروض» في البداية وهدف وليد «الرغبة وحدها» في النهاية و «نمط للسلوك» بينهما. يؤدي إلى ما دعاه «رؤية الواقع كما هو» وكأنه كتلة سديمية صماء جزئياتها معزولة أيضاً إلى المساواة بين الواقع الطبيعي والواقع الاجتماعي. وهذه خلاصة المنطق الوضعي الذي يستعير الدكتور بعضاً من أدواته القاصرة على تحديد الألفاظ تحديداً دقيقاً. يؤدي ذلك أيضاً إلى انكار موضوعية العلم وخصوصاً العلوم الانسانية. فيساوي

بين الأهداف باعتبارها وليدة رغبات ذاتية وعواطف. وهذه خلاصة البراجماتية. أي اخضاع الحقيقة للمنفعة. فالحقيقة الوحيدة هي الحقيقة المفيدة. يؤدي أخيراً إلى الميكافيلية فالغاية تبرر الوسيلة. والمهم أن تكون الوسيلة (أي العقل عند الدكتور) راداراً قادراً على رؤية الأحجام الصحيحة للأشياء ورؤية البعيد أكثر من القريب والسريع المتغير أكثر من البطئ الثابت. والواقعي لا الخيالي. مشتهياً المعرفة رافضاً الجهل. لذلك كان «الرادار» و «الكمبيوتر» هما اداة العقل الحديث. هما العقل الحديث. وهذه خلاصة التجريبية حين يصبح اسلوب العمل هو المنهج.

وهكذا يقدم لنا الدكتور محمود «طبخة» نظرية اختلطت فيها المقدمات بالنتائج اختلاطاً شديداً. فهو لا يكتفي بمنهج واحد متسق من مناهج الفكر العربي، بل هو يأخذ المقدمة من هنا والخاتمة من هناك والسياق من هنا والخاتمة من هنالك والسياق من هنا وهنالك. لذلك اهتزت الرؤية واضطربت حين أراد أن يطبق هذه المجموعة من القيم والأفكار والمبادئ.

انه حين يقول - مثلاً - ان ظروف عصرنا حددت أن يكون ميدان العقل هو «الواقع الطبيعي». ينسى أن هذا الواقع الطبيعي كان ميداناً للفكر الانساني منذ وجد البشر. حتى الأديان. كانت نوعاً من التفكير في ظواهر الطبيعة الخارقة لمستوى الوعي في العقل البدائي. وكذلك ادوات الصيد والزراعة حتى عصر البخار. كانت كلها ثمرة الحوار بين العقل الانساني والطبيعة. ولكن الدكتور يريد بالنظرة الواحدية هذه أن ينسينا ميداناً آخر للعقل البشري. غير الواقع الطبيعي. هو الواقع الاجتماعي.

وهو حين يقول - مثلاً أيضاً - أن الانسان العربي يعاني من ازدواجية

مدمرة. فهو يأخذ بأساليب العلم التطبيقي دون الفكر العلمي. يأخذ الآلات ويرفض القيم والأفكار. فانه يعود الينا قائلاً أن اصالتنا تكمن في الفن والعقيدة الدينية التي ينبغي الحفاظ عليهما دون المؤثرات الاجنبية. بينما تكمن معاصرتنا للعالم «المتحضر» في استيراد التكنولوجيا والأساليب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهكذا يقع هو نفسه في «الازدواجية» إذا اتفق معنا في أن الفن والعقيدة هما ينبوع «القيم» التي يريد لها هو أن تتغير في موازاة التقدم التكنولوجي والتفكير الاقتصادي والتحضر الاجتماعي والتمدن السياسي.

هذه الاهتزازات في رؤية الدكتور والاضطرابات في تطبيقاته من ثمرات الفوضى المنهجية في تفكيره الذي اعتمد على القص واللصق والترميم.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك نتائج ثابتة لهذا التفكير. كتأكيده على العقل بصفته «عمل الصفوة» التي لا علاقة لها بالارادة «أقول سلطان العقل ولا أقول مضاء الارادة وفعلها. نعم انه لا بد بعد التفكير العقلي من ارادة تنفذ. لكنها عندئذ تكون ارادة ملجمة بتخطيط العقل».. وهكذا يقول بالحرف بمحاضرته المنشورة في مجلة «الآداب» (عدد مايو - أيار ١٩٧٤) والتي القاها بندوة الكويت. ومن النتائج الثابتة كذلك لهذا التفكير قول صاحبه أن عصرنا «هو عصر مدار الأخلاق فيه على المنفعة» ويستطرد «معنى ذلك أن جواز المرور الذي يبيح لنا الدخول في عصرنا هو أن نطور من قيمنا السائدة لكي تصبح قيماً قائمة على علمنة. وعلى تقنية. وعلى منفعة في أسس التعامل السياسي والاقتصادي على أقل تقدير» ثم يختتم محاضرته الهامة بقوله «وانه لعزيز على نفسي أن أقولها صريحة. وانه كذلك لعزيز على نفوسكم أن تسمعوها. لكنه حق لا منجاة لنا عن مواجهته.

وهو أن نموذج القياس إنما هو الحياة العصرية كما تعاش اليوم في بعض أجزاء أوروبا (يقصد الأجزاء الغربية طبعاً) وأمريكا. فقد شاء الله أن يكون هناك اليوم ينبوع الحضارة. كما كان ينبوعها في أرضنا ذات يوم».

وبالرغم من أن الدكتور زكي نجيب محمود يطالبنا —حتى نصبح عقلانيين— بأن نرد الظواهر إلى أسبابها الطبيعية. فانه اكتفى وهو يختار أوروبا الغربية والولايات المتحدة نموذجاً حضارياً يقتفي لمن شاء التقدم. بان «ارادة الله» هي التي أودعت اسرار الحضارة في هذا الجزء من العالم دون بقية انحاء الدنيا.

والحقيقة هي أن ارادة الدكتور محمود هي التي شاءت لأستاذ كبير في الفلسفة أن «يفبرك» هذه المجموعة المهترئة من الأفكار ليبرر بها تياراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً غازياً للوطن العربي في المرحلة المقبلة. فبالرغم من اتهامه الرئيسي للمفكرين اليساريين ظل دوماً يقول أنهم يوظفون الفلسفة والفن في خدمة السياسة، وأنهم لا يناقشون الفلسفة والفن على الصعيد الفلسفي والفني «الخالص»، يجيء هو الآن ليقدم مثالاً دائها ومبتذلاً – دون معذرة عن التعبير – لارتباط الفلسفة بالسياسة. اننا نؤمن وسنظل على إيماننا، بالصلة الوثيقة بين كافة العلوم الإنسانية – ومنها الفلسفة والسياسة – والارتباط العميق بينها جميعاً، وبين البنية التحتية للمجتمع بتكويناته الاقتصادية والمادية الأخرى. ولكننا سنظل دوماً نفرق بين هذا التصور العلمي وأن يكون المفكر بوقاً نحاسياً مباشراً للسلاطين والأحداث العابرة في حياة الأمم. الفلسفة حتى في أكثر صورها رجعية لم تصل إلى هذا المستوى الفظ من الدعاية السياسية الرخيصة.

ذلك أن الدكتور زكي نجيب محمود يريد — ببساطة بالغة — أن يبرر

سيطرة «الصفوة من العقول» أي الانتلجنسيا التكنقراطية على مقدرات الأمة العربية التي ينبغي أن تغض النظر عن «ارادتها» . بل يتوجب البحث عن «لجام» لهذه الارادة... سواء تجسد هذا اللجام في اجهزة القهر والعنف . أو تجسد في الحلول الوسطية . أيهما أكثر مردوداً . وأكثر رشداً في الوصول من نقطة البداية إلى الهدف.

أما الهدف . فهو ببساطة أكبر . الارتباط التقني والاقتصادي والسياسي بغرب أوروبا والولايات المتحدة دون لف أو دوران.

التكنولوجيا والرأسمالية هما «الهدف» ! فاذا تساءلت مثلي : هدف من ؟ عليك أن تجيب بنفسك : هدف البرجوازية المندوبة السامية عن كل الشعب . كل الأمة . وبالتالي كانت «المنفعة» التي يتحدث عنها الدكتور . هي منفعة البرجوازية المبعوثة الالهية لانقاذ شعوبنا والأمة العربية جمعاء . ولتصبح اخلاقيات المنفعة هي قيمنا وأخلاقنا وعقلنا . فكم هو صريح وشجاع الدكتور . حتى اذا تناقضت مع الفن والعقيدة التي يجب أن **تظل** ميراثنا الوحيد المقدس . فلنصل ونصم ونرسم الارابيسك ونكتب المقامات . ولكن علينا أن نركب السيارة والطيارة وأن نستخدم التليفون والتلفزيون والثلاجة والمكيف .

علينا أن نصاب بالشيزوفرينيا . بالانفصام بين الفكر والسلوك . علينا أن نستهلك الحضارة لا أن ننتجها . ذلك أن مصانع الغرب في أوروبا وأمريكا تتكفل **بالصناعة** ، ووكلاء الشركات الأجنبية في بلادنا سيقومون بتوصيل الطلبات إلى المنازل . منازل من ؟ لا تسأل ! جيوب من ؟ لا **تسأل !** فالدكتور لا يخاطب الملايين ذات الارادة . وإنما هو يخاطب الصفوة صاحبة «العقل» ! واياك أن تطالب بهذه الديمقراطية التي يتباهون بها في الغرب . لأن المهم هو «نمط السلوك» بين البداية والنهاية . المهم هو العقل سواء كان

لفرد مطلق اليدين أو للتنظيم السياسي. أو للسماسرة الطفيليين على الانتاج. أولئك الذين سيعرقون وهم يجوبون أوروبا غرباً وأمريكا شمالاً: حتى يحضروا لعشيقتك أحدث منجزات بيوت الأزياء في الملابس الداخلية.

ولا تكن طفلاً ساذجاً وتنظر إلى مصر أيام الملك فاروق أو العراق أيام نوري السعيد أو الجزائر أيام الفرنسيين. وتثرثر ببراءة قائلاً «هكذا كنا ولم نتطور حضارياً». واياك أن تنظر إلى تركيا أو اليونان وتتمتم قائلاً «ها هم الآن ولم يحرزوا نقطة في سباق الحضارة»... فالمطلوب أن تغلق فمك وعينيك وأذنيك. لأنك تبدأ من العدم فأنت بلا تاريخ. والهدف ليس مهماً سواء كنت نبياً أو قواداً. ولكن المهم هو درجة شطارتك... عقلك... ويا بخت من نفع واستنفع.. كما يقول بعض «الفلاسفة» المصريين هذه الأيام.

° ° °

اخطر ما في دعوة الدكتور زكي نجيب محمود انها تنادينا باسم العقل والعلم والعصرية والحضارة. ويبدو كل «رد» على هذه الدعوة كما لو كان صادراً عن عقل متخلف سلفي التفكير، ينام في سجن الخرافة.

والحقيقة تختلف عن ذلك تماماً. ربما كانت على النقيض.

فالعقل الذي يتمسك به الدكتور محمود ويدعونا اليه ليس أكثر من «الاسلوب التجريبي» الذي يمتد في ظنه من نقطة مفروضة علينا إلى هدف وليد الرغبة وحدها. والعلم الذي يتمسك به ويدعونا اليه ليس أكثر من التطبيقات التكنولوجية دون الخبرة الانسانية والمنهج الذي اثمرها والتغيرات الاجتماعية التي تواكبها. والحضارة التي يتمسك بها ويدعونا اليها ليست أكثر من الارتباط الاقتصادي والسياسي بالاحتكارات الغربية في

أوروبا والولايات المتحدة.

هكذا، فان دعوة الدكتور زكي نجيب محمود منذ أمد بعيد على وجه العموم وفي الوقت الحاضر على وجه الخصوص، هي دعوة «عملية» إلى أبعد الحدود. وتكاد تخلع عن نفسها الرداء الفلسفي فكراً ومنهجاً وأسلوباً في التعبير. لقد أراح الدكتور نفسه من عناء الحوار الفلسفي المجرد حول العقل والعلم النظري وفضّل أن يهدينا «النتائج الواقعية» مباشرة بعيداً عن حلبة الصراع النظري. وذلك حتى يصل صوته إلى أعرض قطاع جماهيري قارئ لا يعرف الشيء الكثير عن «كارناب» و «ديوي» فضلاً عن «بنتام، وسبنسر، وميل»، وغيرهم من عقول الفكر الفلسفي الأمريكي والانكليزي التي مهدت ونظرت وبررت «النظام الغربي» الذي استهواه وخلب لبه، حتى أنه يدعونا إلى محاكاته في حماسة الأنبياء وشجاعة المقاتلين.

ولأن الدكتور احتمى ببهرج الألفاظ التي طالما حذرنا من الانسياق لجمالها، ولأنه آثر التبصير من جهة والكلام العملي من جهة أخرى، فانه في واقع الأمر أقام سياجاً حول موضوع الحوار يعسر اقتحامه دون اتهامنا بالخروج عن الموضوع. ذلك أنه لا بد من إفاقة الكاتب الكبير إلى تكوينه الفلسفي بأن نقول له: «أن «الخطة» الفكرية التي تبدت في محاضرته بندوة الكويت قد تشكلت أصلاً من عناصر الفلسفتين – الأمريكية والانكليزية – المعاصرتين. وهما الفلسفتان اللتان تبرران سياسياً واجتماعياً واقتصادياً سياسة الاحتكارات الغربية داخل أوروبا وأمريكا وخارجهما.

...فالقول بنقطة مفروضة قبل العقل كأسلوب عمل في نظر الدكتور هو تجاهل للسياق التاريخي الذي قد يضع أيدينا على مجموعة من القوانين الضابطة لحركة المجتمع. والتي من شأنها أن تمكن احدى القوى الاجتماعية من السيطرة على مقاليد الأمور.

هل يستطيع هذا «الفكر» أن يكون فلسفتنا في الربع الأخير من القرن العشرين؟ ولست أتساءل مطلقاً عما إذا كان هذا الفكر ضاراً أو مفيداً وضاراً لمن ومفيداً لمن. وإنما اتساءل فحسب عما إذا كان من الممكن أن يدخل هذا الفكر في نسيج حياتنا؟ لقد ظل الدكتور زكي نجيب محمود يدعو إلى هذا الفكر قبل ندوة الكويت قرابة ربع قرن دون جدوى. وهو يتصور أن هواية العرب هي الكلام الجميل والبلاغة الشعرية التي حالت دون أن يفهموه. بينما كان عليه أن يتحرى الأسباب العميقة لتبدد دعوته في الفراغ.

ولا يمكن لكاتب هذه السطور أن يتهم بعدائه للفكر الغربي. فاني **أرى التفاعل بين أرضنا والحضارة الأوروبية من أهم عوامل التقدم في حياتنا. وكان العقل والعلم والعصرية والحضارة ولا تزال محاور تفكيري في كافة مجالات المعرفة، أدعو إليها بكل ما أتيح لي من قوة وإمكانات، ولكن من زاوية بالغة الاختلاف عن الزاوية التي ينظر منها الدكتور زكي نجيب محمود إلى الأمور.**

إننا بحاجة إلى العقل لا كأسلوب فحسب وإنما كمنهج ورؤيا. وما أشد حاجتنا إلى العلم لا كآلات فحسب وإنما كمنهج ورؤيا. ونحن في مسيس الحاجة إلى الحضارة الحديثة كمرحلة تطور لا كديكور صناعي أو كطريقة في الاتيكيت.

وميراثنا العقلي من عصر التنوير الأوروبي والثورة الفرنسية. كان النبع الفكري الذي استقت منه البرجوازية العربية وخاصة في مصر زادها الروحي من الأفكار والقيم. ولعل رفاعة رافع الطهطاوي وأحمد فارس الشدياق من ناحية وجمال الدين الأفغاني والامام محمد عبده من ناحية

أخرى. هما التياران الرئيسيان في الفكر العربي الحديث. فكر البرجوازية الناهضة بجناحيها العلماني والديني. وقد سار شبلي شميل وفرح أنطون وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى وطه حسين. رغم الفوارق بينهم. في سياق التيار العلماني. ولا يزال لهم أبناء وأحفاد أكثر تطوراً. وسار علي عبد الرزاق وأمين الخولي وخالد محمد خالد ومحمد خلف الله أحمد في تيار الاصلاح الديني. ولا يزال لهم أبناء وأحفاد أكثر تطوراً. وكم دارت رحى المعارك بين التيارين المتصارعين. ولكنهما معاً كانا يشكلان ولا يزالان الفكر الرئيسي المطروح على الساحة العربية. وقد عرفت هذه الساحة بينهما العديد من الجداول الصغيرة للفكر الغربي والفكر السلفي. ولكنها ظلت شعيرات دقيقة متفرعة عن الشريانين الأساسيين.

لماذا؟

لأن تطور المجتمعات العربية من المرحلة الاقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية كان يحتاج إلى هذا النوع من الفكر الليبرالي سواء كان مدنياً أو دينياً. معبراً بذلك عن النشأة الثورية لشرائح التجار والصناع الصغار والمثقفين الجدد من أبناء الطبقة المتوسطة البازغة. وهكذا كان جيل الرواد في فجر نهضتنا هو في مجموعه جيل النقل والترجمة والاقتباس. جيل الديمقراطية البرلمانية وحرية المرأة وانتشار التعليم والدعوة إلى التصنيع والاحتكام إلى العقل ونبذ الخرافات. إلى بقية الدعوات التي حمل لواءها رواد النهضة في الأدب والفنون والفلسفة وعلم الاجتماع. في الصحافة والأحزاب والجامعات وكافحوا من أجلها حتى التشرد والسجون. ولكنها بقيت من بعدهم قيماً راسخة في الوجدان. تتحقق حيناً وتخفق أحياناً. إلا أنها ظلت حلم الانسان العربي الراغب في التقدم. أياً كان موقفه الاجتماعي. باستثناء القلة القليلة من أبناء كبار الملاك أو وكلاء الشركات

الأجنبية .

ثم قامت حركة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . فعززت طريق التطور الرأسمالي في البداية . ولكنها أنهت العرش الاقطاعي المتحالف مع الاستعمار وسماسرة البرجوازيات بهدف التقدم. كذلك القول بأن الهدف مجرد رغبة ذاتية . يساوي بين الأهداف مساواة مطلقة ومجردة من أي مضمون اجتماعي . هكذا تتساوى الاشتراكية بالرأسمالية مثلاً . وإن كانت «الرغبة الذاتية» تؤدي عند التحديد إلى دائرة الفرد لا تتجاوزها ما دامت الرغبات الشخصية تختلف قطعاً باختلاف الأفراد وما دام الكون والمجتمع والتاريخ خالياً من القوانين التي تصوغ الحركة الانسانية . كما أن «أخلاقيات المنفعة» التي تشكل الركن الثالث من اركان «النظرية» الوضعية التجريبية البراجماتية . حيث تصبح الحقيقة الوحيدة هي الحقيقة المفيدة دون وجود موضوعي مستقل لهذه الحقيقة هي اطار القيم والعلاقات الاجتماعية القائمة على انفراد الصفوة بالحقائق المفيدة التي «يملكون» اسبابها وسائل الانتاج اليس كذلك ؟ وانسحاق الغالبية التي لا تملك هذه الحقائق المفيدة .

والطريق الميكيافيللي بين النقطة المفروضة والهدف المرغوب . هو أن **الغاية تبرر الوسيلة ، وإن كان الدكتور قد أعطى هذا الشعار الانتهازي اللاأخلاقي اسماً جديداً برّاقاً هو «العقل» . الوسيلة هي هذا العقل أو صفوة العقول التي تملك من ناحية القدرة على التخطيط ، ومن ناحية أخرى أجهزة التنفيذ سواء كان القهر أو القواية أو الاحتواء من عناصرها ، فليس هذا هو المهم ، وإنما المهم هو تأمين الوصول إلى الهدف – الرغبة !**

ولعله من المفيد أن نذكر الدكتور زكي نجيب محمود بأن هذه «الخلاصة» للفلسفتين الأمريكية والانكليزية ليست وليدة العصر العظيم

للفلسفات البرجوازية. انها فتات الموائد الساقطة من الالماني الكبير «كانت» والفرنسي الكبير «ديكارت» والانكليزي الكبير «بيركلي». لم تعد هناك عقول فلسفية كبيرة في الغرب.

لماذا؟ وكيف كانت النتائج.

لأن الفلاسفة الكبار يظهرون في العصور العظيمة للطبقات التي يعبرون عنها. أياً كانت تعبيراتهم سلبية أو ايجابية. وأياً كانت درجات رؤيتهم من النفاذ. وأياً كانت مواقفهم سلفية محافظة تجذبها رائحة الماضي. أو كانت مواقف تشم رائحة المستقبل. ولأن الرأسمالية في عصر الاحتكارات والاستعمار فقدت البريق الأيديولوجي «حقوق الانسان الحرية والاخاء والمساواة - دعه يعمل دعه يمر». فابتعدت تماماً عن الاقتصاد الحر ودخلت مرحلة الدولة الشمولية. ولم تعد الفلسفات البرجوازية التقليدية قادرة على أن تكون المرآة النظرية لهذه الدولة. من هنا كانت الأزمة الطاحنة للفكر الغربي انعكاساً لأزمة حضارة بكاملها. ومن هنا أيضاً كان ظهور هذه «العقول المتوسطة» في ميادين الفلسفة الأمريكية والانكليزية. عقول لا تكتشف ولا تتنبأ. وإنما تبرر وتحرض. لا تبرر التفاوت الطبقي بالحرية الاقتصادية مثلاً. وإنما تبرر السيطرة المركزية الشاملة لدولة الأفراد الأقوياء بالتكنولوجيا الحديثة: فالبداية مفروضة كما يقول الدكتور محمود - وكأنها ليست حلقة في تطور الرأسمالية التي بدأت ثورة وانتهت استعماراً. والهدف رغبة مهما تطاحنت الرغبات فالمنفعة هي مدار الأخلاق العالمية. وانتهت إلى انتهاج طريق جديد للتنمية الاقتصادية يعتمد على قطاع عام مسيطر على وسائل الانتاج الرئيسية. وكذلك في الاستيراد والتصدير والخدمات. وبقي القطاع الخاص دائرة ضيقة تخدم اساساً مقتضيات التنمية والاقتصاد الوطني. ورغم الفوارق بين مستوى التطور في مصر وبقية

مستويات الوطن العربي . فان انجازات حركة ٢٣ يوليو لم تتوقف داخل الحدود الاقليمية لمصر . بل انها انعكست على الصعيد القومي سواء في تشكيل قرارات مادية أو في صورة نماذج فكرية وطموحات .

وهنا . بالضبط . لم يعد الفكر الليبرالي الأوروبي قادراً على قيادة الحلم العربي في التقدم . وإنما ازدهر الفكر الاشتراكي بمدارسه المختلفة ازدهاراً كان يستوجب من الدكتور زكي نجيب محمود بعض التأمل ... فبالرغم من استاذيته التي لا يشك فيها أحد . واستاذية عبد الرحمن بدوي . واستاذية رشاد رشدي . وبالرغم من انتشار تلامذتهم في الصحف واجهزة الاعلام . وبالرغم من العنت والاضطهاد والقهر الذي لقيه دعاة الفكر الاشتراكي . ازدهر هذا الفكر ازدهاراً عظيماً توارت في ظلاله الأفكار الوجودية والوضعية على سبيل المثال .

لماذا . مرة أخرى ؟

لأن التطور الاجتماعي في مصر . لم يعد يماثل نظيره الغربي الرأسمالي . حيث لم يعد هناك احتمال لاحدى الرأسماليات العربية أن تصبح عضواً في نادي الاحتكارات العالمية . لم يعد لأحدها القدرة على تراكم رأس المال وفتح الأسواق الخارجية . لم يعد من الممكن أن تكون شريكة . هذا بالاضافة إلى أنها في ظل المرحلة الحضارية المتخلفة لم تكن مؤهلة علمياً للمشاركة في صنع الثورة التكنولوجية المعاصرة . وهكذا لم يعد أمامها الا أحد خيارين : إما الارتباط الاقتصادي بعجلة الاحتكارات الاجنبية . فتصبح احدى مناطق النفوذ الأمبريالي بغير احتلال عسكري . وإما الاحتفاظ باستقلالها الوطني بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاعتماد على المعسكر الاشتراكي في بناء صناعة ثقيلة وجيش عصري .

ولم تخرج الدول العربية جميعها عن حدود هذين الاختيارين. ولم تحدث الفواجع لبعض الدول الوطنية في الوطن العربي. إلا لأن الاستعمار الغربي لم يسمح بتطورها المستقل. لأنه كان يدرك ربما أكثر من قادة هذه الدول أن خاتمة هذا التطور بالضرورة هو الاشتراكية. وكذلك لأن هذه الدول قد اعتمدت على تكنولوجيا البلدان الاشتراكية دون الفكر والمنهج. ولعل هذه القضية تشكل من احدى الزوايا ملمحاً بارزاً من ملامح أزمة الفكر العربي الحديث.

...فالأفكار التي يقدمها الدكتور زكي نجيب محمود وسواه ليست «بديلاً» ولا حلاً للأزمة. لأنها هي نفسها تجسيد بالغ الضراوة لعجز الفكر الغربي عن مواكبة تطور الرأسمالية الغربية، ولأننا نحن من ناحية أخرى لا نمر بهذه المرحلة من مراحل تطور الحضارة الغربية المأزومة. وإنما تشكل أفكار زكي نجيب محمود الغطاء الأيديولوجي للفئات الطفيلية التي نمت منذ سنين وازهرت هذه الأيام، والتي لا تملك الرأسمال الوطني نفسه، وإنما تملك القدرة على فتح مكاتب السمسرة ووكالات الشركات الأجنبية. انها أيضاً الغطاء الأيديولوجي لدول قائمة بذاتها، لم تعرف أصلاً التنمية الاقتصادية في بلادها، وإنما يعتمد اقتصادها على هذا الدور الكمبرادوري. انها أخيراً أيديولوجية «الاستهلاك» الذي يبدأ بنقطة مفروضة وينتهي بالهدف كرغبة ذاتية، والأسلوب الذي يقع بينهما هو تكنولوجيا المواصلات والفنادق والآلات الحاسبة وفواتير العمولة، هو سيطرة العقل الإلكتروني والكمبيوتر على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تديره أصابع النخبة الممتازة من العقول المفردة التي تجيد التعامل مع الغرب.

فهل هذا هو «البديل» الذي يحقق ازدهارنا الحضاري؟

° ° °

هل يصلح طريق الدكتور زكي نجيب محمود «بديلاً» للتخلف الحضاري الذي نعانيه. أم أن هناك بديلاً آخر؟ قبل أن نجيب نستطيع ايجاز هذا الطريق في أنه يؤدي بنا إلى مجتمع الاستهلاك.

ولكن الاستهلاك في بلادنا لا يناظر مثيله في الغرب. لأنه لن يقوم عندنا نتيجة الانتاج المحلي الكبير. فرأسماليتنا لن تكون بحال ثمرة الاحتكارات الصناعية والتجارية الواسعة. وبالتالي فلا مستقبل أمام الرأسمال الوطني الصغير الا الاقتصاد الوطني المستقل. ومن هنا كان الاتجاه إلى الغرب (حيث ينبوع الحضارة كما يقول الدكتور) يعني عملياً الاستيراد والتصدير: الاستيراد التكنولوجي وتصديره المادة الخام. هكذا ينشط جناحان في الرأسماليات العربية هما: الفنيون أو التكنوقراط والفئة الكمبرادورية أي وكلاء الشركات الأجنبية ومكاتب السمسرة. هذه الشرعية التي تتولى توفير السلع واقامة مجتمع الاستهلاك.

ماذا يحدث حينذاك؟

تمتلئ الأسواق فعلاً بالسلع الاستهلاكية وتتقدم أساليب الخدمات وتتنوع وتتعدد مراكزها ومستوياتها. ولا بد من المرونة - لخدمة هذا الهدف - في التشريع للنقل والنقد للمواطنين والأجانب على السواء.

أما الصناعات المحلية. فانها تدخل مرحلة الحصار العنيف. لا لأنها ستدخل في منافسة غير مشروعة مع الصناعات المستوردة - رغم أن هذا وارد - وإنما لكونها مجتمع الاستهلاك. وأما الاقتصاد الوطني. فانه سيدخل مرحلة يتهدد فيها استقلاله تهديداً مباشراً. لا بسبب ارتباط الوكلاء والسماسرة برؤوس اموال اجنبية - رغم أن هذا وارد - وإنما بسبب المباراة الحرة من كل قيد (التي هي على الوجه الآخر ضمانات مطلقة للرأسمال

الخارجي المستثمر) والتي يفر اثناءها الرأسمال الوطني الصغير من معركة التنمية إلى الربح السريع والمشروعات الفردية.

حتى هنا ولم نتكلم عن قطاع خاص وقطاع عام. لا عن يسار ولا عن يمين. لا عن الاشتراكية أو الرأسمالية.

وأمامنا عدة نماذج من الأقطار العربية التي اختارت هذا الطريق. وهي نماذج اختلفت ديكوراتها الخارجية ولكنها التقت في الجوهر. في بناء المجتمع الاستهلاكي على الأساس الكمبرادوري. النموذج الأول لبلد صغير هو الكويت. النفط هو عماد «الثروة» الوطنية الكويتية. المجتمع كله يقوم على أساس «علاقات الانتاج» بين الكويت -كدولة وأفراد- وبين الشركات الأجنبية. لذلك فالأسواق مزدحمة بالبضائع والصحف والمناقشات ومعاهد التعليم. والنموذج الآخر هو لبنان. وهو البلد الذي يجمع الاقتصاديون أنه مجتمع خدمات. وهو المصرف والكازينو والصحافة الحرة والأحزاب.

والسؤال الجاد هو: أين «الحضارة» في كل من الكويت ولبنان على اختلاف الديكورات التي تفرق بينهما؟ فالجوهر المشترك هو غياب الانتاج الوطني الكبير أي غياب الاقتصاد الوطني. ورغم ذلك فأجهزة التكنولوجيا متاحة بوفرة من الكمبيوتر إلى أدوات الراحة المنزلية إلى أحدث ازياء الملابس الداخلية. أي أن العقل -كأسلوب عمل فيما يرى الدكتور محمود وكمقياس للتقدم الحضاري- متوفر تماماً في هذا المجتمع أو ذاك من مجتمعات الاستهلاك في الوطن العربي أو في أي بلد من بلدان ما يسمى بالعالم الثالث. ولكن التخلف الحضاري المروع الذي يتسم به هذا «العالم» لم تنج منه الكويت ولا لبنان ولا تركيا ولا اليونان. رغم مظاهر «الحضارة» وقشورها اللامعة على واجهات المحال التجارية أو أماكن اللهو هنا وهناك.

للتخلف مظاهر لا تخطئ في العادات والقيم والتفكير والسلوك. والوطن العربي بأكمله يجتاز بدرجات متفاوتة مرحلة حضارية متخلفة. لم تستطع تجاوزها النظم المتفاهمة مع الغرب اقتصادياً وسياسياً. ولم تستطع تجاوزها أيضاً النظم التي غازلت الشرق بعين والغرب بالعين الأخرى. لم تتجاوزها نظم «الاستهلاك» المعتمد على تكنولوجيا الاستيراد والتصدير والسياحة. ولم تتجاوزها نظم القطاع العام والتقشف. ولكن المساواة بين الفريقين ظالمة إلى أبعد الحدود.

لأن مصر – على سبيل المثال – رغم كافة اخطاء التنمية وثغرات التأميم وسلبيات الحراسات. حققت مستوى حضارياً في التطور الاجتماعي لم تبلغه الكويت أو لبنان. ان اتساع القاعدة الصناعية المتطورة. وخاصة في انشاءات الانتاج الثقيل. قد خلقت علاقات وقيماً اجتماعية «متحضرة» أكثر مما هو الواقع في أقطار الاستهلاك الأخرى.

ومن العبث التنظير للمستوى الحضاري المصري بالخمسة آلاف سنة الماضية من عمر مصر الحضاري فقط. فمصر في العشرينات من هذا القرن تختلف جذرياً عن مصر في السبعينات. ان مئات الألوف من العمال الصناعيين ومئات الألوف من طلاب الجامعات ليسوا «كما» بشرياً فحسب. وإنما هم متغيرات فكرية واجتماعية وحضارية أيضاً. ورغم أن كافة قشور الحضارة كادت تغيب عن مصر طيلة العشرين عاماً الماضية. كحريات النقل والنقد والسياحة والترفيه بل بعض الجوهريات كحريات الفكر والتعبير الا أن المستوى الحضاري في شكله العام والبطيء قد أنجز الكثير في العادات والقيم والفكر والسلوك. في المنسوب الثقافي ودرجات الوعي والموقف من المرأة والعلم والاسرة وغيرها من الظواهر الحقيقية للرقي والتطور.

رغم ذلك. فان مصر — ولا زلنا نتخذها كمثال — لم تخرج من عنق الزجاجة. وأعني به الخروج من مرحلة التخلف إلى رحاب التقدم.

ولكن «المنقذ» لن يكون هؤلاء السماسرة الجدد من الفئات الطفيلية على الانتاج. قد يغرقون الأسواق بكثير جداً من السلع الجميلة وقد ينظفون شارع الهرم وقد يضغطون من أجل الحريات الصحفية والجمركية. ولكنهم ينسون أن التلفزيون في بعض الأقطار العربية يستخدم في مدرجات «البنات» بالجامعة حتى يرين ويسمعن الاستاذ على الشاشة دون الاتصال بزملائهن من الطلاب. أي أنه يستخدم لتكريس التخلف ودعمه. فليس بالتكنولوجيا وحدها يحيا الانسان. وهم أيضاً ينسون أن مصر وسوريا والعراق والجزائر قد بلغت في تطورها مرحلة «مادية» أي اقتصادية واجتماعية. يستحيل الغاؤها من مجرى التاريخ. وإنما تطويرها — بقصد انهاء التخلف الحضاري — هو العبء الحقيقي والمهمة العاجلة.

وأكرر أننا حتى الآن لا نتكلم عن الفقر والعدالة. وإنما عن الحضارة بالمعنى الذي يوحي به الدكتور زكي نجيب محمود... فلن تستطيع شريحة اجتماعية ضيقة كالسماسرة الجدد أن يطوروا مجتمعاً بكامله، وإنما هم يستخدموننا مرتين: الأولى بأن ينتقلوا بنا إلى الاستهلاك دون انتاج (على النقيض من الغرب) فتمتلئ شوارعنا بالسيارات الفارهة ومنازلنا بأدوات التجميل والطهي والتبريد والتدفئة أي أننا سوف نستهلك الحضارة دون أن نفكر لحظة واحدة في ابداعها (على النقيض من الغرب أيضاً). والخديعة الثانية هي تعميق حالة الشيزوفرينيا الجماعية أي الانفصام بين الفكر والسلوك، وذلك بتغذية الايهام بأننا متحضرون عندما نستخدم الآلات الكهربائية دون أن نفكر بسرعة الضوء.

ونتيجة ذلك المؤكدة هي أننا لن نكتسب — حتما — قيماً وافكاراً

ومبادئ الحياة الغربية في الفكر والسلوك. فشتان بين أخلاقيات المنتج وأخلاقيات المستهلك: فالعقل والحضارة التي ينادي بها الدكتور زكي نجيب محمود لن تكون بأية حال من نصيبنا. فلن تزدهر مثلاً القيم الفردية وقداسة العقل وحرية الضمير وغير ذلك من «مقومات» الحضارة كما يراها هو نفسه. ذلك أن مجتمع الاستهلاك الكمبرادوري يختلف عن مجتمعات الاستهلاك الصناعية الاحتكارية الكبرى، باختلاف علاقات الانتاج في كل منهما. سوف تزدهر الأنانية والانتهازية والرشوة لا الفردية والدعارة لا الأخلاق. لن ترد الظواهر إلى اسبابها الطبيعية وإنما إلى المغامرة وأسعار البورصة والحظ. لن يؤثر الناس الآجل على العاجل بل ستأسرهم جاذبية الربح السريع. لن تكون الموضوعية مناخاً للعمل، بل العائلية والطائفية والقبلية. وانعكاس ذلك كله على مناهج البحث العلمي وبرامج التعليم لن ينجب لنا «علماء» وإنما اسطوات مهرة. فاذا أضفنا أن الفقراء سيزدادون فقراً ورقعتهم سوف تبتلع أجنحة عديدة من الطبقة المتوسطة، ليبقى الرخاء مقصوراً على شريحة ضيقة من المقاولين وأصحاب الفنادق والبارات والشقق المفروشة، فلنا أن نتصور «الانحطاط الحضاري» الذي سيصيب غالبية المجتمع في مقابل رفاهية القلة الضئيلة ومتعتها.

والمفارقة المزعجة لمفكري هذه القلة وفلاسفتها، ان هذا لن يحدث في بلد كمصر رغم كافة المحاولات والمغريات والدولارات، بل انه لا يقبل الاستمرار للأبد في بلد مثل الكويت أو لبنان. ذلك أن التحدي الحضاري الحقيقي يرتكز على أسس مادية في باطن المجتمع.

ومصر وسوريا والعراق والجزائر حققت بعد استقلالها مستوى معيناً من التطور يختلف من بلد لآخر، بدعم اقتصادها الوطني أولاً وأخيراً، بمنجزات التنمية أولاً وأخيراً. وخلاصها الحضاري مرهون -كبقية بلدان ما يسمى

بالعالم الثالث بتطوير هذه المنجزات ايجابياً. بسد الثغرة بين الفكر والتكنولوجيا. لا بمحاولة الرجوع كلياً عن هذا الطريق وتجربة الرأسمالية من جديد. انها في زماننا وضمن أسوار التخلف تجربة محكومة بالاعدام إذا شئنا الاستقلال الوطني حقاً. والتقدم الحضاري.

والبديل؟ •

ليس من طريق ثالث بين التقدم والتخلف. بين الاستقلال والتبعية. و «الحضارة الحديثة» ليست وقفاً على غرب أوروبا والولايات المتحدة. وإنما هي تعاني في بطء شديد أزمة الاحتضار. أما الولادة المتعسرة التي تعانيها في البلدان الاشتراكية. في أوروبا وأمريكا الجنوبية وآسيا. فهي أزمة النمو والانبثاق والتجدد.

آن الأوان لأن تفهم بعض القيادات الوطنية في العالم المتخلف أن الانفصال بين التكنولوجيا والايديولوجيا هو مصدر التمزق في معظم تجارب ما سمي بالعالم الثالث. وان امساك العصا من الوسط هو بداية السقوط المدوي. وإن اختزال التخلف لن يتم باستيراد الآلات وحدها. وإن الديمقراطية لن تتحقق بالاقتصاد الحر. وان الحفاظ على التراب الوطني لا يصمد طويلاً إذا ارتبط اقتصادنا بعجلة الاحتكارات الاجنبية.

وإنما لا بد من أن يواجه الفكر الوطني في بلادنا المشكلة مواجهة شجاعة. فيوقن أن الحضارة الحديثة في عصرنا لن تدخل ديارنا إلا إذا اخذنا مع العلم المنهجي العلمي. ومع التخطيط استراتيجية سياسية. وقبل الاستهلاك انتاجاً كبيراً.. فالفقر والجهل والمرض لا زال ثالوث التخلف. ولن يتم القضاء عليه إلا بالاشتراكية والفكر العلمي.

أيلول سبتمبر ١٩٧٤

القسم الثالث
مسيرة الانهيار



الفصل الأول

من «حرب» التسوية
إلى «سلام» التصفية

١ – عندما فشل كيسنجر

ماذا جرى خلال ربيع ١٩٧٥ «في» الشرق الأوسط. وماذا كان يجري في ذلك الوقت «حول» الشرق الأوسط؟.. فلعل شهر أبريل (نيسان) من ذلك العام حمل إلى المواطن العربي من تصريحات الأطراف المتصارعة ما لم تحمله الفترة السابقة من حرب ١٩٧٣ إلى جولة وزير الخارجية الاميركي لعقد اتفاق جديد لفصل القوات بين مصر واسرائيل. انه. بالحق. شهر التصريحات العربية والاسرائيلية والسوفياتية والاميركية. وربما كان أهم ما يميز هذا الحشد الهائل من التصريحات المتلاحقة. انها لم تكن تعليقا على ماض ذهب. بقدر ما كانت «نظرات» لمستقبل يجيء. انها ليست تعقيبا على التاريخ بل هي استشراف لمعالم الغد. أما «الحاضر» بينهما. الحاضر الحي العملي. فهو وحده الامتداد الطبيعي للماضي والمقدمة الطبيعية للمستقبل في آن معاً. لذلك كان السؤال الذي يتردد حينذاك: أين تقع جملة التصريحات الراهنة من واقعنا الراهن. فهي جزء لا يتجزأ من العمل السياسي المعاصر في الشرق الاوسط ومن حوله؟ أين تقع هذه التصريحات من الاحداث الجارية بالفعل. لا من الاحداث التي يمكن أن تقع في الغد؟ هل هي مجرد «حرب تصريحات» تمهد - مثلاً - لمؤتمر جنيف أم انها مرايا الحرب الخامسة؟

وكان لا بد ـ للجواب عن هذه الاسئلة ـ من القول سلفاً بأن الدكتور هنري كيسنجر لم يفشل قط في مهمته خلال شهر مارس (آذار) ١٩٧٥ بالشرق الأوسط ، ذلك أن الرجل قد اعترف بعدئذ انه ليس مختلفاً مع قادة «اسرائيل» على المبادئ وان تباينت النظرة بدرجة طفيفة على الوسائل. و«انهاء حالة الحرب» بين مصر واسرائيل ليس من بين المبادئ – المختلف عليها – وانما وسيلته هي التي دار من حولها الخلاف. وفي لقائه بأحد الزعماء اليهود قال السيد جوزيف سيسكو – مساعد وزير الخارجية الأميركي وقتئذ ان الدكتور كيسنجر بذل جهداً مضنياً مع الرئيس أنور السادات لاقناعه بتوقيع بيان «انهاء حالة الحرب» بين البلدين علناً ، ثم بذل جهداً مضاعفاً لاقناعه بتوقيع هذا البيان سراً ، ولكن الرئيس المصري رفض كلا العرضين، وكان «البديل» الذي قدمه من ثلاث نقاط :

● انه لا بد من فصل جديد للقوات على جبهتي سيناء والجولان قبل انعقاد مؤتمر جنيف.

● انه لا بد من حضور **الفلسطينيين** هذا المؤتمر على قدم المساواة مع بقية الأطراف.

● انه في اطار تسوية شاملة لازمة الشرق الأوسط سوف يوقع على بيان انهاء حالة الحرب.

وأضاف الرئيس المصري انه على استعداد – من قبيل اثبات حسن النية – أن يفتح قناة السويس للملاحة الدولية وأن يعيد تعمير مدن القناة. برهانا على أن مصر لا تمانع في انهاء حالة الحرب من جانبها.

وأضاف سيسكو للزعيم اليهودي : وفي إحدى اللحظات شعر كيسنجر بأن فتح القناة وتعمير مدنها انهاء عملي لحالة الحرب ـ يستوجب من

الاسرائيليين تنازلا مؤقتا عن البيان العلني أو السري. ولكن الشيء المؤكد - يقول سيسكو أيضاً - أن وزير الخارجية الاميركي لم يوافق قط على حضور الفلسطينيين ولا على الانسحاب من الهضبة السورية مؤجلا ذلك في صراحة أعلنها للرئيس السادات إلى مؤتمر جنيف بأطرافه الرئيسيين. وكانت هذه النقطة هي التي انتهى عندها الحوار المصري - الاميركي[1].

ومعنى ذلك أن واشنطن تبنت استراتيجياً - كما انها تبنت تاكتيكيا - الموقف الاسرائيلي من الصراع في الشرق الأوسط. وان تخفظت بهذه الدرجة أو تلك على بعض الاساليب المقترحة. ومعنى ذلك أيضاً أن كيسنجر لم يكن قد «فشل» في مهمته. لانه لم يكن قط «وسيطا» بل كان الطرف الاخر. ليس الطرف الاخر مجازا. بل كان الممثل الدبلوماسي للتحالف الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل. والذي يستهدف:

● عزل مصر - بالذات - عن الوطن العربي بالالحاح على أن المسألة المصرية لا علاقة لها بالقضية العربية. ان النزاع في الشرق الأوسط هو في جوهره مشكلات ثنائية بين بعض الدول الناطقة بالعربية. واسرائيل. واذا توقف القلب المصري عن النبض العربي. فان بقية أجزاء هذا الجسم لن تقوى على التحرك لضرب «الوجود الاسرائيلي» في المستقبل.

● ان هذا الوجود - من وجهة النظر الاميركية الاسرائيلية - واجب الوجود. لانه ليست هناك دولة عربية - وخصوصاً مصر - يمكن ان تحل مكان الاستعمار الصهيوني في حماية المصالح الاستراتيجية للامبريالية الاميركية. ان كافة الأوراق التي يمكن توقيعها اليوم يمكن ان تمزق وتحترق غداً. أما اسرائيل فهي ورقة غير قابلة للاحتراق.

● ان اسرائيل هي «قلعة الغرب» في الشرق الأوسط. فهي الحماية المسلحة -- المضمونة -- عن النظام الرأسمالي العالمي في هذه البقعة من العالم. وهي بقعة يغلي باطنها بشتى المتغيرات الراديكالية. ولا بد من أن يكون هناك «جامح قوي» لاية انقلابات جذرية في الابنية الاجتماعية العربية يحول دون «سقوطها» في فخ الاشتراكية.

● ان الحكام العرب الذين يتصورون -- واهمين -- ان المصالح الاميركية في أرض العرب وليست في «اسرائيل». وبالتالي ينبغي على اميركا ان تعيد تقييم سياستها على هذا الاساس. ينسون - تقريباً - انهم لا يستطيعون حماية انفسهم لا حماية المصالح الاميركية. بل انهم اذا احرزوا نصرا ما فانهم قد ينتشون بالخمر للدرجة التي يفقدون معها الوعي بمصالحهم والمصالح الاميركية معاً.

● ان الحكام العرب الذين يتصورون -- أو يتوهمون -- أن الانفراج الدولي بين القوتين الاعظم يعني ثباتا أبديا لموازين القوى. يتجاهلون بالقطع ما حدث في جنوب شرقي آسيا وما يمكن ان يحدث في أي مكان اخر. كالشرق الأوسط وافريقيا.

لهذه الأسباب. وغيرها. قال اسحق رابين للدكتور كيسنجر في اخر اجتماع لهما «لست مجنوناً حتى أضحي تاكتيكيا بالاستراتيجية» فأجابه وزير الخارجية الاميركية «ولا أنا»

° ° °

ثم..

أعلن الرئيس السادات فتح قناة السويس واعادة المهجرين من أبناء مدن القناة إلى ديارهم.. أي انه قدم سلفا البرهان على حسن النية وانتظر من اسرائيل أن تقوم بانسحاب صامت.

.. وأعلن الاتحاد السوفياتي موقفه القديم مجدداً ومؤكداً انه على استعداد لتقديم ضمانات قوية لاسرائيل في حال انسحابها من الأراضي المحتلة واعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

.. وأعلن الملك حسين في الولايات المتحدة أن الدول المواجهة لاسرائيل «متلهفة» على الصلح معها والاعتراف بها اذا انسحبت من الأراضي العربية واعترفت بحقوق الفلسطينيين.

فماذا كان الرد الاسرائيلي - الاميركي؟

- كرر زعماء «اسرائيل» جميعاً. انهم يرفضون فصلا جديداً للقوات مع مصر بغير انهاء علني لحالة الحرب بين البلدين.
- كرروا أيضاً انهم ليسوا على استعداد لمناقشة الوضع في الجولان والقدس.
- كرروا كذلك انهم لن يقبلوا، بأية حال، حضوراً فلسطينيا في مؤتمر جنيف.
- ثم كرروا ان نهر الاردن يشكل حدوداً آمنة لدولة «اسرائيل» دون أن يكون لهم «وجود سياسي» في الضفة الغربية. أي انهم يكتفون بجيش الدفاع الاسرائيلي!!.

● وكرروا أخيراً أن الولايات المتحدة لا تمارس عليهم أي ضغط . وان مارسته فهي لا تقدر على شيء .

وماذا قال الامبركيون ؟

● على لسان الرئيس فورد كان هناك أكثر من تصريح أهمها : أنه سوف يجتمع بالرئيس السادات ليستمع اليه . وان أحداث فييتنام وكمبوديا لن تدعو الولايات المتحدة للتخلي عن اصدقائها . ثم قال ان اعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة لا تعني انها سوف تغير من «مواقفها المبدئية الثابتة» .

● على لسان الدكتور كيسنجر كانت هناك أيضاً عدة تصريحات حاول في بعضها أن يبدو في دور «الوسيط» فقال ما معناه ان الطرفين المتنازعين لها أسبابها الوجيهة في توقف المباحثات . وأنه يتعين عليها قبل غيرهما البحث عن طريق جديد لاستئنافها . وحين أجد ثمة فائدة من ذلك فسوف أقوم بما أستطيع . ثم قال ان الولايات المتحدة لم تعد منفردة بحل الصراع في الشرق الأوسط . وانها مع الاتحاد السوفياتي سيقومان بدورهما - ومسؤوليتهما الخاصة - في مؤتمر جنيف . إلى أن قال لمسؤول مصري كبير في ذلك الوقت «لقد اثبتت مصر حسن نواياها . وكذلك اسرائيل . ولكن يبقى ترجمة هذه النوايا إلى فعل شجاع من الجانبين : ان الولايات المتحدة ترحب غاية الترحيب بمبادرة الرئيس السادات لفتح القناة . ولكنها ترحب أكثر بما هو أبعد . لا تتوقعوا منا في أي وقت اعترافا بياسر عرفات . واذا توصلتم إلى اتفاق شامل في جنيف . فاننا حينذاك يمكن أن نفكر معكم ومع الاسرائيليين في حل معقول لمشكلة الفلسطينيين»(٣) .

هكذا. وكأن اجتماع فورد بالسادات في سالزبورغ قد تم سلفاً.

ولا ينبغي في هذا الصدد التوقف طويلاً عند ظاهرة الحكم الضعيف في كل من أميركا واسرائيل لتبرير المسلك السياسي لكل منهما.. فضعف فورد أو رابين ليس هو السبب في موقف الدولتين. وانما طبيعة التحالف الاستراتيجي بين المؤسسة - الام. والبؤرة الممتدة عنها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. هي التي تملي عليهما المواقف والاهداف والاساليب. كذلك لا ينبغي التوقف طويلاً عند التناقضات الهامشية - ولا أقول الثانوية - بين الحكومتين، كما تجسدت في حرب الأعصاب الاسرائيلية على كيسنجر أو حرب الكونغرس على فورد. ذلك أن الوحدة العضوية بين النظام وقاعدته الشرق أوسطيه لا تتيح لهذه التناقضات أن تؤثر مطلقاً على المجرى الرئيسي للعلاقات بينهما. كما لا ينبغي التوقف طويلاً عند التخلي الأميركي عن العملاء المباشرين في فيتنام وكمبوديا، لأنه ببساطة ليس تخلياً وانما هو هزيمة أميركية قبل كل شيء.

وانما ينبغي ان نحدق ونطيل التحديق في أرض الصراع. في أرضنا.

ان هذه الأرض عامرة بالنشاط السلبي والايجابي معاً. ولعل الخلاف المصري - الليبي والخلاف العراقي - السوري من أكثر المظاهر سلبية في وقتنا الراهن. والسعيد السعيد هو راديو اسرائيل الذي يتابع هذه الخلافات بفرح بالغ لا يخفيه. بالاضافة إلى زغاريده التي لم تنقطع مع صوت المتفجرات في لبنان.

ان أحداً لا يستطيع العثور على «عود الثقاب» الذي يشعل هذه الحرائق كلها مجتمعة وفي وقت واحد اذا استمر حفره في أغوار الصدور وأعماق الذات وحنايا النفوس. ان الاستراتيجية العربية - حتى على صعيد الانظمة - لا يمكن ان تسمح بثغرة في التحالف المصري - الليبي أو في

التحالف العراقي - السوري. ومن هنا كان لا بد من البحث عن **استراتيجية** اجنبية هي التي فتحت هذه الثغرة في الجدار العربي. ولا بد من أن تشير اصبع الاتهام بشجاعة إلى الولايات المتحدة. في شخص وزير خارجيتها السابق. اذا صحت الوثيقة التي وقعت في حوزة إحدى الدول الاشتراكية الكبرى. والتي يقال أنها مأخوذة من كتاب الصحفي الاسرائيلي المصادر «المواجهة وفصل القوات». وهي نص أحد محاضر جلسات كيسنجر مع بعض كبار القادة الاسرائيليين ممن هم داخل الحكم وخارجه. تقول **الوثيقة**: انه في ظل المحاولات الرامية إلى تسوية سلمية بين مصر واسرائيل لا بد من فك ارتباط كما جاء هذا التعبير حرفياً على لسان وزير الخارجية الاميركي - بين مصر وليبيا من ناحية وبين سوريا والعراق من ناحية أخرى وبين لبنان والفلسطينيين من ناحية ثالثة. هذا هو جوهر التسوية السلمية وغيره تفاصيل وهوامش. **استراتيجياً** - ولا زال الكلام لكيسنجر - ليبيا هي العمق الطبيعي لمصر ونظامها مرتبط بصورة أو بأخرى بمصر. **استراتيجياً** أيضاً. العراق هو الحليف الجغرافي التاريخي للسوريين والنظام فيهما متقارب للغاية. وفي اللحظات الحرجة يقاتلان على جبهة واحدة. **استراتيجياً** كذلك كان الفلسطينيون في الاردن **يشكلون** خطراً مزدوجاً على اسرائيل والملك حسين. وهم الآن يشكلون ذات الخطر في لبنان وأن لم تكن لهم طموحات سياسية هناك. رغم ذلك كله - يقول كيسنجر - فبذور الخلافات والحساسيات موجودة بين كل قطر عربي واخر. بين جميع البلدان العربية وبعضها البعض. دائماً يمكن العثور على التربة الخصبة للبذور.. فاذا أمكن تفكيك المفاصل غربا بين مصر وليبيا وشرقا بين سوريا والعراق وجنوبا داخل لبنان وشمالا لا خوف من الملك حسين. فاننا **نكون** قد أنجزنا جوهر التسوية ولا يبقى سوى التفاصيل. سوى تكريس الواقع بعلاقات جديدة بيننا وبين هذه الدول.

اذا صحت هذه الوثيقة الحافلة بعدئذ بتفاصيل مذهلة -- بلغت العديد من الحكام العرب -- فانه كان يجب ان نفيق قبل أن يتحول النوم إلى موت. ونفتح عيوننا شرقا لنقول ان محور الخلاف بين سوريا والعراق حول مياه نهر الفرات. هو في حقيقته خلاف فني كان يجب ان يتحول تحت أي ضغط وفي ظل أي ظرف إلى مشكلة سياسية بين البلدين رغم أية تحفظات تبديها احداهما على الاخرى.. فالخلاف السياسي -- مثلاً -- قائم بينهما معاً. وبين ايران وتركيا والسعودية. ورغم ذلك فالاتفاق مع هذه الدول -- رغم تباين أنظمة الحكم -- أصبح ممكنا. أما الخلاف الذي هدد يوماً ثلاثة ملايين فلاح عراقي في حياتهم وارزاقهم وأرضهم. ثم تطور من الصعيد الفني إلى صعيد الاتهامات السياسية. فان المستفيد الوحيد من انفجاره على ذلك النحو المباغت هو المخطط الاميركي الاسرائيلي لضرب الجبهة الشرقية وتفكيك أوصالها.

وكذلك محور الخلاف بين مصر وليبيا. فقد بدأ مهاترات على صفحات الجرائد حول جزئيات وتفاصيل تكاد تكون شخصية. ثم تطور الحريق ليهدد بنسف الجسور الطبيعية بين النظامين. وهي جسور أقوى في متانتها مما بين كل منهما على انفراد والعديد من الدول العربية الأخرى. وكما انه يستحيل في أية حرب قادمة. ان تكون سوريا وحدها على الجبهة الشرقية بغير الجيش العراقي الذي برهنت انجازاته في الماضي القريب على حتمية حضوره في أي وقت. فانه يستحيل ان تكون مصر وحدها بغير العمق والدعم الليبيين في أي بناء استراتيجي متكامل.

وأقبل تسلسل العنف الدموي في لبنان وكأنه الضلع الباقي في مثلث الخطة الاميركية الاسرائيلية. وليؤكد بشكل قاطع صحة الوثيقة التي نشرها الاسرائيلي والتي حصلت على نسخة منها إحدى الدول الاشتراكية

الكبرى. وليس صحيحا أن «اسرائيل» سمحت بتسريب أنباء الكتاب في «حربها» ضد وزير الخارجية الامبركي. بل العكس هو الاقرب إلى الصواب. فان ما تسرب يبرهن بالدليل الدامغ على وحدة التفكير بين الجانبين.

وهو التفكير الذي يؤدي في خاتمة المطاف إلى «التصفية السلمية» - وليس إلى التسوية السلمية في صراع الشرق الأوسط: تصفية الحد الأدنى من وحدة الصف العربي. وتصفية الوجود الفلسطيني المستقل. ولعل هذا أو قريباً منه ما علق به سفير غربي في احدى دول المواجهة حين قال في تلك الأيام: ان ما يجري في بيروت هو بديل ما كان يمكن ان يحدث في جنيف

° ° °

ولا شك ان الجبهة الأخرى التي استيقظت على جوهر وفحوى المخطط الاميركي الاسرائيلي قد بذلت نشاطا واضحا سواء بالرحلات العربية إلى موسكو أو بالرحلات المصرية إلى الكويت وبغداد وعمان ودمشق. وقد كان محور هذه الرحلات جميعها التسوية السلمية في مواجهة التصفية السلمية. كانت رحلة الرئيس السادات تستهدف وحدة الصف العربي، والرحلات العربية إلى موسكو تستهدف وحدة الصف العربي - السوفياتي. والوحدتان تطمحان إلى تحرير أراض عربية وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

وهنا..

ربما استطاعت رحلة الرئيس السادات الجوية وغير الجوية إلى عواصم الوطن العربي قبل لقاء سالزبورغ أن تحاصر جوهر التسوية الاميركية الاسرائيلية، ان تمنع «التصفية» التي تتخذ من الصراعات العربية محوراً.

وربما استطاعت الرحلات المتعددة--وخاصة الرحلة الفلسطينية-إلى موسكو ان تثمر موقفا سوفياتيا استراتيجياً من الصراع العربي--الاسرائيلي يلتقي مع طموحات الانظمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ربما..

فهذا النجاح المحتمل--هنا وهناك-يدعم أكثر فأكثر جبهة التسوية السلمية العربية والدولية.. وربما-أيضاً وأيضاً-يصاب المخطط الاميركي الاسرائيلي المقابل بخيبة أمل في الصراعات العربية والداخلية. وبالتالي ينتفي المناخ الذي تهيئه واشنطن وتل أبيب لتسويتها المشتركة.

ولكن، يبقى الخلاف الجوهري بين مضمون التسوية الاميركية الاسرائيلية ومضمون التسوية العربية--السوفياتية. قائماً. وهو لا يؤدي باية حال إلى مؤتمر جنيف. ان الالتزام العربي من ناحية، والالتزام السوفياتي من ناحية أخرى، بحتمية الحضور الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير. هو الصخرة--الرمز التي ستتحطم فوقها كافة الجسور الى جنيف. ان هذا الحضور هو الاشارة إلى الدخول في صلب القضية المطروحة للبحث. هو أيضاً الاشارة إلى ما يسمى بالتسوية الشاملة. لذلك كان هذا الحضور بكل ما يمثله مرفوضا من اسرائيل والولايات المتحدة. ولذلك أيضاً كان التمهيد للقاء غروميكو بكيسنجر في هيئة رسالة سوفياتية تقول للبيت الأبيض «ان ما نطالب به أقل بكثير مما أقرته الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني عام

١٩٤٧» ولذلك أخيراً كان سؤال الرئيس السادات الذي أعده لأميركا – قبل سالزبورغ – ما اذا كانت تحمي اسرائيل داخل حدودها أم هي تحمي توسعاتها خارج هذه الحدود.

° ° °

هكذا بذلت الجبهتان الرئيسيتان خلال شهر نيسان ١٩٧٥ أقصى ما يمكن أن يصلا اليه من حلول لفتح الطريق المسدود: جبهة التصفية اشعلت الحريق العربي، وجبهة التسوية قدمت كل ما تستطيعه من تنازلات. ولم تلتق الجبهتان في أية نقطة حاسمة تؤدي إلى جنيف.

٢ – الاختيارات الثلاثة

بعدئذ بدا النشاط السياسي المكثف حول أزمة الشرق الأوسط، وكأنه النقطة الفاصلة بين حربين: كشفت الأولى في أكتوبر عام ١٩٧٣ ان الأمة العربية بمختلف نظمها الاجتماعية ليست على استعداد للتسليم بالشروط الاسرائيلية في رسم خريطة المنطقة وصياغة مستقبلها. وأيا ماكانت التحفظات على مسار الحرب عسكريا ونتائجها السياسية، فان الانسان العربي قد تحقق بنفسه من أنه «يستطيع» الصمود في وجه الشرط الصهيوني، كما ان الانسان الاسرائيلي قد أيقن من أن القوة المسلحة والتفوق التكنولوجي لا يكفيان وحدهما لبقاء الحلم والاسطورة.

لذلك كان لا بد من «دبلوماسية كيسنجر» السرية والعلنية لاجهاض

هذه النتيجة الرئيسية- بعيدا عن مقارنات الخسائر بين الجانبين في الدم والسلاح والأرض- حتى يظل العرب في كابوس حزيران ٦٧ أسرى التمزق، وحتى يتجاوز الاسرائيليون كابوس يوم الغفران ٧٣ بلا تمزق. وكأن حرب أكتوبر لم تحدث على الاطلاق.

تلك هي المعادلة التي حاول «المكوك» صياغتها بالالفاظ والمعاني والاجراءات: بدءاً من التهديد السري لمصر بالتدخل الاميركي المباشر اذا فكرت في الانهاء الدموي لثغرة الضفة الغربية من قناة السويس. إلى محادثات الخيمة ١٠١ واتفاق الفصل الأول بين القوات ثم الاعلان التمثيلي البارع عن فشل المفاوضات بشأن الاتفاق الثاني.

تلت ذلك مباشرة النشاطات السياسية المكثفة من جانب مختلف الأطراف: فكان الشعار الاميركي هو «اعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، وكان الشعار العربي السوفياتي هو «مؤتمر جنيف بعد اعداد دقيق»، وكان الشعار الاسرائيلي «انهاء حالة الحرب ثنائيا في بيان علني سواء في جنيف أو خارجها». وقد تجسدت هذه الشعارات عمليا في رحلات الرئيس السادات العربية من ناحية ورحلة بعض المسؤولين العرب إلى موسكو من ناحية أخرى ولقاء كيسنجر وغروميكو في عاصمة النمسا من ناحية ثالثة ورحلة نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الخارجية إلى الولايات المتحدة وفرنسا من ناحية رابعة.. وهكذا كان النشاط السياسي السابق على حوار فورد- السادات ثم حوار فورد- رابين. بمثابة الصراع بين الاختيارات المطروحة قبل لحظة الحسم.

وقد اتضح من حركة الاحداث ان هذه الاختيارات تتبلور في النهاية عند ثلاثة منعطفات رئيسية.

المنعطف الأول هو «التصفية السلمية التي تقودها الولايات المتحدة واسرائيل، والتي تفترض - من وجهة نظر استراتيجية - ان حرب اكتوبر لم تقع، فلا زال توازن القوى لمصلحة الدولة اليهودية، ومن ثم فلا بد من تأكيد هذا الخلل في ميزان القوى بدعم اسرائيل، وتفرقة الصف العربي الذي تجمع حول الحرب، وتنفيس الحجم المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية محلياً وعربياً ودولياً.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المشروع الاسرائيلي الامبركي قد نجح. ان تمثيلية الخلاف بين واشنطن وتل أبيب لم تصمد طويلاً. بشحن الاسلحة المتعاقد عليها -- وعدم التوقيع على عقود جديدة لا يعني في واقع الأمر شيئاً -- وبتهديد وزير الدفاع ثم وزير الخارجية الامبركي للدول المصدرة للنفط من أن الولايات المتحدة لن تتساهل كما فعلت في الماضي اذا جرى حظر للنفط في أي وقت . وبالوثيقة التي قدمها ٧٦ عضوا في مجلس الشيوخ إلى الرئيس الامبركي. والتي تطالبه بمزيد من الالتزامات نحو أمن اسرائيل واقتصادها.

كذلك فقد اتسع نطاق الخلاف بين بعض الأنظمة العربية فازداد الموقف تدهوراً بين مصر وليبيا وأكثر تدهوراً بين سوريا والعراق، وتصل الأمور إلى الذروة في أحداث لبنان حيث وصل الانفجار الشامل ذروة الدمار المروع. كما أن الاتفاق بين دول السوق الأوروبية المشتركة واسرائيل، بغض النظر عن أبعاده الاقتصادية المعادية للعرب. فانه كان «موقفاً سياسياً» بالغ الخطر من جانب الذين نافقوا النفط العربي ونادوا - تملقاً لأزمة الطاقة - بالحوار الأوروبي العربي.

● المنعطف الثاني هو «التسوية السلمية» التي تقودها غالبية النظم العربية والاتحاد السوفياتي. والتي ترى ان حرب اكتوبر - من وجهة نظر

استراتيجية - قد أحدثت تغيراً في موازين القوى لا يعني تفوقا عربياً على اسرائيل. وانما يعني خللاً عميقا في نظرية الأمن الاسرائيلي. لقد برهنت الحرب على أن الحدود الآمنة يمكن اختراقها ولا يصلح احتلال الاراضي «صيغة مشتركة» بين العرب والاسرائيليين. غير ان الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام ٦٧ وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية من نهر الاردن وغزة هو الصيغة الجديدة الممكنة وواجبة الوجود. ومن هذا المنطلق تمكنت غالبية النظم العربية في قمة الرباط من أن تضفي على منظمة التحرير الفلسطينية شرعية التمثيل السياسي الكامل للشعب الفلسطيني. كما استطاعت الدول العربية والاشتراكية ودول عدم الانحياز من أن تكسب لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بالغ الأهمية في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن المشروع العربي - السوفياتي قد نجح جزئياً فقط ولم تتوفر له عناصر النجاح الكامل. ذلك أن العلاقات المتينة والتاريخية بين بعض النظم العربية والولايات المتحدة دفعت هذه النظم أحياناً إلى تجاوز الشعرة الرفيعة بين مشروع التسوية السلمية ومشروع التصفية السلمية. كما ان العلاقات الحديثة بين بعض النظم العربية وأميركا كادت هي الأخرى ان تطمس المعالم الفارقة بين المشروعين. كذلك فالعلاقات العدائية بين بعض النظم العربية والولايات المتحدة وقفت أحياناً - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - عائقا في وجه التسوية السلمية. ولم تستطع في الوقت نفسه أن تشكل عائقا في وجه التصفية السلمية.

كيف ذلك؟

١ - أعلنت المملكة العربية السعودية - مثلاً - وكررت الاعلان انها لن ترفع السعر الحالي للنفط. وانها لا تعتقد أن حظره في أي حرب قادمة

سوف يسهم في حل المشكلة. وأعلنت هذه الدولة -- أيضاً -- وكررت الاعلان أنها لن تشارك بأية حال في تخريب الاقتصاد العالمي (تقصد النظام الرأسمالي في الغرب) سواء عن طريق النفط أو عن طريق المال في البنوك. ان علاقتها التاريخية بأميركا دفعتها لان تنسى أحد العناصر الرئيسية لمشروع التسوية وهو ان استخدام السلاح النفطي والمالي محتم في أية معركة عسكرية وسياسية تشنها «الانظمة» العربية. وهي بذلك تضع قدما وراء خط التسوية والقدم الاخرى وراء خط التصفية السلمية الذي يستهدف تحييد أمثال هذه الدولة عن الصراع القائم. والحياد العربي في صراع عربي لا يمكن بطبيعة الحال ان يكون حيادا، وانما هو تجاوز للشعرة الرفيعة بين المشروع العربي ومشروع العدو المزدوج.

٢ -- أوضحت مصر -- مثلاً -- بأكثر من أسلوب انها تجتاز محنة اقتصادية عنيفة، ليست مجرد أزمة، وانما هو اختناق شامل يهدد بانفجار مجاعة خطرة. وأيا كانت التحفظات التي يمكن رصدها على أسباب هذه المحنة -- وهي أسباب مصرية من زاوية ان هناك ثغرات حقيقية في الاقتصاد المصري. ولكنها أيضاً أسباب عربية من زاوية القضية السياسية التي يقاتل عنها الجيش المصري -- غير أن هذه التحفظات مجتمعة لا تنفي أن جوع مصر يهدد مشروع التسوية السلمية، ويدعم بغير جدال مشروع التصفية.. ذلك أن المشروع الأول يتضمن على الأقل وحدة الصف العربي، بينما يحتوي المشروع الاخر على بند رئيسي هو عزل مصر عربياً. وقد اتخذت الدول العربية ذات العلاقات التاريخية بالولايات المتحدة موقفاً سلبياً من محنة مصر الاقتصادية، وهو الأمر الذي يعزز مشروع العدو في التصفية ولا يشجع بقية الأطراف على التسوية.

٣ -- ان الدول العربية ذات العلاقات الحديثة بالولايات المتحدة، وقع بعضها في خطأ فادح حين بالغ أحياناً في بعد المسافة التي تربطه -- من

وجهة نظر التسوية كمشروع سياسي -- بالاتحاد السوفياتي. ذلك ان الاتحاد السوفياتي هو الشريك الدولي في محور التسوية السلمية، انه بمجموعة الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز الطرف العالمي في المعادلة التي يقف ضمنها في مواجهة التصفية السلمية. أي اننا اذا غضضنا النظر عن قضايا السلاح والاقتصاد والتصنيع والتنمية التي يمكن للاتحاد السوفياتي -- بقدر ما يستطيع -- أن يمدنا بها. فان موقفه السياسي الاستراتيجي من صراع الشرق الأوسط هو المشاركة الفعلية النشيطة في التسوية السلمية والنضال الايجابي المؤثر ضد التصفية السلمية. لذلك فهو يلتقي موضوعياً مع طموحات الانظمة العربية صاحبة المشروع. ولكن بعضها يتصور خطأ أن «مفتاح الحل» الوحيد في الأيدي الاميركية. وهو تصور كان مقصوراً على رؤية «دبلوماسية كيسنجر» من خارجها لا من داخل طبيعة النظام الاميركي ولا من داخل العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة -- والغرب عموماً -- واسرائيل. وفي إحدى اللحظات كاد المشهد الدبلوماسي العربي الاميركي ان يدل على عكس حقيقته. هذه الحقيقة هي أن صراعا -- بالمفاوضات -- يدور بين مشروعين أحدهما للتسوية والآخر للتصفية. لقد بدا الأمر أحياناً كما لو أن كيسنجر يمثل «التسوية» جنبا إلى جنب مع المشروع العربي. وبدا الاتحاد السوفياتي في نظر المفاوض العربي كما لو انه «خارج التاريخ». وهذا خطأ فادح -- أكرر -- في رؤية الخريطة الاستراتيجية لصراعات الشرق الأوسط.. فأيا كانت النوازع والاهواء والمشكلات بين بعض الانظمة العربية التي اختارت التسوية مشروعاً لها. لقد كان عليها دعم التحالف الموضوعي مع الطرف الدولي الذي يؤيد هذا الاختيار ويعمل من اجله. أما الحملة الشرسة عليه. داخليا وخارجياً. فانها بالقطع تضعف مشروع التسوية وتدعم مشروع التصفية. بقصد أو بغير قصد لا يهم.

٤ - ان الدول العربية ذات العلاقات العدائية مع الولايات المتحدة. وقفت - على ضوء اختيارها الاستراتيجي - موقفاً مناوئا لمشروع التسوية. ولا شك أن هذا الموقف من حقوقها المشروعة على وجه الاطلاق واليقين. ولكن المشكلة الحقيقية هي انها لم تستطع ان تقف بنفس المقدار في وجه المشروع الاخر للتصفية السلمية. وذلك لان ارضية التعامل قائمة بينها وبين الانظمة العربية والاتحاد السوفياتي وغيرهم من أصحاب مشروع التسوية. وفوق هذه الارضية تستطيع أن تؤثر باضعاف هذا المشروع - من وجهة نظرها - اضعافاً لا يتيح له امكانية المستقبل. ولكن غياب ارضية التعامل بينها وبين أصحاب المشروع الاخر قد أدت عملياً إلى غياب مقومات الصراع مع هذا المشروع.. خاصة وأن البديل الثالث لكلا المشروعين لم يصل بعد إلى درجة «القدرة» على التحرك الفاعل. رغم استقطابه لاعرض الجماهير وامكاناته الفكرية الواسعة. ومبادراته الاستشهادية الشجاعة.

● المنعطف الثالث أو البديل الثالث أو الاختيار الثالث كانت تقوده اساساً منظمات المقاومة الفلسطينية بالفعل المسلح داخل الاراضي المحتلة جنبا إلى جنب مع نشاطها السياسي الموزع بدرجات متفاوتة على طول الطريق من مشروع التسوية السلمية «العربي السوفياتي» وشعاره المعلن: دولة فلسطينية في كل شبر من الأرض المحررة. إلى الدعوة الاستراتيجية وشعارها التاريخي: كامل التراب الفلسطيني لقيام دولة علمانية ديمقراطية. يدعم هذا الاختيار أولاً وأساساً أعرض القطاعات الجماهيرية للشعب العربي خارج المؤسسات الحزبية. وتدعمه ثانياً قلة قليلة من الانظمة العربية. وتدعمه جزئياً - أي على الصعيد السياسي وحده أو المال وحده أو السلاح وحده - الكثير من دول العالم.

ولكن هذا المنعطف الثالث قد واجه صعوبات عديدة من داخله ومن خارجه :

١ - مثلاً . هو يجابه ضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية جنبا إلى جنب مع تعدد تياراتها الفكرية . وصيغة بيان المجلس الوطني الفلسطيني ونقاطه العشر . هي الحد الأدنى من الاتفاق السياسي . كما ان صيغة منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الحد الأدنى من الاتفاق التنظيمي . ولكن تسارع خطى مشروع التصفية حينا وخطى مشروع التسوية حينا آخر يهدد كلا الحدين الادنيين في الصميم . أي انه يهدد التجسيد الفلسطيني لاختيار الحرب . وهو التجسيد الذي يشكل محوراً لرؤية البديل الثالث الاستراتيجية .

٢ - مثلاً أيضاً . يجابه المنعطف الثالث ضرورات عملية واحتياجات واقعية منها الا يصل التناقض بينه وبين الانظمة العربية إلى درجة الانفصال أو التباعد الخطر . لانها في خاتمة المطاف تشكل **سياجاً** من نوع ما .. فالمقاومة ليست «دولة» ذات أرض وموارد طبيعية . وانما هي تحتاج إلى الأرض من هنا والمال من هناك والسلاح من هنالك والانتشار السياسي والاعلامي عبر «الاجهزة» العربية المختلفة . ان هذا المنعطف يجابه ضغوطا من حلفائه أصحاب المنعطف الثاني : مشروع التسوية السلمية الذي يلقى تأييداً واسعا من خارج الحدود العربية . انها أحياناً ضغوط معنوية وأحياناً أخرى مادية . ولكنها في جميع الأحوال تشكل مأزقا دبلوماسياً وعملياً وفكرياً . هذا بالاضافة إلى ان هناك ضرورة موضوعية تلجىء أصحاب هذا الاختيار إلى اللقاء مع أصحاب الاختيار الثاني . هذه الضرورة هي مواجهة مشروع التصفية السلمية . وان اختلفت أساليب المواجهة .

٣ - ان هذا المنعطف - في اللحظات الحاسمة - يواجه خطر التصفية بمفرده . كما حدث في الاردن ولبنان . ذلك أن «الحضور الفلسطيني

المستقل - على مائدة المفاوضات هو محور الخلاف بين مشروع التصفية ومشروع التسوية. ولكن الوجود الفلسطيني استراتيجياً هو جوهر التناقض -- غير القابل للحل بسوى الحرب -- بين مشروع التصفية وبديله التاريخي. انه تناقض رئيسي ولكن المواجهة التي تتم من حوله ليست متكافئة.

٤ -- ان الدم الفلسطيني الذي يشق مجراه داخل الأرض المحتلة هو الطريق -- الرمز إلى استعادة الأرض واسترداد النفس. ولكن هذا الدم يتعرض دائماً لاستثمارات مشروع التسوية كورقة ضاغطة. كما أنه بدوره يعرض مشروع التسوية لضربات العدو في لبنان مثلاً. ضرباته المباشرة للحدود. وضرباته غير المباشرة -- وهي الاخطر -- في قلب بيروت.

° ° °

ثم..

ان هذه الاختيارات الثلاثة الرئيسية لا تمضي في خطوط مستقيمة معزولة عن بعضها البعض. ولا هي تنمو كنباتات الظل في بيوت من زجاج. انها تتشابك فيما بينها وتتداخل على نحو غاية في التعقيد. ان الحوار العربي الاميركي يمثل نقطة تشابك. كما أن الحوار الفلسطيني السوفياتي يمثل نقطة تداخل. كذلك الحوار الاميركي السوفياتي. هذه التشابكات والتداخلات من شأنها - مجتمعة - ان تعدل قليلاً أو كثيراً من تفاصيل هذا الاختيار أو ذاك..

وهنا. بالضبط. مكمن الخطر.. فان الايحاء - مثلاً -- بخلاف خطير بين اسرائيل والولايات المتحدة تترتب عليه في بعض الأحيان مواقف عربية خاطئة. من الممكن بطبيعة الحال أن ينشأ «عدم تطابق في وجهات نظر

تاكتيكية» ولكن ذلك عند أصحاب الفكر الاستراتيجي لا يبدل في أساس المعادلة.

كذلك، فان اعلان الاتحاد السوفياتي عن استعداده لتقديم ضمانات قوية لامن اسرائيل اذا انسحبت من الأراضي المحتلة واعترفت بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، يوقع البعض منا في ردود فعل متطرفة متناسياً «جوهر» الموقف السوفياتي منذ ربع قرن، وان هذا الجديد ليس جديداً، وانما هو مناورة بارعة لاحراج منطق التصفية أمام منطق التسوية.

.. إلى غير ذلك من أمثلة على تعرج الخطوط المستقيمة وتفاعلها - الصحي أو السلبي - مع بعضها البعض. فالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة إلى جانب منظمة التحرير باحرازها مقعد مراقب في الهيئة الدولية ومتفرعاتها هو موقف ايجابي بشكل عام رغم انه يصب موضوعياً في نهر التسوية. والقرار الذي اتخذته يوماً دول السوق الأوروبية المشتركة بضرورة انسحاب اسرائيل يصب هو الآخر في ذات النهر. ولكن قرار دول هذه السوق بالموافقة على الاتفاق التجاري بينها وبين اسرائيل يصب بعيداً بعيداً بعيداً. ان قرار الاتحاد السوفياتي بالغاء الاتفاق التجاري بينه وبين الولايات المتحدة رافضاً تدخل الكونغرس الاميركي في موضوع الهجرة اليهودية هو قرار ايجابي لمصلحة التسوية. بينما الهجوم العربي الواسع على الاتحاد السوفياتي يطعن أحد الأضلع الرئيسية في المشروع. وهكذا.. وهكذا. بالاضافة إلى هذا التشابك المعقد، فان المشروعات الثلاثة ليست معزولة عن التنفس بهواء العصر ومتغيراته. ولعل الهزيمة الاميركية في جنوب شرقي آسيا هي أخطر هذه المتغيرات. انها تزكية بغير حدود لصواب «المشروع الفلسطيني» رغم كافة أوجه السلب وضخامة الصعاب. الانتصار الفيتنامي ليس مجرد دعم معنوي للمشروع الفلسطيني، وانما هو تجربة ناجحة توجز في

طياتها العديد من الدروس والخبرات والحقائق الجديدة.

° ° °

على أية حال تذهب التفاصيل ويبقى الجوهر. هذا الجوهر هو أن طرفي مشروع التصفية - اسرائيل والولايات المتحدة - تمارسان أقصى درجات الضغط على أطراف مشروع التسوية. وذلك بما تشهده المنطقة بين وقت وآخر من تمزقات ساخنة تتخذ من لبنان حينا مسرحاً لعملياتها. وحينا آخر ينتقل المسرح إلى الحدود المصرية الليبية.

كما أن المشروع الفلسطيني يمارس هو الآخر أقصى درجات الضغط على مشروع التصفية، وذلك بالحد الأقصى من المرونة الدبلوماسية الذي تبديه منظمة التحرير بسياسة النفس الطويل، وكذلك بالحد الأقصى من الفداء والاستشهاد والضرب داخل «تل أبيب» ذاتها.

٣ - كنت في سالزبورغ

في الطائرة الرئاسية التي أقلت الوفد الأميركي من مدريد إلى سالزبورغ أدلى الدكتور كيسنجر بتصريح للصحفيين الذين رافقوا الرئيس فورد قال فيه «انني لا أتوقع نتائج دراماتيكية من لقاء سالزبورغ. ذلك أن محادثات هذا اللقاء سوف تجري مثلها مع رئيس الوزراء الاسرائيلي. وبعد أن ينتهي الرئيس فورد من مباحثاته مع الزعيمين المصري والاسرائيلي. فانه سيكون قادراً على تحديد المدخل الأكثر قابلية لتحقيق حل لأزمة الشرق الأوسط. وفي ضوء هذا التحديد سيوضع الثقل الأميركي». قبل هذا التصريح. ومنذ أعلن عن لقاء سالزبورغ في الثاني من أيار (مايو) ١٩٧٥. بدأت حرب الأعصاب المصرية الأميركية. فمصادر البيت الأبيض

تؤكد أن الرئيس فورد سوف يذهب إلى النمسا ليستمع إلى الرئيس المصري. ومصادر القاهرة تؤكد أن الرئيس السادات سوف يذهب إلى هناك ليسأل الرئيس الأميركي سؤالاً واحداً حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تحمي «اسرائيل» داخل حدودها أم خارج هذه الحدود. وقد عنفت هذه الحرب قبيل وصول الرئيسين إلى مكان اللقاء بساعات قلائل.. مما أسدل ستاراً من التشاؤم على عيون الألف وخمسماية صحفي ومعلق. الذين أقبلوا من مختلف أنحاء العالم إلى «عروس النمسا» وكنت واحداً منهم.

غير أن المفاجأة الأولى كانت «الندوة» التي عقدها الرئيس السادات في فيينا مع الجالية العربية، فقد باغت الحضور بهجوم صاعق على العقيد معمر القذافي سرد فيه ما أسماه بالقصة الكاملة بين الثورتين المصرية والليبية، وقد احتلت هذه القصة الجزء الأكبر من الحديث، ثم تناول بعدها عدة أمور لم تكن أزمة الشرق الأوسط أخطرها:

● عن الرئيس الليبي أقام السادات وجهاً للتشابه بينه وبين الدكتور جيكل ومستر هايد قائلاً أن للقذافي شخصيتين احداهما طيبة ممتازة والأخرى شريرة بلا حدود. وأضاف أن عبد الناصر كان يعاني الأهوال من «تلميذه» الليبي. وأن مصر لم تأخذ مليماً واحداً من ليبيا الثورة. فالدعم الذي قرره مؤتمر الخرطوم كان الملك السنوسي هو الذي بدأ في سداده. وانتهى الرئيس السادات إلى أن مصر سوف تعيد تقييم سياستها نحو ليبيا والاتحاد السوفياتي على السواء بعد صفقة الأسلحة المثيرة بينهما (ولم يشر الرئيس إلى أية قواعد عسكرية للسوفيات في ليبيا).

● كرر السادات لكرايسكي دعوته للمشاركة في مؤتمر جنيف، ونظراً لعدم ترحيب الدول الكبرى بتوسيع دائرة المؤتمر فقد اكتفى كرايسكي

بالتعبير عن استعداده لتقديم خدماته إذا طلب منه المشتركون ذلك.

● أكبر ما حققه كرايسكي من نجاح هو تصريح السادات بموافقته على اقتراح المستشار **النمساوي** بدعوة وفود من الأحزاب الاشتراكية في اسرائيل والدول العربية والأوروبية للاجتماع حول مائدة واحدة في فيينا. وقد فاجأت موافقة الرئيس المصري الحاضرين جميعاً بغير استثناء.

هكذا بدت الأمور عشية اللقاء المنتظر. وكأن أزمة الشرق الأوسط هي آخر بند في قائمة الاهتمامات المصرية. كان الرئيس السادات قادماً من يوغسلافيا حيث الرئيس تيتو. وكان الرئيس فورد قادماً من اسبانيا حيث الجنرال فرانكو. رئيسان في آخر سني العمر يودعان العالم في نقطة حرجة من تاريخه. ولكن أحدهما بطل قومي للثورة والآخر بطل قومي للثورة المضادة. انهما يودعان تجربتين متناقضتين احداهما تنتسب للماضي الذي يحتضر. والأخرى تنتمي إلى المستقبل الذي يزداد نمواً في رحم الحاضر. ولكن ما علاقة جهة اقلاع الطائرة بجهة هبوطها؟

لم تكن صدفة على الاطلاق أن يمر الرئيس السادات بيوغسلافيا في طريقه الى النمسا. كما لم تكن صدفة على الاطلاق أن يقوم الرئيس فورد برحلته الأطلسية في طريقه إلى سالزبورغ. وانما كانت أزمة الشرق الأوسط - لا غيرها - هي النقطة الوحيدة في **جدول** أعمال الرئيسين المصري واليوغسلافي. كما كانت هذه الأزمة هي احدى النقاط البارزة في جدول أعمال الرئيس الأميركي سواء في باريس أو في مدريد.

في بلغراد عرض الرئيس السادات بشيء من التفصيل النقطة التي انتهت عندها أزمة الشرق الأوسط. وهي نقطة مزدوجة. احداهما سميت

مجازاً «بفشل» مهمة كيسنجر في آذار (مارس) ١٩٧٥. والأخرى هي «البديل» الذي دعي مجازاً بلقاء سالزبورغ. بصدد الشق الأول من النقطة المزدوجة، فقد لاحظ الجانب المصري أن هناك تفاوتاً في الرأي بينه وبين الولايات المتحدة ازاء الموقف الاسرائيلي من شكليات انهاء حالة الحرب. فالموقف الأميركي يرى أن السبب الرئيسي في الموقف الاسرائيلي هو فجوة الثقة بين اسرائيل والعرب. والموقف المصري يرى أن السبب الحقيقي هو فكرة التوسع الاسرائيلية. ان هذا الاختلاف في التشخيص قد أدى إلى رفض اسرائيل لضمانات الدول الكبرى من ناحية والتمسك باعلان مشترك موقع علناً بانهاء حالة الحرب من ناحية أخرى والاحتفاظ ببعض المواقع الاستراتيجية في الأراضي المحتلة من ناحية ثالثة. أما الأميركيون - هكذا استطرد الجانب المصري في محادثات بلغراد - فقد كانوا ولا زالوا يميلون إلى ردم هوة الثقة بين مصر واسرائيل. وذلك عن طريق مبادرات عملية من الجانبين. كما أنهم حريصون على انهاء المشكلة - بسرعة وفي أية صورة - بين اسرائيل ومصر بالذات. ان الولايات المتحدة مقتنعة حتى الآن بأسلوب الخطوة خطوة وبالاتفاقات الثنائية. وتستبعد مؤتمر جنيف إلى الوقت الذي يصلح فيه للتوقيع فقط. وهي لا ترى أية فائدة في انعقاده السريع ولا في حضور دول أخرى من أوروبا أو من كتلة عدم الانحياز حتى لا تزداد الأمور - في ظن الولايات المتحدة - تعقيداً.

وقد كان الرد اليوغسلافي على العرض المصري أن بلغراد ملتزمة بكل ما يراه العرب ضروريا لتحرير أراضيهم. وانها لا تزايد عليهم. وستظل من موقف مبدئي إلى جانب الحق العربي بشكل عام والحق الفلسطيني على نحو خاص.

في الرحلة الأطلسية كان فورد يتكلم طول الوقت. كان كيسنجر أشبه

بالمتحدث الرسمي. فقد أكثر من التصريحات خارج قاعات الاجتماعات بصورة ملحوظة. وكان أهم تصريحاته على الاطلاق داخل الطائرة الرئاسية المتجهة إلى باريس. إذ قال «ان الوضع في لبنان هادئ ولكنه مشحون بأكثر الاحتمالات تفجراً. انه يذكرني بالموقف الدولي عشية الحرب العالمية الثانية حين ذهب بعض الزعماء إلى قضاء اجازات نهاية الأسبوع واشتعلت الحرب في اليوم التالي». ولم يشأ كيسنجر أن تنسب الصحافة الأميركية هذا التصريح إليه شخصياً. بل طلب من مرافقيه أن تكون الصيغة «بلسان مسؤول أميركي كبير». لم يكن التصريح رداً على سؤال. وانما كان مفاجأة كاملة. فلم يتصور الناس أن يدلي مسؤول أميركي كبير بمثل هذا التعليق الخطير. بغير مناسبة ظاهرة. خاصة وأن الأزمة اللبنانية كانت تبدو فوق السطح على الأقل في طريق الانفراج.

في احدى قاعات قصر الاليزيه كان «الشرق الأوسط» بنداً وارداً من زوايا متعددة: أزمة الطاقة والحوار الأوروبي العربي. التسليح الفرنسي لبعض الدول العربية. مؤتمر جنيف. وقد كان الرئيس فورد حريصاً على تأكيد زعامة الولايات المتحدة وقوتها. وأن ما حدث في جنوب شرقي آسيا يمت إلى الماضي ولا علاقة له بالمستقبل. وأن ما يحدث في الجنوب الغربي من القارة الأوروبية — يقصد البرتغال — لا ينبغي أن يخيف أحداً. أما الشرق الأوسط فانه لا يحتمل الركود ولا بد من تسوية ما بين مصر واسرائيل. جنيف ليست المحطة القادمة في قطار التسوية. بل يتحتم الربط بين ما يجري داخل مصر وخارجها على الحدود. ان اختناق الاقتصاد المصري يهز دعائم التسوية بعنف. وهنا يتعين التفكير في مضاعفة الجهود الاقتصادية لا الجهود العسكرية.

السلام الاقتصادي في مصر يؤدي إلى السلام العسكري بينها وبين

اسرائيل . لذلك يجب تشجيع النظام المصري على البناء والتعمير والانماء حتى يشعر المواطن المصري بدرجة من الاستقرار يفكر خلالها على نحو مختلف في الأراضي . لقد اتفقنا مع الرئيس السادات على خطة عمل مشتركة . اقتصادية ودبلوماسية . لقاء سالزبورغ هو الجانب الدبلوماسي . وفيه يتقرر أيضاً الجانب الاقتصادي . من جانبه بادر الرئيس المصري باثبات نسبي لحسن النية حين قرر فتح قناة السويس . ولا شك أن اسرائيل ستبادر من جانبها بخطوة مشابهة . أمثال هذه المبادرات يؤدي في المدى الطويل إلى استعادة ثقة الجانبين في بعضها البعض . وعندها يسهل الوصول إلى حل شامل للمنطقة كلها .

وكان الرد الفرنسي على العرض الأميركي أن باريس تبارك كل خطوة من شأنها تيسير الوصول إلى حل . وان كانت ترى أن تسوية شاملة في جنيف تأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين والوجود الاسرائيلي . هي السبيل الأمثل لانجاز السلام الدائم والوطيد في الشرق الأوسط .

• • •

لم يصل الرئيس السادات اذن إلى سالزبورغ ليطرح سؤالاً ... ولم يصل بعده الرئيس فورد لمجرد أن يستمع . وانما استطاعت الدبلوماسيتان - المصرية والأميركية - ان يعطيا خطة العمل الجديدة عنواناً رمزياً مزدوجاً هو «فشل كيسنجر» على لسان المصريين . و «اعادة تقييم» السياسة الأميركية في الشرق الأوسط على لسان الأميركيين . هذان التعبيران هما في حقيقة الأمر غطاءان لحقيقة واحدة . هي خطة العمل التي تم الاتفاق المبدئي بشأنها قبيل رحيل كيسنجر من سماء الشرق الأوسط بساعات . أما التفاصيل فقد تم اعدادها خلال اتصالات ثنائية مباشرة استنفدت شهر نيسان بأكمله . وخطة العمل - بايجاز - هي نقاط الالتقاء

الايجابية بين الفريقين والتي يمكن الاشارة إليها على النحو التالي:

● ان أسلوب الخطوة خطوة قد أثبت جدارته في اتفاق الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية. ويمكن استئنافه بعد تهيئة الظروف التي تكفل له النجاح.

● ان الاتفاقات الثنائية هي الاطار الصالح لانجاز السلام التدريجي على مختلف الجبهات. على أن تكون التسوية الشاملة لسلام نهائي في المنطقة هي المنظور الذي تتم من خلاله هذه الاتفاقات. انها - بهذا المعنى - ثنائية وشاملة في وقت واحد.

● ان للفلسطينيين حقوقاً لا سبيل لتجاهلها في أية تسوية ثنائية أو شاملة.

● ان الركود السياسي يعني الاستعداد العسكري. لذلك يتحتم العمل الدبلوماسي بلا توقف. وفي هذا الصدد ليس هناك حل واحد وآخر مضاد. وانما هناك بدائل متعددة وممكنات مختلفة.

● ان المستقبل الاقتصادي والسياسي للمنطقة تحدده الخطوات الراهنة في طريق السلام أو في طريق الحرب.

تلك هي خطة العمل المتفق عليها من قبل أن يصل الرئيسان فورد والسادات الى سالزبورغ. ومن هنا كانت حرب التصريحات التي صورت اللقاء من قبل أن يحدث وكأنه حوار طرشان جزءاً من خطة التضليل الاعلامي المشتركة التي بدأت بما سمي «فشل» كيسنجر و«اعادة التقييم» الأميركية. وانتهت عملياً بفتح قناة السويس والانسحاب الرمزي الاسرائيلي وموافقة الرئيس السادات على فتح حوار بين الاشتراكيين العرب

والاسرائيليين. والمؤكد أن هذه الخطوات جميعها لا تخرج عن اطار خطة العمل المشتركة. ولكنها ترجح التصور الأميركي القائل بأن فجوة الثقة - وليست فكرة التوسع - هي السبب الكامن في الموقف الاسرائيلي.. ان ردم هذه الهوة. كان المهمة الرئيسية للقاء سالزبورغ وما جرى قبله بقليل وبعده بقليل.

.. فقد أنجز اللقاء اتفاقاً اقتصادياً بين مصر والولايات المتحدة. لا يقتصر مفعوله على قطاع الخدمات. ولا يتطلب الاتفاق أساساً موافقة الكونغرس وانما يتركز في نشاط الشركات والبنوك الأميركية. ولا يستتبع الأمر تجميداً للقطاع العام في مصر. ولكنه يسمح بتشريعات رأسمالية جديدة تمنح الضمانات وتحول دون احداث تغيرات راديكالية في باطن المجتمع. وربما ضعف دور القطاعات الطفيلية بأن يصبح القطاع العام هو نفسه وكيل رأس المال الأميركي.

.. وفي المجال السياسي قدم الوفد المصري العديد من البدائل الممكنة كما قدم الوفد الأميركي العديد من الاختيارات التي دار أغلبها حول مستقبل المرتفعات السورية والفلسطينيين. أما مشكلة سيناء فقد كان الوصول إلى تقارب في وجهات النظر بشأنها ممكناً.. فالأرجح أنه قبل أي تفكير في مؤتمر جنيف. سوف تكثف الجهود لانجاز اتفاقين اساسيين: أحدهما انسحاب اسرائيلي من الممرات وحقول النفط في سيناء. والآخر انسحاب جزئي من شريط ضيق في الجولان إذا وافقت سوريا. وتبقى «مشكلة الفلسطينيين» معلقة. ربما إلى ما بعد جنيف.

ماذا يمكن أن يحدث في جنيف؟ لم يتوصل الطرفان إلى تصورات محددة تحديداً حاسماً. ولكن المجرى الرئيسي للمباحثات قد أدى إلى احتمال جلاء اسرائيلي شامل عن سيناء باستثناء «الوجود المشترك» أو «قوات الأمم

المتحدة» في شرم الشيخ، وباستثناء شريط حدودي على الجانبين مجرد من السلاح أو بحراسة قوات الطوارئ الدولية. أما الجولان فالنظر في انسحاب كامل بعيد الاحتمال، والقدس غير مطروحة للنقاش. تبقى الضفة الغربية وغزة فان تسليم الجزء الأكبر منها للعرب ممكن. وللفلسطينيين أيضاً احتمال وارد. ولكن أي فلسطينيين؟ هذا هو السؤال -- الصخرة التي يمكن أن تتحطم فوقها محاولات التسوية بكاملها. إلا إذا كان قد تم انجاز اتفاق على الجبهتين المصرية والسورية. وحينذاك تبقى الجبهة الأخيرة في ثلاجة الجمود.

ولكن انفجار ما بداخل الثلاجة يخيف الطرفين. ولقد اتيح لي أن أسأل الدكتور كيسنجر: هل أنت الذي صرحت بأن الموقف في لبنان هادئ ولكنه مشحون؟ أجاب: ليس هذا مهماً. المهم أن هذا الكلام قيل فعلاً. سألته: هل تتصور اذن أن حربا عالمية ثالثة يمكن أن تقع باشعال عود ثقاب في بيروت؟ قهقه عالياً: لست أعتقد ان المقصود بالتشبيه هو حرب عالمية جديدة. قلت: هل تعتقد أن الطريق الى السلام في جنيف يمر بالحرب في بيروت؟ تجهم قليلاً وسألني: أية حرب؟ هل هي بين اللبنانيين وبعضهم البعض أم بين اللبنانيين والفلسطينيين؟ دخل علينا جوزيف سيسكو فأعاد السؤال مرة أخرى فأجبته: عنيت الحرب بين العرب واسرائيل. علق واقفاً: اننا هنا من أجل السلام.

قبل أن يصل الدكتور كيسنجر إلى مقر المؤتمرات الصحفية بساعات طويلة، أشيع أن متفجرات وضعت بعناية في أماكن غير مألوفة. قام رجال الأمن على الفور بتفتيش المركز الاعلامي الواسع الكترونياً ويدوياً وبصرياً تفتيشاً دقيقاً ولكن شيئاً لم يكن هناك. كان الأمر «استعراضاً» من جهة ما. فقبله تكلم سيسكو وتحسين بشير في اليوم السابق ولم تحدث هذه «الحالة» المفتعلة.

قبل أن يصل الرئيس فورد إلى قاعة الاجتماعات يمح لعدد قليل من المصورين والصحفيين بالحضور – وكنت بينهم – فأشار رجال الأمن إلى الباب الذي ستتوقف عنده سيارات الوفد الأميركي فاحتشد الجميع في مظاهرة. وكان الظن أن الرئيس السادات سوف يصل من الباب ذاته. ولكن الذي حدث أن الصحفيين الأجانب هرولوا في ركاب الوفد الأميركي. وعندما حضر الرئيس المصري توقفت سيارته عند باب آخر قريب. فلما توجه الصحفيون العرب لتحيته هاج رجال الأمن وشهروا في وجوهنا المسدسات. وكان مشهداً غريباً!

وبعد انتهاء اللقاء الثاني الطويل والأخير احتشد المحظوظون – مثلي – تحت المطر والرعد ساعة ونصفاً لأن جهة ما أصرت على أن يعقد المؤتمر الصحفي للرئيسين في الهواء الطلق (!!) وكان المطلوب فقط هو «استعراض» الرئيس الأميركي تلفزيونياً وسينمائياً في أغرب مؤتمر صحفي شهدته الصحافة العالمية حتى الآن.

تم إلغاء الاجتماع الثاني في اليوم الأخير، ولم يصدر بيان مشترك، وتم الاكتفاء بالكلمتين المتبادلتين بين الرئيسين والأسئلة الأربعة – المعدة سلفاً والتي اختاروا أصحابها من قبل – وأتيح لي أن أسأل مصدراً مصرياً مسؤولاً عما إذا كان اللقاء قد نجح فقال لي: ليست هناك بالطبع معجزات، ولكن ما تم انجازه خطوة متقدمة في طريق السلام. على صعيد العلاقات الثنائية أحرزنا شوطاً بعيداً، خاصة في الميدان الاقتصادي. وفي حدود الهدف من اللقاء يمكن القول بأنه نجح تماماً، ولكن الرحلة طويلة وصعبة. السلام لا يتجزأ، وأعباؤه لا تقل عن حلاوته. للسلام ثمن كالحرب، وللزمن حساب كالمكان.

هل كان الرئيس السادات بعيداً جداً عن لقاء سالزبورغ وهو في فيينا يتكلم عن القذافي وعبد الناصر؟ كلا. كان يخاطب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كان قريباً غاية القرب مما شهدته - وأنجزته - مائدة المفاوضات.

* * *

ولعلها من المفارقات الطريفة ان النمسا حقاً محايدة. ولكن سالزبورغ التي جرى فوق أرضها اجتماع القمة المصرية - الأميركية. أبعد ما تكون عن الحياد. فهي مدينة مزدحمة بالشيوعيين. قلت لمراسل أزفستيا: ما رأيك في لقاء حيادي على أرض منحازة؟

هز كتفيه مبتسماً وهو يتمتم بكلمات حاسمة: الحياد في معامل الكيمياء والطبيعة وحدها. أما في ميادين القتال وموائد المفاوضات على السواء. فليس هناك حياد.. صدقني!

قلت له: صدقني أنت.

٤ - نقطة الحسم المصرية

يجب التسليم بأن تحولا عميقاً جرى في أرض مصر حتى منتصف عام ١٩٧٥. من شأنه أن يغير العديد من الرؤى والموازين. ولا بد من الاعتراف بأن هذا التحول لم يكن في ظن الكثيرين - وظني - ممكن الحدوث. أو انه في أسوأ التقديرات لم يكن ممكناً أن يتخذ الحجم الذي تشكل به. ولا معدل السرعة الذي مضت في اطاره الأمور. ذلك ان غالبيتنا العظمى انساقت - بدافع رد الفعل - إلى مناقشة البناء الفوقي

للمجتمع المصري أكثر كثيراً من اتجاهها إلى الحوار الأعمق غوراً في صميم التكوين الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية. نعم. توقف بعضنا - وأنا منهم - عند الهجوم الكاسح على اليسار المحلي والعالمي. توقفنا كذلك عند الديكورات الاستعراضية التي أحاطت زيارة نيكسون ورحلات كيسنجر. وتوقفنا أولاً وأخيراً عند محادثات الخيمة ١٠١ ومؤتمر جنيف. ولا شك أنه كانت لهذه الوقفات مبرراتها الوقتية. كما أنه كانت لهذه المظاهر التي توقفنا عندها دلالات حاسمة على مجرى التطور في مصر. ولكننا في خاتمة تحليلاتنا كنا نؤكد دائماً أن الردة على الثورة مستحيلة، فالمكاسب التقدمية التي أحرزها الشعب طيلة العشرين عاماً الماضية قد خلقت مجتمعاً جديداً لا سبيل إلى نسفه من الجذور إلا بالدم.

والحق اننا أهدرنا وقتاً ثميناً.. فلست أعتقد - مخلصاً - أن النتيجة التي وصلنا إليها صحيحة تماماً. وانما هي كانت في أحسن الأحوال تفكيراً بالأماني ودفاعاً عن النفس أكثر منها تفكيراً بالوقائع الجديدة التي ينبغي التسليم بها قبل تحديد المواقف وقبل صياغة «الشكل» العملي الذي لا بد وأن تتجسد خلاله هذه المواقف.

وأول ما ينبغي التأكيد عليه هو أن مصر لم تكن في يوم من الأيام مجتمعاً اشتراكياً. بل انها لم تعرف قط مرحلة التحول إلى الاشتراكية. ولكن الاجراء الوطني البالغ الأهمية في مسيرة ٢٣ يوليو هو قرارات عامي ٦١ و ٦٢ التي وضعت البلاد في مفترق طرق: فقد كان هذا الاجراء الثوري اجهازاً على مستقبل رأس المال الأجنبي والبرجوازية المصرية الكبيرة وبعض الفئات النشيطة من البرجوازية المتوسطة. وتأسس القطاع العام المصري في مختلف الميادين - الصناعية والتجارية خصوصاً - تجسيداً اقتصادياً واضحاً لمفترق الطرق. انه لم يكن قط بذرة التحول الى الاشتراكية. ولكنه

بالقطع لم يكن ليسمح بنمو رأسمالي تقليدي. ولقد أفادت منه -- موضوعياً -- مجموعة الشرائح المتبقية من البرجوازية المتوسطة والصغيرة، كما استفاد العمال والفلاحون والمثقفون والجنود بنسب متفاوتة.

لعلها مقدمة هامة تفضي بنا الى القول بأن جوهر القطاع العام المصري منذ نشأته يتركز في نقطتين هما: الانجاز الوطني والتحديث. انه من جانب الرأسمالية الوطنية المصرية محاولة مبتكرة لانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية.. في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد هذه الثورة ممكنة بالاستقلال السياسي وحده. وانما اضاف العصر الجديد عنصراً جديداً هو البعد الاجتماعي أو الاستقلال الاقتصادي. لذلك كان ضرب رؤوس الاموال الاجنبية ورؤوس الاموال المحلية المتعاونة معها بمثابة فك ارتباط شامل مع التبعية الاستعمارية. وقد كان القطاع العام هو النموذج الرائد لهذا التفكير «الوطني» الجديد. أما ذيوله الاجتماعية **فهي نتيجة** ترتبت عليه وليست عنصراً جوهرياً. فان الثورة الوطنية الديمقراطية لم تتمكن من التخلق والانجاز بواسطة «**الصيغة السياسية**» التي واكبت القطاع العام، وهي الاتحاد الاشتراكي. ان البرجوازية -- بالتأميم -- وعت «**كل**» المصلحة الوطنية. وبحزبها السياسي المنفرد بالسلطة لم تع سوى مصلحتها الطبقية. وقد كان هذا التناقض بين المضمون الوطني للقطاع العام والشكل السياسي للاتحاد الاشتراكي. هو السبب الرئيسي في انحناء الخط البياني للتطور منذ عام ٦٥ إلى هزيمة ٦٧.

° ° °

علينا ألا ننسى، قبل الانتقال إلى نقطة **جديدة**، أن القطاع العام كان مجرد **مفترق طرق** ينفي التبعية الاستعمارية ويطمح لتحقيق الثورة الوطنية

الديمقراطية . ولكنه لا يفرش الارض بزهور الانتقال الى الاشتراكية . انه انجاز **وطني** أولاً . اعاد صياغة العلاقات الاجتماعية باشتراك العمال في الادارة والربح . وأعاد صياغة القيم الاجتماعية بالانتاج الصناعي الثقيل والحديث .. ولكنه انجاز مشروط من جانب البرجوازية بالتنظيم السياسي العلني الوحيد . وقد كان المعنى الاقتصادي للقطاع العام واطاره السياسي هو السبب المباشر — من ناحية — في دعم الشرائح المتبقية من البرجوازية المتوسطة بفئات **جديدة** من كبار المديرين والفنيين الذين كونوا حينذاك ما سمي مجازاً بالطبقة الجديدة . ان مشاركة العمال في البناء الاقتصادي — القطاع العام — وفي البناء السياسي — الاتحاد الاشتراكي — لم تكن مشاركة في السلطة . وبالتالي غابت الرقابة الشعبية في التشريع والتنفيذ مما هيأ مناخا مواتياً لتعاظم القوى الجديدة الوافدة مع البيروقراطية الرفيعة المستوى والتكنقراط ذوي الياقات العالية . ومن ناحية أخرى . فقد شاعت البلبلة الديماغوجية حول **مفهوم** الاشتراكية . وبينما كان عبد الناصر نفسه يهاجم الطبقة الجديدة علنا ويؤكد دوماً أننا لم نصل بعد الى مرحلة التحول **الاشتراكي** ، اتجه المزايدون والمنتفعون والخائفون **والمبررون** الى رفع لافتات الاشتراكية على كل اجراء وطني بسيط .. مما أسدل ستارا كثيفا على ما يجري خلف اللافتات من تحول «مفترق الطرق» الى طريق رأسمالي واضح . عزت الدعوة اليه هزيمة ٦٧ بدلاً من الارتداد عن أخطاره . واستقرت عليه اختيارات الطبقة المتوسطة بعد رحيل عبد الناصر . وذلك بأن استضافت الى أجنحتها الصناعية والتجارية أغنياء الريف الطموحين الى امتيازات **الاقطاع** القديم .

وهكـــذا ..

فان التحول الذي جرى في مصر السادات له جذوره الممتدة طيلة

السنوات العشر السابقة على عام ١٩٧٥.. **والجديد أنه وصل الى نقطة الحسم!** ولا شك انه حين تصل الطبقة السائدة في المجتمع الى نقطة الحسم، فانها من حيث لا تدري تيسر الطريق أمام بقية القوى الاجتماعية، لتحسم موقفها هي الأخرى: تحدد الأهداف وتعين الوسائل وتختار. ان التسليم بالواقع الجديد لا يعني التسليم له. ولكن الوعي بحقائقه المستقلة عن رغباتنا، يأتي في مقدمة المقدمات.

° ° °

ماذا جرى في مصر؟ وما هي علامات «نقطة الحسم» التي وصل اليها تطور البلاد حتى عشية الحرب اللبنانية واتفاقية سيناء الثانية؟

للوهلة الأولى يقفز «الاحتلال الاسرائيلي» و«حرب اكتوبر» وكأنهما المدخل ذو الضلفتين الى الواقع الجديد.. والحقيقة تكاد تكون عكس ذلك تماماً. فالاحتلال قد هيأت له محلياً وعالمياً قوى الثورة المضادة كرد عسكري على قوى الثورة، وبالتالي فهو نتيجة وليس سبباً. وقد كانت حرب اكتوبر بكل امجادها ونواقصها ونتائجها **رداً على الرد**، لا بهدف أن تستقيم المعادلة فلا شيء يعود كما كان، وانما ليتخذ مجرى التطور في مصر مساره الطبيعي **نحو أهداف الطبقة السائدة في المجتمع**. هذه الطبقة التي ارتادت فيما مضى الطريق الى القطاع العام والاتحاد الاشتراكي كبناء اقتصادي وصيغة سياسية لمرحلة الانعتاق من التبعية الاستعمارية بأشكالها المباشرة وغير المباشرة، هي نفسها --وقد أعادت ترتيب البيت ودعمت أركانه بعناصر أصيلة وأخرى وافدة-- التي ارتادت طريق التسوية السلمية بواسطة الحرب، والطريق الرأسمالي الواضح في ظل القطاع العام.. ان حرب التحرير الشاملة **للارض**، كان لا بد وأن تنعكس تحريراً شاملاً **للانسان**. والقطاع العام --كمفترق طرق-- كان يمكن أن ينحاز الى جانب التحول الى الاشتراكية.

غير أن موازين القوى الاجتماعية **داخل مصر** وليس الانفراج الدولي قد أتاح للبرجوازية المتوسطة المصرية ان تحسم اختيارها. بغض النظر عن ضجيج الطبقات الأخرى. لتثبت من جديد صحة القانون الاقتصادي الموغل في القدم. **قانون تطور رأس المال**. وهو القانون الذي لا يقيم حاجزاً بين الاخلاق والتاريخ. فليس مطلوباً من الرأسمالية أن تتطوع بروح طيبة لبناء الاشتراكية. وانما هي تتطور على نحو طبيعي في الطريق الخالي من أية متاريس مضادة. نحو الغايات والمثل التقليدية لرأس المال.. من هنا يبدو ان الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء السابق. خريج هارفارد واستاذ الاقتصاد. لم يصدق المعنى الحقيقي لسياسة «الانفتاح». ومن هنا أيضاً يبرز المعنى الحقيقي لمجيء حسني مبارك وممدوح سالم بالرغم من عدم تخصصهما في علوم الاقتصاد. كانت هذه الحكومة الجديدة هي الرمز السياسي لنقطة الحسم الاقتصادية التي لا تحتاج الى علماء في التخطيط بقدر حاجتها الى كوادر لحماية التنفيذ.

ونقطة الحسم التي وصل اليها النظام المصري الراهن قد استهدفت **وقف الميوعة** التي اتسمت بها المرحلة الماضية. كذلك **وقف التردد**. وهي لا تستغل في ذلك ما يسمى بأخطاء التجربة وثغراتها الاقتصادية غير المنكورة. وانما هي تستفيد أساساً من **أن القطاع العام لم يكن في يوم من الايام تكويناً اشتراكياً**. ولانها هي صاحبة المبادرة الى القطاع العام شكلاً ومضموناً. فان مبادرتها الجديدة المسماة (بالانفتاح الاقتصادي) لا تتعارض مع بقاء القطاع العام شكلاً مع تطوير مضمونه الاقتصادي في اتجاه دعم سيادتها على المجتمع. ولكن الاساس بطبيعة الحال هو تنشيط القطاع الخاص. لا بمعنى ازدهاره الكمي فقط (النشاط الطفيلي) بل وازدهاره الكيفي أيضاً (أي بتشجيعه على المساهمة في الانتاج).

كيف ذلك؟

نجيب عن هذا السؤال مقررات مجلس الوزراء في حزيران ١٩٧٥. والتي جاء فيها:

● التوسع التدريجي في الاعداد والتخطيط لتحويل الموانئ المصرية الى مناطق وأسواق حرة تنشيطاً لتجارة الترانزيت وللصناعات التجميعية للسلع ذات الماركات العالمية. ولتحويل مصر الى مركز لتجارة الترانزيت واعادة التصدير.

● اطلاق الحرية للوحدات الانتاجية في تصميم هياكلها التنظيمية للتخلص من العمالة الزائدة. وعدم اجبارها على قبول عمالة جديدة عن طريق التوزيع الاجباري للخريجين إلا في حدود ما تسمح به احتياجات الانتاج الفعلية. كذلك اطلاق حريتها في وضع اجراءات وقواعد العمل بها. وشروط ولوائح التوظيف. وأسس تحديد الاجور والرواتب والمكافآت والحوافز. بما يتناسب وظروف امكانياتها وانتاجها. وذلك في اطار القواعد العامة المرنة التي تقرها الدولة.

● تعميق مبدأ مشاركة المنتفعين في الادارة. بابتكار النمط التنظيمي الذي يحقق مشاركة الجماهير المنتفعة بالانتاج والخدمات بطريقة فعالة، وتحرير الادارة والاتجاه نحو المؤسسات ذات الاستقلال المالي والاداري التي تعتمد على قدراتها الذاتية ومصادرها الخاصة في تمويل نشاطاتها التي تبعد عن الاعتماد على سلطة الدولة ووصايتها.

● منح القطاع الخاص كل الامتيازات الممنوحة لرأس المال العربي والاجنبي. وتشجيعه على الانطلاق في مجالات الاستثمار المختلفة. بما في ذلك الاستيراد والتصدير دون ما قيود أو عوائق.

● **العمل على تطوير** اسلوب الاستغلال الزراعي بتكوين شركات **مختلطة** (رأس مال عام وخاص) لاستثمار الاراضي المستصلحة وتنمية الزراعة الآلية الحديثة. وتحقيق التوسع الافقي في الانتاج الزراعي. والعمل على تكوين تجمعات اقتصادية متكاملة تضم النشاط الزراعي والصناعات المترتبة عليه. وتكون هذه التجمعات نواة للمجتمع الجديد.

● انشاء سوق للصرف الاجنبي الحر «**سوق** كامبيو» يتم التعامل فيها تحت اشراف البنك المركزي وتعلن فيها أسعار العملات الحرة يومياً.

● تحرير سوق النقد الاجنبي تدريجاً والتخفيف من قيود التعامل في النقد الاجنبي الى أن نصل لموقف تندمج فيه السوق الرسمية والسوق الموازية للنقد في سوق حرة واحدة تحتوي العملة المصرية وغيرها من العملات الاجنبية على السواء.

● منح التيسيرات والاعفاءات الضريبية والجمركية المقررة لرؤوس الاموال العربية والاجنبية. الى وحدات القطاع العام والخاص التي تستطيع جلب عملات أجنبية والدخول في مجالات الاستثمار الجديدة التي يدعى رأس المال الخارجي للعمل فيها.

● العمل على احداث تشابك اقتصادي وتكامل بين الاقتصاد المصري وبين التكتلات الاقتصادية الدولية وأهمها السوق الاوروبية المشتركة والعمل على تمثيل مصر فيها وخاصة في الحوار العربي الاوروبي والعمل أيضاً على احياء السوق العربية المشتركة.

هذه، تقريباً، أهم النقاط التي وردت في مذكرة ممدوح سالم التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ الثامن من حزيران **١٩٧٥**. وهي في تقديري تجسد **نقطة الحسم** التي وصل اليها النظام المصري على الصعيد الاقتصادي. وليس

مهماً ان رئيس الوزراء حرص في الديباجة على التأكيد بأن هذه الخطوات لا تؤثر على «خطنا الاشتراكي».

ونقطة الحسم المصرية شاملة. فهي تتكامل مع السياسة الخارجية عربياً ودولياً. ولكنها تظل ناقصة داخلياً طالما ظل الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي العلني الوحيد. فالليبرالية الاقتصادية لا تنسجم الا مع ليبرالية سياسية تعترف بحقوق مختلف الطبقات الاجتماعية في التنظيم السياسي المستقل. وكما ان المبادرة القديمة للبرجوازية الوطنية المصرية - القطاع العام - تناقضت بشكل أليم مع الصيغة السياسية حتى انها من إحدى الزوايا أثمرت هزيمة ٦٧ فان المبادرة الجديدة للرأسمالية المصرية ظلت مهددة طالما انها لم تحقق الانفصال بين السلطات من ناحية ولم تؤكد تعدد الأحزاب من ناحية أخرى. هذه هي المبادرة في «كامل» أبعادها المحلية.

أما خارجياً، فانها على الصعيد العربي قد حققت لبعض الوقت **وحدة الصف** التي تستميل رؤوس الاموال العربية من الممالك والامارات والدول المحافظة.. أي انها كما لم تمس القطاع العام داخلياً، فانها لم تنعزل اقليمياً عن الوطن العربي، هو الارتباط الاقتصادي الرأسمالي في المقام الاول. وهو الارتباط السياسي الوثيق الصلة بالتسوية السلمية في الشرق الاوسط. هذه التسوية التي وصلت هي الأخرى - من الجانب المصري - الى نقطة الحسم بفتح قناة السويس وعودة أهل القنال وتعمير مدنهم.

على الصعيد الدولي، فان النظام المصري لم يكن هازلاً حين ألمح اكثر من مرة الى تنويع مصادر السلاح.. وبالرغم من الصعوبة البالغة في تغيير جيش بأكمله، إلّا ان نقطة الحسم لم تعف السلاح حتى لا تترك ثغرة في البناء العام. هكذا تمت وتتم صفقة السلاح الفرنسي. وهكذا تمت وتتم

صفقة السلاح البريطاني. بل ان مصر استطاعت شراء شاحنات عسكرية وطائرات هليوكبتر من الولايات المتحدة.

وبالطبع. فان علاقات «**الصداقة**» مع الاتحاد السوفياتي من الممكن ان تبقى - رغم كل شيء - في اطار من المجاملات الودية والانخاب المتبادلة، ولكن الذي لا شك فيه هو ان علاقة التحالف قد انفصمت عراها.. وما تبقى ليس أكثر من تسوية حسابات اقتصادية بين الطرفين. **أما العلاقات المصرية-الاميركية فقد بدأت مرحلة كيفية جديدة في سالزبورغ. سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد السياسي.**

° ° °

ماذا يمكن أن تحقق «نقطة الحسم» لمصر؟ وكيف يمكن ان ينعكس هذا القرار التاريخي على الامة العربية؟

ربما كان الجانب الايجابي هو «الوضوح» لمختلف الاطراف الاجتماعية المتصارعة على الساحة المصرية: وضوح الغايات والوسائل. فالهجوم على عبد الناصر أو ثورة يوليو أو القطاع العام أو السد العالي. لن يكون في الارجح وارداً.. ولكن التطورات التقليدية للمجتمع الرأسمالي. هي التي ستحكم المسيرة الداخلية بقوانين موضوعية صريحة: فائض القيمة - التراكم - التركز. وغيرها من القوانين الاقتصادية المعروفة. ومن الممكن لهذه التجربة أن تظل مدعومة لسنوات خمس على الاقل. سوف تصطدم خلالها بحكم التطور الاقتصادي الموضوعي - رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية. بالاضافة الى الصراع الطبقي الذي لا بد وأن يزداد حدة وعنفاً جنباً الى جنب مع الصراع داخل الشرائح المتمايزة للطبقة المتوسطة حول الشكل السياسي للبلاد في ظل نقطة الحسم.. فليس صحيحاً ان

الاغلبية تؤيد الاتحاد الاشتراكي (أو «منابره» في مرحلة ثانية، أو «الاحزاب الثلاثة» في مرحلة أخرى، والتي لا تخرج عن كونها حزباً واحداً متعدد الأجنحة)، وانما تدلنا القراءة المتأنية للصحافة المصرية ان فئات عديدة من البرجوازية المصرية تلح في طلب الديمقراطية البرلمانية التقليدية. ومن الطبيعي في ظل اتساع الخريطة البرجوازية نفسها وتعدد اطرافها المحليين والعرب والاجانب ان «تناضل» هذه الاطراف لتمثيل مصالحها الاقتصادية في المؤسسات السياسية، التشريعية والتنفيذية. ان هذا الاتساع لن يسمح بالانابة، ان تنوب شريحة واحدة عن مصالح جميع الشرائح الحليفة، وانما سيفرض بالضرورة «صراعاً» من أجل تعدد المنابر و«اتفاقاً» على حرمان الشرائح غير الموالية.

من هنا، فليس أمام «نقطة الحسم» إلاّ أن تزداد حسماً في اختيارها السياسي: انها امام احد طريقين لا ثالث لهما، فاما ان تنفرد الشريحة الاعظم بقيادة السلطة فتلجأ الى قهر الشريكات الاخريات -- والمجتمع ككل -- بالعنف، أقصى درجات العنف كما حدث من جانب الحزب الحاكم في مواجهة انتفاضة ١٨ و١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ حيث سقط على الأقل ٢٠٠ قتيل برصاص قوات الأمن. واما ان تسمح بليبرالية سياسية تستدعي تغييراً في الدستور والكثير من المؤسسات (وهو الأمر الذي حدث عكسه، حين استصدر رئيس الجمهورية باستفتاء شعبي قانوناً تصل عقوبته إلى السجن مدى الحياة لمن يتظاهر أو يدعو للاضراب). على أية حال، فان «القرار» في هذه النقطة لن يكون تفضلاً أو تطوعا وانما سيكون حصيلة عادلة لموازين القوى الداخلية ومستقبل التسوية السلمية والوضع العربي وحركة الاطراف الدولية.

.. فما جرى **داخل** مصر لا يؤثر على مجتمعها وحده، وانما هو يؤثر بالضرورة على خارجها في الوطن العربي. بل انه يؤثر أيضاً على استجابات وردود الفعل الخارجية.

.. وما جرى هو نقطة حسم من جانب الطبقة السائدة في المجتمع. ولكنه بالقطع ليس نقطة حسم قومية شاملة. لذلك فان امتدادات هذه النقطة ومضاعفاتها في الداخل والخارج تحتاج الى اليقظة والانتباه. كما ان التعرف الحميم على أبعاد هذه النقطة وتفاصيلها -في الماضي والحاضر والمستقبل- يحتم على بقية الاطراف الداخلية والعربية والدولية أن تصل هي الأخرى الى نقاط حسم مقابلة في الرؤية والتشخيص والمبادرة.

٥- ثغرة في الجدار العربي

سرعان ما أصبح المشهد السياسي العربي فاجعاً بحق، فالانتصارات النسبية لحرب اكتوبر، تحاصرها أكداس هائلة من السلبيات غير المبررة موضوعياً للدرجة التي أوشكت معها الايجابيات القليلة على الاختفاء من حياتنا، بل ويتهدد رصيدنا الحديث لدى الاخرين الضياع والتبدد. والخطوط الرئيسية التي شاركت في صياغة المشهد العربي الراهن هي: الخلاف المصري الليبي، الخلاف العراقي السوري، الحرب الأهلية اللبنانية، البلبلة الجماهيرية الواسعة من المحيط إلى الخليج، احتلال غالبية النظم العربية لمقاعد المتفرجين. هذا هو المشهد الذي يغطي اللوحة باكملها، أما الاطار الذي أحاطها منذ منتصف عام ١٩٧٥ فهو الاتفاق والاختلاف الاسرائيلي الاميركي حول تسوية جزئية في سيناء كمقدمة لتسوية شاملة ونهائية في جنيف.

والسؤال الأول الذي يقفز أمام عيوننا للوهلة الأولى بعد نظرة عاجلة على خطوط المشهد العربي واطاره: هل من علاقة بين هذه الخطوط وبعضها البعض، ثم هل من علاقة بين اللوحة والاطار؟ هل هناك – بمعنى أدق – علاقة سببية تربط العلة بالمعلول، أم أن الأمر كله مجموعة من الصدف العشوائية صاغت لنا – كالفن التجريدي – هذا المشهد الغريب؟

هناك بالطبع ما يرجح ان لكل شيء سببا وما يوحي بالتالي أن هناك ترابطا ما بين المقدمات والنتائج. ولكن هناك أيضاً ما يرجح افتعال بعض الخطوط وزيف بعض الألوان بحيث تبدو اللوحة أحياناً مزيجاً مركبا من الحقيقة والوهم، من الصدق، والكذب، من الاصالة والتزوير. وتصبح مهمتنا اكتشاف الخط الفاصل بين أغصان الشجرة ذات الجذور الغائرة في الأرض والورود الصناعية، تصبح مهمتنا اكتشاف الشعرة الرفيعة التي تفصل بين ما يقبل التفسير والتعليل، وما هو وليد العفوية الطارئة والتلقائية العارضة.

مثلاً، انني أتصور خلافاً في الرأي بين القيادتين الليبية والمصرية حول أسلوب حرب اكتوبر والنتائج السياسية التي أدت اليها. وهو خلاف مهدت له بعد رحيل الرئيس عبد الناصر أصوات علت في مصر ضد قائد ثورة يوليو التي يعدها ثوار الفاتح من سبتمبر ثورتهم الأم. ولكن الحجم الموضوعي لهذا الخلاف لا يتجاوز بأية حال باب الاجتهاد حرصا – مبالغا فيه – من الجانب الليبي على ناصرية مصر، واعتداداً – مبالغاً فيه – من الجانب المصري بأنه صاحب التجربة ووريثها.

ولقد حدث بالطبع ان مصر قررت الحرب الرابعة ضد اسرائيل وخاضتها إلى جانب سوريا دون مشاركة سابقة للدولة الثالثة في الاتحاد،

ليبيا، ولكن هذا لم يمنع الليبيين من المشاركة اللاحقة في اتون الحرب. ولو بالسلاح. وقد اعترض الرئيس القذافي على خطة الحرب في يومها التالي وأعلن سلفاً تخليه عن مسؤولية نتائجها. ولكن هذا لم يمنعه من حضور مهرجان مجلس الشعب المصري واشادته بالحرب وقوادها وجنودها.

حدث أيضاً ان اتفاقاً على وحدة القطرين - المصري والليبي - قد ابرم، ولكن القيادة السياسية المصرية اعتذرت عشية التنفيذ عن التنفيذ. وحضر الرئيس القذافي بنفسه إلى مصر، وحاور المثقفين والسياسيين والشباب والنساء، ولمس عن قرب ان اعتذار القيادة المصرية له ما يبرره في صفوف الشعب المصري، سواء كانت هذه المبررات سلبية أو ايجابية. ومن هنا لم تكن المسيرة الليبية الوحدوية - رغم نبالة الهدف - صدمة للقيادة السياسية المصرية كما قيل، ولا للبيروقراطية المصرية كما قيل أيضاً، وانما كانت في الحقيقة صدمة لجماهير الشعب المصري. وبالرغم من افتراءات اجهزة الأمن المصرية حين تنسب بعض الأحداث الداخلية إلى قوى خارجية عربية ودولية، فان الفتنة الطائفية القصيرة العمر والتي وقعت في مصر عام ٧٢ لم تكن بعيدة عن أصابع الذين يتشدقون بصداقة النظام الليبي وايديولوجيته الاسلامية. وانصافا للحق فان بعض هذه الأصابع كانت في مواقع قيادية من التنظيم السياسي المصري. ولكن النتيجة هي أن جوا عنصرياً غريباً على جوهر مصر قد شاع في مناخها لفترة من الزمن منسوباً إلى القيادة الليبية لا بهدف قلب نظام الحكم، وانما بهدف الانتشار العقائدي.

وليس سراً أن حواراً صاخباً بين الرؤساء الثلاثة - السادات والأسد والقذافي - قد دار في صيف ١٩٧٢ في مرسى مطروح حول مقترحات ليبية بمنع الخمر وتطبيق الشريعة الاسلامية بما فيها قطع يد السارق في دول الاتحاد. وكان رد الرئيسين السادات والاسد أن في بلديهما نسبة من المواطنين

المسيحيين لا يجوز ان تطبق عليها شرائع غيرها ، كما ان بلديهما مفتوحان للسياح الأجانب وهم أحد مصادر الدخل القومي . وكان تعليق الرئيس القذافي انه على استعداد لان يدفع تعويضاً عن هذا الدخل . ولكن المشكلة كانت أعمق وأكثر تعقيداً ، فقد رأت القيادة الليبية أنها أخذت عن مصر نظامها السياسي - خصوصاً تنظيم الاتحاد الاشتراكي والغاء الاحزاب - ولم تأخذ مصر عنها الثورة الشعبية والنظرية الثالثة . كما رأت القيادة الليبية أن الارتباط «التعاهدي» بالاتحاد السوفياتي يعرض استقلال مصر بين ما سمي «القوتان الأعظم» للخطر .

ولان أحداً من الجانبين لم يكلف نفسه عناء البحث عن الجذور ، فقد تراكمت الحساسيات على المستويين الرسمي والشعبي ثم انفجرت في شكل تجاوزات ليبية مؤسفة بالنسبة للمصريين العاملين في ليبيا ، وتجاوزات اعلامية مصرية أكثر مدعاة للاسف . بينما كان يمكن محاصرة الخلاف الاصلي في حدوده الطبيعية ، وذلك بمصارحة حقيقية شاملة حول التباين في مستوى التطور الاجتماعي بين البلدين ، وهو الاختلاف الذي قد يسمح - الآن - باتحاد وقد لا يسمح - الآن فقط - بوحدة ، على ان تظل الوحدة بين البلدين منظوراً سياسياً واستراتيجياً يعمل الطرفان يومياً من أجله على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كذلك كان لا بد من مصارحة شاملة حول التباين في التكوين الحضاري للقطرين ، وهو مصدر أسلوب الحياة والفكر والسلوك والقيم والضوابط والمعايير . حينذاك كان يمكن للمصريين ان يتفهموا الطبيعة الخاصة للثورة الليبية ومعتقداتها ، لقد ظهرت في مجتمع بدوي رعوي قبلي تدين جماهيره كلها بالاسلام . كما ظهرت في مجتمع تحكمه القواعد الأجنبية من تحت وشيخ عشائري من فوق . لقد ظهرت أيضاً في مجتمع انفجر باطنه فجأة بالثروة النفطية دون

ان تكون هناك الامكانات المادية والبشرية لاستقبال هذه الثروة واستغلالها وتطويرها. انها ظهرت أخيراً وسط شعب قليل العدد، وبقيادة شباب في العشرينات من أعمارهم، تربوا أساساً في السلك العسكري ورضعوا في صباهم حليب القومية العربية والثورة الناصرية.

ماذا يمكن ان نتوقع من هذا التكوين؟ تعالوا بعيداً عن التخمين النظري لنقول انهم طردوا القواعد الاميركية والانجليزية من أراضيهم (التي انطلقت منها الطائرات الانجليزية لتضرب بور سعيد عام ٥٦ كما انطلقت منها الطائرات الاميركية لمساندة اسرائيل عام ٦٧). كما أنهم أمموا الجزء الأكبر من شركات النفط الاحتكارية، أي انهم أسهموا ايجابياً في ضرب القواعد الاقتصادية للاستعمار في الوطن العربي بعد اجلائهم لقواعده العسكرية. كذلك كان طبيعياً ان يتحمسوا للوحدة العربية حماساً صوفياً متهدجا بالاسلام من ناحية (وهم الذين عانوا الويلات من ايطاليا المسيحية) والعروبة الخالصة من ناحية أخرى (وهم الشعب الصغير الذي يجد خلاصه الابدي في الارتباط القومي بوطن أكبر). وهم لم يبعثروا الثروة الطارئة على أهداف عابرة كبناء القصور والمزارع، ولكنهم راحوا يستوردون الكفاءات العربية لتحضير الوطن وتعميره بالعلم والتصنيع والتنمية والاسكان التعاوني والزراعة الحديثة.

وبالطبع كانت هناك أخطاء، وأحياناً أخطاء فادحة! ولكنها بالقطع ليست من نوع الأخطاء التاريخية الثابتة التي لا تتزحزح. ان مجتمعاً بدوياً عشائرياً عانى الأهوال من «الاستعمار المسيحي» من الطبيعي ان يتشبث بالاسلام عقيدة له، ولكن الوهم بأن هذه العقيدة يمكن ان تسود العالم لا أيديولوجيا فحسب بل عمليا كذلك بتطبيق شريعتها على دساتير وقوانين الدنيا هو جموح في الخيال. وقد أدى هذا الجموح -قبل أي شيء- إلى

صبغ الثورة الليبية في عالم متحضر بالعنصرية الدينية ، وهي ابشع الوان التخلف في عصرنا. وبعيدا عن النكات والحقائق التي أشاعها اعداء الرئيس القذافي وخصومه حول دعوته الرسمية لبعض الدول إلى اعتناق الاسلام، فان ما لا شك فيه هو ان الثورة الليبية تورطت زمناً في تحالفات وخصومات غير مبررة بسبب هذا الوهم. ولقد يتفهم المرء مساندة ليبيا المسلمة للمضطهدين من مسلمي الفيلبين. ولكن المرء لا يستطيع ان يتفهم بسهولة مساندتها لفريق ضد فريق في ايرلندة على أسس دينية. كما ان الوضع الطائفي البالغ الحساسية في تشاد لا يقبل اللعب بالنار. وربما كانت المفارقة التي دعت الرئيس القذافي -لا بد- للتأمل، هي جهره في مصر بالانتماء إلى طلبة جامعة عين شمس ، وهو يعرف يقينا ان هؤلاء الطلاب - ناصريين وماركسيين- تختلف نظرتهم إلى الدين عن نظرته.

ولكن هذا الخطأ -وفي تقديري انه خطأ فادح- ليس من الأخطاء الثابتة ، فالسلوك السياسي المتطور للقيادة الليبية قادها بالضرورة إلى اعادة النظر لا في الاسلام وانما في تصديره وتعميمه. سوف تبقى العقيدة الاسلامية في ليبيا لامد طويل هي الموئل الروحي لجماهير البشر، وقد تستن منها القوانين والتشريعات ، وستظل ملهما أيديولوجيا لقيادة الثورة.. ولكن هذه القيادة لن تفرض هذه العقيدة على الاخرين ، ولن تتخلى عن التقدم الاجتماعي بوطنها تحت راية الاسلام. لقد كان من المضاعفات السلبية لهذا الخطأ الليبي، أن رياحاً سامة هبت على مصر وكذلك على سوريا في فترة

حرجة ، من آثارها المباشرة ما لفت إليه النظر الزعيم اللبناني الراحل كمال جنبلاط ، إذ تبنى الدستور المصري للمرة الأولى نصاً يقول أن رئيس الدولة يجب أن يكون مسلماً. وربما كان ذلك لا يعني شيئاً لبلد كليبيا ، ولكنه

يعني أشياء لمصر وسوريا، يعني ارتداداً عن العمانية الديمقراطية وهو التيار الحضاري العريق في كلا البلدين.

من الأخطاء أيضاً — وليس من المفاخر — نقل التجربة المصرية في التنظيم السياسي كما هي، بل والمزايدة عليها بتحريم الاحزاب والنص القانوني على اعدام من يدعو اليها. وبالرغم من التعسف في الاستناد على الآية القرآنية التي ورد فيها لفظ «التحزب»، فان نتائج هذا القانون وخيمة.. لا لان الصيغة المصرية ذاتها قد اعتورتها النواقص والثغرات، بل لان الديمقراطية هي الدعامة الرئيسية لتجربة تحبو في بلد كليبيا يحتاج أكثر من غيره لكافة الاجتهادات والطاقات الفكرية المستقلة عن رأي السلطة. والديمقراطية في بلد كليبيا تساعد على اكتشاف المخزون الشعبي الذي لا يقل أهمية عن مخزون البترول. وهي أداة توحيد وليست اداة فرقة، ولكنه توحيد التنوع الغني بالمفاجآت.

ولقد ترتب على هذا الخطأ ما سمي بالثورة الثقافية التي كادت تتحول في احدى اللحظات إلى نقيض هذا التعبير، إلى ما يشبه محاكم التفتيش. ان الثورة الليبية تحتاج بحق إلى «نهضة ثقافية» تبدأ تقريباً من الصفر، من أوليات التراث الانساني إلى منجزات الفكر العربي الاسلامي إلى ابداعات الحضارة الحديثة بمختلف اتجاهاتها، إلى «اختيار» أكثر اجنحتها تقدماً وفاعلية. أما احراق الكتب والمكتبات وسجن الثقافة والمثقفين، فليست من الثورة في شيء، بل هي دخيلة عليها، هي سليلة محاكم التفتيش المسيحية في العصور الوسطى والمرحوم هتلر في عصر النازية والمرحوم ماكارثي في العصر الاميركي. والثورة الليبية لا تمت بصلة قرابة إلى هذه العصور والرموز المنحطة في تاريخ البشرية.

لذلك فهو خطأ عارض، وليس خطأ ثابتاً.. لا بد من أنه الآن بدأ

يلفظ أنفاسه ، فقد بدأت موجة الخسارة .

والخطأ الثالث هو ذلك الصدام الحاد الذي وقع يوماً بين التجربة الليبية والمعسكر الاشتراكي نظاماً وأيديولوجية . وقد بدت الأمور حينذاك كما لو ان حربا صليبية قد أعلنت بين ليبيا والاتحاد السوفياتي ، بين الاسلام والشيوعية . وقد تسبب هذا الخطأ في خطأ الفصيل الوطني الاخر الذي راح يرتاب في هوية الثورة الليبية ، كما ان هذا الخطأ فتح للتجربة الليبية أحضاناً رجعية ملوثة بالتبعية للاجنبي . والمفارقة المؤسية أنها ذات الاحضان التي تلوح أذرعها الآن في وجه ليبيا وقيادتها وتتهمها بأقذر الاتهامات .

لم يكن لهذا الخطأ مصدر استراتيجي ، فالتجربة الليبية في جوهرها تجربة وطنية ، ولكن مهاد التخلف والاوهام الايديولوجية اوقعتها – مؤقتاً – في هذا الخطأ الذي يفصم عرى التحالف المبدئي بين حركة تحرير وطنية ومعسكر الثورة العالمية ضد الاستعمار والامبريالية . ان مصدر الخطأ في ظني هو «تكرار» التجربة الناصرية وليس البدء من نهايتها . وهي النهاية التي أوجزها عبد الناصر في قوله المأثور ان علاقتنا بالسوفيات ليست مرحلية أو تاكتيكية ، بل هي علاقة مستمرة واستراتيجية ، لقد تسبب هذا الخطأ في عزلة الثورة الليبية زمنا عن قوى التحرر والاشتراكية في العالم ، وفي تقرب الرجعية ومعسكر الثورة المضادة من قيادة الثورة .

ولكنه هو الآخر ، لم يكن خطأ ثابتا ، لان الأساس الموضوعي للقاء بين التجربتين الوطنية الليبية والثورية الاشتراكية ، كان قائماً ومتيناً .

هكذا دار الزمن وأصبحت ليبيا الآن – كما كان عبد الناصر عام ١٩٥٥ – هدفاً لحملات الدوائر الرجعية ، لمجرد شرائها السلاح السوفياتي .

° ° °

ليكن، فلا يصح أخيراً غير الصحيح.. لقد تعثرت التجربة الليبية في خطواتها الأولى، ولا زالت بعيدة نوعاً عن تصحيح كافة الأخطاء. ولكن المهم أن أساسها الوطني السليم ينبغي ان يجذب النظر السليم إلى جوهر التجربة وظروفها ومشكلاتها، لا أن يدفع البعض إلى الصيد في الماء العكر. والمهم أيضاً ان الحركة الليبية تتجه في خطها العام إلى الاستفادة من الأخطاء والصدمات، وبالتالي فان كفة الامل ترجح كثيرا كفة اليأس من حاضر التجربة ومستقبلها.

وكما أننا نطالب المصريين ان يتفهموا التجربة الليبية في حركتها وفي ظروفها الخاصة، فانه يتعين على الليبيين ان يتفهموا مصر في حركتها وظروفها الخاصة. أكثر من ذلك يتحتم على القيادة الليبية أن ترى بوضوح بصمات الوجه السلبي لمواقفها مطبوعة على الكثير من المواقف المصرية. كيف؟.

● ان مصر بشكل عام مجتمع «مدني» لا بسبب آلاف السنين من الحضارات المتعاقبة، وانما بسبب لقائها المبكر مع الحضارة الحديثة، وتركيبها الاجتماعي المحدد طبقيا لا طائفياً، ودولتها البيروقراطية العريقة، وكثافتها السكانية بشقيها: السلبي وهو الفقر، والايجابي وهو غناها بالطاقات البشرية الفاعلة.

● ان مصر–سواء ارادت أو لم ترد–هي مركز الثقل العربي، لذلك فان مصيرها المؤكد هو الوحدة أيا كان شكلها.

● ان مصر عامرة بالتيارات الفكرية المتعارضة منذ وقت طويل، لذلك فانها تغلي تحت الأرض بالتعدد والتنوع، وان ظهرت من فوق «تنظيماً سياسياً واحداً». ومن تقاليدها العريقة الوحدة الوطنية رغم الاختلاف في الرأي.

● قدمت مصر لنفسها ولامتها العربية خلال ربع قرن ما يزيد على المائة الف شهيد، وجاعت وتعرت، ولكنها لم تكف عن النضال ضد الاستعمار القديم والجديد. وهي تدري أكثر من غيرها أن المشروع الصهيوني موجه أساساً لضربها وعزلها والاجهاز عليها. لذلك فهي لن تكف - دفاعاً عن وجودها - عن صراعها مع «اسرائيل».

ولا بد من التذكير مرة أخرى ان المواقف الايديولوجية السابقة للقيادة الليبية هي التي أشاعت في الجو المصري مناخاً سلبياً معبأ ضد السوفيات مناوئا لليسار، ولعلها تلحظ الان ثمار هذه المواقف.

وعليها ان تلحظ أولاً ان اليسار المصري الذي تحفظ على كثير جداً من مواقفها الايديولوجية في ما مضى لم يدخل قط حلبة المباراة القذرة في شتمها واتهامها في أعز ما تمتلك: وهو وطنيتها. أما اليمين الموصوم، الذي كان يكيل لها المدائح ويحيط أعناقها بباقات الزهور، فهو الذي يتنافس على تجريحها والتشهير بها.

.. وماذا بعد؟

لا بد من وقفة عاقلة موضوعية رصينة تتجاوز أسوار «الذات» وما هو طارىء وعارض، تفتش عن الجذور، وتتفهم الحجم الحقيقي للخلاف. ليكن اختلافا في الرأي حول المسيرة المصرية. ولكنه بالقطع تناقض ثانوي بين نظامين يجمعهما الكثير ويفرقهما القليل. وكما ان الخلاف ليس نوعياً ولا استراتيجياً. لا ينبغي ان يكون الصلح «تبويساً عشائرياً». ان الهجوم غير المسؤول من جانب بعض الصحفيين المصريين يعادله تماما الهجوم الليبي على مصر. ومن يقرأ هنا وهناك يشعر كما لو انها حرب بين العرب واسرائيل أو بين الغرب والشرق في زمن الحرب الباردة.

وليس هذا صحيحا. هناك أخطاء وتجاوزات من الجانبين. لا تخدم التسوية السلمية التي تنشدها مصر، ولا تخدم الحرب الشعبية التي تنشدها ليبيا. ويستطيع «فريق ثالث» ان يستثمر حجم الخلاف لتزكية المشروع المضاد للتسوية والحرب معاً.

ولقد ظل الخلاف قائماً، وكان يمكن معالجته - لا تصفيته - بتقدير الجانبين لجذوره الموضوعية. وقد كان الأمر حتى ذلك الوقت خلافاً في الرأي، وليس في المصير أو الاستراتيجية. ولكن التهويل من شأنه تذكية نيرانه، هو الخط المفتعل الأول بين خطوط المشهد العربي الراهن.

لم يكن خطا أصيلاً، ولعل هذا بالضبط ما يصيب بعض الناس بالبلبلة ويدفع بعضهم الآخر إلى مقاعد المتفرجين.

و..

ولم يعد الصمت ممكنا، فصراعنا الثانوي حين يعنف ليبدو تناقضاً رئيسياً - وهو ليس كذلك - يصبح «موسيقى» تريح أعصاب العدو ليكسب وقتاً.. ما أثمنه.

لنتابع اذن خطوط اللوحة، المزيفة والاصيلة معاً.

٦ - أبعد من بغداد.. ودمشق

من الممكن ان تقول لي: يكاد المرء يستخلص من كلماتك أنه لم يكن هناك خلاف موضوعي في ذلك الوقت بين ليبيا ومصر، الا ترى ان هناك اختلافاً كامناً ومبكراً بين موقف النظام المصري من التسوية وموقف النظام الليبي؟ الا يمكن أن يكون هذا هو مصدر الخلاف الحقيقي؟ وأجيب:

كلا، لست معك، أولاً لان النظام الليبي لم يعترض على جمال عبد الناصر حين قبل مشروع روجرز، وثانياً لان النظام الليبي يقيم علاقات طيبة مع دمشق رغم اتفاقها مع مصر (حينذاك) في الحرب والسلم. وليس معنى ذلك مطلقاً ان «التسوية» بعيدة عن الخلافات العربية الراهنة، بل ربما كانت هي «الفريق الثالث» وراء الصراعات المريبة التي نشهدها. ولكننا نشاهد في الوقت نفسه تطبيقاً مقلوباً من جانب الانظمة العربية لمفهوم الانفراج الدولي والتعايش السلمي. ان الاستقطاب الذي كان يسميه عبد الناصر «وحدة الهدف» كان يقصد به وحدة الانظمة الوطنية التقدمية، أما «وحدة الصف» فتعني تقارب جميع الانظمة على اختلاف اتجاهاتها الاجتماعية والعقائدية، ولعل هذا أو قريباً منه ما يرادف فكرة التعايش السلمي. ولكن المنظر العربي الراهن يقلب هذه المفاهيم كلها رأسا على عقب، فالدول الوطنية التقدمية على «وفاق» مع الدول السلفية المحافظة، ولكنها على خلاف مع بعضها البعض. وبالتالي يستحيل ان تشكل التسوية بذاتها خلافاً موضوعياً – بالغ الحدة والعنف – بين مصر وليبيا أو بين سوريا والعراق، وان لم تكن اصابعها بعيدة عن تصعيد هذه الخلافات وتفجيرها.

ولنتخذ من الخلاف العراقي – السوري، مثلاً ثانياً.

ولقد يغري البعض في هذا الخلاف بالذات، تتبع جذوره الحزبية والتنظيمية والعقائدية.. وهو اغراء تدعو اليه عدة اعتبارات موضوعية صحيحة، ذلك ان الأصول الواحدة بتفرعاتها وتناقضاتها وتطوراتها قبل الوصول إلى السلطة في دمشق وبغداد، لا بد انها انعكست على كل من المسيرة السورية والمسيرة العراقية على حد سواء. ولكني لا أرغب ولا استطيع الخوض في الاصول الحزبية البعيدة ولا تطوراتها الحديثة لأسباب أراها وجيهة :

● فأنا من ناحية لست قاضياً أيديولوجيا بين الفريقين، ولا يؤهلني موقفي العقائدي ولا تاريخي السياسي لان أتخذ هذا الموقع.

● ومن ناحية أخرى، فقد وصل الفريقان إلى سلطة الحكم، وهي مرحلة كيفية جديدة في تاريخها الخاص وفي تاريخ بلديهما بشكل عام. والوصول إلى السلطة يعني ان هناك «دولة» يختلف أسلوبها في الحوار مع بقية الدول عن أسلوبها السابق على الحكم.

● ان الصراع الايديولوجي من الممكن أن يستمر، ويجب ان يستمر، دون أن يؤثر ذلك لحظة واحدة على علاقات الدول ببعضها البعض، لان علاقات الدول تؤثر على شعوبها، بينما الصراعات الايديولوجية تؤثر على مجرى الحزب أو التنظيم وحده.

لذلك قلت انني لست أرغب ولست استطيع الخوض في الجذور التنظيمية والايديولوجية للمشكلة الراهنة بين سوريا والعراق، رغم اعترافي سلفاً بأنها قد تكون «العصب الحساس» للقضية كلها. ولا شك ان الوقت متاح لمن تؤهله الظروف ان يتسلح بمشرط أكاديمي ويغوص في عمق أعماق الجرح، ليقول كلمته -أمانة- للتاريخ. غير ان الوقت متاح -بنفس المقدار- لمن يود ان يبحث عن «الشبح» الجاثم فوق صدورنا كالكابوس، منطلقاً من ان هناك دولتين شقيقتين يجمعها الكثير ويفرق بينهما القليل، ومع ذلك فان ما يبدو على السطح -طيلة السنوات الماضية- يبدو نقيضاً لهذه الحقيقة الاصيلة، اذ يطفو فوقه بكثافة مريرة كل ما هو مزيف وعابر.

° ° °

من أين نبدأ طريقنا اذن، وسط الكم الهائل من الاشواك؟

لتكن البداية هي حرب تشرين، وهي الحرب التي مهما قيل فيها،

فانها جسدتْ الرفض الوطني القاطع للمشروع الصهيوني القائم على التوسع. وفي هذه الحرب لم تكن سوريا تابعة للقرار المصري-وهو قرار تاريخي بحق-وانما كانت شريكا شريفا، خاض غمار القتال بشجاعة اسطورية، ولم يتوقف بها عندما أنجز في اليوم الأول والثاني تحرير الجزء الأكبر من الهضبة المحتلة. وانما هو قد انتظر الشريك المصري ان ينجز هو الآخر. وقد دفعت سوريا-والحرب كلها-ثمن هذا الانتظار، دفعته بسخاء وبطولة تجسيداً عميقاً لمعنى الشركة المقدسة في أرض الفداء. وعندما أوحت مصر بأن الاتحاد السوفياتي قد طلب وقف القتال، أعلنت دمشق أن السوفيات لم يتقدموا بهذا الطلب.

غير ان الوجه الاخر في هذه النقطة هو أن بغداد بادرت إلى تأمين حدودها مع ايران بموجب اتفاق مؤقت، وأرسلت عشرات الالوف من قواتها المسلحة إلى الأراضي السورية. هكذا أملت عليها عقيدتها القومية وهكذا فكر ونفذ عقلها الاستراتيجي. وبالرغم من الخسائر الباهظة التي فقدها العراقيون في الرجال والمعدات، فان التقييم العسكري لحرب تشرين من جانب مختلف الاطراف، يؤكد ان الامداد العراقي المكثف عدداً وعتاداً هو الذي حسم تفكير العدو في تجاوز الخط الأحمر.

وعندما قبلت سوريا وقف اطلاق النار سحب العراق جنوده من الميدان. وهو الموقف الذي اتخذته ليبيا في مصر، كما سبق ان اتخذته الجزائر عام ١٩٦٧. وبالرغم من ان التاريخ وحده هو الذي سيحكم على الصواب والخطأ في هذا الموقف، الا انه من حيث المضمون-في تقديري-ليس موقفاً عسكرياً. بل هو موقف سياسي مسبق من نتائج وقف اطلاق النار. وانصافا للحقيقة نقول:

● ان سوريا قررت وقف اطلاق النار بعد قبول مصر بانهاء

المعارك، ولم يكن من المعقول استراتيجياً ان تستمر دمشق وحدها.

● انصافاً للحقيقة أيضاً نقول ان دمشق ظلت في «حرب استنزاف» دامت شهرين قبل فك الارتباط بينها وبين قوات العدو، بالرغم من توقف صوت المدافع على بقية الجبهات. وسواء في ٦ اكتوبر أو في الاستنزاف، فان القوات المسلحة السورية قد سجلت آيات باقية على بسالة المقاتل العربي، كذلك برهن الشعب السوري العظيم بدماء شهدائه من القنيطرة حتى دمشق، ان تحرير الأرض هو الحصن المنيع للتقدم الاجتماعي. لقد أكدت سوريا بالدم أن العرب أيضاً لهم بطولاتهم التي لا تقل عن بطولات ستالنجراد.

● انصافاً للحقيقة أخيراً ان سوريا لم تغامر كغيرها بتحالفاتها الاستراتيجية من أجل المكاسب الآنية، لم تفك ارتباطها مع الاتحاد السوفياتي، ولم تنل من المقاومة الفلسطينية، باستثناء ضراوة الخلاف بينهما أثناء حرب لبنان.

غير أن هذه الحقائق كلها لا تنفي أن سوريا مضت في طريق التسوية (بمعناها السابق على خطوات السادات المنفردة، أي بقبول قرار ٢٤٢ الذي سبق لجمال عبد الناصر أن قبله عام ١٩٦٧). لذلك اختلفت مع الموقف السياسي للعراق من التسوية، ومن المعروف ان موقف العراق السياسي من تسوية أزمة الشرق الأوسط، هو في الأساس موقف ضد الصهيونية والاستعمار الاميركي، وليس موقفاً ضد سوريا أو مصر أو الاردن ومن المعروف أيضاً أنه موقف «اعلامي» من فكرة التسوية ذاتها دون تركيز-أو تمييز-على أطرافها العربية. وعلى الصعيد الدبلوماسي هو موقف لا يتجاوز الحوار سواء مع مصر أو مع الاتحاد السوفياتي. لذلك، فبالرغم

من التباين في وجهات النظر لم يخدم الخلاف بين العراق ومصر، بل العكس هو الصحيح. كذلك الأمر مع السوفيات، فقد صرح صدام حسين أكثر من مرة أنه لا يطلب من الاصدقاء أو الحلفاء أن يكونوا عربا أو ان تطابق آراؤهم في قضية عربية آراء بغداد، دون الزام من أي جانب أو قيود.

من هنا كان اختلاف العراق مع مضمون التسوية لا ينطوي بأية حال على اختلاف خاص واستثنائي مع سوريا، ولكن الأمر يبدو لي أن العاصمة السورية قد تصورت في ذلك الوقت ان الموقف العراقي في جوهره، موجه ضدها. وهكذا تداعت الحوادث التي غطت على القيمة الاستراتيجية الخطيرة في الموقف العسكري العراقي أثناء القتال، انها قيمة استراتيجية بغض النظر عن اخلاقيات الشهامة العربية وأيديولوجيات الحزب العقائدية، تبلورت في الوعي العسكري والسياسي العراقي من لقاء المصلحة القومية والرباط التاريخي والوشائج الاجتماعية والاقتصادية ووحدة الأراضي والتقدم التكنولوجي وغيرها من العناصر التي امتزجت في مركب واحد يحتم مواجهة الدم المشتركة للمشروع الصهيوني. وبالرغم من أية تسويات ممكنة أو محتملة تظل هذه القيمة الاستراتيجية التي كرستها حرب تشرين عملياً بمنأى عن الطوارئ العارضة بين الدولتين، تبقى حقيقة علمية لا تقبل الشك بالمزايدة أو المناقصة، تبقى جسراً راسخ الثبات في العمق لا يقبل الاهتزاز، لانه الاصيل، وغيره زائف.

فالوهم بأن موقف العراق السياسي من التسوية موجه أساساً ضد سوريا لا يعادله سوى غياب القيمة الاستراتيجية للموقف العسكري العراقي من الوعي السوري.

° ° °

من هذين الخطأين تداعت الحوادث.. وكانت بداية التصعيد..
لماذا؟ ولمصلحة من؟؟.

وهل ننتظر التاريخ حتى يقول كلمته في الاصول والجذور الاكاديمية والمنهجية والتنظيمية والايديولوجية التي أدت إلى الخلاف؟

أم نقول مع البعض - بدافع السهولة - ان كلا النظامين يريد هدم الاخر؟

حينذاك يثور السؤال مجدداً: ما هو الهدف؟ كيف يمكن تطبيق الانفراج الدولي على الوطن العربي تطبيقاً مقلوباً، فنلاحظ تعايشاً سلمياً بين الدول التقدمية والدول الرجعية، ولا نعثر على الحد الأدنى من التعايش بين الانظمة الوطنية؟ أين تقع أزرار التصعيد، ما هي الأيدي الخفية التي تديرها؟ ان ما يجمع بين دمشق وبغداد أكثر كثيراً - رغم كل شيء - مما يفرقهما، فمن الذي يقلب الصورة ويباعد بين الشقيقين ومصيرهما واحد؟

من؟

وهل نظل نبحث عن قطة سوداء في غرفة مظلمة لا وجود لها. أم أن هناك فريقاً ثالثاً - بالفعل - يدوس على شهداء سوريا وأبطال العراق. ليكسب هو آخر الجولة؟.

من؟.

ودمشق ستظل قلعة عربية صامدة في وجه المشروع الصهيوني. وبغداد هي العمق الذي تهوي عند قاعه رؤوس الاعداء، أمس واليوم وغداً؟.

.. ولو أننا نظرنا بعين مجردة إلى البناء الاقتصادي والاجتماعي لكل من سوريا والعراق، الا نجد أنهما القطران المرشحان أكثر من غيرهما للقاء - أيا كانت درجة اللقاء - وان الخلاف المحتدم بينهما فوق السطح، لا علاقة له بالجذور.

والجذور.. ليست الخلافات التنظيمية والايديولوجية، وانما هي ماضي الشعب هنا وهناك، حاضره ومستقبله. هذه هي الجذور التي تجمع ولا تفرق.. والخلاف الحاد الراهن اذن ليس خطا أصيلاً في المشهد العربي الراهن. انه أكثر خطوط اللوحة زيفا وبعدا عن حقائق التاريخ.

فهل يمكن للزيف ان يغلب الحقيقة؟

فكروا، فالاعداء أمامكم والبحر وراءكم، وأما ان تصل المركب كلها سالمة أو يغرق الجميع!

فكروا، فليس هناك وقت!

ولنتابع رحلتنا.

٧ - الفريق الثالث

ربما كان الفصل الأول والاخير للحرب الأهلية اللبنانية والحرب اللبنانية الفلسطينية التي دامت أكثر من عام ونصف انها اشارت باصبع ثابتة إلى ما يسمى بالفريق الثالث أو «الشبح» الذي راح يمزق الصف العربي بغير هوادة في هذه المرحلة دون غيرها من الاوقات - بشكل عام - وراح يمزق الصف الوطني التقدمي ابان ما يسمى بمفاوضات أزمة الشرق الأوسط، على نحو خاص. كانت «حرب لبنان» بمقدماتها وسياقها ونتائجها بمثابة

«انبوبة الاختبار» التي كشفت تفاعلاتها عن «عناصر التفجير» الخفية، وراء ما حدث ويحدث في العلاقات المصرية الليبية والعلاقات السورية العراقية والعلاقات اللبنانية الفلسطينية والعلاقات اللبنانية اللبنانية. ذلك ان المشهد السياسي العربي الذي بدا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالغ التماسك والالتحام، سواء على صعيد الانظمة أو على صعيد الجماهير العربية، قد انقلب رأسا على عقب غداة الحرب، أي مع بداية نتائجها السياسية، وانفراد الولايات المتحدة الاميركية بحل الأزمة «سلمياً». واذا كان تعبير «الفريق الثالث» أو «اليد الثالثة» قد اطلقه اللبنانيون للمرة الأولى في ايار ١٩٧٣ ثم كرروا اطلاقه في الحوادث الاخيرة ليدل على تلك «الاصابع» التي تشعل الحرائق كلما انطفأت النيران، فان هذا الرمز يصلح في تقديري للدلالة على «حريق الوطن العربي» بأكمله والذي لم تكن «بيروت» سوى مرآة مصقولة وشديدة الحساسية للهبه الكثيف ودخانه الخانق.

ولنتذكر معاً الشرارة الأولى التي تطايرت – من مكان ما في واشنطن، ربما كان البنتاغون أو البيت الأبيض أو وكالة المخابرات المركزية أو وزارة الخارجية – عام ١٩٧٠ حين تقدمت الولايات المتحدة الاميركية بمشروع روجرز إلى الرئيس جمال عبد الناصر. تقدمت اميركا بهذا المشروع وحرب الاستنزاف المصرية في ذروتها، وقد انهكت القوات الاسرائيلية واضطرتها للاستغاثة حتى ان بعض المعلقين العسكريين اعتبروا حرب الاستنزاف حينذاك الحرب الرابعة. كانت المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت أيضاً – بعد ثلاث سنوات من هزيمة ١٩٦٧ – قد استطاعت ان توجه ضربات مؤثرة للعدو داخل الأرض المحتلة وصلت ذروتها في معركة الكرامة عام ١٩٦٩، كما تمكنت من أن تؤسس بعض القواعد التنظيمية المقاتلة في الضفة الغربية وغزة. في هذا الوقت تماماً، تقدمت أميركا بمشروع روجرز.

وأجرى عبد الناصر حساباته على هذا النحو: ان الأمل في قبول اسرائيل لهذا المشروع وتحقيقه لا يتجاوز النصف في المائة، كما ان مصر تحتاج لبعض الوقت تلتقط فيه الانفاس لتنجز خلاله بناء قواعد الصواريخ على طول القناة. ولم تكن فترة الاشهر الثلاثة – التي يتوقف فيها اطلاق النار – بالامد الطويل، بعدها تظهر النوايا ويمكن استئناف القتال. ولكن مشروع روجرز – في واقع الأمر – لم يكن نداء إلى القاهرة، وانما كان الشيفرة السرية لضرب المقاومة في عمان. هكذا تمت مجزرة ايلول ١٩٧٠ واغتيال جمال عبد الناصر في هدوء، بمناورة اميركية واحدة. أن أزمة القلب القاتلة التي اصابت الرئيس كانت النتيجة «الطبيعية» لاحساسه الطاغي بالمسؤولية وفجيعته بلا حدود. وقد كانت الأيدي الملوثة بدماء عشرين ألفاً من الفلسطينيين هي نفسها التي قتلت عبد الناصر، وكان موته في ذاته انقلابا لا على الصعيد المحلي في مصر وحدها، بل على الصعيد العربي كله.

ما هي هذه الأيدي؟.

● انها في المقام الأول الولايات المتحدة واسرائيل، بالتخطيط المشترك، والتنفيذ غير المباشر. وسواء كان التخطيط في مجلس الأمن القومي أو في مجلس الشيوخ، وسواء كان التنفيذ بأصابع وكالة المخابرات المركزية أو شبكات التجسس الاسرائيلية. ذلك ان اميركا واسرائيل هما العدو الرئيسي لحركة التحرر العربي التي كان يجسدها عبد الناصر، وهما أيضاً العدو الرئيسي للمقاومة الفلسطينية، الكتيبة الصدامية الأولى في معركة تحرير فلسطين.

● انها في المقام الثاني الانظمة الرجعية المتحالفة مصيرياً مع الامبريالية الاميركية، وان اختلفت جزئياً وتاكتيكيا مع الوجود الاسرائيلي.

● انها في المقام الثالث الجيوب اليمينية في الانظمة الوطنية التقدمية، التي اضيرت مصالحها في الماضي القريب وتتطلع إلى «تعديلات في الوضع» يعيد اليها اعتبارها في المستقبل القريب. وهي جيوب «مليئة» بالامتيازات الطبقية التي تحميها تكوينات عشائرية أو غلالات طائفية.

وهكذا، فان المأساة المزدوجة برحيل عبد الناصر المفاجئ، ومجزرة أيلول الاردنية، كانت «النجاح الأول» لمشروع التصفية الاميركي الاسرائيلي في مواجهة مشروع التسوية ومشروع الحرب الشعبية معاً. والملاحظة الجديرة بالانتباه ان الولايات المتحدة هي التي تصوغ مشروع التسوية، وهي أيضاً التي تشرف على تنفيذ مشروع التصفية. تستغل في ذلك التناقض الممكن الحدوث - في الصف العربي - بين القائلين بالتسوية السلمية والقائلين بالحرب الشعبية. تستغل أيضاً التحالف القائم بين النظم الرجعية والنظام الاستعماري العالمي. تستغل أخيراً الجيوب اليمينية في الانظمة الوطنية، وهي الجيوب المرشحة للاستيلاء على السلطة والانحراف بها عن المسار القومي التقدمي.

تلك كانت الخطة عام ١٩٧٠ التي نجحت في القاهرة بالغياب الفاجع لعبد الناصر - الغياب الانقلاب - كما نجحت في عمان بالمذبحة التاريخية للفلسطينيين. وهي الخطة البديلة لحرب الاستنزاف من جهة والحرب الفدائية الفلسطينية من جهة أخرى.

° ° °

بعد ثلاث سنوات قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣ تتويجاً عربياً حاسماً لحرب الاستنزاف المصرية، وكانت المقاومة التي لم تفقد روحها في أيلول الدامي، قد استعادت جسدها، بتأمين قواعدها في لبنان وداخل الأرض المحتلة على السواء، وبتعاظم عملياتها المسلحة وحربها الدبلوماسية.

وأثناء حرب تشرين تلاقت الأمة العربية كما لم تتلاق من قبل. ولكن «الخطة البديلة» كانت جاهزة. وتوقفت النيران على مختلف الجبهات. كان القناع روجرز قد بلي وانتهى، وأصبح هناك قناع جديد أكثر بريقاً، يدعى كيسنجر. وظهرت المشاريع الثلاثة على الفور، فتح كل طرف درجه، واخرج الملف:

● مشروع التصفية الاميركي الاسرائيلي الذي يهدف اولاً واخيراً إلى حفظ الكيان الصهيوني من التصدع تحت حجة «الحدود الامنة» و «الاعتراف المتبادل». أي تصفية القضية الفلسطينية من جانب واخضاع العرب لفلك النفوذ الامبريالي من جانب آخر، وما يترتب علي هذين الهدفين من تعليق الفلسطينيين بين النظام الهاشمي و«اسرائيل» واقصاء الحضور السوفياتي عن المنطقة وفك اوصال حركة التحرر العربي حتى يتسنى الاجهاز عليها نهائياً.

● مشروع التسوية السلمية العربي بقيادة مصر وسوريا وتشجيع السعودية وايران، أي بقيادة أقوى دولتين على خط المواجهة مع «اسرائيل» وبدعم أقوى دولتي نفط في الشرق الأوسط. والمشروع يهدف إلى «ازالة اثار العدوان» الاسرائيلي عام ٦٧ والتفكير في كيان فلسطيني مستقل عن الاردن واسرائيل معاً. والمشروع ليس بعيداً عن التأييد الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية واجزاء عريضة من الرأي العام العالمي، كما انه ليس بعيداً عن التأييد التاكتيكي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ذلك انه يؤدي في الوقت الحاضر إلى تقليص نظرية الأمن الاسرائيلي من نفوذها الايديولوجي على الأقل، ويتيح للفلسطينيين موطئ قدم.

● مشروع حرب التحرير الطويلة الامد الذي تتبناه أساساً بعض

فصائل المقاومة الفلسطينية بدرجات مختلفة بهدف استراتيجي هو اقامة فلسطين العلمانية الديمقراطية، وتتبناه أعرض الجماهير الشعبية في الوطن العربي وقلة قليلة من الانظمة العربية - في مقدمتها ليبيا والعراق والجزائر - بهدف تحرير الأرض العربية من الامبريالية عموماً والاستعمار الصهيوني خصوصاً، تمهيداً لتوحيد الوطن الكبير في ظل الاشتراكية.

ظهرت المشروعات الثلاثة اذن غداة انتهاء الحرب، ولقد كان المشروع الأول والثالث واضحين غاية الوضوح، ولكن المشكلة بدأت مع المشروع الثاني: التسوية السلمية. وكانت «الخطة البديلة» جاهزة كما قلت من جانب التحالف الاميركي الاسرائيلي، تتكون من عنصرين أساسيين هما:

● عزل أصحاب المشروع الثالث - حرب التحرير - بالتمحور مع أصحاب المشروع الثاني القائل بالتسوية السلمية. وهذا يتطلب توجيه ضربات مؤثرة إلى الفلسطينيين - المقاومة - بوجه خاص، واليسار العربي بوجه عام. يتطلب هذا التمحور أيضاً ايجاد ارضية للتفاهم مع الطرف الدولي المناوئ، الاتحاد السوفياتي، واقامة الجسور - من مختلف الأنواع - مع الطرف المحلي، مصر وسوريا.

● اخفاء جوهر المشروع، وهو التصفية، وارتداء قناع «التسوية»، وذلك باحلال عنصر التفاوض بدلا من لغة التهديد، وابداء روح التنازل حتى يتم مقابل تنازل من الجانب العربي فيمكن الوصول إلى «حل وسط». والتخفيف من الاعباء الاقتصادية التي يعاني منها الطرف العربي. والظهور دائماً بمظهر «الوسيط صاحب المساعي الحميدة».

تلك هي الخطة البديلة، وقد ساعدها على النجاح النسبي، ان رؤيا

مشروع التسوية السلمية لم تكن بنفس الدرجة من الوضوح التي كانت ولا زالت عليها فكرة التصفية ونقيضتها فكرة حرب التحرير.

لماذا؟

● لأن الطرف العربي في التسوية لم يستوعب حقيقة الدور الاميركي منذ مأساة عام ٧٠ المزدوجة. لم يستوعب ان مشروع روجرز كان يستهدف كسب الوقت لضرب المقاومة واغتيال عبد الناصر، وان التسوية بذلك كانت قناعاً للتصفية، لم يستوعب ان عبد الناصر نفسه - رغم الخديعة - قدر نجاح مشروع روجرز بنسبة نصف في المائة. لم يستوعب الطرف العربي أيضاً ان اميركا لم تتدخل أيام روجرز الا بعد حرب ناجحة في انهاك الاسرائيليين هي حرب الاستنزاف المصرية ومعارك المقاومة في الأرض المحتلة، وانها - اميركا - لم تبادر إلى التدخل بعدئذ رغم مبادرة السادات ومشروع المملكة المتحدة الذي عرضه الملك حسين. انها اذن لا ترتدي قناع التسوية الا حين يصبح الكيان الصهيوني في خطر. ولم يستوعب الطرف العربي «توقيت» التدخل الاميركي: هل هو لحماية «الوجود الاسرائيلي» حقاً، ام لحماية «الأمن الاميركي» في المنطقة فعلاً؟

● كذلك فان الطرف العربي - خصوصاً مصر - لم يقم وزنا لبقية أطراف مشروع التسوية، خصوصاً الطرف الدولي، الاتحاد السوفياتي. ذلك انه اعتبر القناع الاميركي وجهاً أصيلاً، نتيجة الصعود المفاجئ للجيوب اليمينية في الانظمة الوطنية - بعد غياب عبد الناصر - وكذلك الصعود المفاجئ للانظمة العربية الرجعية. ان هذه الانظمة وتلك الجيوب قد رأت من قبل ان «اسرائيل» هي المشكلة الوحيدة بينها وبين الولايات المتحدة، ثم رأت من بعد ان مصلحتها في البقاء والازدهار والسلطة، هي التعلق بالحبل الاميركي، حبل النجاة من التحرر الوطني الكامل والتقدم الاجتماعي

الحثيث. من هنا كان التناقض - داخل مشروع التسوية - بين طرفه المحلي وطرفه الدولي نقطة ضعف خطيرة هزت قواعد المشروع وبعثرت خيوطه وقواه وغيرت مساره.

° ° °

ولم ينم مشروع التصفية، بل لعله استفاد من كافة المتغيرات الجديدة، وأولها غياب قائد حركة التحرر العربي عن الساحة والمضاعفات التي ألمت بمصر والعالم العربي نتيجة هذا الغياب. وأهم هذه المضاعفات التوجه الاقتصادي والسياسي المتزايد نحو الغرب، واحتدام التناقض مع السوفيات، وتعاظم أهمية الدول الموالية لاميركا. وقبل ذلك وبعده الخبرة الثمينة التي اكتسبها التصفويون من نجاحهم في أيلول عام ١٩٧٠ في كل من القاهرة وعمان.

لم يكن هناك - هذه المرة - عبد الناصر ليقتلوه. شخصياً لم يكن هناك. ولكن اثاره لا زالت باقية، على مختلف المستويات. لا زال باقياً في هيكل الانتاج الوطني بمصر، لا زال باقياً في المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لملايين الكادحين من الشعب المصري، لا زال باقياً في موجات الشباب والمثقفين والايديولوجيات المناهضة للاستعمار والطامحة في مستقبل اشتراكي. كذلك كان عبد الناصر لا زال باقياً في الوطن العربي، في أشكال التحالف المتين بين قوى الثورة العربية وبين النظم الوطنية العربية. وكان عبد الناصر باقياً في التحالف الاستراتيجي بين حركة التحرر العربية والاسرة الاشتراكية العالمية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي. حتى بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد كان عبد الناصر لا زال باقياً في «اتفاقية القاهرة» - على الأقل - التي نظمت الوجود الفلسطيني في لبنان. من هنا كان عبد الناصر - الرمز لا زال هدفاً رئيسياً لاصحاب مشروع التصفية.

لم يتم «جوهر» المشروع الاميركي الاسرائيلي «التقليدي» اذن، وانما بدأ غداة انتهاء حرب اكتوبر مستغلاً الهوية الايديولوجية والاستراتيجية للحرب، انها الهوية التي سمحت - رغم بطولات الشهداء ومكاسب الايام الأولى - بالنتائج العسكرية المحدودة، والتي سمحت لثغرة الدفرسوار ان تتحول إلى ثغرة سياسية واسعة. وبدأ الغزو الاميركي بفك الارتباط على جبهتي سيناء والجولان، وبجولات كيسنجر وزيارة نيكسون، وانتهى بلقاء سالزبورغ في ظل ظليل من احداث لبنان التي سبقته ولحقت به واحداث ليبيا - مصر، وسوريا - العراق التي احاطته من كل جانب.

ولربما يستطيع المؤرخون ان يقولوا في المستقبل:

● ان معركة مصر وليبيا كانت محتومة بغياب «العلاقة الخاصة» التي كانت تربط جمال عبد الناصر وثورة يوليو بمعمر القذافي وثورة الفاتح من سبتمبر.

● وان معركة سوريا والعراق كانت محتومة بغياب الوحدة التنظيمية والايديولوجية عن مجرى تطورات حزب البعث بعد وصوله هنا أو هناك إلى السلطة.

● وان معركة لبنان والمقاومة الفلسطينية كانت محتومة بغياب التجانس بين «الثورة المشروعة» و «السلطة الشرعية».

● وان معركة لبنان ولبنان كانت محتومة بغياب الدولة العصرية والعدل الاجتماعي.

ربما قال «التاريخ» هذا الكلام، ولكنه حينئذ يكون قال كلاما ناقصاً، كلاماً عموده الفقري هو «الغياب» أي انه فسر الاحداث - من بعيد وفي برود - سلبا.

أما نحن فواجبنا ان نقول للتاريخ أيضاً، ومن قلب الحاضر وحرارته ان غياب شيء ما يؤثر في مجرى الأمور لدرجة ما، ولكن حضور شيء ما هو الذي يؤثر في المجرى بصورة حاسمة. ولا شك ان «الغيابات» المذكورة قد اثرت في تطورات المشهد العربي الراهنة، ولكن الحضور المكثف لعوامل أخرى هي التي بلورت المشهد وصنعت له الاطار. وكنا من قبل قد ذكرنا ان اطار اللوحة العربية هو: البلبلة الجاهيرية الواسعة، وانتقال غالبية النظم العربية إلى مقاعد المتفرجين.

ماذا، أو من، الذي «حضر» وكان لحضوره هذه النتائج المأساوية البالغة الضراوة والعنف؟

● والجواب بدأ في اليونان ثم في قبرص، قبل ان يصل إلى آذاننا! بدأ باحدى مؤامرات المخابرات الاميركية حين استأجر الحكم العسكري في اليونان صحفيا معتوها ليسقط الاسقف مكاريوس ولتتحول الجزيرة إلى بركة من الدماء تنتهي في خاتمة المطاف إلى مشروع التقسيم العنصري. وقبرص - حتى لا ننسى - قاعدة لشن العدوان الاستعماري، لم يكبح جماحها ضد العرب سوى الحكم الوطني المستقل للاسقف الراحل مكاريوس. وحتى لا ننسى أيضاً فقد كان الانقلاب العسكري في اليونان - عام ١٩٦٧ - قريباً غاية القرب من احداث الشرق الأوسط في العام ذاته.

● ثم طرح «الجواب» نفسه على لبنان. وينبغي الاقرار سلفاً بأن الشعب اللبناني العظيم قدم ويقدم لمعركة «فلسطين» منذ عام ١٩٤٨ ما لم يقدمه شعب عربي آخر، بالاضافة إلى ان الجنوب اللبناني ظل الجبهة الساخنة الوحيدة إلى الآن منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣. ولكن «الفريق الثالث» استطاع ان يستغل وضعين متلازمين هما: الحساسيات العابرة التي

يمكن ان تنشأ عن الوجود الفلسطيني على أرض لبنان، والتناقضات الاجتماعية بين فئة محرومة وأخرى ميسورة، تصادف ان غالبية الفئة الأولى تنتمي إلى طائفة تغاير الطائفة التي تنتمي اليها الفئة الثانية. هنا أيضاً فكر «الفريق الثالث» ان يضرب عصفورين بحجر واحد، كما فعل في سبتمبر ١٩٧٠ فكر ان يطرح في جدول أعماله بندين اثنين: أولهما أردنة لبنان أي تصفية «القضية» الفلسطينية حتى لا تظل عقبة في سبيل «التسوية». والثاني هو قبرصة لبنان أي مزيد من تفتيت العرب إلى دويلات هزيلة وخلق نموذج طائفي عنصري للمرة الأولى بين الدول العربية التي تعاير اسرائيل بأنها دولة طائفية. وكان لا بد من تشابك البندين في جدول أعمال «الفريق الثالث» مع بعضها البعض، ما دام التقارب طبيعياً بين الفقراء اللبنانيين والثورة الفلسطينية، كما ان التباعد طبيعي بين أصحاب الامتيازات الطبقية وهذه الثورة.

● ثم طرح الجواب على «تشكيلة الانظمة» في الوطن العربي. ليكن الخلاف حول «التسوية» من ناحية، و «حرب التحرير» من ناحية أخرى هو منطلق «الأزمة» في علاقات دولتي المواجهة المباشرتين–مصر وسوريا–بدولتي النفط الوطنيتين المجاورتين لهما استراتيجياً، ليبيا والعراق. ولتخرج دول النفط الموالية لاميركا من حلبة الصراع، وقد اكتسبت بريقا من حظر النفط اثناء الحرب، ولتقم بدور الاخ الأكبر والوسيط بين «الاشقاء» وقد اكتسبت لمعانا من «أموال الدعم» أثناء التسوية.. فاذا انفجر الخلاف من منطلق «التسوية»، أمكن تغطيته شرقا بالنزاع السوري العراقي حول ماء الفرات، وغربا بالنزاع الليبي المصري حول رمال الصحراء. وهنا يبرز دور الجيوب اليمينية المتمركزة في أجهزة التصعيد، خاصة في اجهزة الأمن والاعلام.

تلك هي خطة عمل ما يسمى بالفريق الثالث، وتلك هي مكونات الحريق العربي الكبير الذي اتخذ له «محلا مختاراً» في لبنان. جوهر الخطة ان يبدو فريقاً «ثالثاً» وان يرتدي قناع «التسوية السلمية». وواقع الأمر انه طرف رئيسي في المعركة، وانه صاحب مشروع التصفية. واقع الأمر كذلك انه كالاخطبوط ذي الالف رأس، فهو اميركا واسرائيل والنظم العربية الحليفة للولايات المتحدة والجيوب اليمينية في النظم الوطنية. رأسه الاميركي متعدد الوجوه (المخابرات - الخارجية - البيت الأبيض - البنتاغون)، رأسه الاسرائيلي (الصقور والحمائم - عمليات جيش الدفاع - شبكات التجسس)، رأسه العربي الرسمي (بعض دول النفط - الدول الاوتوقراطية، ملكية وجمهورية، البعيدة جداً عن خط المواجهة)، رأسه اليميني في ظل الانظمة الوطنية (بقايا الطبقات القديمة، الطبقات الجديدة الوارثة لامتيازاتها، بعض العسكريين، التكوينات العشائرية، رجال المخابرات والاعلام).

هذا هو «الفريق الثالث» الذي هو ليس ثالثاً، ولا وسيطا بين فريقين، بل هو العدو الرئيسي للأمة العربية. انه يرتدي قناع «التسوية» وهو يقصد التصفية بشقيها: تصفية حركة التحرر العربي الذي اغتال قائدها منذ خمس سنوات، وتصفية القضية الفلسطينية التي اراد محوها في نفس التاريخ. وكل ما حدث ان عواصم «العمل» قد تغيرت - خلال هذه الفترة - ولكن الخطة هي هي لم تتغير.

.. فهل نجحت؟.

أو

هل كان من الممكن ان تنجح؟

ولنتابع رحلتنا.

٨ – قراءة أخيرة في الكلمات الأولى

تبقى مجموعة من «التساؤلات» حول الصراع في الشرق الأوسط. بعضها حول «جذور» المشروعات الثلاثة الرئيسية والتي دعوت أولها بمشروع التصفية الذي تديره الولايات المتحدة واسرائيل، والثاني هو مشروع التسوية الذي كانت تقوده اساساً مصر وسوريا وضمناً الاتحاد السوفياتي، والثالث هو مشروع حرب التحرير الذي تتبناه أعرض الجماهير العربية وتنفذه بعض فصائل حركة المقاومة الفلسطينية. بعض التساؤلات يدور حول الأصول البعيدة لهذه المشروعات، والبعض الآخر حول عملية التداخل والتشابك بينها أو الشد والجذب الذي يؤثر على الحدود الفاصلة بين كل مشروع. والجزء الأخير من التساؤلات يدور حول مصير الصراع في المستقبل المنظور. وقلة قليلة منها حول «الفريق الثالث» من حيث الأقنعة التي يتخفى بها، ووسائل كشفها. ولا يتسع الحيز بطبيعة الحال لتناول هذه المسائل مجتمعة وبصورة تفصيلية. ولكني سأحاول – على الأقل – أن أسلط بعض الأضواء على ثلاث قضايا مركزية: أولها أن قضية فلسطين – وليست سيناء أو الجولان – هي محور الصراع. والقضية الثانية هي أن الوحدة القومية للوطن العربي هي الحصن الطبيعي الواجب البناء ويراه الآخرون واجب الهدم. والقضية الثالثة هي مسألة الانتقال من مرحلة التخلف بأشكاله القبلية والعشائرية والبدوية والاقطاعية إلى مرحلة التقدم نحو جوهر الحضارة الحديثة في الربع الأخير من القرن العشرين.

ولعله نموذج فريد أن ترتبط هذه القضايا الثلاث ارتباطاً لا تنفصم عراه، سواء من جانب العدو – القومي والطبقي – أو من جانب الشعب العربي طوال تاريخه النضالي في العصر الحديث. إن قضية فلسطين منذ

البداية لم تكن مجرد اغتصاب لأرض أحد الشعوب، وإنما هي - بالاضافة إلى ذلك - أصبحت سوراً جغرافياً يحول دون وحدتنا القومية وسوراً اجتماعياً يحول دون تقدمنا الحضاري. ومن هنا حدث التشابك الفريد بين مصالح الاستعمار الأوروبي الأميركي والرجعية العربية التي قادت الجيوش في حرب ١٩٤٨ إلى الهزيمة وتكريس «دولة اسرائيل». ومن هنا أيضاً حدث التشابك الفريد بين مسألتي التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في النضال العربي.

ولو أننا القينا نظرة على أحد الأعضاء البارزين في «نادي الفريق الثالث» وهو العضو الأميركي، لرصدنا سلوكه على النحو التالي:

● في الثاني عشر من آذار **١٩٤٧** وافق الكونغرس الأميركي على تقديم مساعدة لتركيا واليونان قيمتها ٤٠٠ مليون دولار، تنفيذاً لاقتراح شامل من الرئيس الأميركي عرف في ما بعد بمبدأ ترومان يقول نصه الحرفي أنه يرمي إلى تأييد «الشعوب الحرة للصمود في وجه الأقليات المسلحة في الداخل أو الضغوط الخارجية». ينبغي أن نتذكر تاريخ هذا المبدأ الأميركي، انه من ناحية غداة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وطموح شعوب المستعمرات في «الاستقلال» عن الامبراطوريتين الغاربتين: فرنسا وانكلترا. ومن ناحية ثانية فان تنفيذ المبدأ لم يكن بعيداً عن احدى دول الشرق الأوسط (تركيا). ومن ناحية ثالثة فان توقيت المبدأ كان عشية الحرب العربية الاسرائيلية. فلنتذكر.

● في الخامس من كانون الثاني **١٩٥٧** قدم الرئيس الأميركي إلى الكونغرس اقتراحاً من عدة نقاط عرف في ما بعد باسم مشروع ايزنهاور، يسمح له - حرفياً - «بأن يستخدم القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة

لحماية أية دولة في الشرق الأوسط تطلب مساعدتها على صد عدوان يكون مصدره أية دولة أخرى خاضعة للشيوعية الدولية ، وتقديم المساعدات العسكرية لمثل هذه الدولة ، وتقديم المساعدات الاقتصادية لدول هذه المنطقة وتفويض الرئيس بانفاق ٢٠٠ مليون دولار لهذا الغرض». هنا أيضاً ينبغي أن نتذكر أن هذا المشروع الأميركي قد جاء عقب معركة السويس عام ١٩٥٦ لما سماه ايزنهاور نفسه بملء الفراغ الذي تركته فرنسا وانكلترا.

● تقدم وزير الخارجية الأميركية في حكومة نيكسون (١٩٦٩) بما سمي حينذاك بمشروع روجرز إلى كل من مصر وسوريا والأردن واسرائيل ، يعرض فيه برنامجاً لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي.

تقول النقطة الثانية من المشروع:

١ - الا تقوم القوات المسلحة أو قوات غيرها لأي من الفريقين البرية أو البحرية أو الجوية بأعمال عدوانية أو تهديد بالقيام بها ضد شعب أو قوات الفريق الآخر.

٢ - يتعهد كل من الفريقين بعمل كل ما في طاقته لضمان عدم نشوء الأعمال العدوانية والحربية في أراضيه وعدم ارتكابها داخل اراضيه سواء من قبل الأجهزة الحكومية أو الموظفين أو المنظمات.

وتقول النقطة الثالثة «يتفق الفريقان على وضع حدود آمنة ومعترف بها ترسم على خريطة أو خرائط مصدقة من الجانبين تصبح جزءاً من الاتفاق النهائي». وتقول النقطة الخامسة أن لاسرائيل الحق في عبور سفنها قناة السويس ، وفي النقطة السابعة «يتفق الطرفان على الأخذ بشروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين حسبما يجري الاتفاق عليها بين الاردن واسرائيل».

هنا، كذلك، يجب أن نتذكر أن هذا المشروع الأميركي قد جاء على أثر حرب الاستنزاف الناجحة.

والآن، ما هو القاسم المشترك الأعظم بين مبدأ ترومان ومشروع ايزنهاور ومشروع روجرز، حتى نستطيع أن نتصور ماذا استهدف النجم الأميركي الآفل كيسينجر؟ وماذا يستهدف النجم الأميركي الجديد كارتر؟

والجواب ببساطة بالغة هو وضع شعوب المنطقة تحت الوصاية الأميركية المباشرة، تحميها أولاً من أية «ثورة داخلية» يدعوها مبدأ ترومان بالاقليات المسلحة. وقد تحققت نبوءة - أو تخوف - ترومان بعد خمس سنوات حين قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر. وتتالت بعدها الثورات التي تقودها «الأقليات المسلحة» في المشرق والمغرب العربيين. هذه الوصايا الأميركية من شأنها ثانياً أن تغلق الملف الفلسطيني نهائياً بعد الاقرار بحل عادل لمشكلة اللاجئين، وتكريس الوجود الاسرائيلي بالاعتراف العربي بحدود آمنة لمختلف أطراف الصراع، وترسيخ التمزق القومي العربي ما دام الكيان الصهيوني قائماً، وربط دول المنطقة - في ما عدا اسرائيل - بعجلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ربطاً محكماً بادخالها ضمن دائرة النفوذ الاستعمارية.

وهكذا، فان وعد بلفور البريطاني عام ١٩١٧ ومجموعة «المبادئ» الأميركية بين أعوام ١٩٤٧ و١٩٥٧ و١٩٧٠ هي الخطوط العامة لصيغة «مشروع» التصفية الذي يستضيف إلى جانب القوى الاستعمارية والصهيونية مصالح الرجعية العربية في التمزق القومي والتخلف الاجتماعي.

ولم يتوقف التاريخ ساكناً يتفرج. كانت الهزيمة العربية عام ١٩٤٨ بين العناصر التي فجرت الثورات الوطنية العربية منذ عام ١٩٥٢ في مصر

والعراق والجزائر والسودان واليمن وليبيا. وكان الجوهر الوطني لثورة عبد الناصر هو الذي قاده إلى رفض مشروع ايزنهاور، رفض الوصاية الأميركية. وكان الجوهر الوطني لثورة تموز العراقية هو الذي قادها إلى سويس جديدة بتأميم النفط العراقي. ومهما قيل في هزيمة ١٩٦٧ من حيث الأسباب الواضحة العميقة التي أدت اليها، فاننا لا نستطيع بأية حال أن نتجاهل الدور الاستعماري في وقوعها. ولم تكن الرجعية العربية ولا الجيوب اليمينية في الأنظمة الوطنية بعيدة عن مشروع الاستعمار حتى المرحلة الأخيرة. ذلك أن هذا التحالف المعادي -أصلاً- لحركة التحرر العربي قد رأى بعينيه مشروعاً جديداً يولد في مواجهة مشروع التصفية، مشروعاً عربياً من شأنه أن يدرأ التخلف بالتنمية الاقتصادية، ومن شأنه أن يجرب التوحيد القومي - رغم أنف الوجود الاسرائيلي - على خطوات ومراحل. ان هذا المشروع الجديد لا يتكلم كثيراً عن فلسطين، ولكن من يدري ماذا يخفيه المستقبل؟ كانت المقاومة الفلسطينية قد ولدت رسمياً عام ١٩٦٥ وكانت «مشاغباتها» على الحدود تدعو «العدو» للتفكير، ولكنها حتى ١٩٦٧ لم تكن قد شكلت مشروعاً ثالثاً أو عنصراً حاسماً بين عناصر مشروع الدول العربية المتحررة. وفي عام ١٩٦٧ كانت الهزيمة تجسيداً مريراً وفادح الثمن لخلل ما في المشروع العربي.

كان مشروع التصفية قد نجح حتى ذلك التاريخ في دعم الكيان الصهيوني، ولكنه لم يكن قد نجح في ضرب حركة التحرر الوطني. وجاءت الهزيمة امتحاناً كالزلزال. وفي اللحظة التي قبلت فيها مصر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقع الانشقاق الأول في المشروع العربي. ولد آنذاك مشروع التسوية الذي تبنته مصر وايده الاتحاد السوفياتي، وقد جسد الحد الأقصى لصمود النظام المصري. وولد أيضاً مشروع حرب التحرير الشاملة التي

دعمتها تطورات الكفاح المسلح للمقاومة الفلسطينية ورفض سوريا لقرار مجلس الأمن.

..ومرة أخرى لم يتوقف التاريخ!

فان حرب الاستنزاف المصرية وتصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني - وقد التقيا في أطروحة القتال أياً كانت الوسائل والغايات - بالاضافة إلى استمرار الرفض السوري والجماهير العربية لقرار مجلس الأمن، كان ذلك كله سبباً رئيسياً في تدهور مشروع التصفية (رغم الاحتلال الاسرائيلي لاراض عربية جديدة) خلال السنوات الثلاث التالية للهزيمة.

وكما وقعت كارثة ١٩٦٧ وكأنها ثمرة صراع عربي اسرائيلي لا دخل فيه للولايات المتحدة، وقعت مجزرة أيلول ١٩٧٠ وكأنها ثمرة صراع عربي عربي لا دخل فيه للولايات المتحدة. ان مشروع التصفية - بأطرافه المتشابكة الأجنبية والمحلية - عندما لا يقدر على التصفية السلمية لا يتردد في المذبحة الدموية. هكذا يشترك أيلول ٧٠ وحزيران ٦٧ في كثير من الدوافع وعناصر السياق. الهدف العام هو تصفية حركة التحرير الوطني - وفي القلب منها قضية فلسطين - ولكن محاولة اسقاط الأنظمة الوطنية عام ١٩٦٧ أضيف إليها محاولة التصفية الجسدية للفلسطينيين. ولكن الأهم هو فك عرى التواصل بين المشروعين العربيين، للتسوية وحرب التحرير، وقد وصل التقارب بينهما الذروة في السنوات الثلاث.

اصبحت التسوية السلمية مشروعاً محدد الملامح والسمات، شعاره «ازالة آثار العدوان» دون اغفال للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولكن دون تركيز على تحرير الأراضي الفلسطينية، باستثناء

الضفة الغربية من نهر الأردن وغزة. واقع الأمر أن الأنظمة الوطنية كانت تستهدف العودة إلى الأوضاع السابقة على الهزيمة، أي الوجود «الوطني» المستقل والكامل السيادة، والتطور الاجتماعي في حدود التنمية الاقتصادية. بمعنى أن خطتها الاستراتيجية غير المعلنة لا تضع قضية فلسطين في جدول أعمال التحرير الوطني، كما أنها لا تضع التوحيد القومي ضمن المهام العاجلة للتحرير الاجتماعي، ذلك أنها لم تحسم طريق التحول إلى الإشتراكية سواء برواسب الانفصال المريرة أو بنمو الفئات الاجتماعية الجديدة المعادية للتقدم.

وكانت هذه هي الثغرة الواسعة في «مشروع التسوية» منذ ولادته على انقاض هزيمة ١٩٦٧ حتى وفاة جمال عبد الناصر ومذبحة ايلول الاردنية: لقد تنازل عن محاور رئيسية في مهمات النضال العربي، وترك الباب مفتوحاً لمشروع التصفية أن يدخل إلى الساحة العربية بكلتا قدميه.

ولكن من تحت انقاض هزيمة ١٩٦٧ ولد أيضاً المشروع الآخر الذي يرمز اليه الكفاح المسلح الفلسطيني، والذي تشير اليه معركة الكرامة عام ١٩٦٩ اشارة حاسمة. وقد تكاملت قسماته مع الميلاد المفاجئ لثورة تموز ١٩٦٨ العراقية وثورة الفاتح من سبتمبر الليبية. ومن موقعين أيديولوجيين مختلفين رفضت الثورتان مشروع التسوية العربية، وانحازتا لمشروع الكفاح المسلح، ورفضتا بالتالي مشروع روجرز وقرار مجلس الأمن الشهير.

..ومرة ثالثة لم يتوقف التاريخ ساكناً يتفرج. ودار صراع مر بين المشروعات الثلاثة: مشروع التسوية السلمية – بجوهره الاقليمي – يتقدم بمبادرة السادات لفتح قناة السويس، ويرد ايجابياً على مقترحات يارنغ. ولا يستجيب احد. هنا يجب التذكير وثائقياً بأن مصر قبلت كافة «المشروعات» المقترحة دولياً ابتداء من قرار مجلس الأمن إلى مشروع روجرز

ومقترحات يارنغ إلى مبادرة السادات البالغة التواضع. تقدم أيضاً الملك حسين بمشروع المملكة العربية المتحدة لاستعادة الضفة الغربية واقامة اتحاد فيدرالي بين الضفتين في ظل التاج الهاشمي. واقيم «اتحاد الدول العربية» بين مصر وليبيا وسوريا. ومن ناحية أخرى تقدمت المقاومة الفلسطينية - رغم ايلول الأسود - على طريق الكفاح المسلح تقدماً مشهوداً، تقدم العراق بمشروع الوحدة مع كل من مصر وسوريا. أي أنه قد بذلت محاولات من جانب أصحاب المشروع العربي للتسوية السلمية للتأثير على أصحاب مشروع التصفية، كما بذلت محاولات من جانب أصحاب المشروع العربي للكفاح المسلح للتأثير على أصحاب مشروع التسوية السلمية. ولكن الرفض القاطع كان جواب العدو على التسويات المقترحة، وكان أيضاً جواب دول التسوية على مشروع الكفاح المسلح.

وكاد الصراع الخافت والمعلن، أن يقع في اسار الجمود، لولا حرب اكتوبر ١٩٧٣ ،انها الحرب التي فرضت مبادرة السادات لفتح قناة السويس على أصحاب مشروع التصفية. ولكنها أيضاً الحرب التي دفعت سوريا الى قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. أي أنها كانت حرب التسوية ان جاز التعبير عما حققته وما يمكن أن تحققه في المستقبل المنظور.. فقضية فلسطين وقضية التوحيد القومي وقضية التقدم الاجتماعي، باتت جميعها أبعد ما تكون عن «جدول التسوية». ولسنا هنا في معرض «الشعارات» التي يرفعها هذا النظام أو ذاك، وإنما في معرض «العمل السياسي» الذي يجري. وهو العمل الذي يرسم صورة الصراع الراهن على النحو التالي:

● في سالزبورغ كان الحل الوسط بين مشروعي التسوية والتصفية، انه الحل الذي قد يرد بعض الأراضي المصرية والسورية، ولكن

الأسلوب الاسرائيلي في التنفيذ وسياسة الانفتاح المصرية يؤديان إلى مسيرة زمنية طويلة.

● وفي بيروت وعلى الحدود الجنوبية من لبنان، كان الصراع مركزاً وكثيفاً بين المشروعات الثلاثة، ولا يزال. ولكن المقاومة الفلسطينية يزداد حجمها داخل الأراضي المحتلة، ويتعاظم دورها على الساحة الدولية، ويتزايد أرقها بين الأنظمة العربية.

● في بغداد محاولة جديدة للتأثير في أصحاب مشروع التسوية وجذبهم بعيداً عن فخاخ مشروعي التصفية. كانت المحاولة الأولى هي مشروع الوحدة مع مصر وسوريا قبل حرب تشرين. وكانت المحاولة الثانية هي مشروع الوحدة مع سوريا بعد أن برهن الجيش العراقي على ضرورة وجوده الاستراتيجي في الأراضي السورية.

والمحاولة الثالثة طرحها الرئيس احمد حسن البكر في تموز ١٩٧٥ في خطابه بمناسبة ثورتي تموز ٥٨ و ٦٨. وتقول المحاولة العراقية الجديدة «اننا نرى أن الوقت قد حان لأن تقوم على الفور جبهة عسكرية شمالية بيننا وبين الشقيقة سوريا وأن تتواجد القوات المسلحة العراقية على الأرض السورية» وتشترط أمراً طبيعياً للغاية هو «أن تعلن الحكومة السورية بوضوح رفضها للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومؤتمر جنيف» أي أن ترفض سوريا جوهر مشروع التسوية، وعلى ضوء هذه الأسس «تلتزم بالطريق النضالي الذي يعتبر الأرض السورية المحتلة في الجولان جزءاً من كل، ويعتبر تحريرها خطوة على تحرير فلسطين وكل الاراضي المغتصبة». والمشروع العراقي ليس مناورة موجهة لسوريا لأنه يرى «أن الوقت قد حان لأن تفتح الجبهة الأردنية في مواجهة العدو وأن تدعم عسكرياً واقتصادياً بامكانات عربية مضافة، كما نرى أن تدعم الجبهة المصرية بامكانات عربية واسعة جداً، وبامكانات

عسكرية من أقطار المغرب العربي».

اي أن العراق يستعيد مقومات المشروع العربي الأصيل في مواجهة مشروع التصفية، هذه المقومات هي استرداد الوطن الفلسطيني على جسر الوحدة القومية التي تنشد الانفلات من أسر التخلف العربي إلى رحاب التقدم والمشاركة في حضارة العصر. والعراق يقدم في هذه المبادرة ما يمكن تسميته بأضعف الايمان ما دام المناخ العربي الرسمي ليس مهيأ بعد لوحدة ثلاثية مع مصر وسوريا أو وحدة شاملة مع سوريا.. فالوحدة العسكرية المقترحة هي البديل العملي للتسوية الاقليمية الخائرة القوى. والعراق يتقدم بالمشروع من مركز قوة اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن منظور استراتيجي أيدته المشاركة العراقية الحاسمة في حرب تشرين. والرئيس العراقي يضع تصوره لهذه الاستراتيجية على أساس «أن الارادة الذاتية للشعوب والأمم تلعب الدور الحاسم لا في تقرير مصائرها فحسب، وإنما في توجيه الرأي العام العالمي» ويضرب مثلاً على ذلك بما احرزه الكفاح المسلح الفلسطيني من نجاحات دبلوماسية على الصعيد الدولي. والمبادرة العراقية تبصر الثغرة المفتوحة في الجدار العربي فتحرص «حرصاً شديداً على أن لا تتوسع الثغرات القائمة في الصف العربي، كما تحرص على أن تتوفر أفضل الظروف لتدعيم هذا الصف بأي مستوى متيسر على طريق التحرير».

وهكذا فانها تحاول ايجاد الصيغة التي لا تتعارض فيها وحدة الهدف مع وحدة الصف.

ما مصير هذه المحاولة؟

بل انك تسألني ما مصير الصراع في الشرق الأوسط. واحب أن أوجز رأيي بأمانة هكذا: إن اصحاب مشروع التسوية واهمون طالما أنهم لا يرون

«وجه» التصفية وراء قناع «الوسيط» الأميركي - الاسرائيلي - العربي. أما أصحاب المشروع العربي للتحرير، فان «التاريخ» معهم، ولكن المسيرة طويلة طويلة.

بيروت - آب «أغسطس» - ١٩٧٥

(١) راجع التايمز البريطانية ١٩٧٥/٣/١٤.
(٢) راجع الغارديان البريطانية ١٩٧٥/٣/٢١
(٣) راجع المحرر اللبنانية ١٩٧٥/٤/١.
(٤) راجع «المحرر» اللبنانية ١٩٧٥/٤/٢٥.
(٥) نيويورك تايمز الأميركية كانت أول من كشف النقاب عن المضمون العام لهذه الأسلحة التي أشارت إليها بعدئذ المصادر العربية ذاتها: الاهرام المصرية ١٩٧٥/٣/١٢. والنهار اللبنانية في التاريخ ذاته.
(٦) راجع: التايمز البريطانية ١٩٧٥/١/٣. والنيوزويك الأميركية ١٩٧٥/١/٢٠ وكان كيسنجر قد صرح في البداية لمجلة بيزنس ويك «لست أقول انه لا توجد ظروف لا نلجأ فيها إلى القوة. ولكن استخدامها في حالة خلاف على الأسعار شيء وفي حالة تعرض العالم الصناعي لاختناق فعلي شيء آخر».
(٧) راجع «المحرر» اللبنانية ١٩٧٨/٥/٣.

الفصل الثاني

الخطوات الأميركية
إلى الأرض العربية

١ -

يخطئ من يظن أن ما يجري على أرض الشرق الأوسط في تلك الأيام، هو تعبير عن «الارادة الحرة» لبعض الحكام العرب هنا أو هناك، وبالتالي يسهل تفسير «الدور الأميركي» بأنه الدور المطلوب من جانب هؤلاء الحكام وكأنهم أصدروا «أمر استدعاء» للبيت الأبيض، فما كان عليه الا أن يتدخل بمساعيه الحميدة «وسيطاً» بين طرفين.

هكذا رسموا الصورة منذ حرب اكتوبر، ولكن الحقيقة شيء آخر.. فالاستراتيجية الأميركية ليست تخطيطاً سلبياً ازاء الأحداث، وما يدور حولنا في الوقت الحاضر هو جزء لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية في مجال تطبيقها الحيوي على الشرق الأوسط.

والاستراتيجية الأميركية - حتى لا ننسى - تواجه في الآونة الأخيرة مجموعة من المتغيرات التي حسمتها الحرب في جنوب شرقي آسيا، وانتصار الانفراج الدولي في مؤتمر الأمن الأوروبي، بالاضافة إلى النجاحات التي يحققها اليسار الأوروبي في ايطاليا وفرنسا، بل وفي اسبانيا والبرتغال. وكذلك المتغيرات الراديكالية واحياناً الدراماتيكية في أفريقيا.

لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي والعالم من حولها يتغير، بل هي سارعت بالرد في بنغلادش ولشبونة ونيجيريا وزائير بأسلوب جديد لا يتجاهل المتغيرات ولا يتكيف معها، وإنما هو اسلوب حريص على المصالح العليا للاستراتيجية الأميركية، وقد أضاف اليه صناع القرار السياسي الأميركي عناصر جديدة يمكن أن نتلمس أبعادها في بلادنا قبل بلاد غيرنا.

وإذا كانت الولايات المتحدة إلى وقت قريب، تلجأ إلى العنف الخارجي بشقيه: التدخل العسكري المباشر وأعمال الوكالة المركزية للمخابرات، فانها لم تتخل في مرحلتها الجديدة عن هذا «المنهج»، غير أنها في ظل الأوضاع الجديدة في العالم، تفضل:

● استخدام «حقوقها» القانونية سواء داخل حدودها، بواسطة الكونغرس وما يملكه من قدرة على المنح والمنع، أو خارج حدودها بواسطة المنظمات التي تشترك فيها كالأمم المتحدة ومجلس الأمن وحلف الاطلنطي والأحلاف الثنائية الأخرى، والبنك الدولي واليونيسكو وغيرها.

● الاعتماد على نظم أو طبقات حليفة بحكم المصلحة والمبادىء، فيحدث التغيير المطلوب بدعم النظام أو الجناح أو الطبقة، دعماً اقتصادياً وسياسياً «مشروعاً».

● استغلال بؤر الصراع الاقليمية المحتدمة بين أطراف لهم علاقة ما - بدرجات متفاوتة - مع النظام الأميركي، بهدف السيطرة أكثر وأكثر على مختلف الأطراف، أياً كانت المكاسب الجزئية لهذا أو ذاك (كما هو الحال في المشكلة القبرصية بين تركيا واليونان، وكما هو الحال في الصراع العربي - الاسرائيلي).

● الهاب حدة الصراع الأيديولوجي ورفع راية العداء «الفكري» ضد الشيوعية أو راية الدين أو راية حقوق الانسان، والعودة الى المناخ الملتهب للخمسينات بهدف شق عرى التحالف بين القوى الوطنية والتقدمية.

أي أن الاستراتيجية الأميركية المعاصرة تفضل الوصول إلى أهدافها الثابتة بوسائل تبعد عنها شبهات «التدخل الخارجي» وحبذا لو اظهرتها في هيئة «الوسيط». ولكن هذا التفضيل لا يذهب بها بعيداً إلى حد التخلي نهائياً عن مبدأ التدخل العنيف، سواء بقواتها المسلحة أو بقوات المخابرات المركزية.

° ° °

وبالطبع يختلف «اخراج» أميركا لاستراتيجيتها العالمية من منطقة إلى أخرى حسب الظروف الخاصة لهذه المنطقة وطبيعة الروابط والمصالح والعلاقات بينها وبين الولايات المتحدة..

فالشرق الأوسط – مثلاً – له طبيعة خاصة يمكن ايجازها على النحو التالي:

● انه – من ناحية – ارض البترول، وإذا كانت أزمة الطاقة لم تمس الاقتصاد الأميركي جوهرياً حتى الآن، فانها قد مست الاقتصاد الأوروبي الغربي والياباني في الصميم. ولا شك أن التداخل الاقتصادي والنقدي بين الغرب الأوروبي والولايات المتحدة له تأثيره المتزايد داخل أميركا نفسها، على الانتاج والاستهلاك، على التضخم والبطالة.

● انه – من ناحية أخرى – أرض الأنظمة الاجتماعية المتباينة، فهناك مجموعة لها علاقاتها الاستراتيجية بالغرب الرأسمالي وفي مقدمته

الولايات المتحدة، وهناك مجموعة تنشد الانعتاق من أسر التخلف والقهر الاستعماري دون الارتباط الأيديولوجي بالمعسكر الاشتراكي، ولكن دون انغلاق عن دعمه العسكري ومساعداته الاقتصادية والسياسية.

● انه – من ناحية ثالثة – أرض الثروات الواسعة للقلة والفقر المروع للكثرة الغالبة، ومن هنا كانت الأفكار الراديكالية – بل والحركات الراديكالية – مرشحة دائماً للظهور.

● انه – من ناحية رابعة – أرض الانقلابات العسكرية، كشأن ما يسمى بالعالم الثالث كله غداة الحرب العالمية الثانية.. فالسلطة الجديدة لم تعد تجيء بالتطور الديمقراطي السلمي، وإنما عن طريق «البلاغ رقم واحد».

● انه من ناحية خامسة واخيرة، أرض الصراع – منذ أكثر من ربع قرن – بين أكثر من مائة مليون عربي ومليونين ونصف من «الاسرائيليين» الذين خلعوا شعباً بأكمله من وطنه الأصلي، وقاموا باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي العربية المحيطة بفلسطين.

وقد رأت الاستراتيجية الأميركية بعين بصيرة أن مصر هي التي تشكل الثقل الرئيسي في موازين المنطقة، ولكنها رأت بالعين الأخرى أن «اسرائيل» لا يمكن الاستغناء عنها في حماية مصالحها الاستراتيجية. ولذلك كان المطلوب من صانع القرار السياسي الأميركي «الجديد» هو حل هذه المعادلة الصعبة وايجاد معادلة جديدة، تحفظ الوجود الاسرائيلي من التهديد العربي على أساس موافقة مصرية فاعلة.

ولم يكن ذلك ممكناً في «حضور» عبد الناصر.. لأنه لم يكن يرى مصير مصر – والصراع مع اسرائيل – بمعزل عن مصير الوطن العربي..

لم يكن الرجل شيوعياً، ولا كان اسيراً لغير «الوطن». ولكنه **فهم** الوطنية – في زمن المتغيرات – على أنها الاستقلال السياسي والاقتصادي معاً. **وفهم** أن «اسرائيل» ليست مشروعاً أيديولوجياً حالماً، وإنما هي مشروع اقتصادي وسياسي معاً. **وفهم** أن «العلاقة الخاصة» بين الغرب واسرائيل ليست علاقة عاطفية مشبعة بعذاب الضمير والاحساس بالذنب، وإنما هي علاقة اقتصادية وسياسية معاً. **فهم** عبد الناصر أن «اسرائيل» مشروع الغرب الاستراتيجي في الوطن العربي.

ومن هنا كان أي تقدم اجتماعي في مصر – دون تصويب رصاصة واحدة إلى تل أبيب – يشكل استفزازاً جنونياً لاسرائيل والغرب معاً، فأي تأميم وأي مصنع وأي اصلاح زراعي وأي مجانية تعليم، كانت حصناً واقياً للاستقلال الوطني عن التبعية الاستعمارية. وإذا كانت ثورة يوليو رائدة، فقد تلتها الجزائر وسوريا والعراق واليمن والسودان وليبيا.

وإذا كانت معركة السويس رائدة، فقد تلتها معركة النفط المجيدة في العراق، وتوالت معارك النفط في كثير من أجزاء الوطن العربي.

أي أن المصالح العليا للاستراتيجية الأميركية، أصبحت مهددة رغم الوجود الاسرائيلي، بل ورغم هزيمة ١٩٦٧.

..وفجأة غاب جمال عبد الناصر.

وكان غيابه انقلاباً، كرسته فقط أحداث ليلة ١٤ مايو ١٩٧١.

ويبدو أن وقتاً طويلاً سوف يمضي قبل أن يفصح التاريخ عن أسرار شهر أيلول من عام ١٩٧٠ حيث تمت المذبحة الأردنية الشهيرة ومات جمال عبد الناصر.

..ولكن يبقى لنا الرمز على الأقل، فقد غاب القائد والخطة الجهنمية لتصفية المقاومة الفلسطينية على قدم وساق.. أي أن الارتباط بين تصفية مصر -كمركز لحركة التحرر العربي- وتصفية «القضية الفلسطينية» كانا خطة واحدة. وحتى لا ننسى، فقد كانت كلمة السر في هذه الخطة هي مشروع روجرز.

° ° °

وتوالت الأحداث في مصر.

● خرج «الخبراء السوفيات» وتدهورت العلاقات المصرية السوفياتية إلى ما دون نقطة الصفر..

● تطهرت الصحافة المصرية والثقافة المصرية واجهزة الاعلام المصرية من الكتاب الوطنيين والتقدميين سواء بعزلهم أو بارغامهم على مغادرة البلاد أو بحبسهم أو بوقفهم عن الكتابة أو باستمالة البعض منهم. واحتلت مواقعهم عناصر مشبوهة في وطنيتها أو في موقفها من الشعب.

● خلا التنظيم السياسي العلني الوحيد من أية وجوه وطنية أو تقدمية فيما عدا اثنين أو ثلاث عرفت بنضالها المستميت من أجل الثورة طيلة العشرين عاماً الماضية، وانخرطت بدلاً منها في سلك العمل السياسي وجوه «الأغنياء» في الريف والمدينة.

● بدأ مجلس «الشعب» في اصدار التشريعات المعادية للشعب في حرياته الأساسية ومكاسبه التقدمية ومؤسساته الوطنية.

ويقول الرئيس السادات في حديث شهير بجميع الصحف المصرية ومجلة «الحوادث» اللبنانية (٢٢ آب ١٩٧٥)، ان الدكتور كيسنجر طلب

من مصر أن «تتحرك». ويقول ايضاً أن ثغرة الدفرسوار كان يمكن ان تكون «احدى أروع معارك العرب» لولا..

لولا الأميركيون، هم الذين طالبوا بالتحرك، وهم أيضاً الذين منعوا «احدى أروع معارك العرب» من الوقوع!

لماذا؟

والجواب هو: الاستراتيجية الأميركية في مرحلتها الجديدة، وفي مجال تطبيقها الحيوي على أرض الشرق الأوسط. إن حرب أكتوبر منذ خطاب الرئيس السادات في اليوم السادس عشر إلى فك الاشتباك الأول، قد حلت المعادلة الصعبة وخلقت «المعادلة الجديدة» التي يبحث عنها الأميركيون. حيث يمكن الاحتفاظ بالوجود الاسرائيلي احتفاظاً مدعماً بالثقل المصري في المنطقة العربية.

ولم يكن «داخل» مصر معزولاً عن «الحدود» في أية لحظة من اللحظات. كان الانقضاض على القطاع العام وعماله والاصلاح الزراعي وفلاحيه والجامعات وطلابها والمنابر الفكرية ومثقفيها، يتم في تواز محكم وتصعيد مستمر، مع المعادلة الجديدة التي فسر جوهرها الأعمق محمد سيد أحمد في كتابه «بعد أن تسكت المدافع» كما صاغ مواقفها العملية لطفي الخولي في مسلسل «مدرسة السادات السياسية». غير أنها من جهة أخرى، هي المعادلة التي بررت اعلان قيام «الحزب الشيوعي المصري». إنها المعادلة التي تصاحبها حرب صليبية ضد الشيوعية، من ذات المنابر التي كانت تصدر منشورات مكتب الاستعلامات الأميركي في أواخر الخمسينات. وهي أخيراً المعادلة التي صاحبتها أعتى موجة عداء اقليمية ضد العرب، وأكثر أشكال الهجوم ضراوة ضد عبد الناصر.

كلمة السر الجديدة هي كيسنجر ثم كارتر. تختلف نتائجها عن «روجرز»، ولكنها استكمال الجملة الواحدة بحروف جديدة. لم يعد مطلوباً ازاحة النظام المصري ورموزه البشرية. لأنه تتم - خطوة خطوة - ازاحة عبد الناصر ونظامه. اخفقت مجزرة لبنان ليكن.. فالاتفاقية المنفردة بين مصر واسرائيل على جبهة سيناء تتكفل بما هو أهم:

● بالسيادة الأميركية (الالكترونية) المطلقة على التحركات العسكرية العربية، لا داخل مصر وحدها، بل كما تؤكد أوثق المعلومات، على سوريا والأردن ولبنان.

● ابتعاد مصر عن مجرد التفكير في الحرب أو المشاركة في الحرب ضد «اسرائيل» لا لتحرير فلسطين بأكملها، بل حتى لتحرير ٢٥٠ كيلو متراً في سيناء.. فضلاً عن الجولان والضفة الغربية وغزة.

● اسلوب التهدئة في «التعامل المصري - الاسرائيلي» بانهاء عملي لحالة الحرب والسماح للبضائع الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس وتخفيف اللهجة العدائية لاسرائيل في أجهزة الاعلام، هو الاسلوب الجديد الذي سيربي «الجيل القادم». وهو الجيل الذي يعتمد عليه الرئيس السادات في استكمال التحرير!

● تسريح الجيش المصري بموجب اتفاق تعاهدي تتولى الولايات المتحدة بمقتضاه «الاشراف والمراقبة» على تحركات القوات المسلحة المصرية، ففضلاً عن الانتقاص من سيادتها على أرضها، ماذا يتبقى لها من دور؟ ولكن المملكة العربية السعودية سوف «تنفق على هذا «الجيش» خمس سنوات اعتباراً من ١٩٧٧».

● شق وحدة الصف العربي شقاً عميقاً، باعتزال مصر لدورها

المركزي في حركة التحرر العربية ، وافساح المجال واسعاً لانقضاضات رجعية عميلة للاستعمار على البقية الباقية من الانظمة الوطنية ، وانقضاضات مماثلة على التنظيمات الشعبية والثورية في الأنظمة الأخرى .

● التخلي نهائياً عن المقاومة الفلسطينية ، وتركها في العراء المطلق فريسة التعاون المصري – الأميركي الاسرائيلي ، والتنازل التدريجي على بقية الجهات .

° ° °

تلك هي الخطة التي قد تتيح للنظام المصري عمراً أطول ، وقد تتيح للفئات الحاكمة ثراء أسرع ..

وهي أيضاً الخطة التي لا تستهدف مصر أو فلسطين وحدهما ، بل هي تؤدي في خاتمة المطاف إلى تدمير الوطن العربي لعشرات من السنين ، لا يعلم سوى الله متى تنتهي !

والدرس الثمين الذي ينير لنا الطريق ، هو أنه ليس هناك انفصال بين ما يجري داخل مصر وما يجري على حدودها . إن الردة الاجتماعية تقود بالضرورة إلى الردة الوطنية ، والعكس أيضاً صحيح .

إن الاستراتيجية الأميركية – في عصر المتغيرات – قد نجحت على أرضنا ولو مؤقتاً . يجب أن نعترف بذلك ، فقد حققت داخل صفوفنا ما لم تر معه أنها بحاجة إلى استخدام العنف الخارجي .

لم تتخل الولايات المتحدة يوماً عن أسلحتها التقليدية في أزمة الشرق الأوسط ، أي انها لم تتخل عن فكرة التدخل العسكري المباشر ولا عن أعمال وكالة المخابرات المركزية ، وخاصة في مرحلة الحرب الباردة وفي أعقابها حيث كانت «أقصى درجات العنف غير النووي» هي المعادلة الارهابية الممكنة في ظل التوازن الذري بين المعسكرين الكبيرين.. فان عربياً واحداً لا ينسى التدخل الاميركي في احداث لبنان عام ١٩٥٨ ، كما ان الوثائق التي لم تكتمل علنيتها بعد تشير إلى التدخل الاميركي المباشر في احداث ١٩٦٧ والتهديد بالتدخل في احداث الاردن عام ١٩٧٠. أما أعمال المخابرات المركزية ، فربما كانت إلى الآن في طي الكتمان ، لانها تمس أوضاعا وأبطالا أحياء على مسرح الاحداث. ومن المثير حقاً للدهشة ان عشرات الكتب التي صدرت عن الوكالة المركزية للمخابرات الاميركية ، لا تكاد مادتها الجغرافية ان تصل إلى حدود الشرق الأوسط حتى يتراجع مؤلفوها عن الكلام المباح ، أو هم يلجأون إلى تشويه شخصيات راسخة في الضمير الوطني ، أما عملاؤهم الحقيقيون وعملياتهم الحقيقية في المنطقة ، فهم يسارعون ازاءها بالفرار .. إلى مناطق أخرى أكثر أماناً. لذلك كان أمراً استثنائياً يدعو للتأمل ، ما نشرته الواشنطن بوست ونقلته اليها الهيرالد تريبيون عن تقاضي الملك حسين عمولات نقدية مباشرة من الوكالة الأميركية مقابل تسهيلات لعملائها في الأردن ، وخدمات في بعض البلدان المحيطة.

رغم ذلك ، فلا بد من الاعتراف – بالرغم من التهديد المسلح لمنابع النفط العربي – أن الاستراتيجية الاميركية الجديدة لا تستثني الشرق الأوسط

من الحرص على مصالحها الثابتة بوسائل متغيرة أبعد ما تكون شكلاً عن التدخل العنيف. وأقرب ما تكون شكلاً من المناخ السلمي الذي فرضته قواعد الانفراج الدولي.

هكذا تستخدم الولايات المتحدة «حقوقها القانونية» داخل حدودها بواسطة الكونغرس. وما يملكه من قدرة على «منح» مصر من مساعدات اقتصادية كانت محورا رئيسياً لمحادثات سالزبورغ.. وكانت اميركا ذاتها هي التي حرمت مصر من القمح في زمن عبد الناصر. الأمر الذي كاد ان يسبب مجاعة حقيقية لولا استدارت بعض السفن السوفياتية المحملة بالقمح في عرض البحر وفرغت حمولتها في الاسكندرية بناء على أمر عاجل من القيادة في الكرملين. كذلك استخدمت الولايات المتحدة «حقوقها القانونية» خارج الحدود حين أوصت البنك الدولي والسوق الأوروبية المشتركة بمساعدة الاقتصاد المصري. بينما كانت هي التي منعت البنك الدولي من تمويل مشروع السد العالي في الخمسينات.

كذلك تعتمد أميركا في حركتها الراهنة على أرض الشرق الأوسط على «نظم وطبقات حليفة بحكم المصلحة والمبادئ».. أما النظم. ومنها النفطي وغير النفطي في المشرق والمغرب ملكية وجمهورية.. فان تناقضها الديني أو الوطني مع اسرائيل. لم يحل يوماً دون ارتباطها الاستراتيجي بالغرب عامة والولايات المتحدة خاصة. ولقد كانت في عهد عبد الناصر ضد مصر لارتباط سياسته الاستقلالية بمعاداة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة. ولذلك فانها في غيابه رحبت بعهد جديد يحتاج اليها مرتين. الأولى اقتصاديا فلربما ساعدت أموال بعض الامراء والملوك العرب في دعم الهوية الجديدة للنظام المصري. والثانية سياسياً. لكونها قادرة على القيام بدور «الوسيط» بينه وبين الولايات المتحدة لحل أزمة الصراع مع اسرائيل. وقد أسعد أميركا

هذا التطور الجديد الذي يجعل من حلفائها القدامى المكروهين من غالبية العرب «وسطاء» لديها مع حلفاء محتملين. وقد أسهمت حرب اكتوبر في تنشيط هذا «الدور الخاص» لعرب النفط الملكيين أكثر من الملك حتى ان بعضهم بدا لفترة من الوقت – وهو الذي حظر الضخ أثناء الحرب – نجوماً لامعة في سماء الوطنية، كما بدا لفترة أخرى «منقذا» قومياً.

هذا بالنسبة للنظم الميتة التي بعثت في نيران اكتوبر وما بعدها من «جهود للتسوية» في ظل ظليل من شبح أزمة الطاقة وأزمة النقد الغربي. وقد وصل الاخراج الاميركي لهذا الدور العربي، ان هددت الولايات المتحدة باجراءات عسكرية ضد «حلفائها» – كذا – اذا لجأوا إلى حظر النفط مرة أخرى. أي مزيدا من الأوسمة الوطنية اللامعة على صدور لا تدق قلوبها بنبضة عربية واحدة.

أما بالنسبة للطبقات الحليفة – في أنظمة مغايرة – فان المطلوب (أميركيا) بشأنها هو أن تصل إلى السلطة. لا تكتفي الولايات المتحدة في العادة ان ينوب عن المصالح الرأسمالية الحليفة في بلد ما، أشخاص أو شرائح «تساير» الاتجاه نحو الغرب، أو «تبيع» قديمها وتمضي في اتجاه جديد. انها تفضل وتحرص على وصول حلفائها إلى السلطة مباشرة دون الحاجة إلى انتهازيين من الطبقات الأخرى. ولعل التعديلات الاعلامية في مصر منذ الافراج عن مصطفى أمين إلى التعيينات التي جرت في الصحافة المصرية أثناء مهمة كيسنجر قبل الاخيرة واغلاق مجلتي «الكاتب» و«الطليعة» واقصاء هيكل حتى تنحية كمال أبو المجد، تعكس بوضوح حاد «نقطة الحسم» التي توصل اليها النظام المصري بعد طول ميوعة وديماغوجية. انها النقطة التي انعطفت بمصر إلى الطريق التقليدي للرأسمالية، كما يبدو ذلك في تشريعات مجلس «الشعب» المعادية للعمال والفلاحين

والقطاع العام والاصلاح الزراعي، وكما يبدو ذلك في تشكيلات حزب الحكومة وتركيب السلطة التنفيذية من «أعيان» الريف و «وجهاء» المدينة، وكما يبدو ذلك في النشاط الكمي والكيفي للقطاع الخاص في التجارة والزراعة والصناعة والاستيراد والتصدير. هناك اذن «تحالف طبقي جديد» يجسد أساساً مصالح الرأسمالية المصرية، قد استطاع تدريجياً الوصول إلى السلطة فالهيمنة المطلقة عليها منذ غاب عبد الناصر فكان غيابه انقلاباً كرسته - فقط - أحداث ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ ثم صاغته اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حرب اكتوبر ١٩٧٣ بمقدماتها ونتائجها. هذه الطبقة التي استولت على السلطة في مصر أتخذها مثالا فقط على نجاح الاستراتيجية الامبركية الجديدة التي تعتمد على دعم الانظمة الحليفة و «الطبقات الحليفة» أيضاً قبل وصولها إلى السلطة بهدف الوصول وبعد استلامها للسلطة بهدف البقاء. والدعم «الشرعي» له مخارج متعددة بدءا من بيع السلاح وشروطه معه، إلى التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، وبدءا من فتح البنوك وزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة المنح للبعثات العلمية إلى «التوسط» لدى اسرائيل لحل أزمة الشرق الأوسط.

وكما اعطت أميركا دور «الوسيط» للانظمة الرجعية العربية المتحالفة معها، فان المقابل هو ان تحصل هي أيضاً على دور الوسيط من الطبقات الحليفة التي وصلت إلى السلطة في بلد ذات وزن استثنائي كمصر اشتهر نظامها الوطني لعشرين سنة خلت بمعاداة أميركا. والوساطة تجيء في سياق مشكلة أو أزمة أو صراع. وقد كانت «اسرائيل» كبؤرة صراع اقليمية في المنطقة هي خشبة الخلاص لتقوم الولايات المتحدة بدور «الوسيط» بين حلفائها لا لمصلحة اليهود ولا لمصلحة العرب بالطبع، وانما لاحكام قبضتها على مصالحها الاستراتيجية. ان المشروع الصهيوني هو عنصر أصيل في حماية

هذه المصالح ، ولكن لا مانع من استغلال الصراع الراهن لاستضافة عنصر طارئ من بعض العرب أنفسهم بل كبرى دولهم ، للمشاركة في حماية المصلحة الاستراتيجية الاميركية الواحدة. ولا يمكن لهذه الصفقة الاستثنائية ان تتم دون التقريب بين الطرفين المتنازعين ودون الوهم بأنه يمكن الاستغناء عن العنصر الاصيل - اسرائيل - بالعنصر العربي الطارىء.

ولا سبيل لتسوية هذه الطبخة على نار هادئة ، فالعرب المعاصرون لهم تراث نضالي مجيد في معاداة الاستعمار الاميركي ، منذ رفض الشعب العربي حلف بغداد ومشروع ايزنهاور لملء الفراغ البريطاني الفرنسي ، إلى رفض عبد الناصر أن يأخذ سيناء بأكملها ويترك نهائياً قضية فلسطين والانتماء المصري للأمة العربية.

لذلك كان لا بد من اشعال حريق هائل قادر على طبخ التسوية ، والزعيمان المصري والاميركي في طريقهما إلى سالزبورغ ، وأثناء العودة «المظفرة» للدكتور كيسنجر إلى سماء وأرض الشرق الأوسط..

لا بد من العودة إلى الشعار الاستعماري القديم «فرق تسد».. فرق سوريا والعراق.. فرق ليبيا ومصر.. فرق الفلسطينيين واللبنانيين.. فرق اللبنانيين واللبنانيين. ولا بد من الاعتراف بأن الشعار الاستعماري العجوز الذي لم ينجح أيام الانجليز والفرنسيين قد نجح أيام الاميركان! احترقت الجسور بين الدول الوطنية وبعضها البعض ، واشتعلت بين القوى التقدمية وبعضها البعض.

ولكن أكثر شعلات اللهب احمراراً ، كان الشعار المهترىء «الخطر الشيوعي»! فجأة نسمع عن تنظيم خطير كأنه بلغ من العمر عشرات السنين يدعى «المنظمة الشيوعية العربية» يقبضون على أفرادها في عدة عواصم عربية

في وقت واحد : في بيروت ودمشق والقاهرة والكويت والبحرين ! !
وتبادر إحدى الدول العربية إلى اعدام الخمسة الذين تلقفتهم ، وكأنهم قاموا -- عشية الثورة -- بقلب نظام الحكم ، أو قاموا -- ليلة الحرب -- بافشاء السر للعدو الاسرائيلي ! ! ! ويتضاعف ذهول المرء لدرجة الاغماء واليأس ، حين يعلن الاتهام ان هؤلاء الشباب ينسفون أو يهددون بنسف مؤسسات أميركية .

ولست أدافع عن هذه «المنظمة» الغريبة النشأة والاطوار ، فلعل أفرادها بالتضليل أو الانيجار أو اندفاع المراهقة السياسية ، يعبرون عن حالة التمزق والقنوط والضياع الذي يحياه شبابنا هذه الأيام .. لست أدافع عنهم ، ولكن ضميري الوطني لا يستريح حين أرى بعض السجون العربية تفتح أبوابها على مصراعيها ليخرج منها الجواسيس الاسرائيليون في أمان الله . ولان ضميري البشري لا يستريح حين أسمع صحفياً أميركيا في هلسنكي -- وقد تلقينا خبر الاعدام معاً -- يقول لي ان القانون الاميركي ما كان سيحكم على هؤلاء بالاعدام اذا أمسكوهم في الولايات المتحدة ذاتها وهم ينسفون إحدى المؤسسات . ولان ضميري العربي لا يستريح وأنا أتخيل واحداً منهم يقول في محضر التحقيق : لقد رضعت يا سيدي من حليب هذا البلد في طفولتي العداء لاميركا ، وحين أصبحت صبيا تعلمت في المدرسة كيف أكره أميركا وأناضل أعوانها ، وحين أصبحت شاباً ورأيت السلاح الاميركي يفتك بأبي وأمي واخوتي ويهدم بيتنا وبيوت الجيران ، وجدت أن الطريق الوحيد هو ان انسف اميركا . نعم يا سيدي أعترف بأنني قصرت كثيراً في نسف العديد من المنشآت الاميركية ورموزها . أعترف ، فهكذا علمتني بلادي طيلة عشرين عاماً ، هي كل عمري .

ولست أتفق لحظة واحدة مع هذا الشاب الذي اغتيل بعد التحقيق

بساعات في أن الطريق إلى النضال هو النسف. ولكني لا أفهم أيضاً كيف ان الطريق إلى النضال هو نسف هذا الصبي!!

الا اذا كانت هستيريا العداء للشيوعية قد بعثت بعد موات دام طويلاً..

ولا شك ان الاختلاف مع «الايديولوجية» الشيوعية من حق كل انسان، فهو يختار بملء ارادته الفكر الفلسفي أو السياسي الذي يراه مجيبا عن أسئلته.

ولا شك ان الاختلاف مع «الاحزاب الشيوعية العربية» في استراتيجياتها أو برامجها وارد طالما ان هناك طبقات عديدة في المجتمع ومصالح متعارضة تعبر عن نفسها في أحزاب أخرى.

ولكن «الجبهة الوطنية الديمقراطية» هي الجواب العربي المعاصر على هذه المتناقضات، جبهة الحوار والعمل المشترك من أجل الاستقلال الوطني.

أما «العداء للشيوعية» فهو أحد أهم بنود جدول الأعمال في الاستراتيجية الاميركية القديمة والجديدة.. انه السياسة الثابتة لجهاز الدعاية الاميركي.

ومن هنا جاءت المعركة المريبة في مصر الآن حول الاسلام والشيوعية في توقيت غريب يحرف الانظار عن مهمة «العزيزة» أميركا ولكن الأكثر مدعاة للريبة هو أن شعار العداء للشيوعية يرتفع هذه المرة فوق رقعة واسعة تمتد من لبنان إلى البحرين ومن سوريا إلى مصر في وقت يخفت فيه شعار العداء للصهيونية والاستعمار.

• • •

لماذا نرتاب ، والخطة واضحة : ان الاستراتيجية الاميركية الجديدة لا تعتمد على التدخل العنيف ما دامت تستطيع بحقوقها القانونية داخل الحدود الاميركية وخارجها ان تمنح وتمنع ، وما دامت تعتمد على نظم حليفة وتستطيع الوصول بطبقات حليفة إلى السلطة الأولى تحصل على دور الوسيط والأخرى تمنحها هذا الدور ، وما دامت تفوز بتأييد الحليف الاستراتيجي والحليف الطارىء لحماية مصالحها ، وما دام العداء للشيوعية يلهي العرب عن استقلالهم الوطني؟

- ٣

تعتمد الاستراتيجية الاميركية الجديدة على «ثغرات» موضوعية في البناء العربي ، فهزيمة ٦٧ مثلاً لم تكن عملاً استعمارياً صهيونياً خالصاً . وانما كانت - بنجاحها - نفاذا من ثقوب حقيقية في حائط الصمود العربي ، كبقاء الجيوب اليمينية في النظام المصري دون تصفية سياسية . وكالتهادن مع الرجعيات العربية ، وكاخفاق خطة التنمية في ظل الازدهار الطفيلي لما سمي حينذاك بالطبقة الجديدة . وكعربدة اجهزة الأمن في غياب الرقابة الشعبية إلى غير ذلك من ثغرات يسرت للعدو الاستعماري الصهيوني مهمة الضرب ووصلت به - وبنا - إلى النتائج المذهلة للجميع .

ولكن الولايات المتحدة عام ٦٧ شاركت في الحرب عمليا بصورة مباشرة أو غير مباشرة . أما طيلة الفترة الواقعة بين اكتوبر ١٩٧٣ والأول من سبتمبر ١٩٧٥ - حين تم التوقيع بالاحرف الأولى على الاتفاق الثاني لفصل القوات على جبهة سيناء - فان استراتيجيتها تعتمد على النفاذ من المسام غير المرئية في الجلد العربي ، ومن بين الشقوق المكشوفة والفاغرة فاها في الجدار العربي . انها تنظر إلى البقعة العربية فترى أرض البترول ، والانظمة الاجتماعية

المتباينة، والمال المتراكم من أرض تغلي بالفقر، والعسكر الحاكمين أو الذين سيحكمون، والوضع الاسرائيلي، والوضع الفلسطيني.

وتحدد الاستراتيجية الاميركية هدفها المزدوج بوضوح تام، فالنفط والمال العربي ينبغي ان يظلا في فلك الاحتكارات الغربية يساعدان على «تطور» البلدان الصناعية «المتطورة» وحماية النقد الغربي من اخطار التضخم. و«اسرائيل» ينبغي ان تظل الدرع الرئيسي الراسخ والمباشر لحماية هذا الهدف من التهديد أو الضياع.

وليست المشكلة عند الأميركيين أن يعاود العرب حظر النفط في حرب خامسة، وانما المشكلة هي الاتجاه بهذا النفط بعيداً عن أي تفكير في تكامل اقتصادي عربي أو أي تفكير في خطة تنمية عربية مشتركة. ولذلك كانت «الثغرة» الأولى في البناء العربي الراهن، هي سيطرة الاتجاهات الطفيلية على «السلطة السياسية» سواء كانت هذه السلطة في بلد نفطي أو ليس كذلك. ان الاقتصاد السعودي كالاقتصاد اللبناني كالاقتصاد المصري الحالي، ليس اقتصاداً رأسمالياً بالمعنى الكلاسيكي للرأسمالية القائمة على الانتاج.. وانما هو اقتصاد طفيلي يعتمد على فروق السعر والربح السريع وتكديس المال المصرفي.. مهما تباينت النتائج بعد ذلك بين المجتمع السعودي صاحب الثروة الطبيعية، والمجتمع اللبناني مجتمع الترانزيت والخدمات، والمجتمع المصري الآخذ في الاتجاه نحو العمالة الكومبرادورية.

غير ان النتيجة العامة المشتركة هي ضرب الدعائم الجنينية لاية وحدة عربية على الصعيد الاقتصادي، ذلك ان التكامل بين الثروة الوطنية والاقتصاد الغربي لا يفسح مكاناً من أي نوع للتكامل بين المجتمعات العربية. ومن أكثر عناصر هذه النتيجة أهمية اتجاه رأس المال الطفيلي إلى

توكيلات الاستيراد والتصدير والتجارة الاستهلاكية . والاهمال الشامل لاية خطة تنمية ذات أهداف بعيدة كزيادة الانتاج المحلي وتحديثه واتساع رقعة الخدمات . والتعبير السياسي عن هذه النتيجة هو ذوبان الاقتصاد الوطني في بحر الاحتكارات الاجنبية . وتفاقم الصراع الطبقي الحاد بين الكثرة المسحوقة والقلة الممتازة . وعلى الصعيد الحضاري . مزيد من التخلف .

تلك هي الثغرة الأولى التي يواكبها أيديولوجيا نعرة اقليمية زاعقة في مواجهة الوحدة العربية . وصيحة ليبرالية كاذبة تمجد الغرب وتزيف الاشتراكية وتعتصم بحبال الدين .

° ° °

والثغرة الثانية هي تباين الانظمة الاجتماعية في الوطن العربي . فبالرغم من ان الاقتصاد الرأسمالي لا يزال جوهراً للعلاقات الاجتماعية العربية في ظل مختلف النظم .. الا ان الاختلاف بين الاقتصاد الطفيلي والاقتصاد الوطني المستقل عن التبعية الاستعمارية . يظل فرقاً هائلاً بين العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية مثلا . والسعودية والكويت ولبنان ومصر والمغرب وتونس مثلاً أيضاً .

ولا تكمن الثغرة في الحدود الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول وبعضها البعض . وانما في عملية «خلط الأوراق» التي يتعمدها هذا الجهاز أو ذاك ، هنا أو هناك ..

ان المرحلة الراهنة – على سبيل المثال – تحتم موضوعياً لقاء سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . أيا كانت أسباب الخلاف في الماضي القريب .. ذلك ان الاتفاقية المصرية – الاسرائيلية الاميركية على جبهة سيناء قد اوجدت – موضوعيا – حالة استقطاب واضحة في الصف العربي .

لا تستدعي مطلقاً تقديم أوجه الخلاف العارضة على أوجه الاتفاق الاستراتيجية.. فالجبهة الشمالية التي يقترح العراق اقامتها، هي الجواب العسكري والسياسي المؤثر على تطور الاحداث، بينما التنسيق السوري الاردني لا يشكل احتمالاً فاعلاً في مجرى هذه الأحداث.

كذلك فان المقاومة الفلسطينية التي تعاني وضعاً استثنائياً فريداً، ربما كان بغير شبيه في تاريخ النضال الثوري (التحرك ضمن اطار الانظمة العربية بتناقضاتها والتواجد على الأرض اللبنانية بتناقضاتها لا تحتاج إلى مزيد من الفرقة بين فصائلها ولا بينها وبين الانظمة التي استقطبتها الاتفاقية الاميركية.. بل هي تحتاج إلى دعم خارجي بغير حدود من الانظمة الوطنية، كما تحتاج إلى دعم داخلي بغير حدود، يوحد صفوفها وينهي انقساماتها ويصوغ ايقاعها الاستراتيجي.

ان التمزق الراهن في الصف الوطني العربي يشكل ثغرة واسعة في حائط الصمود العربي.. فحين تأتي اللحظة التي أصبح فيها على صواب وتصبح فيها أنت على صواب، لا مجال للوقوف عند الخطأ الذي كان، مني أو منك أو من الشيطان. والزلزال الذي وقع أول أيلول ٧٥ ما كان ينبغي ان يذهلنا عن وعينا ويدخل بنا في متاهات «كشف الحساب» ونقد الماضي، وانما كان ينبغي له يتحول إلى «نقطة نوشاور» حادة تفيقنا على الحقيقة التي لا تحتمل التسويف..

والحقيقة هي أننا رحنا نأكل في بعضنا البعض حتى استطاع الذئب ان يفلت من الغابة ويحاصرنا.. واذا كان ردنا هو الخلاف على من بدأ أو الشماتة أو علي وعلى أعدائي. فالارجح ان الذئب سوف يمزق لحم الجميع..

سيمزقها بالانقلابات الصامتة وبالتصفيات الدموية والاغتيالات الفردية والارتدادات الجزئية والاستسلام على مراحل.

وقد بدأ صوت الاستسلام بأن ما جرى هو النهاية، وسوف يتدحرج العرب إلى المستنقع واحداً بعد الآخر، أما بشهوة الارتماء في الاحضان الاميركية، أو بالقصور الذاتي، أو بضربة خفيفة على الظهر.

وليس هذا صحيحا، فلقد كسب العدو نقطة، ولكنه لم يكسب الجولة بعد والبكاء وحده لا يفيد ولا صرير الاسنان. ولكنه النضال الذي يجمع الشمل ويفرز الأوراق بدلاً من خلطها.. فالوقت ليس من ذهب، وانما من دم، دم الذين ذهبوا ودمنا نحن!

لم يكن مطلوباً في أي وقت من حاكم وطني ان يتنازل عن عرشه لاخر، ولا ان يعطيه شيكا على بياض، ولا ان ينقد ماضيه القريب والبعيد.. كان المطلوب هو لقاء الجميع حول هدف واحد تتعدد وسائله، والا فالنار أمامكم والبحر وراءكم.. ولا مفر من الاحتراق أو الغرق الا بسد هذه الثغرة التي يتسلل منها العدو رافعاً كؤوس النصر.

* * *

والثغرة الثالثة هي العلاقات العربية السوفياتية، فبعضهم ينظر إلى العلاقة مع المعسكر الاشتراكي نظرته إلى «دكان سلاح» وبعضهم الاخر ينظر اليه نظرة ابتزازية.. وليس هناك في وثائق العلاقات بين الوطن العربي والاتحاد السوفياتي ما يدل على ان هذه الدولة الاشتراكية الكبرى فرضت يوماً شروطها أو ايديولوجيتها على أحد.. فالاتحاد السوفياتي لا يتاجر بالماركسية، لانها عقيدة تدافع عن نفسها! ويدافع عنها أصحابها في كل بقعة أرض. السوفيات لا يصدرون الثورات، ولكن الثورات هي التي تشتعل

هنا وهناك.. من جمرة التناقض بين الكادحين والمستغلين. والماركسية ليست للاستيراد، بخلاف الرأسمالية التي نستوردها بالفعل ولا نسميها عقيدة مستوردة.

ولكن الاتحاد السوفياتي لا يقف خارج التاريخ، لا تاريخه الخاص ولا تاريخ العالم. انه بثبات وحسم «حليف» دائم لحركات التحرر الوطني أينما وجدت، وحليف طبيعي لكل تجربة ثورية.. ومن هنا فهو يعطي السلاح وأكثر لحلفائه ضد الاستعمار والاستغلال.

ومن الحقوق المشروعة للسوفيات الا يتدخل أحد في شؤونهم، كما لا يتدخلون في شؤوننا.. أما ان نحاسبهم بمنطق صاحب الدكان والزبون أو بمنطق الابتزاز، فانها ثغرة حقيقية وخطيرة في بنائنا السياسي. ان الالف مصنع والسد العالي ومجمع الحديد والصلب في حلوان، ستظل شهادة غالية على ما وفرته الصداقة مع السوفيات لشعب مصر، وستتبخر براكين الحقد والانتهازية في صدور الذين يقايضونهم على «الشرف».

وليس الخوف قادماً من النظم الحليفة للاستراتيجية الاميركية، وانما من النظم «الصديقة» للاتحاد السوفياتي حين تتراجع عن خطها الوطني والاجتماعي وتحمل السوفيات كافة الكوارث لتهرب من حكم الشعب.

* * *

والثغرة الرابعة هي القهر القادم مع اوتوقراطية الحكم العربي سواء كان عسكريا أو مدنيا وحيد الحزب أو متعدد الأحزاب.. فلقد كان شيئاً مثيراً للتقزز ان تقوم المظاهرات الاسرائيلية الصاخبة–الصادقة والمزيفة–لتعلن أمام العالم رفضها للاتفاق المصري–الاسرائيلي وتطالب رابين بالاستقالة وتحاول اغتيال كيسنجر حتى انه قصر تنقلاته على الهليوكبتر، بينما كان

الشارع العربي يأكل ويشرب ويضاجع كأن شيئاً مصيرياً خطيراً لا يجري.

وليس العيب في الجماهير التي يتم اخصاؤها يومياً بالاغواء والترهيب والتدجين، فقد تظاهرت هذه الجماهير في مخيمات لبنان وشوارع بغداد ودمشق.. ولكن هذا وحده ليس كافياً لا بالنسبة للامس فقط. وانما بالنسبة لليوم والغد.. ذلك ان الدكتاتورية العشائرية تبدأ في حياتنا من البيت إلى الوظيفة إلى التنظيم السياسي إلى سلطة الحكم.

واذا استمر اهدار حقوق الانسان العربي، وحرمناه دوماً حق المبادرة، فاننا لا ننتظر منه حماية الوطن من الاغتصاب. فمن تسلب حريته في الداخل لا يستشهد من أجلها على الحدود.

الديمقراطية هي ألف باء الحياة نفسها.. دونها الموت كالحشرات تحت الاحذية.

° ° °

هذه الثغرات مجرد نماذج للحائط العربي المهترئ، منها تنفذ الارادات المعادية وقد ارتدت قفازات من الحرير الناعم. فتزهق أرواحنا دون ان تترك بصمة اصبع.

° ° °

– ٤ –

على عكس الكثيرين صدقت السلطة المصرية في انه ليست هناك تعهدات سرية أو ملحقات غير معلنة في اتفاقية سيناء. وصدقتها في ان محاولة اغتيال الرئيس السادات شائعة غير صحيحة.

بل رأيت حينذاك ان المبالغة في ترويج القول بان هناك ملحقات سرية، هو تخفيف متعمد لما جاء في الاتفاقية المعلنة من بنود. كما ان اختلاق قصص الاغتيالات الوهمية تنفي القصص الحقيقية للتمرد المسلح ابتداء من حادث الكلية الفنية العسكرية وانتهاء بتنظيم حزب التحرير الاسلامي الذي أمسكوا بأعضائه في كهوف الجبل بالصعيد مروراً بحادث لواء المدرعات الشهير. وتنفي كذلك الانتفاضات الشعبية الأصيلة بدءا بأحداث كانون الثاني ١٩٧٥ وانتهاء بأحداث المحلة الكبرى في آذار من نفس العام.

إن الاتفاقية في جوهرها القانوني «معاهدة عدم اعتداء»، وهي صيغة دولية معروفة لانهاء حالات الحرب.. فاذا أضفنا المواد الخاصة بالخطوط الجديدة لقوات البلدين، ومساحة المنطقة العازلة بقوات الأمم المتحدة، وكمية السلاح المسموح بها على الجانبين.. فان ذلك يؤدي بنا إلى القول أن السلطة المصرية عقدت – في الأقل – هدنة طويلة الأمد.

ولكن أخطر البنود على الاطلاق هو البند الخاص بأجهزة الانذار المبكر، انه في واقع الأمر لب لباب الاتفاقية، وجوهرها الأصيل..

وأعود مرة أخرى إلى تصديق السلطة المصرية في انها هي التي طلبت من أميركا – في قمة سالزبورغ – أن تجيء بخبرائها إلى سيناء لتكون «شاهدة» على الطرفين.. فالأرجح ان الذين طردوا المستشارين العسكريين السوفيات عام ٧٢ هم أنفسهم الذين طلبوا الفنيين الأميركيين!!

والقصة كلها تكاد تدمر أكثر العقول رزانة.. وما دامت الوثائق في خزائن الحكومتين المصرية والاميركية، فان كثيراً من الأسرار المخيفة سوف تظل بعيداً عن خيالنا أمداً طويلاً من الزمن..

لقد خرج السوفيات من مصر في «مظاهرة» رسمية تكاد تهتف للاستقلال الوطني، ثم أقبلت الحرب بعد ان نصح كيسنجر المسؤولين المصريين بأن «يتحركوا»، ثم وضعت الحرب أوزارها ليأتي الاميركيون بقاعدة الكترونية يزرعونها في أرض مصر لأول مرة في التاريخ!!

ما هذا؟.

انه «البند السري» الذي يبحث عنه الكثيرون، وهو البند الذي تم الاتفاق حوله - فعلاً - في لقاء سالزبورغ، بعد ان أثبتت السلطة المصرية حسن نيتها إلى أبعد الحدود..

لم يكن طرد السوفيات أكثر من اشارة مصرية عن الهوية الجديدة للنظام، خضعت لدراسة أميركية مستفيضة. وبعد ان كان المسؤولون الاميركيون يلمحون دائماً إلى ما يسمى بالوجود السوفياتي في مصر، وكيف أنه يشكل عائقاً يحول دون التدخل الأميركي لانجاز «تسوية». لم يعاودوا الالحاح على هذه المسألة..

كان المطلوب أكثر..

وكان الطلب جاهزاً وأكثر..

كان المطلوب هو إعادة ترتيب البيت الداخلي، بحيث يستطيع استيعاب المتغيرات الجديدة..

وكان البيت يغير نفسه بنفسه. يفك أوصال القطاع العام والاصلاح الزراعي ويفتح الأبواب على مصراعيها أمام القطاع الخاص. ويعود بالبلاد إلى حضن الرأسمالية الحنون. ولا مفر من تغيير الواجهات السياسية والاعلامية، فيستعيد الجواسيس والمصريون البيض قلاعهم، ويسطو على

المؤسسات التشريعية والتنفيذية «أصحاب المصلحة الحقيقية» كما كان يقول الباشوات عن أنفسهم أيام زمان!.

كانت الولايات المتحدة مهتمة بداخل مصر أولاً، وكان الداخل مهتماً أكثر، بأن يغير هيكل الانتاج وقاعدة الاقتصاد وصيغة السياسة..

ولكن ترتيب البيت يحتاج إلى ما هو أكثر من النية والرغبة والمصلحة، يحتاج إلى النقود والأمان!.

لذلك كان لقاء سالزبورغ - في الأساس - قمة اقتصادية وقمة أمنية!.

أما الاقتصاد فبمساعدة الرأسمالية الطفيلية على النمو والازدهار بمعاونات الكونغرس والشركات الكبرى والمصارف..

وأما الأمان فكان مسألة معقدة، لأن «النظام الجديد» لن يمر بسهولة تحت مسمع الشعب المصري وبصره..

وكان الاكتشاف العبقري هو ربط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، أي ربط الوضع في الداخل بالوضع العسكري مع اسرائيل.. هكذا كان الاقتراح المصري (الاميركي الاسرائيلي أيضاً) بالتواجد الأميركي في سيناء!

إنه البند السري والعلني في آن، فهو من حيث الشكل مرتبط بأزمة الاحتلال الاسرائيلي، **ولكن من حيث المضمون هو جهاز أمن للنظام المصري بقصد حمايته من أي طارئ داخلي في صفوف الجيش أو الشعب..** لقد أنجزت السلطة المصرية ترتيب البيت، واصبح على الولايات المتحدة مهمة الحفاظ على الترتيب الجديد وتأمينه ضد الخطر الداخلي!.

إن قاعدة التجسس الأميركية في قلب سيناء هي انتقاص من السيادة الوطنية المصرية، وهي عدوان من إحدى الدول العربية على بقية جاراتها

اللواتي وقعن تحت رحمة الجهاز الأميركي، وهي عدوان على حليفنا الدولي في الكوارث.. ولكنها قبل ذلك كله وبعده هي قاعدة الحماية الالكترونية للأوضاع الداخلية في مصر حتى لا يفلت الزمام من السلطة المحلية..

° ° °

إلى أي حد يمكن لهذه الحماية ان تدوم؟ إلى أي مدى يمكنها ان تعرقل قوى النضال داخل مصر وخارجها؟ هذه وغيرها من الأسئلة الهامة يستحيل الجواب عنها دون إطالة التحديق في ما يجري داخل مصر خلف الشعارات اللامعة، والستائر القاتمة السواد.

بيروت - أيلول ١٩٧٥

الفصل الثالث

اتفاقية سيناء
بين المقدمات والنتائج

أياً كانت الانعكاسات العربية الخطيرة لاتفاقية سيناء المصرية – الاسرائيلية الاميركية، فان تناولها من المنظور القومي الأحادي الجانب يشكل منزلقاً سياسياً ضارا وخاطئا.. ذلك ان الاتفاقية هي أولاً، انتكاسة وطنية مصرية قبل ان تنعكس آثارها المدمرة على مجمل النضال العربي المعاصر. انها على صعيد «الأرض» انتقاص من السيادة الوطنية المصرية قبل ان تكون تجميداً لتحرير بقية الاراضي العربية المحتلة وقبل ان تكون مأزقاً لحركة المقاومة الفلسطينية. وهي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي استكمال لملامح النظام المصري الراهن الذي ارتد عن منجزات المرحلة الناصرية السابقة، قبل ان تكون دعماً للرجعيات العربية وتبريراً لتحالفاتها مع معسكر الاستعمار العالمي.

أي ان التناول القومي الذي يحلل اتفاقية سيناء متجاوزاً الوضع الوطني في مصر، انما يقتصر على الجزء والفرع دون الكل والاصل، ويتوقف عند النتائج دون المقدمات والسياق.

ولعل هذا المنهج «القومي» الوحيد النظرة والافقي الاتجاه هو الذي تسبب في جملة من الأخطاء التي أسهمت بنصيب ملحوظ في الوصول

بمصر الرسمية إلى هاوية هذه الاتفاقية.. ان الرؤية القومية الحقيقية هي التي تبصر الواقع المصري الخاص ضمن عناصر الواقع العربي الشامل، أما ما يسمى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمصر والاهتمام فحسب بما يمس قضية فلسطين أو الجولان أو التكامل الاقتصادي العربي أو توحيد مناهج التعليم وما شابه ذلك من قضايا «عربية» بمعنى انها تخص اقطاراً «أخرى» غير مصر، فلا علاقة له بالرؤية القومية الصحيحة. ان علاقة مصر الرسمية بهذا البلد العربي أو ذاك هي جزء من سياستها الخارجية. ومن العار ان يصبح المنظور القومي لدى البعض هو بالدقة «الموقف من السياسة الخارجية للسلطة المصرية».

ولكن هذا هو الذي حدث في الماضي، ولا زال يحدث للاسف حتى الآن.. فرؤية الاتفاقية وكأنها «مأساة عربية» تعكس منهجاً تجريدياً تجزيئياً فوقياً في الفكر السياسي يمكن ايجاز علاماته السابقة كما يلي:

● حين وقعت أحداث ١٤ أيار-مايو ١٩٧١ في مصر، لم يرها هذا الفكر انقلاباً من داخل النظام على السلطة الوطنية التي كان يجسدها عبد الناصر بكل ما له من سلبيات وايجابيات. وانما آمن البعض أنها «حركة تصحيح» وآمن البعض الاخر بأنها «استمرار للثورة» بعد أن تحررت من السلبيات، ورآها الحذرون «أمراً واقعاً» ينبغي التعامل معه لما يمثله من «وزن مصر التاريخي والحضاري والبشري».

● حين تم اقصاء الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات لم يتصور هذا الفكر انقلاباً في علاقات النظام الجديد الدولية، بحيث أصبح التخلص من دعم الحليف استقلالاً وطنياً وتعبيراً عن «الارادة الحرة». وانما آمن البعض بأن مهمة الخبراء قد انتهت وانها «وقفة موضوعية مع الصديق» وأنها-اذا تأزمت-فهي مشكلة ثنائية بين مصر والاتحاد السوفياتي.

● حين صدرت قوائم لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي التي تقضي بفصل ١١١ كاتباً وصحفياً من الناصريين والماركسيين والوطنيين والديمقراطيين، قال هذا الفكر ان «الرئيس» رحيم وطيب القلب ولن يوقع على قرارات التجويع واهدار الكرامة، وان الأمر كله لا يتجاوز «سوء تفاهم من البعض وسوء تصرف من البعض الاخر» إلى القول بأنها انعكاس اعلامي لقرار سياسي يبلور اتجاها اجتماعياً وافداً على السلطة.

● حين بدأت الحملة الضارية ضد عبد الناصر، ولم يكن الرجل – وقد مات – الا رمزا للمجتمع الوطني المستقل، قال هذا الفكر ان «الانفتاح الديموقراطي» يسمح بهذه الهزات، ثم قال لا شك انه كانت هناك سلبيات لا مانع من مناقشتها حتى لا تتكرر، وأن «الرئيس» يقول بملء الفم أنه شريك عبد الناصر في كل قراراته.. واذن فلا خوف من هذه الضجة على «الواقع الناصري» من الصراع المعادي للناصرية.

● حين ظهرت فجأة أشباح القبور من الباشوات القدامى، وخرجت فجأة أفواج الجواسيس من أبواب السجون، وعاد فجأة المنفيون من العملاء وسماسرة الاجنبي، قال هذا الفكر ان صدر مصر يتسع للجميع والعفو عند المقدرة. وعندما اخذت هذه الاشباح مقاعدها في قمة السلطة الاعلامية لم ير هذا الفكر بأساً في شتم الجاسوس والباشا دون تثريب على من أفرج وقرر.

● حين ارتفع شعار «الانفتاح الاقتصادي» قال هذا الفكر ان القطاع العام لم يمس، وحين ارتفع شعار «ظلم الحراسات» قال ان الاصلاح الزراعي لم يمس، وحين ارتفع شعار «أهدموا السد العالي» قال ربما كانت هناك اخطاء، مخاطرها أكبر من الأماني المنتظرة. ثم توالت

الاجراءات التنفيذية والسلطة التشريعية على السواء. فأصدرت رئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس الشعب طيلة السنوات الثلاث الماضية مجموعة من القرارات التي تصفي القطاع العام وتحاصره وتصفي الاصلاح الزراعي وتحاصره وتصفي مجانية التعليم وتحاصرها. وبالمقابل تدعم القطاع الخاص وتفتح له سبل النمو والازدهار والسيادة على الاقتصاد الوطني. وتقيم الجسور وتمدها بين الاقتصاد «الوطني» والاحتكارات المصرفية والسلعية الاجنبية.

● حين خاطب الرئيس السادات الولايات المتحدة في اليوم العاشر من الحرب عام **١٩٧٣** قال هذا الفكر ان الرجل يتكلم من مركز قوة ونسوا في لحظة الجندي المصري والسوري والعراقي وهم يقاتلون ويسمعون غيرهم يعلن الاستعداد للتفاوض. وحين انفتحت — فجأة — ثغرة الدفرسوار قال هذا الفكر أنه خطأ عسكري محض. وكان علينا ان ننتظر عامين حتى يصارحنا الرئيس السادات في مجلة «الحوادث» اللبنانية (العدد **٢٣** و **٣٠** آب **١٩٧٥**) بأن كيسنجر أبلغ المسؤولين المصريين قبل الحرب بكثير انه لا بد من تحريك الجمود حتى تتحرك الولايات المتحدة (!!!) وبعد ان حدثت الثغرة حذر من تصفيتها. وفي هذا الصدد يقول الرئيس السادات أنها — أي تصفية الثغرة — كان يمكن ان تكون «أحد اروع معارك العرب». ولكن كيسنجر رفض حتى يصبح عبور المصريين شرقا يساوي عبور الاسرائيليين غرباً. وانطلاقاً من هذه «المعادلة» المزيفة يبدأ المكوك رحلاته في سماء الشرق الأوسط التي وصلت في خاتمة المطاف إلى اتفاقية سيناء الاخيرة.

° ° °

أي ان نقطة البدء كانت انقلاباً مصرياً في السلطة أدت مضاعفاته

إلى تحول «مصر» الحاسم إلى دولة رأسمالية من الدرجة العاشرة، تدور في فلك النفوذ الامبريالي.. فكان من الطبيعي ان تنعكس هذه الهوية الاقتصادية والسياسية للسلطة على «القضية العربية والكفاح الفلسطيني» سواء بالحل الجزئي المنفرد مع اسرائيل والترحيب بقاعدة التجسس الاميركية في قلب سيناء، أو بقول «الرئيس» انه يرفض «وصاية الاخوة العرب» كما رفض وصاية الدول الكبرى (بقصد السوفيات طبعاً!!) من قبل.

ولقد أدى المنهج «القومي» الذي ساير التطورات الداخلية المصرية بالتجاهل من جهة و«الثقة في القيادة» من جهة أخرى إلى انطلاق هذه «السياسة» التي وصلت بنا إلى اتفاقية سيناء، ذلك انها اسهمت في عزل قوى النضال المصري وخفوت صوتها وضعف تأثيرها في مجرى الاحداث حين أعطت السلطة المصرية–موضوعياً–شيكا على بياض.

كيف ذلك؟

تتعدد الأسباب، ولكن يمكن اجمالها في ما يلي:

١ – أفقية المنظور القومي (المقصود هنا لا غيره من التيارات القومية المتطورة). والرؤية الافقية تجرد القضية المطروحة من البعدين الاجتماعي والتاريخي، وتركز على البعدين الجغرافي والعرقي، وتعتمد على العام دون الخاص ولا تقيم بالتالي تفاعلاً جدلياً بينهما. لذلك كانت جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة العربية هي ذروة «اللقاء العربي» عند أصحاب هذا المفهوم، أي لقاء الانظمة وتكريس العلاقات «الرسمية» مما يقتضي احترام اللياقة البروتوكولية بين الأطراف المعنية. واتفاقية سيناء تنعطف بهذه اللياقة انعطافاً حاداً بصفتها «سياسة خارجية» تنحرف عن قرارات هذا المؤتمر أو ذاك، ولأن «الجيش المصري» سوف يتعطل بموجب هذه الاتفاقية عن

دعم هذه الجبهة العربية أو تلك، ولان أجهزة التجسس الالكترونية في ممري الجدي ومتلا سوف تصطاد النشاط العسكري لدولة عربية أو أخرى. ولان حصاراً مكثفاً للمقاومة الفلسطينية سيهدد حاضرها ومستقبلها.

وكلها نتائج صحيحة ولكنها مبتورة عن مقدماتها وسياقها وغيرها من النتائج.. فاذا وضعت «السياسة الداخلية للسلطة المصرية» بدلاً من السياسة الخارجية واذا حل «التاريخ الاجتماعي لمصر» مكان الوضع الجغرافي لسيناء، واذا اكتشفنا همزة الوصل الجدلية بين العام العربي والخاص المصري — أي لو كانت الصورة أفقية ورأسية في الوقت ذاته — لتغير منذ البداية الموقف من النظام المصري الراهن. ولامتدت العلاقة (القومية) إلى قوى النضال المصري أكثر وأعمق. وربما أمكن الحيلولة دون توقيع اتفاقية أول أيلول ١٩٧٥. واذا تم توقيعها فلا يكون الأمر مفاجأة. ولا يستوجب نضالاً من نوع مختلف في مواجهة السلطة المصرية ككل لا في مواجهة أحد مواقفها السياسية. كما يبدو النضال «القومي» الآن ضد الاتفاقية.

٢ — الوهم السائد بأن «مصر ذات الوزن الاستثنائي في الوطن العربي» لا يمكن التعامل معها كما لو كانت قطر أو تونس. وبالتالي فالقرار المصري هو قرار عربي سواء شئنا أو لم نشأ. ولا مفر من قبول الأمر الواقع والسلوك السياسي بمقتضاه.

ولا شك في ان مصر ذات وزن استثنائي، ولكنه وزن داخل التاريخ وليس وزناً ميتا فيزيقيا. انه وزن يتجاور فيه السلبي والايجابي.. فمصر أكثر المجتمعات العربية تطوراً على صعيد الهيكل الانتاجي والعلاقات الاجتماعية والقيم الحضارية ولكن غزوات آلاف السنين تركت بصمتها «الاوتوقراطية» على الحكم المصري وجعلت من الدكتاتورية أسلوباً وراثيا في الحياة. ومصر

المنفتحة على أوروبا عبر البحر الأبيض، لم تتخل عن سيطرة الدولة المركزية منذ فجر التاريخ سيطرة ببروقراطية مروعة يسرها نظام الري على شاطئ النيل. ومصر الشعب غالبيتها العظمى من الفلاحين الفقراء، أما مصر الجديدة والزمالك وجاردن سيتي فلا تشكل أكثر من ٤٪ من جماهير الشعب المصري. ومصر الفاروقية لم يكن يعنيها «العرب» في كثير أو قليل، ولم يكن العرب ينتظرون منها كثيراً أو قليلاً. ومصر الناصرية هي التي استعادت وجهها العربي فأصبح لها «وزن عربي»، ومصر الحالية من تكون؟.

انها شعب مصر، وأيضاً هي السلطة المصرية دون توحيد بين الشعب والسلطة. فالمصريون طبقات اجتماعية، بعضها ممثل في السلطة، والغالبية الساحقة خارج هذه السلطة. لذلك كان التوحيد بين مصر التاريخية والجغرافية والشعبية والسلطوية وهما ميتافيزيقيا لا وجود له.. فالوزن المصري لا يخرج مطلقاً عن نطاق الجاذبية الارضية، فهو وزن رجعي حين يختل توازن القوى الاجتماعية لمصلحة الرجعية محلياً وعربياً ودولياً، وهو وزن تقدمي حين يميل هذا التوازن للمصلحة الوطنية والقومية والبشرية التقدمية. ان الوزن الاستثنائي لمصر حقيقة موضوعية، ولكن مضمون هذا الوزن وشكله هما المعيار الدقيق لاكتشاف أي الكفتين هي الراجحة.. حتى يمكن صياغة النضال «مع» مصر أو «ضدها»، ان الكفاح الداخلي والعربي والدولي ضد الطبقات العليا التي ناوأت «سلطة» عبد الناصر، هو كفاح من أجل مصر. والكفاح الراهن ضد التحالف الطبقي المهيمن على السلطة، هو كفاح من أجل مصر.. فليست هناك مصر واحدة نقف معها ظالمة ومظلومة.

ولكن الوهم القومي المثالي يرى في مصر كائناً ميتافيزيقيا معلقا في الفضاء، فتهدر مثلاً آدمية المصريين وتنهب مكاسبهم الوطنية وانجازاتهم التقدمية، دون ان يحرك أحد من هذا التيار ساكنا حتى لا يغضب مصر.

والعكس أيضاً صحيح ، فما ان يتم توقيع اتفاقية سيناء حتى ينهش بعضهم عرض مصر . وذلك دون اشارة عابرة إلى انه في الموقف الأول أراد الا يغضب «السلطة المصرية» وأنه في الموقف الثاني يقصد أن يسب هذه السلطة نفسها .

والنتيجة المحتومة لهذا الوهم الميتا فيزيقي ، أن يؤدي الموقف الأول إلى تقوية السلطة المعادية للشعب وإلى المشاركة في التعتيم والتشويه لنضال هذا الشعب (حركة عمال حلوان أول كانون الثاني ١٩٧٥ وعمال المحلة الكبرى في اذار واعلان الحزب الشيوعي المصري عن اعادة تشكيله والتواجد المكثف لكبار المثقفين المصريين في العواصم العربية وأوروبا) . كما يؤدي الموقف الثاني إلى تغذية الاتجاهات الشوفينية والنعرات الاقليمية المصرية .

٣ - تقديم التاكتيك على الاستراتيجية أو الخلط بينهما لحل مشكلات عارضة على حساب القضية الأم . هكذا نلاحظ مواقف بعض الانظمة الوطنية وبعض الاحزاب القومية والمنظمات التقدمية ، تعمد إلى مسايرة بل ومساندة السلطة المصرية في مواقف مشينة بحجج تاكتيكية عابرة كالقول بوحدة الصف العربي أو ان المرحلة لا تحتمل صدعا قومياً أو أن الأزمة الاقتصادية المصرية خانقة تهدد الشعب بالمجاعة أو ان التفويت لمصر في هذه النقطة يفرض علينا مساندتنا في نقطة أخرى . وهكذا . ولا يتخيل هؤلاء السادة أن مجموعة التنازلات التاكتيكية هي من حيث الجوهر تنازل استراتيجي . ولم يسألوا أنفسهم لماذا تصبح معارضة السلطة في مصر شقا للصف العربي ، بينما حين تعارض هذه السلطة غيرها من السلطات أو الحكام أو الاحزاب العربية ، فان ذلك ليس شقا للصف العربي ؟

ولم يسألوا أيضاً انفسهم أين يذهب المال العربي بمجرد وصوله - اذا

وصل-إلى مصر؟ أحقا يصل إلى الشعب العربي في مصر في هيئة مصانع ومساكن ومدارس ومستشفيات، أم يذهب إلى سماسرة الشقق المفروشة والفنادق الفاخرة وكابريهات شارع الهرم؟ واذا كان هذا المال يصل إلى الشعب المصري، فلماذا كانت هذه المفارقة الصارخة بين الحالة الاقتصادية حتى عام ١٩٧٠ (وكانت حرب الاستنزاف على أشدها) والأزمة الخانقة في السلع الضرورية باختفائها التام أو ارتفاع الاسعار الجنوني، بعد حرب تشرين ١٩٧٣؟ الا يثير هذا التردي المذهل-باعتراف وزير الاقتصاد المصري الذي قال حرفياً ان عام ١٩٧٥ هو أسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث-الا يثير هذا الاعتراف الفاجع سؤالاً عند أصحاب المال العربي الذي يدعم السلطة ويضاعف الثروات الطفيلية ويشجع الاستثمار الاستهلاكي، ويزيد-موضوعياً-من افقار الشعب وتدهور الانتاج الوطني الى الحضيض، فضلاً عن خلخلة مفاصل القطاع العام وانهياره؟.

ان تقديم المصلحة الجزئية العابرة على المصلحة الكلية الباقية، أسهم في تأجيج شهوة الحكم المصري لمزيد من الابتزاز، ولتحويل اللقاءات المرحلية إلى خط استراتيجي من ثماره المرة اتفاقية سيناء وما خفي كان أعظم. لقد تيسرت لبعض نظم الحكم الوطنية-ابان حرب تشرين-ولبعض الحركات الثورية، وسائل دامغة لكشف النظام المصري وتعريته من ورقة التوت.. ولكن حسابات التاكتيك فرضت نفسها، فأصبح هذا النظام هو الذي يهدد الآن بفتح الملفات.

٤ - اتفاق استراتيجي بالنسبة لبعض النقاط، وتأرجح التاكتيك بين التأييد والمعارضة.. فالكثير من النظم الوطنية والمنظمات القومية العربية، لا زالت لديها عقدة العداء للشيوعية ثاوية في الأعماق، كما ان علاقتها

بالمعسكر الاشتراكي – رغم الشعارات – تخضع لتوازنات المصلحة الطارئة أكثر من رسوخها المبدئي الاستراتيجي. كذلك فان الانظمة الوطنية وبعض الاحزاب التقدمية لم تحسم اجتماعياً أو عقائدياً مسألة الثورة الاجتماعية وعلاقتها الجدلية بالثورة الوطنية والتحرير القومي. ولا يزال الموقف الوسطي المتميع هو السائد على التفكير والاجراءات، مما يؤدي موضوعياً إلى تواجد دائم للطبقات الرجعية المتخلفة عن التقدم الاجتماعي والمتخاذلة عن حماية الاستقلال الوطني الكامل عن التبعية الاستعمارية. تواجد هذه الطبقات ليس ساكنا، فهو أما ان يتسلل إلى السلطة من الثغرات المفتوحة على اخرها واما ان يقفز اليها بانقلاب صامت أو مدو.

هذا الوضع يغامر بلقاء استراتيجي مع السلطة المصرية الراهنة في صدد هذه النقاط، ويختلف في غيرها بسبب التاريخ الحزبي أو الاقليمي أو العلاقة مع القضية الفلسطينية. ومن هنا كانت أطراف هذا الوضع تتخبط تاكتيكيا بين التأييد والمعارضة حتى يقودها هذا التخبط – بالمواقف المتناقضة جذرياً – إلى انفضاض الجماهير ولا مبالاتها، وإلى توقيع اتفاقية سيناء رغم هذه التخبط أو بسببه.

° ° °

ما هي نتائج هذا «المنهج»؟

حتى نجيب عن هذا السؤال لا بد من التأكيد في البداية إلى ان هذه المقدمات لا تصوغ في حقيقتها منهجاً قومياً بالمعنى العلمي الدقيق.. فالقومية مزاوجة حية دائمة التفاعل بين الرؤيتين الافقية والرأسية، بين الطابعين العام والخاص، بين الاستقلال الوطني والثورة الاجتماعية. وبالتالي كانت القومية الثورية تزن الأقطار المكونة لها بالميزان التاريخي الاجتماعي،

وتفرق بين السلطة والشعب، وتربط التاكتيك بالاستراتيجية، وتحسم طريقها إلى الاستقلال والديمقراطية والوحدة والاشتراكية فتحدد حلفاءها وخصومها طبقيا وقوميا، داخليا وعربيا ودوليا، دون مساومة أو ابتزاز أو خوف أو مراوحة.

والآن، ما هي نتائج هذا المنهج المقلوب فينظر إلى اتفاقية سيناء من حيث «انعكاسها» على الواقع العربي - متصوراً بذلك انه يهتدي بالمنظور القومي - لا من حيث «انبثاقها» عن الواقع المصري باعتباره الأصل ومقدمة المقدمات؟.

● **النتيجة الأولى هي** حالة «الفصام» المتنامية في الوعي المصري المعاصر، بين المصلحة الاقليمية والمصير القومي.. أي ان فرصة ازدهار النعرة الشوفينية المصرية باتت هائلة سواء في ردائها العرقي السافر أو في ردائها الديني المباشر.. فالبرجوازية العنصرية لن تحل مشكلة المجتمع مع الفقر والاحتلال والدوران في فلك النفوذ الامبريالي الا باستغلال المناخ المواتي لازدهار المشاعر الاقليمية وتعميمها بالكذب والتضليل والديماغوجية، وأيضاً بالأرض الخصبة التي هيأها الانفصال المرير بين النضال العربي خارج مصر والنضال داخلها، فالشعب المصري يعرف جيداً «العرب الرسميين» ولكنه مبتور الاتصال بالعرب المناضلين. هذه اللقاءات العلوية تركت المجتمع المصري نهبا لنوعين مشوهين من الاتصال العربي، هما: الجو العدائي الذي يلقاه المواطن المصري في بعض الاقطار العربية نتيجة سلبيات مصرية قديمة وجديدة ونتيجة تصرفات فردية يسهل استغلالها في المناسبات وما أكثرها، ونتيجة سلبيات غير مصرية وهي الأخرى كثيرة. والثاني هو المناخ الاستفزازي الذي يصدم المصريين في حياتهم اليومية عندما يشاهدون «الأثرياء العرب» وهم لا يرون في مصر سوى دار المتعة.

هذه الأرض الخصبة سوف تزرعها البرجوازية العنصرية المصرية – بعد اتفاقية سيناء – ببذور خلقت بعضها الرؤية «القومية»، الناقصة وغير العلمية والرسمية لبعض المناضلين العرب. وسوف يؤدي ذلك بالضرورة، إلى جزر مؤقت للشعور القومي في مصر، والبديل المعد سلفاً – أكرر – هو الشعور العرقي والشعور الديني.. فكلاهما رداء لامع لتغطية البؤس وفقدان السيادة.

● **النتيجة الثانية** هي سرعة معدلات التراجع المصري في مختلف المجالات وعلى كافة الجبهات، وتعاظم قوة الحلف الرجعي العربي وانطلاقه المكشوف في ضرب الانظمة الوطنية والطبقات الشعبية والمنظمات التقدمية في حماية قاعدة سيناء الاميركية.. واشهار سيف الارهاب على أكبر عنق يتطاول على «مصر»!! مصر التي جعلتم منها هذا الكائن الخرافي المهيمن على مصائر العرب دون سؤال أو رقيب، مصر السلطة التي أطلقتم أيديها على مصر الشعب، فكان من السهل ان تمتد هذه الأيدي إلى شعوب غيرها.

● **النتيجة الثالثة** هي حماية النظام المصري الراهن من أي تحرك عسكري مضاد للاتفاقية، فالقاعدة الالكترونية الاميركية لن تفصل فحسب بين القوات المصرية والقوات الاسرائيلية، ولكنها أيضاً تفصل بين القوات المصرية والنظام المصري.

● **النتيجة الرابعة** تشجيع الطبقات الرجعية في النظم الوطنية على التحرك الحاسم في ظل الوسطية المائعة التي تميز طريق التطور لبعض هذه النظم. وفي ظل التهديد يمكن لهذه النظم ان تصفي نفسها بنفسها بادئة بتصفية الاحزاب والمنظمات الأكثر حسماً.

● **النتيجة الخامسة** هي دعم العناصر اليمينية المتطرفة طائفياً وعنصرياً على محاصرة قوى الثورة وضربها أينما وجدت، وبخاصة في لبنان

حيث المقاومة الفلسطينية.

● **النتيجة السادسة** هي التصعيد الاسرائيلي في العدوان على حدود لبنان الجنوبية والمخيمات الفلسطينية. والانفراد – بالضغط والمساومة والتهديد – بالجبهة الشمالية.

● **النتيجة السابعة** هي الشعار المعادي للشيوعية والاتحاد السوفياتي وتحوله إلى هيستريا عقائدية يتم في حماها بلبلة الاجزاء العريضة من الجماهير ولا مبالاة الاجزاء الأخرى أو انفتاحها على الأفكار المعادية للاستقلال الوطني وقد تلفعت بثياب الوجهة الغربية في الاقتصاد والسياسة.

● **النتيجة الثامنة** هي انتعاش التيار الاقليمي في مختلف الاقطار العربية، والانكفاء على الذات وما يسمى بالبناء الداخلي.. ولا يطول بذلك الطريق إلى وحدتنا القومية فحسب، بل تتهدد مختلف الاشواط التي قطعناها في الطريق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالزوال.

° ° °

هذه كلها «بعض» النتائج المترتبة على منهج «قومي» مغلوط ومقلوب رأساً على عقب. لم يكن رؤيا نظرية فقط، وانما كان ممارسة عملية أيضاً، لم تر في مصر سوى «السلطة» و«السياسة الخارجية» فخذلتها مصر السلطة حتى في السياسة الخارجية.. إلى ان كانت «مفاجأة» اتفاقية سيناء.

تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥.

القسم الرابع

ثقافة تستسلم وأخرى تقاوم

الفصل الأول

عشر كلمات في زمن الصمت

- ١ -

. نهاية جيل وسقوط رؤيا

عندما يكتب توفيق الحكيم او نجيب محفوظ او لويس عوض او عبد الرحمن الشرقاوي او يوسف ادريس او زكي نجيب محمود «تأييداً» حاراً لخطوات الرئيس السادات منذ زيارته للقدس، وعندما يبررون علانية الصلح مع اسرائيل، ويترجم بعضهم هذا التبرير الى مقترحات وتوصيات... ما هو الموقف الصحيح الذي يتعين على «العقل العربي» أن يتخذه في هذه الحال من هؤلاء الكتاب والمفكرين والفنانين؟

ألح عليّ هذا السؤال حين طالعت في بعض الصحف العربية واحيانا باقلام بعض الادباء المصريين «كلاماً» ينتسب الى «الشعور» وبالتالي «الانفعال» ومن ثم الشتم والسباب.

واسارع إلى القول بأن «الادانة» واجبة بل ومحتمة. ولكن الوجه الآخر للمشكلة هو ان الادانة وحدها او السباب يغلق ملف القضية و«يحفظها» في ارشيف الأمن الثقافي ويقيدها ضد مجهول.. واقصى نتيجة

يمكن التوصل إليها هي الاحساس براحة الضمير والتطهر من الذنب. ويبدو الأمر كله أمام القارئ العربي كما لو ان «حادث تصادم» وقع لهذا الفريق من «كبار» الكتاب المصريين، فلقوا دفعة واحدة وعلى نحو مفاجئ مصرعهم.

وفي مثل هذه الاحوال تغسل الدموع حنايا القلب و«ينسى» الجميع كل شيء وتستأنف الحياة سيرها بلا توقف... وكأن شيئاً لم يكن.

وهي «خاتمة» خطيرة، سواء للعقل العربي أو لأبطال الحادث الدراماتيكي أنفسهم. فالموقف الأصح هو «فتح الملف» والتحقيق الصبور ووضع كل النقط على كل الحروف. فالظاهرة ليست فردية على الاطلاق.

لماذا؟

لأن توفيق الحكيم - مثلاً - ليس هو مجرد كتيب «عودة الوعي» ولا هو مجرد الخطاب المفتوح إلى ابا ايبان، بل هو «تاريخ» من الابداع الفني المتواصل على مدى نصف قرن منذ تمثيلية «الضيف الثقيل» ضد الاحتلال البريطاني إلى مسرحية «السلطان الحائر» ورواية «بنك القلق» ضد أجهزة الأمن الدكتاتورية. ونجيب محفوظ أيضاً، ليس هو مجرد «مقالات» الاهرام في تأييد النظام الحاكم منذ حرب ٧٣ إلى زيارة القدس، بل هو كذلك صاحب «تاريخ» منذ كتب رواياته (الفرعونية الثوب) ضد الحكم الملكي إلى «أولاد حارتنا» وما تلاها من اعمال نقدية للنظام الناصري.

وكان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ في مقدمة الذين وقعوا بيان المثقفين ضد السلطة الساداتية في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٣ احتجاجا على اعتقال الطلاب واعتقال حرية التعبير واعتقال الأرض بعيداً عن التحرير.

والقول نفسه يمكن ان يقال عن لويس عوض وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف ادريس. اصحاب «العنقاء» و«الارض» و«الحرام» و«الفرافير» و«من أب مصري إلى الرئيس ترومان» و«الشوارع الخلفية» و«المهزلة الارضية» و«مأساة جميلة» و«الفتى مهران» و«الحسين ثائراً وشهيداً» وغيرها من عشرات الاعمال المناضلة عن الأرض والانسان، حتى ان اصحابها ذاقوا مرارة السجن واهوال التعذيب من أيام المغفور له اسماعيل باشا صدقي... إلى «زوار الفجر»...

واذن، فلا يمكن القول بأن هؤلاء الكتاب «الكبار» قد خانوا وباعوا انفسهم مقابل الأمن والمال.. ولا بد من البحث عن أسباب اعمق تفسر هذه «الظاهرة» بعيداً عن التأويل الاخلاقي.

ان هذا البحث عن الاسباب ضروري ومهم ومن حق تاريخنا الثقافي والعقل العربي والكتاب بموضع البحث أيضاً.. فالشطب بجرة قلم على «تاريخهم» هو إلغاء لتاريخنا العقلي والوجداني الذي يمثلون جزءاً كبيراً منه. وتاريخهم ليس ماضيا بل هو تراث حي في دماء الامة التي تمثلته واستوعبته. وتاريخهم ليس ملكاً لهم، فعليهم ان يعرفوا جيداً ان ادانة مواقفهم الاخيرة لا تصدر عن هوى شخصي أو سياسي فتراثهم نفسه يشارك في هذه الادانة.

* * *

وعلينا ان نفرق على الفور بين جيل الحكيم وحسين فوزي وزكي نجيب محمود، جيل الديموقراطية الليبرالية، وبين جيل عوض والشرقاوي والأحدث منهما يوسف أدريس، ثم بين هؤلاء جميعاً والصف الذي ينتظم السباعي وعبد القدوس وغيرهما.

فالحق ان الجيل الأول الذي يمثله توفيق الحكيم قد عاش صباه المبكر

في أتون ثورة ١٩١٩ أي ثورة الطبقة الوسطى ضد الاحتلال البريطاني المباشر والهيمنة الاقطاعية على قوى الانتاج. وكان الجيل الأسبق (طه حسين، العقاد) قد واصل النضال الديموقراطي حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ مع الانكليز.. وهي المعاهدة التي انهت عمليا المكتسبات القليلة للثورة، فأعلنت نهاية جيل واسقطت رؤيا للاستقلال الوطني. لذلك كان الدور التاريخي للحكيم وفوزي ويحيى حقي وغيرهم انهم أقاموا جسراً بين ثورتين: ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢. ولكنهم لم يكونوا قط التعبير الأكثر وفاء لمتطلبات الثورة الاخيرة... حيث تعددت شرائح الطبقة الوسطى وكذلك الانتماءإليها، كما اختلفت أساليب «الديموقراطية» عن النموذج الذي اخلصت له افكارهم.

ومن المفيد التذكير بأن الحكيم - بالذات - كان ضد الحزبية السابقة على الثورة (شجرة الحكم) وانه نادى في وقت مبكر بالمستبد العادل حيث الكل في واحد (عودة الروح).. وبالتالي، فقد كان رسمياً أديب النظام. وتلك هي «المفارقة» الأولى في تاريخ الحكيم، فقد دعا لهذا النظام من قبل ان يولد وسايره طيلة العهد... إلى ان سقط، «فاستعاد الوعي» الديموقراطي، كما استعاد اليقظة على «الحضارة الاسرائيلية»...

ومن المفيد التذكير أيضاً بأن الدكتور حسين فوزي مدير جامعة «فاروق الأول» عام ١٩٥٢ كان أول جامعي يبرق تأييداً إلى قادة الثورة التي غيرت اسم الجامعة إلى «جامعة الاسكندرية».

ومن المفيد أخيراً التذكير بأن الدعوة الرئيسية لهذا الجيل كانت الارتباط بمصر غير العربية وغرب البحر المتوسط في آن واحد.. حيث كان «التقدم» يلوح من الجذور الاقليمية وأوروبا. وهي الدعوة التي جسّدت

طموحات الطبقة المتوسطة (الوطنية) في الخلاص من الاستعمار والفوز بحضارته «الحديثة».. أي أشكال الحكم والتكنولوجيا ولأن هذا الجيل كان جسراً فقط بين ثورتين، فقد تجاوزه الزمن طيلة ربع القرن الأخير... بالمتغيرات الحثيثة التي وقعت للمجتمع المصري وللمحيط العربي وللعالم. ولم يكن ممكناً بحكم «التكوين التاريخي» والانتماء الاجتماعي لهذا الجيل أن يبقى قائداً فكرياً للبلاد. لقد حدث له ما يشبه التصلب في شرايين المخ، ولم يعد قادراً على استيعاب المتغيرات الجديدة، وما قاله حول زيارة السادات ليس أكثر من «الانفجار» المتوقع نتيجة هذا التصلب. فانعدمت القدرة على رؤية الواقع والمستقبل. وانتهى الجيل كما حدث للجيل الأسبق في معركة سياسية، وسقطت رؤياه في الضباب الكثيف.

والمصدر الاجتماعي المباشر للمأساة أن هذا الجيل الكبير فقد دعائمه الاجتماعية.. فهو لايصوغ احلام المتطفلين الجدد على الانتاج من السماسرة ووكلاء الاستيراد والتصدير، ولا يصوغ أيضاً أحلام الجماهير الشعبية، ولكنه يعبر عن هامش ضيق للطبقة المتوسطة التي لم تعد ليبرالية، ذلك الهامش «الضائع» بين أحلام الماضي وغيوم المستقبل.

والمصدر الأيديولوجي المباشر هو الفكر الاقليمي والقبول غير المشروط بغرب لم يعد موجوداً إلا في مخيلة «عصفور من الشرق» و«السندباد». فالثلاثون مليوناً من الفلاحين المصريين والمليونان من العمال الصناعيين والمليون طالب مصري، لم تعد قلوبهم تمتد رأسياً إلى امجاد رمسيس الثاني، بل اضحت عقولهم تتسع أفقياً من المحيط إلى الخليج. ولم تعد باريس كما صورها أحمد الصاوي محمد ولا لندن كما عرفها اسماعيل في «قنديل أم هاشم» ليحيى حقي... بل أصبحت أوروبا تغلي بتناقضات جديدة وصراعات جديدة لا تجعل من البحر المتوسط شاطئاً حضارياً، بل ميداناً

لصراع الاقتصاد والنفط.

وهكذا أدى غياب الدعامة الاجتماعية الراسخة لهذا الجيل، أي وقوفه على سطح المجتمع أسيراً لمرحلة تاريخية قديمة، إلى انسحاب الأرض من تحت أقدامه، أي الضياع. كذلك أدى تصلب الشرايين الفكرية مع الزمن إلى انفجار العقل، أي سقوط الرؤيا، التي اتخذت شكل التأييد العلني للصلح مع اسرائيل. انها علامة اليأس والموت الحقيقي، لا مجرد الكف عن العطاء.. فالوجه الآخر لعداء الفكر القومي العربي هو الانفتاح على اسرائيل، والحملة العنصرية على العرب هي الوجه الآخر للتحالف مع اسرائيل.

* * *

الجيل الآخر الذي رضع الاشتراكية في الاربعينات، واختلف واتفق مع «الثورة» طيلة الخمسينات والستينات، هو ذلك الجناح اليساري الذي توحد مع السلطة، نتيجة اضطراب المواقف والاخفاقات المريرة... التي تركت بصماتها «اليمينية» على اجزاء عريضة من اليسار المصري.

لقد كان «الحلم» أكثر من الواقع هو المادة الأولية لدى قطاع عريض من المثقفين اليساريين في مصر. فهم على صعيد الانتماء الاجتماعي ابناء بررة للبورجوازية الصغيرة، يحملون تجريدها الذهني وترددها وخوفها المستمر من السقوط في «حضيض» الطبقة العاملة وهيامها بالشعارات والتطرف، والكم الهائل من العواطف والابتعاد ما أمكن عن الانغماس في «ضجيج» الواقع اليومي للشعب. هؤلاء اختاروا، بمجيء الثورة، أن يضعوا قدماً في ارض السلطة والاخرى في أرض الناس البسطاء. تستهويهم «البطولة» دون القدرة على دفع الثمن، ولا يناسبهم التشرد ودفع الضرائب في السجون

والمعتقلات. ان «فاتورة النضال» مدفوعة سلفاً في الأربعينات، وعليهم قطف الثمار. صدورهم عامرة بالنوايا الطيبة، ولكن من داخل المنصب والاستقرار.

هنا أيضاً من المفيد التذكير بأن يوسف ادريس هو صاحب رواية «البيضاء» التي استنكر فيها «تاريخه». وكان عبد الرحمن الشرقاوي هو صاحب «وطني عكا» التي ابرز فيها حمائم السلام الاسرائيلية. وصلاح حافظ هو الذي كتب عن «الرئيس» انه «بطل الديموقراطية في العالم». وهم في ذلك كله صادقون مع أنفسهم لأنهم «يسار النظام» لا يسار المجتمع.. فهم لا يشكلون الثقل الحقيقي لليسار المصري في الثقافة أو في السياسة. انهم «ذكريات» مضت، حالت بينهم وبين الرؤيا الصافية، مقاعد الوظيفة والاستقرار الطويل الأمد. وكما أن النظام — قبل عام ١٩٧٠ — قد احتاج للواجهة التقليدية من أدباء «فاقدي الوعي» كالحكيم وفوزي، فقد سمح أيضاً لأجزاء من اليسار بأن تضع قدماً في الداخل واخرى في الخارج لتصبح «نجماً» لدى السلطة والشعب معاً. وكما أدى تصلب الشرايين إلى انفجار في المخ لدى «الكبار» كذلك أتت اللحظة التي اتسعت فيها المسافة بين القدمين فانزلق بعض «اليسار».

وهكذا، فلم تكن زيارة السادات للقدس الا مناسبة لتتويج نهاية جيل بسقوط رؤياه، ولتخليص «أزمة» قطاع من جيل آخر لم «تزل» قدمه صدفة... بل أدى انفتاح الساقين التدريجي إلى الانشطار فالسقوط.

ادانتنا لهؤلاء واولئك لا تطال «تاريخهم» لأنه جزء من تاريخنا، يشارك معنا في ادانتهم.. غير أن الأهم من الادانة هو التحليل العميق الهادئ حتى لا نفقد الثقة في ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.. فما حدث لم يكن

زلزالاً غير متوقع ، بل كان الخاتمة الطبيعية ، وإن تكن فاجعة غير أنها خاتمة ظاهرة وخاتمة مرحلة رؤيا وخاتمة جيل ... ولكنها ليست خاتمة الزمان العربي في مصر علينا فقط أن ننصت جيداً لصوت الزمن الآتي .

باريس ١٩٧٨/١/٢٧

– ٢ –

ولا حياة لمصر بغير العرب

يفهم المرء إلى اقصى الحدود ، انه بمجرد وفاة يوسف السباعي – في اليوم التالي تماماً – تستعد احدى شركات السينما المصرية لانتاج فيلم عن الكاتب الراحل . يقول الخبر المنشور في «الأهرام» ان قصة الفيلم قد كتبت وتدور حول بضع ساعات أمضاها الفقيد في قبرص ، وان السيناريو على وشك الانتهاء ، والمخرج يعد «فريق العمل» للانتهاء من التنفيذ خلال ثلاثة اسابيع على الأكثر.

وطبعاً ، يجيء الخبر الثاني أقل إثارة ، وهو «اعادة انتاج» الأفلام القديمة المأخوذة عن روايات المرحوم . وبديهي أن يكون الخبر الثالث عن «المنتجة الشابة حاملة الدكتوراه من موسكو» التي اشترت حقوق تحويل فيلم «نحن لا نزرع الشوك» إلى حلقات تلفزيونية . وهكذا يصبح الخبر الرابع عادياً ، وهو تحويل قصة قصيرة كتبها الرجل في صدر شبابه الباكر «بين أبو الريش وجنينة ناميش» إلى مسرحية «للعرض على الجاليات العربية في كندا بعد أن طالب اتحاد الروتاري بذلك» كما جاء حرفياً في الأهرام أيضاً .

وإذا فهمنا أن الخبر الأول يعني أن الجمهور المصري سيشاهد ، قريباً فيلماً بوليسياً حربياً بطله نجم مصري لامع وممثلوه من مختلف الجنسيات

وأغلب مناظره تصور في احد المطارات، وان الخبر الثاني والثالث يعنيان أن الجمهور سوف يشاهد الرومانطيقيات الدامعة على مصير الحب بين الضابط الشاب وابنة الباشا، وان الخبر الرابع يعني أن هذا الجمهور سيتابع فصولاً كوميدية شعبية غاية في الاضحاك، لأجملنا هذه المعاني في مغزى واحد غالباً هو المغزى التجاري.. فالشعب المصري يحب الأفلام البوليسية والعاطفية والكوميدية على وجه التحديد، منفساً بذلك عن مكبوتات تاريخية تتعلق بالأمن وقهر الملل، والجنس وقهر الحب، والنكتة وقهر الحزن... بالاضافة إلى عنصر مستجد هو أن بطل هذه الاعمال جميعها نجم لامع في المجتمع وروائي رومانطيقي ميلودرامي من الطراز الاول، ولعل السباعي - رغم أية تحفظات فكرية وجمالية على أدبه - كان ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار. وإذا كان صوته الفني قد خفت، توزيعاً، منذ نهاية الخمسينات، الا أن ارقام التوزيع تسجل له دائماً أنه كان من كتاب «الصف الأول» تجارياً. وهي ظاهرة جديرة بالدراسة أكثر مما هي تستحق «الأفلام». ولا شك أن ابتعاد النقاد الجادين عنه لسبب أو لآخر، كان انكاراً لهذه الظاهرة من ناحية وابتعاداً عن الجمهور الذي يؤثر فيه هذا «الأدب» من ناحية أخرى.

وليس هذا كله مهماً.

فالأهم، أن موجة ساحقة من الأعمال «الفنية» حافلة بمواد التشويق الأساسية، سوف تغزو الأسواق المصرية، وبعض العربية، تحمل جثمان السباعي ملفوفاً في علم وطني حريف يعادي كل ما هو ليس مصرياً... بحيث لا تعود خطب السياسيين ولا كتابات الصحافيين هي الدعاية المضادة للعرب فحسب، بل أن هذه الدعاية سوف ترتدي احدث الأزياء وتدخل كل بيت عبر الشاشة الصغيرة والكبيرة.

ولا ينبغي في كل مرة ترتفع فيها الأصوات المضادة للعروبة في مصر. أن نفسر الأمر بسهولة شديدة ونقول انها مظاهرات منظمة من جانب السلطة.. فلا ريب أن بعضاً من جوانب هذه التظاهرات منظم حكومياً، ولكن بعضها الآخر يحتاج إلى تحليلات أعمق. ولا ريب أيضاً أن بعض هذه الأصوات قد ضللته اجهزة الاعلام الواسعة النفوذ، ولكن هذا التعليل وحده لا يكفي.. فمن العسير أن يقنعني أحد بأن عبد الرحمن الشرقاوي أو يوسف ادريس، وهما من أجهزة الاعلام ذاتها، قد اصابهما التضليل بهذه الغشاوة الثقيلة الوطأة.

والحقيقة هي أنه عندما يمر نعش السباعي في شوارع القاهرة، وفي يوم آخر خمسة عشر نعشاً لشباب الصاعقة في حادث قبرص.. لن يكون لدى الجمهور متسع من الوقت ليسأل عن «القاتل» الحقيقي، لأن «جواباً» محتملاً جداً قد يكلل رأس النظام بعلامة استفهام كبرى تحمل في طياتها «اتهاماً» عقوبته الاطاحة بهذه الرأس. لذلك كان من الضروري الا يكون هناك وقت لمجرد السؤال. وكما حدث في «المبادرة» كذلك الأمر في جريمة «قبرص». لا بد من أن يكون «الهجوم» هو الأساس. ولا بد أن يقوم بهذا الهجوم أكثر الناس قرباً من «الهدف» حتى يكون قابلاً للتصديق.

ومهما كان رأي المثقفين في كاتب كعبد الرحمن الشرقاوي، فانه يظل في المخيلة الشعبية صاحب «الأرض» و«الشوارع الخلفية» و«من أب مصري إلى الرئيس ترومان» و«مأساة جميلة» الجزائرية و«الفتى مهران» و«الحسين ثائراً وشهيداً» و«محمد رسول الحرية» و«وطني عكا» وغيرها من الأعمال المنحازة إلى قيم الحرية والعدالة والعروبة وفلسطين. ومهما كان رأي المثقفين في يوسف أدريس، فانه يظل في المخيلة الشعبية هو صاحب «الحرام» و«العيب» و«أرخص ليالي» و«جمهورية فرحات» و«ملك

القطن» و«الفرافير» و«المخططين» وغيرها من الأعمال المنحازة إلى قيم الضمير والحق والانسان.

وليس الشرقاوي أو ادريس الاّ مثلاً على طابور طويل من «كتاب الشعب» الذين تشهد بعض مراحل تاريخهم بأنهم تعرضوا من أجله للقهر والعذاب. جزء لا يستهان به من هذا الطابور هو الذي أيد «المبادرة» بأقوى مما أيدها «اليمين»، وهو نفسه الجزء الذي يشعل الآن فتيل العداء للعروبة وفلسطين، بأقوى مما يفعل «اليمين». أولاً، بسبب الخلفية التاريخية لكل منهم، وهي ماثلة سلفاً في ذهن القارئ. وثانياً، بسبب الحجة والمنطق الأكثر اقناعاً عند هؤلاء الكتاب.

وهناك حقيقتان بارزتان في كتاباتهم: الأولى هي أنهم أصبحوا «اسرى تأييد المبادرة» رغم فشلها. اضحى هذا التأييد «خطأً فكرياً» لا تعليقاً تكتيكياً. فأمست جريمة قبرص امتداداً لهذا الخط الفكري تجد تفسيرها في «المبادرة». والحقيقة الثانية هي أن تنازلهم عن صفة «المفكر» والرضا بموقع الصدى من الصوت وتحولهم من كتاب وفنانين إلى صحافيين لم يعد اضطراراً وعملاً مؤقتاً، بل «وظيفة جديدة» تصل بمستوياتهم التعبيرية إلى اسلوب المنشور والتحريض الغوغائي. أي توقفهم النهائي عن «العطاء» بمعنى الابداع وتحول «القلم» إلى مجرد وسيلة لكسب العيش والأمن.

ومعروف -- على مدى التاريخ الفكري والصحافي أيضاً – أن من يترك عقيدة ما أو فكراً أو موقفاً إلى النقيض، يصبح أكثر المتطرفين عنفاً في مواجهة العقيدة القديمة أو الفكر السابق، وكأنه ينتقم من التاريخ أو أنه ينتقم من نفسه التي كانت. وهكذا فان هذا الفريق من الكتاب، سيكون مع الزمن أقوى الخصوم لمواقفه التي عاش ومات من أجلها ذات يوم. حتى أنه يصبح ملكياً أكثر من الملك، كما يقال. ذلك انه خسر موضوعياً،

الماضي والحاضر والمستقبل، أي أنه خسر نفسه و«العالم» معاً، ولم يبق سوى الشطارة في التفوق على اليمين والمهارة في احتلال مراكز الطليعة والقيادة بين صفوفه. رغم أن هذا «الطموح» نفسه ممتنع عن الصرف، لأن اليمين من ناحية ليس مغفلاً حتى يترك قيادته «لمشبوهين سابقين» أو تائبين حاليين، ولأن اليمين جدير بقيادة نفسه ومصالحه، ولأن اليمين يرحب بتوبة البعض ولكنه لا ينسى التاريخ وهو يستغل هذه التوبة لكسر من لم يتب بعد، ولأنه أخيراً لا يرى أن التوبة تستحق المكافأة، بل تحتاج إلى التثبيت والترسيخ بمزيد من البرهان اليومي. أي الذل. بعد أن كتب يوسف ادريس مقاله عن المبادرة، همس في أذنه أحد المسؤولين «من كلفك بالكتابة.. لسنا بحاجة إلى تأييدك أو تأييد غيرك». ولكن ذلك، تم بعد كتابة المقال لا قبله!

المهم أن هذا الفريق من الكتاب وهو يواصل «الانحدار» إلى نهاية الشوط، قد تحول في الآونة الأخيرة إلى مقدمة الكتيبة المهاجمة على الفكرة العربية. أضحت عروبة مصر – التي دافعوا عنها في السابق واستفادوا منها في اللاحق – هي الهدف الذي يصوبون نحوه رصاصاتهم. والحقيقة أن أحداً من أفراد الشعب العربي في مصر لا ينتظر دفاعاً عن القضية العربية من توفيق الحكيم أو حسين فوزي أو لويس عوض، فضلاً عن موسى صبري ومصطفى أمين. ولكن «الجديد» هو كلام عبد الرحمن الشرقاوي ويوسف ادريس وأمثالها. من توفيق الحكيم إلى مصطفى أمين – رغم تباين الأصول والغايات ودرجات الثقافة والموهبة – فريق يعادي العروبة على اساس حضاري وفكري أو اقتصادي أو عرقي. ويوصل هذا العداء بمظاهر طارئة ودعاوى قديمة في وقت واحد: حضارة عمرها سبعة آلاف سنة. أربع حروب من أجل فلسطين دفعنا فيها الدم والمال والحرية. العرب بخلاء، رفعنا

لهم اسعار النفط ولم يدفعوا لنا شيئاً. العرب هم أصحاب شارع الهرم ومتفرعاته من الشقق المفروشة فهم الذين افسدوا أخلاق مجتمعنا. من الشرقاوي إلى يوسف ادريس، هذا الفريق الجديد، يضيفون عناصر جديدة.

ماذا يقول الشرقاوي، مثلاً، في مقاله الأخير «الذين طعنوا مصر وفلسطين والتضامن» (الأهرام ١٩٧٨/٢/٢٤)؟ قد يغفر له البعض تساؤله الملتاع «ايمكن أن تمضي الحياة بدون يوسف السباعي؟» فهو رثاء شاعر. ولكنه يقفز بعدئذ إلى الحسم بأن اغتيال الكاتب المصري هو رمز سياسي لمحاولة اغتيال مصر، وان هذه المحاولة ليست بعيدة عن السوفيات وفي غاية القرب من بعض العرب، وفي مقدمتهم الفلسطينيون. والمعيار – أو سبب الأسباب – الذي يقدمه الشرقاوي هو «المبادرة» اياها دون غيرها، فرغم اخفاقها، اضحت هي المقياس لكل موقف، وجريمة القتل الفردي (السباعي) والقتل الجماعي (أفراد الصاعقة) هي موقف سوفياتي قبرصي عربي فلسطيني. أو هي ترجمة عملية لموقف سياسي.

أكثر من ذلك ان يوسف ادريس في مقاله «اني اتهم.. ولا بد أن انتقم» (الأهرام ١٩٧٨/٢/٢٣) يقول حرفياً: «..والانتقام الفوري لم يعد مجرد الرغبة العادية في اجراء السن بالسن والعين بالعين. بل هو ليس أبداً انتقاماً.. انه إما أن يكون (نحن المصريين)، ككيان وأمة، واما نحن على الملأ شعب قد ضاعت منه تماماً كرامته وعزته. وبالتالي فهو لا يستحق الحياة. نموت، نعيش، ننتحر، نقتحم، ننتصر، يمثل بنا، لا يمكن ومن المحال أن تطلع علينا الشمس مرة أخرى وهم قد صنعوا بنا هذا ونحن لم نرد». أي أنه يطالب علناً بغزو قبرص ومجموعة الأقطار العربية التي لا يشتبه بل مقتنع بمشاركتها في الجريمة، و«فلسطين» إن وجدت!

إلى هذا الحد وصل التعبير - ولا أقول التفكير - عند هذا الفريق من الكتاب، فهل من الصعب بعد ذلك أن تعلو أصوات الحناجر الملتهبة ضد العرب والفلسطينيين؟ إذا كانت هذه حال «قادة الفكر» القدماء، فسكين شعب مصر الذي يأكل ويشرب ويتنفس هذه «الكلمات» ليل نهار بمختلف أجهزة الاعلام المرئي والخفي، المباشر وغير المباشر، ولا زالت الحملة الجهنمية في بدايتها، ولنا أن نتوقع كل شر. غير أنه ولو بعد فوات الأوان، سوف يضطر الجميع - الجميع إلى توبة جديدة لا يفيد معها غفران الخطايا.. حين تؤكد لهم الأيام أن لا أمن لمصر بغير العرب، ولا اقتصاد لمصر بغير العرب، ولا ثقافة لمصر بغير العرب، ولا.. لا حياة لمصر بغير العرب. لسبب بسيط لا علاقة له بالعواطف ولا الرغبات ولا الأحلام هو أن مصر جزء عضوي لا يتجزأ من مصير العرب وقوميتهم وحضارتهم، قدرها الجغرافي والتاريخي والروحي والانساني هو قدر عربي، ومصر لم تدفع شيئاً «نيابة عن» العرب، وإنما دفعت كل شيء بالاصالة عن نفسها أولاً.. الحروب الأربع كانت دفاعاً عن أمنها، نضالها عن فلسطين هو نضال عن بوابتها الشرقية، مساهمتها العسكرية والثقافية في مختلف الانتفاضات العربية هو ترسيخ لقيادتها وتثبيت لزعامتها وتأصيل لدورها في المنطقة.

.. ولا حياة لمصر بغير العرب. مصر القديمة لم تعرف السيادة والاستقلال إلا حين أقام «تحتمس» أوثق الروابط مع حدود سيناء الشرقية، وإلا حين تفتحت عينا «رمسيس الثاني» على الصحراء الغربية. مصر الوسيطة لم تعرف الحرية إلا مع الفتح العربي الذي خلصها من النير الروماني والأزهر الذي جعل منها عاصمة الاسلام. ومصر الحديثة لم تبدأ استقلالها إلاّ مع ولاية محمد علي وابراهيم باشا الذي أعلن أن خيوله لن تقف فتوحاتها إلا عند آخر رقعة تتكلم العربية. ومصر المعاصرة لم تعرف

السيادة إلا حين كشف جمال عبد الناصر عن وجهها العربي.

والعكس صحيح، فمصر لم تعرف الهزائم والنكسات والغزوات والاحتلال الا حين انكفأت على نفسها بين حدودها الاقليمية. انه قانون. أن لا حياة لغير مصر العربية.

فهؤلاء المعادون للعروبة هم اعداء لمصر اولاً وللتاريخ ثانياً. ولكن مصر والتاريخ هما الأقوى.

باريس ١٩٧٨/٣/١٠

-٣-

رؤية مصرية «لمبادرة» لويس عوض

تحت عنوان رؤية يسارية لمبادرة السلام كتب لويس عوض في «الاهرام» المصرية (١٩٧٧/١٢/٨) ما أعده أخطر دفاع فكري عن زيارة السادات لاسرائيل. وهو أخطر دفاع لأنه يخاطب العقل في هدوء بارد. ولأنه يتكلم في لغة المنطق الذي يستهدف الاقناع لا بلغة العواطف التي تستفز المشاعر. ولأنه بهذا الاسلوب قد استطاع أن يقيم بناء أيديولوجياً متناسقاً لا يعتمد الشتم أو السباب. ولأنه - أخيراً - من خلال ذلك كله قدم «المانفستو». أو البيان الذي لم يستطع كاتب مصري غيره أن يقدمه تبريراً للخطوة الأخيرة للنظام المصري. وما هو أكثر من التبرير الذي يصل إلى حد التضليل المحكم والإيهام المتقن.

وإذا كان الدكتور عوض قد زعم في عنوانه أنه بصدد رؤية «يسارية» لخطوة السادات. فاني لا أزعم لنفسي هنا أنني التزم برؤية اليسار، بل انني لست أزعم أنني هنا التزم برؤية عربية... طالما أن الفكر

الشائع الآن، هو أن اليساريين والعروبيين وحدهم، هم الذين يهاجمون «مبادرة» الرئيس المصري، وطالما أن الشائع، وهو الفكر الأخطر، أن هذه المبادرة «تفيد» مصر وان لم تنفع العرب. فكفانا (أي نحن المصريين) بذلاً متواصلاً من أجل قضاياهم!

لذلك، سأحاول هنا -كمواطن مصري فقط- أن ابرهن على عكس النتائج التي توصل اليها الدكتور عوض، دون حاجة إلى رؤية يسارية ودون الحاجة للدفاع عن العرب. سأحاول ذلك على الرغم مني، وكأنها تجربة في معمل طبيعي، لأنني في الحقيقة المعلنة على الملأ، قومي عربي، ولي الشرف انني كذلك. غير أن هذا المدخل يغلق باب الحوار، أما إذا انطلقنا من «مصر» فربما اختلف الأمر... لا بالنسبة للويس عوض أو غيره، بل بالنسبة لجمهرة القراء.

ماذا يقول لويس عوض؟

لعله يسمح لي في البداية أن اعترض على مقاله بدءاً من العنوان. فبادرة السادات ليست احدى ظواهر الطبيعة أو احداثها كالوصول إلى القمر، وهي أيضاً ليست مجرد واقعة تاريخية انتهى أمرها منذ زمن، أي أنها في الحالين ليست حقيقة موضوعية مطلقة يراها البعض من زاوية ويراها الآخرون من زاوية مغايرة والجميع على صواب حسب الزاوية التي «يرى» منها كل منهم. ان خطوة السادات، على نقيض ذلك تماماً، فهي «فعل» اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري، هو ذاته «رؤية» لمصر والعالم في حالة «تطبيق»، في لحظة «تحقق». لذلك يستحيل على المفكر أن «يراها» كما لو كانت احدى ظواهر الطبيعة أو احدى وقائع التاريخ القديم، بل على المفكر أن «يحللها» إلى عناصرها الأولية ثم يعيد «تركيب» هذه العناصر ليرى

«موقف» صاحبها من حركة مصر والعالم، وما إذا كان هذا الموقف في اتجاه المستقبل أو في اتجاه الماضي. ومن التحليل والتركيب يستطيع المفكر أن يحدد موقفه هو نفسه من «الحدث» ويدعو الناس إلى تبني هذا الموقف، سواء كان مطابقاً لموقف صاحب الحدث (وهو في مثالنا العملي الرئيس السادات وزيارته لاسرائيل) أو كان مغايراً لهذا الموقف مختلفاً معه.

ومن هنا لم يكن لويس عوض محقاً منذ أن وضع لمقاله عنواناً يقول «رؤية يسارية»، وكأنه يوحي لقارئه من الوهلة الأولى أنه أمام احدى «الحقائق الموضوعية المطلقة» الصواب، والتي يمكن أن نراها من زوايا مختلفة. وأغفل من وعي قارئه أنه امام «فعل» اجتماعي، وغيب من هذا الوعي سياق هذا الفعل ومكوناته الأصلية وآفاقه المحتملة وتأثيراته القريبة والبعيدة على حاضر هذا القارئ ومستقبله.

ولأن لويس عوض قلب المشكلة – ابتداء من العنوان – على هذا النحو، فانه لم يلجأ إلى أدوات المفكر المعروفة من تحليل وتركيب، بل لجأ إلى اسلوب التبرير، متخذاً موقفاً «يصادر على المطلوب» بلغة أهل المنطق، موقفاً يدعم القرار السياسي للسلطة ويدعو الشعب إلى تبنيه، بدلاً من أن يتخذ موقفاً «يسارياً» كما يقول عنوانه فيستبين عقل الشعب ووجدانه، مصالحه الحقيقية ومصيره، ويقارن بين هذا «الضمير» وضمير صاحب هذا القرار.

...ومرة أخرى ماذا قال الدكتور لويس عوض؟ ولعلني مضطر، لمقاطعة نفسي ثانية، لأقول أن رصيد لويس عوض في الثقافة والسياسة المصرية، هو أنه رجل ليبرالي وأنه ثانياً يحبذ الاشتراكية المعتدلة وأنه ثالثاً لا يعترف بوجود القومية العربية. واحدث مؤلفاته الصادرة هذا العام،

كتاب «المصر والحرية»، لا يخرج من هذه الأقانيم الثلاثة طيلة ربع القرن الأخير من كتاباته التي جمعها في هذا المجلد.

ولن نسأل الدكتور عن عدد القوانين المعادية للحريات التي صدرت في ظل سيادة الرئيس السادات، ولا عن العسف والكبت والسجن والنفي التي لقيتها حرية الفكر والتعبير في مصر طيلة السنوات السبع الماضية، فهذه كلها يعرفها لويس عوض جيداً وكان هو شخصياً أحد ضحاياها ولكننا نسأل الدكتور بهدوء: ألا يستحق الاعتراف باسرائيل في زمن الحرب الرجوع إلى الشعب واستفتائه كما يقول الدستور عن الأحداث المصيرية؟ أم أن «هدم الجدار» بين مصر واسرائيل (أكرر في زمن الحرب) ليس حدثاً مصيرياً؟ اين الليبرالية هنا وسيادة القانون والشرعية؟ وهل يجوز لمجلس الشعب أن يتخذ قراراً بالتأييد صباح يوم الزيارة لا قبلها؟

على أية حال، فالدكتور لويس عوض يريد في مقاله أن يقول للمصريين هذه النقاط:

ان «مبادرة السلام» من شأنها أن تنهي حالة الحرب التي يتحجج بها البعض لمنع «مصر الديموقراطية» من النمو والازدهار.. فلم يعد ممكناً لمصر أن تتقدم وهي في «حالة طوارئ» دائمة و «الحاكم العسكري» سيف مسلط على رقاب المصريين ثلاثين عاماً متصلة.

ان «النفقات العسكرية» تثقل كاهل مصر بالديون فتحول بين مصر والتنمية الاقتصادية. ويحرمها من الاستقرار الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية. ويشجع سماسرتها على الثراء الفاحش الذي يوسع الهوة بين الطبقات. ويدفعها إلى الاعتماد على من هم أقل منها شأناً حضارياً (بقصد العرب) فيغزوها القحط الفكري والثقافي.

والدكتور عوض يحذرنا - لقبول الفرضين السابقين- من أمرين رئيسيين: اولهما استباق الحوادث والحكم بأن مصر في سبيلها إلى حل منفرد. والثاني هو اعتبار مصر منحازة «رسمياً» إلى المعسكر الغربي. فكلا الأمرين في رأيه ليس مؤكداً بعد. ثم يستخلص نتيجة مؤداها حرفياً «أن الرئيس السادات كان فعلاً يعبر عن ضمير القسم الأكبر من الشعب المصري» حين قام بزيارة اسرائيل.

° ° °

تلك هي مقولة لويس عوض. وهي مقولة أبعد ما تكون عن أية «رؤية يسارية» لأنها قلبت منهج التحليل اليساري رأساً على عقب. انه يتصور الأسباب نتائج والنتائج اسباباً. أما الكلام المثير عن «ضمير الشعب» فيحتاج مني أن اسأله: دلني قبل اعلان قرار الرئيس السادات بساعة واحدة ولمدة عشر سنوات مضت، على المقال أو الفكرة أو القصة أو القصيدة أو الفيلم أو المسرحية التي دعت إلى الصلح والاعتراف باسرائيل؟ لماذا لم يحدث قط في نكات الشعب أو أمثاله الشعبية أو كتابات أدبائه وفنانيه ومفكريه أن دعا إلى صداقة اسرائيل؟ أم أن هذا «الضمير» ولد فجأة في قرار الرئيس؟ وبدلاً من «التأييد» و«التبرير» لماذا لم تأخذ أنت أو غيرك شرف «المبادرة» إلى هذه الدعوة أم انك تعتبرها وحياً مقدساً وإلهاماً عبقرياً حظي به الرئيس دون سواه؟

وهل تذكر - يا دكتور عوض - أنك حين دعوت إلى مؤتمر للأدب العربي في بريطانيا بعد الهزيمة، ودبروا لك حول المائدة مكاناً خالياً يضعك الى جانب كاتب اسرائيلي فاكتشفت اللعبة وأدرت لها ظهرك ورفضت؟ وهل تذكر - يا دكتور - انك في أتلييه القاهرة (نادي الكتاب والفنانين)

اكتشفت في ضيفة أجنبية أنها يهودية (وليست اسرائيلية) فرحت تكيل لها من السباب دون سبب ما جعلها تظن أنك معاد للسامية؟ هل كنت في هذين المثلين الصغيرين تتصور الحل يوماً في «الانفتاح» على اسرائيل؟

° ° °

مقولة الدكتور لويس عوض بناء شاهق، ولكنه مقلوب:

فالصلح مع اسرائيل لن يأتينا بالديموقراطية، لأن الدكتاتورية لا تحتاج إلى حجج تتذرع بها، وخاصة من خارج الحدود أو بسبب الحدود.. فلا فرنسا ولا بريطانيا ولا أميركا تنازلت عن «ديموقراطيتها» بسبب الحرب العالمية الثانية. ومصر الفاروقية المرتبطة بالاستعمار لم تتنازل عن دكتاتوريتها من محمد محمود إلى زيور إلى اسماعيل صدقي إلى احمد ماهر، رغم انه لم تكن «اسرائيل» قد ولدت بعد. وطيلة حكم عبد الناصر لم تنزف دماء رجل واحد في شوارع مصر، وفي ظل «سيادة القانون» والرئيس السادات قتل مائتا رجل في مظاهرة سلمية بشوارع القاهرة.

الديموقراطية أو الدكتاتورية في مصر ليس مصدرها الحرب أو الصلح مع اسرائيل. فنظام الحكم -كما تعلمنا من مفكري اليمين والوسط واليسار على السواء- له علاقة بهوية السلطة وتعبيرها الاجتماعي والتقاليد التاريخية للشعب، ولا علاقة رئيسية له بالحرب والسلم الا في أبلغ الظروف الاستثنائية التي لا تعتدي بدورها على الديموقراطية أو الدكتاتورية.. لأن اسلوب الحرب واسلوب السلم واتجاه هذا وذاك، هو نفسه احد معطيات السلطة الحاكمة في ديموقراطيتها أو دكتاتوريتها.

والدكتور عوض يعرف أكثر من غيره أن لكل سلطة في التاريخ الانساني وجهين إحدهما ديموقراطي والآخر دكتاتوري. ولكن السؤال الأبدي

هو: ديموقراطية لمن ودكتاتورية ضد من؟ بهذا المعنى كان عبد الناصر دكتاتوراً ضد الاستعمار والاقطاع وكبار الملاك. وكان ديموقراطياً بالنسبة للغالبية الساحقة من الشعب. وبعد هزيمة ١٩٦٧ لا قبلها (أي بعد الاحتلال الاسرائيلي لسيناء) أصدر عبد الناصر بيان ٣٠ آذار مارس ١٩٦٨ الذي نادى للمرة الأولى بدولة المؤسسات وسيادة القانون (انهما شعاران ناصريان حتى لا ننسى) وفتح أبواب المعتقلات حتى لاعداء الثورة.

هل ثمة مجال للفرض النظري الذي يفترضه الدكتور لويس عوض، حتى إذا سلمنا بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء؟ ان التحالف الطبقي الحاكم والذي يدعوه الدكتور عوض نفسه بأنه مجموعة من الطفيليين والسماسرة وعملاء الاستيراد والتصدير والسياحة والترانزيت، سيضعون وسام «الانسحاب» على صدورهم بالضرورة، ولهم الحق. فهل هؤلاء هم الذين سيمنحون الديموقراطية للشعب المصري عن طيب خاطر؟ هل لهؤلاء أصلاً مصلحة في الديموقراطية، وهم الذين اصدروا مختلف القوانين المعادية للحريات، وهم الذين اخترعوا هذه القوانين لضرب مختلف المعارضين وزجهم في السجون والمعتقلات في أسوأ ظروف انسانية للحياة. وهم الذين اغتالوا المواطنين في الشوارع برصاص قوى «الأمن»؟ هؤلاء يريدون حرية «عملهم» وديموقراطية «نهبهم» وسيادة «قانونهم» ضد مختلف طبقات الشعب. وهم لا ينظرون إلى استرداد الأرض من زاوية «الوطنية» بل من زاوية اقامة الجسور مع رأس المال الصهيوني الذي يرسخ لديهم العداء ضد الديموقراطية، أي ضد مصلحة رأس المال الوطني وضد القوى المنتجة في الصناعة والزراعة والتجارة والثقافة واجهزة الدولة بما فيها بل وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية الوطنية، القوات المسلحة. لن تكون لهذه الفئات كلها ديموقراطية في ظل التحالف الجديد بين رأس المال الطفيلي المصري ورأس

المال الاحتكاري والصهيوني.

إن «النظام» غير الديموقراطي لن يغير طبيعته الدكتاتورية بالصلح مع اسرائيل، بل سيزداد ترسيخاً لها. إن الدكتور عوض سيقع في تناقض منطقي فادح حين يتصور «انقلاباً ديموقراطياً» تقوده القوى المهيمنة على السلطة ذاتها... فالصلح مع اسرائيل هو نقيض «تحرير سيناء» تناقض الدكتاتورية مع الديموقراطية. والنظام الدكتاتوري - لذلك - سوف يزداد دكتاتورية وليس العكس.. يا دكتور.

أما التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. فلن يحدث «المدّ» فيهما بالانفتاح على اسرائيل.. إلا اذا كانت «التبعية للاستعمار» هي محور التنمية والتقدم في رأي لويس عوض. ان مصر لم تشهد تنمية حقيقية إلا في خلال «الخطة الخمسية» الواقعة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥. وقد كانت هذه «التنمية» سبباً رئيسياً من أسباب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧. كما كانت مقدمات هذه التنمية عام ١٩٥٥ التي وصلت ذروتها في تأميم قناة السويس سبباً جوهرياً في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. ذلك لأن رأس المال الاجنبي عموماً يستهدف «اعلى ربح في أقصر وقت» ولا سبيل لتحقيق هذا الشعار إلا في مشروعات الخدمات القصيرة الأجل. لا في مشروعات التنمية الطويلة الأجل. كاقامة المصانع وبناء الجامعات والمستشفيات واستصلاح الأراضي واقامة المزارع الحديثة وشركات الاسكان الشعبي والمتوسط وشبكات المواصلات وفتح الطرق. لذلك لا مصلحة لرأس المال الأجنبي - عموماً - في تنمية البلدان المتخلفة. بل لعل مصلحته الآنية الحقيقية. في هذا التخلف.. حيث لا يعود البلد المتخلف أكثر من مورد للمواد الأولية إذا تيسرت وسوق للمواد المصنعة الاستهلاكية وكنز من الأيدي العاملة الرخيصة.

والحقيقة أن ملحمة مصر الناصرية هي النضال لدرء التخلف، فلم تكن قوانين الاصلاح الزراعي وقوانين التمصير ثم التأميم وخطة التنمية الا وسائل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. لا اختياراً ايديولوجياً للاشتراكية. كان «الاستقلال الوطني» هو محور الناصرية. لذلك كان سحب أميركا فالبنك الدولي لتمويل السد العالي. ولذلك كان عدوان بريطانيا وفرنسا واسرائيل. ولذلك كان عدوان ١٩٦٧.. فالهدف لم يتغير أبداً، وهو ابقاء مصر في دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي أي دائرة التبعية لرأس المال الاحتكاري العالمي.

واسرائيل تعلم قبل غيرها، أن قرار ٢٤٢ لمجلس الأمن عام ١٩٦٧ يتضمن اعترافاً «معنوياً» بها. ولكنها ظلت تكافح عشر سنوات، ورغم حرب رمضان ١٩٧٣، ليصبح هذا الاعتراف «مادياً». فلا «معنى» للاعتراف إذا لم يكن مادياً.. أي اقتصادياً واجتماعياً.

والحقيقة أنها ليست صدفة، من ناحية التقويم التاريخي الاجتماعي. أن يحدث «الاعتراف المادي» باسرائيل من جانب النظام الراهن في مصر وفي هذا رد على القائلين بأن عبد الناصر قبل مشروع روجرز. فالقبول لمقترحات روجرز لا يتضمن مطلقاً التنازل عن الاستقلال الاقتصادي لمصر ولا عن التنمية الاقتصادية، ولا عن التقدم. لذلك رفضت اسرائيل، لأنها فهمت. أما الآن، ومنذ سبع سنوات، فان اسرائيل تابعت «الانقلاب» على الناصرية خطوة خطوة، حتى اقبلت الخطوة الأخيرة التي يلتقي فيها الهدف الصهيوني بالهدف الاجتماعي للنظام المصري الراهن... وهو التنازل عن طريق التنمية والتقدم والاستقلال الاقتصادي، والقبول بالتبعية المطلقة لنفوذ رأس المال الاحتكاري العالمي وفي مقدمته رأس المال الصهيوني. حتى

لتبدو ذروة اللقاء بين الفريقين وكأنها «الخطوة الطبيعية» هذه التي تمت رغم أنها من ناحية المظهر شكلت «المفاجأة الكبرى».

وهي الخطوة التي تؤلف تلقائياً، تحالفاً عضوياً بين رأس المال الطفيلي المصري وبين رأس المال الصهيوني.. وبعبارة أدق بين السوق المصرية والممر المصري والأيدي العاملة المصرية و«الخبرة» الاسرائيلية ورأس المال «الأميركي» المنهوب أصلاً من نفط العرب. هذا التحالف سوف يحول بقايا «التقدم» المصري إلى انقاض، لأنه سيحرث الأرض الاقتصادية والاجتماعية بما يلائم «اعلى ربح في أقصر وقت» بحيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، ويزداد التضخم وتتسع البطالة، يموت رأس المال الوطني المصري وترحل الخبرات والمهارات والأدمغة المصرية، تتحول المصانع الى مطاعم والشركات إلى بوتيكاً والمدارس إلى بارات والمستشفيات إلى كاباريهات... فالمجتمع الاستهلاكي المتخلف هو الحل الوحيد الممكن بعد «ذروة التحالف» المصري الاسرائيلي، أما «التقدم» و«التنمية» و«مجتمع الانتاج» فوهم لن يفيد قائله، بل يدعم الذي قيل عنه.

أما القول بأن «السلام» سوف يخفف من النفقات العسكرية الباهظة، فهو انضمام رسمي من جانب لويس عوض إلى زمرة الداعين إلى «مصر ضعيفة» سواء أراد أم لم يرد.. فليس صحيحاً في أي وقت أن مصر أو غيرها قد ضعفت اقتصادياً بسبب التكاليف العسكرية. ومعروف جيداً أن الاقتصاد المصري لم يصل إلى الحضيض قبل عشر سنوات، بل العكس، فرغم شد الأحزمة حول البطون تمكن من توسيع رقعة القوى العاملة، ومضاعفة وسائل الخدمات، ومجانية التعليم، وتوسيع رقعة الأرض، ومواجهة التزايد السكاني المستمر، بتعميم العدالة بعد التخرج وفتح ملايين البيوت واقامة عشرات الألوف في المجمعات السكنية.. كل

ذلك جنباً إلى جنب مع ارتفاع عدد القوات المسلحة ونفقات التسليح.

ومعروف أيضاً أنه رغم المعاهدات الثنائية والجماعية للأمن في أوروبا والعالم فان بلداً كفرنسا أو كبريطانيا – فضلاً عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة – لم يفكر في «تقليص» درجة تسلحه العسكري. فلا دولة بلا جيش. هذه احدى بديهيات التاريخ. ولا دولة قوية بغير جيش قوي. وهذه بديهية أخرى. فحتى عندما يتحول الأعداء الى أصدقاء، تظل المؤسسة العسكرية الوطنية هي الرادع الوحيد لأية غواية أو مقامرة أو شبق اقليمي فميزانيات القوات المسلحة لا ينبغي أن تكون بأية حال مداراً للنقصان أو التبادل في أي «تفكير وطني». أما حين لا يكون هذا التفكير وطنياً، فيمكن اعتبار الجيش كأي مصنع يمكن غلقه وتسريح عماله. فمصر قوية بجيشها دائماً يا دكتور، والمساومة على هذه القوة مساومة على الماضي والمستقبل.. فلا ينبغي أن تبلغ الثقة باسرائيل مبلغ «الوحدة الوطنية» بينها وبين مصر!!!

يبقى حديث الفكر والثقافة والحضارة والدكتور عوض هنا يرى دون مواربة ان «العرب» هم الذين خربوا مصر حضارياً في السنوات الأخيرة. وأقل ما يقال في هذا الكلام – وقد أخذت نفسي بعدم الدفاع عن العرب – انه مناف لتحليلات لويس عوض في جميع كتاباته السابقة. والسؤال على وجهه الآخر هل يمكن للانفتاح على اسرائيل أن يكون عملاً حضارياً ينقذ الثقافة المصرية؟

الجواب، أن الدكتور عوض فعل بالثقافة كما فعل من قبل بالديموقراطية والتنمية. قلب الهرم رأساً على عقب. فالثقافة –كما علّمنا– هي انعكاس لعلاقات الانتاج الاجتماعي القائمة. وقد كان هو الذي لخص

الثقافة المصرية الراهنة بأننا نعيش في عصر «احمد عدوية» ذلك المطرب المبتذل. فمن الذي اثمر ظاهرة «احمد عدوية»؟ هل هي حالة الحرب مع اسرائيل حقاً؟ وبزوال هذه الحالة تزول ظاهرة عدوية من الوجود؟

الجواب الحقيقي أن «نعدل» الهرم على قاعدته. فالتحالف الطبقي المهيمن على اجهزة الحكم يفرز - بالطبيعة - ثقافة المجتمع الاستهلاكي المتخلف. ثقافة شارع الشواربي وشارع الهرم. تصفية القطاع العام في السينما والمسرح والنشر. جنباً إلى جنب مع تطهير الصحافة والاذاعة والتلفزيون من وجوه المعارضة وأقلامها. يؤدي بالضرورة والحتم إلى ازدهار المسرح التجاري والسينما الرخيصة وأفكار المخدرات والشعوذة والمنظمات والكتابات المتطرفة والمتفرعة عنها.

وفي ظل «سيادة القانون» يفصل ١١١ كاتباً وصحافياً من اعمالهم - أنت احدهم يا دكتور - ! وفي ظل دولة المؤسسات يمنع الكثيرون من الكتابة - وقد كنت واحداً منهم يا دكتور - وفي ظل «الديموقراطية» يسجن زملاؤك بلا محاكمة بين الحين والآخر. وفي ظل ظليل من العدل والحرية يهاجر العشرات من صفوة الكتاب والفنانين إلى ارجاء العالم الواسع!!!

أين «العرب» من هذا التخريب الثقافي لمصر يا دكتور. لن ادافع كما وعدت بل سألتزم الوقائع وحدها.. العراقيون (أليسوا عرباً)؟ فتحوا صدورهم منذ عام ١٩٧٣ (أتذكر هذا التاريخ؟ عام المذبحة اليس كذلك) لعشرات المثقفين المصريين. احلتهم الدولة هناك في ارفع مكان ووضعهم الناس البسطاء موضع القلب. الكويت (بلد عربي يا دكتور) استقبلتهم في الجامعات والمعاهد والصحافة. ليبيا كانت حضناً دافئاً لهم. الجزائر عاملتهم كمواطنين. أما لبنان فقد كان لهم وطناً بلا زيادة أو نقصان. وفي هذه

الأقطار – العربية صدقني – عاشوا اروع سني حياتهم فكراً وخصوبة . ولولا «وجودهم» هناك لما كان الوجه الآخر لمصر «حاضراً» في الخارج . لولا هؤلاء العرب – اقسم لك – لما تمكن أحمد عباس صالح ومحمد انيس ومحمود السعدني وطاهر عبد الحكيم وكرم مطاوع وسعد لبيب وأحمد بهاء الدين وفؤاد دواره واحمد أبو المعاطي أبو النجا وسليمان فياض ومحمد عفيفي مطر وأمير اسكندر وميشيل كامل وسمير كرم ونبيل زكي والفريد فرج وسعد زهران وعبد الجليل حسن ومحمد حجي وغيرهم عشرات من أن يظلوا على «قيد الحياة الفكرية والفنية» إلى اليوم . ان العرب يا سيدي – دون أي دفاع عنهم – حفظوا لمصر ضميرها الحقيقي . عقلها ووجدانها . فكرها وشعورها . حين حافظوا علينا ولا يزالون . في زمن الصلح مع اسرائيل ماذا سيكتب عبد الرحمن الشرقاوي صاحب «وطني عكا»؟ ولو عاد الفريد فرج إلى مصر ماذا سيكتب وهو صاحب «النار والزيتون»؟ وماذا ستكتب أنت وغيرك ممن عاشوا زهرة اعمارهم يرتلون أن عدونا هو الاستعمار والصهيونية؟ مطلوب منكم جميعاً أن تعتذروا ، أي أن تتحرروا ومعكم العقل المصري والوجدان المصري ، أي الثقافة والحضارة اللتان تنسب تخريبهما إلى العرب وأنت تعرف مثل غيرك أن السبب هو النظام القائم ، وأن هذا الخراب سيزداد بشاعة بتحالفه مع الاستعمار واسرائيل .

أم أنك كالباقين تتصور وتصور أن الاستعمار هو «روح العصر والحداثة» ، وأن اسرائيل هي «منارة الحضارة في الشرق الأوسط»؟ لست أستطيع أن أصدق ، مهما أدت كلماتك وحروفك إلى هذا المعنى .. لأن «الحضارة الاسرائيلية» لم تمح بصماتها في «بحر البقر» ولا في «حلوان» إن كانت بصماتها لا تعنيك في «كفر قاسم» و «دير ياسين» وجنوب لبنان وغزة والقنيطرة والضفة الغربية وكل شبر من الأرض العربية وصلت اليه سنابك

الخيل الاسرائيلية.

ماذا يبقى للحوار مع الدكتور لويس عوض؟

يبقى أنه يطالبنا بألا نستبق الحوادث قبل الحكم بأن «الخطوة الأخيرة» تؤدي الى صلح منفرد. وقد كان جديراً بالدكتور أن «يبادر» هو بطلب الاتفاق المنفرد. انسجاماً مع افكاره ومنطقه. فاذا كان رأيه في العرب كرأي سعد زغلول منذ أكثر من نصف قرن «صفر + صفر + صفر» فما ضرورة الاتفاق الشامل في هذه الحال ولم لا يكون صلح مصر مع إسرائيل منفرداً؟ الحقيقة أن الدكتور يناقض نفسه. مع ذلك سنجيب بأننا لا نستبق الحوادث، ونقول أن النظام المصري في طريقه إلى الاتفاق المنفرد مع اسرائيل قبل زيارة «الرئيس» للقدس.. فلم يكن الاستغناء النهائي عن السوفيات ولا الانفتاح الاقتصادي على الغرب والتحالف السياسي مع أميركا ولا خطاب ١٦ تشرين الأول، أكتوبر، ١٩٧٣ وعدم تصفية ثغرة الدفرسوار واجتماع الخيمة ١٠١. ولا اتفاقية سيناء الثانية إلا «خطوات منفردة» في طريق «الحل النهائي المنفرد».. سواء جاءت زيارة اسرائيل تتويجاً له أم مقدمة. فالنتيجة في الحالين واحدة.

ويبقى انه يطالبنا بألا نتهم السياسة المصرية بالانحياز للغرب ونظامه الاقتصادي العالمي، طالما ان مصر لم تعلن ذلك «رسميا». وقد كنت اود الا ينتهج الدكتور عوض هذا «الاسلوب» في امتهان عقل القارئ والاستخفاف به إلى ابعد الحدود، موقنا من انه هو نفسه لا يحتاج إلى هذا الاعلان «الرسمي» بانضمام النظام المصري وانحيازه. لا إلى الغرب بل إلى فلك النفوذ الاستعماري. ولعله يراجع اذا اراد قوانين «الانفتاح» والاستثمارات الاجنبية وسوق النقد الموازية التي شاركت الدولة بها في نشاط السوق السوداء: وقوانين الاستيراد والتصدير والاعمار والتجارة الداخلية والخارجية حتى يدرك

اين «وصلنا» في التبعية للاحتكارات العالمية. ولا ضرورة لسرد المؤشرات السياسية والعسكرية الموازية للتطورات الاقتصادية. يكفي ان الجيش المصري لم يتدخل لانقاذ الدماءاللبنانية والفلسطينية بحجة الحاجة اليه في تحرير سيناء. واذا به راح يحرر زائير من الثوار وليبيا من الثورة!

ولماذا تطالبنا يادكتور بعدم استباق الحوادث، وقد استبقتها انت نفسك و«حكمت» مقدما بان الرئيس انور السادات في زيارته لاسرائيل كان يعبر عن «ضمير القسم الاكبر من الشعب المصري»؟

الجواب، لأن الدكتور لويس عوض كأبناء جيله جميعاً، أبناء «الايديولوجية المصرية»التي تطورت من رحاب «النهضة» في القرن الماضي، وفي موازاة تطور الطبقة المتوسطة المصرية، فانتهت مع نهاية منجزات ثورة ١٩١٩، ولم تتفاعل مطلقاً مع الثورة الجديدة عام ١٩٥٢.

وليس من الصواب محاكمة هؤلاء في ضوء «موافقتهم» على ثورة تموز الناصرية، فهذه الموافقة لم تكن قط قناعة أو إيماناً راسخاً. انهم جيل انتهى موضوعيا منذ ربع قرن، انتهت رؤياه وان سايرت.. فالموقف من «العروبة » هو الذي قاد لويس عوض واقرانه بالضرورة إلى «الصلح» مع اسرائيل، حتى لو لم يسافر « الرئيس» إليها، وحتى لو لم يعلنوا ذلك جهراً، ان خصومتهم مع القومية العربية هي الوجه الآخر «لاعترافهم» باسرائيل.

وخصومتهم مع القومية العربية مصدرها خصومتهم الحقيقية لمصر — الثورة — لمصر التقدم والديموقراطية والتنمية والاستقلال وان قالوا غير ذلك.

واشهد انني في هذا التعليق لم اقدم سوى «رؤية مصرية» لكلام

لويس عوض، ولم اتكلم قط بلغة اليسار والعروبة لانه حينذاك لن يسمعني ولن يفهمني.. كل ما اردت ان اقوله لمعلم قديم هو ان مصر هي التي اضيرت على كافة المستويات مما يسميه «مبادرة السلام» اكثر من اليسار وقبل العرب.

باريس، ١٩٧٧/١٢/٢٢

– ٤ –

«أساطير» لويس عوض

في كتابه البارز «تاريخ الفكر المصري الحديث» يحكي لنا الدكتور لويس عوض قصة أول جمهورية مستقلة في جنوب مصر، عرفت بجمهورية همام. ويتحمس الدكتور عوض لهذه «الجمهورية» التي ناضلت ضد الاتراك والمماليك وسبقت الحملة الفرنسية حماساً له ما يبرره تماماً. ومحور هذه الجمهورية هو التحالف بين البدو والفلاحين أو بين العربان والمصريين، وكان اللقب الرسمي لهمام هو انه «شيخ العرب». أي اننا منذ أكثر من قرنين من الزمان نكتشف من الوقائع التي سردها لويس عوض ان «عروبة مصر». التي يعبر عنها بالتحالف العضوي بين القبائل العربية بعد الفتح وسكان الصعيد، كانت هي المدخل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاستقلال الوطني والتحديث.

وفي غير هذا الكتاب لا «نمسك» على الدكتور لويس عوض موقفاً محدداً من عروبة مصر، فقد كان البعض «يتلمس» هذا الموقف سلباً، أي من أفكار الكاتب حول مصر والمصريين. ولكن لم يكن هناك «نص» صريح المعنى حول قضية العروبة.

واذكر حوالى عام ١٩٦٦ ان «الاهرام» كان بصدد اصدار مجلة ثقافية شهرية باسم «العصر» يرأس تحريرها لويس عوض. وفوجئت به وقد أعد مقالا اضافياً (أكثر من ثلاثين صفحة) عنوانه «نحو تعريف علمي للقومية العربية» هو عرض شبه تفصيلي لحوار دار بينه وبين الاستاذ ميشال عفلق في الخمسينات. ولكن الهزيمة في ١٩٦٧ وأدت مشروع المجلة. ولم ينشر المقال قط. وكلما سألته عن هذه «الوثيقة» اخبرني انها ضاعت في ركام الزمن وانقاض الحوادث.

ولكن الدكتور عوض عام ١٩٧٧ اخذ يتعرض للقومية العربية في بعض احاديثه الصحافية مما لا يمكن الاعتماد عليها في «الاستشهاد الموثوق». الا انه بعد «مبادرة السلام» الساداتية أعلن «موقفاً محدداً» من العرب في سياق رؤيته للصراع «المصري» مع اسرائيل. وكان هذا الموقف أيضاً، أقرب إلى التعليق على «حدث» سياسي، أكثر منه «تنظيراً» للمسألة القومية.

ومنذ اسبوعين لم يترك لنا المفكر الكبير مجالاً للشك. فكتب في «الاهرام» – بتاريخ – ١٩٧٨/٤/٧ – مقالاً بعنوان «الاساطير السياسية» هو عرض مركز لموقفه البالغ التحديد من الأمة العربية والقومية العربية والفكرة العربية عموما.

والصدمة الرئيسية في المقال بأكمله تتمثل في مقارنة الكاتب «بين أسطورة العروبة العرقية وأسطورة الآرية العرقية أيام النازي ونظيرها في الشطط.. القومية الاسرائيلية». ويؤكد التوصيف مرة اخرى حين يندد «بالدعوة إلى الوحدة الاندماجية الكبرى القائمة على العروبة العرقية أو العنصرية، الملتهمة لكل ما في المنطقة من قوميات.. فالعروبة العرقية لون

من ألوان النازية». والقومية العربية لذلك هي «حلم امبراطوري» كمختلف «امبراطوريات التاريخ، تشتتت في داخلها القوميات المقهورة» وهي أيضاً «دعوة شقاق أكثر منها دعوة وفاق، وفجرت ردود الافعال العنيفة في كل مكان بدلاً من تنمية التآلف وجمع الكلمة بين قوميات المنطقة العربية».

والرد «النظري» على لويس عوض يحتاج إلى مجلدات، فضلاً عن ان من لديه هذا «الايمان» لن يقبل حواراً هدفه الاقناع أو الاقتناع، ولكننا نتناوله هنا، لمجرد البرهنة على تناقض لويس عوض مع نفسه أولاً، وغضه النظر عن وقائع التاريخ التي عاشها بنفسه ثانية.

فالدكتور في مختلف مؤلفاته الفكرية التي أرخت لعصر محمد علي أو عصر جمال عبد الناصر، لا يدلنا مطلقاً على حدث واحد أو حادث أو حادثة يشم منها مجرد الشم ان العروبة ينطبق عليها الوصف النازي.. بل العكس، فاننا نفهم منه ان فتوحات محمد علي العربية كانت في جوهرها استقلالاً بمصر عن الامبراطورية العثمانية والغرب، وتأميناً استراتيجياً لبوابتها الشرقية، ونشراً لاضواء فجر النهضة الحديثة. وفي كتابه «أقنعة الناصرية السبعة» ينتهي إلى ان الثورة المصرية كانت «واجبة التصدير» لما تحمله من مبادئ. كما انها احتاجت من جديد كما هو شأنها دائماً في مختلف عصور التاريخ، ان تحمي ظهرها من الغول الاستعماري الذي انجب الشرطي الاسرائيلي.

وفي هذا السياق لم يعمد لويس عوض إلى تحليل «المشروع الصهيوني» مطلقاً، لماذا وكيف ومتى وأين؟ لم يحدث قط ان تناول الدكتور المهتم بالتفاصيل كثيراً، هذا المشروع بالتحليل والاستنتاج. وبالتأكيد لم يكن هذا الاستبعاد صدفة. لان «الوقائع» وحدها كانت ستقول ان متغيرات

العصر الجديد المختلف عن عصر محمد علي قد دفعت المشروع الاستعماري الغربي لاضعاف مصر والسيطرة على العرب بشق «الوطن الواحد» في موضع القلب: فلسطين.

وفي هذا السياق أيضاً لم يعمد الدكتور لويس عوض إلى الانتقال من التحليل إلى التركيب، بمعنى انه لم يكتشف «القانون العلمي» المضمر في باطن الظاهرة المتكررة.. وهي ان مصر المنكفئة داخل الحدود الاقليمية هي مصر المهزومة المفتوحة الساقين للأجنبي. وهي مصر المسحوقة حضارياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً، وان مصر المرتبطة عضوياً ومصيرياً بالعرب هي دائما مصر المستقلة المتقدمة على مختلف المستويات.

ولم يكن لدى لويس عوض الوقت لاكتشاف أسباب هزيمة محمد علي وابراهيم باشا وجمال عبدالناصر، وان سبب الاسباب ظل دوما هو «المضمون الوطني المتقدم» -كل حسب عصره- للفكرة العربية وبالمقابل لا يعطينا الدكتور مثالاً واحداً على «نازية» القومية العربية، وهي القومية النقيض للقوميات الالمانية والايطالية والتركية بل وغيرها من قوميات أوروبا، في ان ازدهارها الحديث منذ نهايات القرن الماضي إلى الآن قد رافق نضالها ضد الاستعمار، أي اننا نحن أنفسنا «امة مقهورة» فمن اين كانت «فاشيتنا» إذن، وعرقيتنا، وعنصريتنا؟

لعل لويس عوض يجد الجواب في «الدعاوى الاقليمية» ذاتها، على عكس ما يظن. فـ «مصر الفتاة» و«سوريا الفتاة» والهلال الخصيب، كلها على هدى ونسق التفكير الهتلري.. حتى ان أحمد حسين في مصر كتب مؤلفه الهام «ايماني» باسلوب النازي الاول. ولولا ان بلادنا لم تصل اقتصاديا وعسكريا إلى مستوى التطور الذي بلغته اوروبا في الثلث الاول الفرق الفاشية والميليشيات العسكرية من الشباب المتطرف بالعنف.

ويدري الدكتور لويس عوض أكثر من غيره ان «كراسة المبادئ» لجماعة التكفير والهجرة قد اتهمت القومية العربية بانها «مؤامرة استعمارية» ضد الجامعة الدينية. هؤلاء واولئك من اعداء العروبة يلتقون في العداء المستميت ضد الديموقراطية والعلمنة والتحديث والاستقلال الوطني من القرن العشرين، لكانت هذه التنظيمات الاقليمية قد بنت «امبراطوريتها» العرقية كالمانيا وتركياوايطاليا واليابان. ولكانت «هزمت» ايضاً بفاعلية «النضال العربي» ضد الاستعمار. ان الذين رفعوا شعار «مصر فوق الجميع» -كما لا بد ان يذكر لويس عوض- هم أصحاب «القمصان الخضر» الذين كونوا في الثلاثينات والاربعينات والتقدم الاجتماعي، وغيرها من «القيم» التي بشر بها لويس عوض وناضل من أجلها.

ولكنه التناقض المأساوي الحاد بين جيل الذكريات ومسيرة التاريخ... وهو تناقض مزدوج «داخل» التكوين الفكري للكاتب من ناحية، وخارجه مع الحياة ذاتها من ناحية أخرى، حيث لا تعبأ كثيراً باساطير البعض، بل تشق طريقها نحو المستقبل والحقيقة في ثبات واصرار.

سوف تمضي أساطير لويس عوض ككابوس جيل كف عن العطاء.
وستكتب الاجيال الجديدة ملحمتها العربية بمزيد من العطاء.

باريس، ١٩٧٨/٤/٢٩

– ٥ –

بين رؤيا العقل ومناورة السياسي

الفرق بين «السياسي» و«المفكر» ليس حاجزاً من فولاذ، ولكنه يضع في دائرة الضوء الساطع قضية استقلال المفكر العربي.. فالتحديد الدقيق

للعلامات الفارقة بين «الفكر» و«السياسة» هو أن المفكر لا يستطيع إلا ان يكون «استراتيجياً» طول الوقت. بينما السياسي في ظل تصوره الاستراتيجي هو «تكتيكي» طول الوقت.

ومعنى ذلك أن كلمات مثل المناورة والمغامرة والمقامرة تدخل في صميم المعجم السياسي دون أن تكون شذوذاً أو استثناء، بينما يستحيل وصول هذه المفردات إلى قواميس «الفكر» المختلفة إلا في الحالات الشاذة والأحوال الاستثنائية.

وكما يختلف المفكر عن السياسي في هذه النقطة، يختلف بالقدر نفسه وأكثر عن المعلق الصحافي.. لا بسبب الطبيعة اليومية أو الاسبوعية للصحافة، فهي منبر للفكر أيضاً، بل لأن الصحافة تظل في بعدها وقربها من السلطة، أحد اسلحة العمل السياسي الرئيسية كالأحزاب تماماً. وهي إن قامت بدور ثانوي للفكر، فان «الكتاب» والجامعات والندوات المتخصصة تظل المنابر الأكثر وفاء لمقتضيات العقل الاستراتيجي.

ليست هذه «فذلكة» أكاديمية، بل محاولة للعثور على «المعيار» الذي نزن به مواقف العقل العربي المعاصر، من إحدى اللحظات «الفاصلة» في تاريخ امتنا.

ولعله من المفيد التكرار بأن زيارة السادات للقدس، ليست، بأي حال، هي الخط الفاصل بين تاريخين في حياة جيلنا، إنها مجرد «نقطة» في السياق الذي قد يعود به البعض إلى عام ٧٠ أو ١٩٧١ وقد يعود به البعض الآخر إلى عام ٦٥ أو ٦٦ أو ١٩٦٧. بل قد يعود به البعض الثالث إلى عام ١٩٦١.. أي أنه يمكن التاريخ لبداية الانحدار بأيلول المصري والفلسطيني، كما يمكن أن تكون هذه البداية في «الانقلاب الرسمي» للنظام المصري ليلة

١٥ أيار، مايو ١٩٧١. كما يمكن العودة بها إلى بداية انهيارات الأنظمة الوطنية في العالم الثالث (نكروما، سوكارنو.. الخ) أو إلى هزيمة ١٩٦٧ العربية، أو إلى «الانفصال» المصري السوري.

أياً كانت البداية، فالمؤكد أن زيارة رئيس أكبر دولة عربية لاسرائيل ،ليست أكثر من نقطة هذا السياق، كحرب ٧٣ بنتائجها المعروفة، وكحرب لبنان بنتائجها المعروفة أيضاً.. فزيارة القدس ليست تتويجاً نهائياً لمسيرة الانحدار، ولا حتى «نقطة تحول». انها أكثر ما تكون نقطة طبيعيـة، كحرب تشرين رغم تناقض «الشكل». فالمقدمات المختلفة ظاهرياً أدت إلى نتائج مشتركة من حيث الجوهر.

ولعل الملاحظة الأولى على هذا «السياق» أنه عربي مائة في المائة، رغم أي بروز في هذه المرحلة أو تلك، للدور المصري أو السوري أو اللبناني.. فمسيرة الصعود من منتصف الخمسينات الى منتصف الستينات، هي مسيرة عربية، ومسيرة الانحدار من ذلك التاريخ الى الآن هي مسيرة عربية.

ومن ثم فالملاحظة الثانية هي أن ما صار ويصير يخص بالدرجة الأولى «النظام العربي» ككل، بمختلف هوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. .وهنا لا بد من الاشارة إلى ردود الفعل «القومية» على انفصام عرى الوحدة المصرية السورية وهزيمة ١٩٦٧: ثورة العراق في العام التالي مباشرة وثورة ليبيا في العام الذي يليه. أي أن مسيرة الانحدار العربي لم تمض في خط مستقيم، بل كانت هناك «استجابات» للتحدي في مواقع مختلفة من الوطن. ولا ضرورة مع ذلك إلى المبالغة في تعداد «النجاحات» القومية خلال هذه المرحلة. لأن الخط الرئيسي يبقى هو الانحدار الذي تجسد دموياً في حرب لبنان ومعنوياً في زيارة إسرائيل.

غير أن الملاحظة الثالثة تقول أن «العطب» الحقيقي في هذا السياق التاريخي لا يخص «السياسة الخارجية» لهذه الدولة أو تلك، وإنما يخص «الاختيار الاجتماعي» لمجموع الأنظمة العربية أو ما أسميه بالنظام العربي الشامل.. فتردد وذبذبة بعض الانظمة «الوطنية» قد حسم «الاختيار الآخر» الذي تأخذ به الأنظمة المحافظة والذي يؤدي في خاتمة المطاف إلى «الانفتاح» على أميركا واسرائيل.

والملاحظة الرابعة هي أننا ننتمي بغير شك إلى ما يسمى «العالم الثالث» بكل ما أصابه خلال العقد الأخير من انتكاسات وانكسارات وهزائم وارتدادات. ولكن تبرير ما جرى ويجري لنا بهذا الانتماء هو مغالطة تاريخية..لأن «الخصوصية» العربية تقول أننا وطن مجزأ. وأن ثراء البعض وفقر البعض الآخر هو الثمرة الأولى لهذه التجزئة. كما أن شلل القدرة عن تحرير التراب الوطني هو الثمرة الثانية، كذلك فالصراع الطبقي المحتدم داخل بعض الأقطار هو الثمرة الثالثة. ان الغياب العلمي للوحدة القومية لا علاقة له بالانتماء إلى العالم الثالث وانتكاساته، بل هو مأساة عربية خالصة.. تتسبب تلقائياً في تحول «الثروة» إلى نقمة. وتحول «الثورة» إلى ثورة مضادة، وتصبح مسيرة الانحدار شاملة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتطور الثقافي جميعاً.

أليست هذه المؤشرات كلها – دون الدخول في التفاصيل التي تعني السياسيين والصحافيين – هي التي يجدر بالعقل العربي وفكره الاستراتيجي، أن يستنيرا بها في تقويم أية خطوة لزعيم أو قصيدة لشاعر؟ أليست هذه المؤشرات – وغيرها كثير – هي وحدها القادرة على رسم برنامج أو صياغة منهج أو عقد مؤتمر أو تأسيس اتحاد؟

لنختبر اذن ماذا كانت مواقف العقل العربي المعاصر من «خطوة»

زعيم كالرئيس المصري ، حين زار اسرائيل وحين لا يزال يحاول جني الثمار .. انها مجرد «مثال نموذجي» لا يلغي أية أمثلة أخرى في مختلف المجالات .

بعض «كبار» الكتاب المصريين ممن يتخذون الصحافة منبراً ، وهم ليسوا في الأصل صحافيين بل روائيين وشعراء ومسرحيين ونقاداً – أي مفكرين – قد اتخذوا موقف التأييد المطلق لمبادرة السادات . وبكل هدوء أعصاب نقول : ليكن ، ففي حدود «حرية الرأي» متسع للجميع . ولكن القضية ، للأسف ، تصبح على هذا النحو مقلوبة . فحرية الرأي تستلزم بداهة أن تكون هناك حرية وأن يكون هناك رأي . ولكن الذي حدث – ولا زلنا نتكلم على السطح – انه لم تكن هناك حرية ولا رأي بل «قرار» اتخذته السلطة من موقع المسؤول الأول «ثم» أقبل التأييد كرد فعل لم يخطر على بال اصحابه قبل سماعهم بالنبأ بلحظة واحدة . أي أنه لم تكن هناك «فكرة» موضع أخذ ورد ولا «اجتهاد» موضع تحليل وتقويم ، وانما اقترنت الفكرة بالممارسة في خطوة عملية لصاحب السلطة . ومن ثم أقبل «التأييد» كرد فعل لا علاقة له بالعقل وقناعاته الاستراتيجية ... وإنما «كتعليق» صحافي من حق الصحافة التي تعبر عن «رأي السلطة» القيام به . ولكن المفكر – أديباً وفناناً وكاتباً – يتنازل عن جوهر وظيفته فوراً حين يقوم بهذا الدور .

هنا ، سوف يتساءل البعض : وهل كان المفكرون «على علم» بقرار تأميم قناة السويس حين أيدوه؟ وهل كانوا على علم بقرارات التأميم عام ١٩٦٢ حين أيدوها؟ وهل كانوا على علم بقرار حرب ١٩٧٣ حين أيدوه؟ والجواب ، نعم . كانوا يعلمون ، بل وبعضهم شارك في اتخاذ القرار . كيف؟ كان قرار تأميم قناة السويس قراراً شعبياً وفكرياً سائداً ، طيلة الأربعينات . وما حدث عام ١٩٥٦ أن السلطة القادرة على تنفيذ القرار قد نفذته ..

فأقبل «تأييد» الفكر كتحصيل حاصل، لا كتبرير للسلطة. وهو الأمر نفسه الذي يمكن أن يقال عن حرب ١٩٧٣ فقد كانت مختلف الاضطرابات التي وقعت في مصر منذ الهزيمة تدور حول التحرير. كان «الشارع» العربي بأكمله قد اتخذ قرار الحرب من قبل تنفيذه على أيدي السلطة، فأقبل «التأييد» كتحصيل حاصل.

ولكن الجواب، هكذا، يظل ناقصاً.. فلا بد من أن نضيف أن تأميم القناة أو تأميمات ٦٢ كانت اختياراً وطنياً اجتماعياً يدخل في صميم العقل والتفكير الاستراتيجي الوطني. كذلك حرب ٧٣ كقرار ومعارك (لا كنتائج سياسية وقرارات دولية) فهي من مكونات ومقومات العقل العربي بعد الهزيمة، وليست معدناً غريباً عليه.. فدرء التخلف الاجتماعي وتحرير التراب الوطني من «اصول» الفكر العربي الاستراتيجي، بغض النظر عن مواقف السلطة السياسية وتحركاتها.. فالتأييد هنا ليس تأييداً ولا تبريراً، بل هو تأصيل «العمل» بالفكر السابق عليه والتالي له.

أما زيارة القدس – وأكرر أنها مجرد مثال – فتختلف لأن الذي يدينها أو يقف معها، ينبغي أن يدين أو يقف مع «مسيرة الانحدار» منذ بدايتها إلى الآن، وفي شمولها لكافة المقدمات والنتائج والسياق بينهما.. فهي ليست أكثر من «نقطة» في هذا السياق. كما أن الموقف منها ينبغي أن يكون موقفاً من النظام العربي الراهن بأكمله، حتى يصبح اثبات هذه النقطة أو نفيها من قبيل تحصيل الحاصل. وهنا نقول أن التناقض الذي وقع فيه أمثال الحكيم وحسين فوزي ولويس عوض ونجيب محفوظ، يكمن أصلاً بين رؤاهم الاستراتيجية وهذا «العمل» التكتيكي.. لأننا لا نعرف لواحد منهم موقفاً فكرياً وادبياً وفنياً – أي استراتيجياً – من قضية الصراع العربي الاسرائيلي. ولكننا نعرف في الأقل أن هذا الفكر العربي والأدب والفن

يؤمن بشيئين رئيسيين هما : الوطن بتفسيره الوحيد والديموقراطية بتفسيراتها المختلفة. ولا شك أن الانتماء العربي لمصر بعيد عن رؤى هؤلاء الكتاب، ومن ثم فهم جيل منتهٍ موضوعياً.. ولكنهم أيضاً في حدود رؤيتهم «الوطنية الديموقراطية» قد ايدوا «خطوة» أبعد ما تكون عن التحرير الوطني أو الحرية الليبرالية. وانما هم تخلوا عن صفة المفكر ذاتها في اللحظة التي ارتضوا فيها صفة المعلق الصحافي التابع للسياسي، وفي اللحظة التي دمجوا فيها الفكر بالسلطة.. فمثلاً، لو أن خالد محي الدين أو مصطفى كمال مراد أو فؤاد سراج الدين هو الذي قام بزيارة زعيم المعارضة اليسارية أو الوسطية في اسرائيل، هل كانوا أيدوا؟

إن الأدب المصري الحديث – الذين هم اركانه وعمداؤه – مليء بالنبوءات التاريخية، فثورة تموز **١٩٥٢** كانت خيالاً ودعوة ملحاحة في ادبهم قبل الثورة. وهزيمة **١٩٦٧** كانت دماً اسود ينزف من اعمالهم قبل أن تفصح المأساة عن ذاتها. وحرب **١٩٧٣** كانت قراراً في بياناتهم الوطنية السابقة على الحرب.. فاين تقع «زيارة اسرائيل» من هذا كله؟

والأهم، أن السياسي عندما يقامر أو يغامر أو يناور، فانه قد يربح وقد يخسر. أما المفكر فلا يعرف الرهان، يعرف فقط التحليل والتركيب والرؤيا.. فاذا خسر السياسي فانه في الحقيقة، رغم أية أضرار موضوعية، لا يخسر سوى نفسه. أما المفكر فحين يخسر فانه يخسر كل شيء، ويخسر «العقل العربي» معه اشياء ثمينة.

وعلى سبيل المثال فقط، فقد خسر الرئيس السادات رهانه.. ولكنه «يستمر» سياسياً ناجحاً أو خائباً لا يهم. أما حين يربط بعض المفكرين مصيرهم كله بمثل هذا الرهان نفسه ويخسرون بالتبعية، فانهم لا «يستمرون» مطلقاً، بل يسقطون على الفور. انهم من البداية لم يضعوا الكل في مقابل

الكل، بل وضعوا الرصيد بأكمله في مقابل «الجزء».

وحين ضاع الجزء ضاع الكل. تلك هي المفارقة المأساوية.. فماذا يستطيع أن يقول هؤلاء لقرائهم بعد اليوم؟ لا شيء. ولن يكون صمتهم هذه المرة دائناً بل مديناً.. للعقل والقلب والضمير العربي. لقد راهنوا حيث لا يجوز الرهان.. ولعل في «الخسران» بعض الايجابية، فلو أنهم ربحوا لحجبوا «الحقيقة»: وهي أن عزل نقطة عن السياق خطأ، وأن الاندماج في السلطة خطيئة، وأنه إذا جاز للسياسي أن «يلعب» فالمفكر لا يجوز له سوى الحلم. فاذا كفت بصيرته عن الرؤيا حق له أن يستريح.. ويريح.

أما كتاب «اليسار» من المؤيدين فخطيئتهم افدح. لأنهم يغالطون الحقيقة مرتين منذ البداية إلى النهاية، مرة، لأنهم «يريدون» أن هذه الخطوة «نقطة» في سياق مسيرة الانحدار، والأخرى لأنهم بتأييدهم لا يكذبون على أنفسهم فقط، بل على قرائهم أيضاً.. فأعمالهم الفكرية والفنية لا تفضي في خاتمة المطاف إلى الانفتاح على اسرائيل ولا على أميركا. لذلك فهم قايضوا الأمن الوطني بالأمن الشخصي وحرية المجتمع بحرية الفرد. وكلاهما «وهم» في النهاية لأنه لا أمن للفرد إذا غاب الأمن القومي ولا حرية للانسان إذا غابت الحرية عن أرض الوطن. انه الارتباط، لحدّ الالتحام، بمواقع السلطة، والتنازل الصريح عن صفة المفكر والمبدع لحساب السياسي والصحافي.. فالمفكر اليساري من هذا النوع قد تنازل مرتين، عن صفة المفكر وعن صفة اليسار، بكل ما تشتمل عليها هاتان الصفتان من ارتباطات وانتماءات في مقدمتها الانتماء العربي لمصر.

ولكن هذا الانتماء لا يسقط بسقوط بعض الأفراد، لأنه المستقبل الوحيد الممكن لشعب مصر العربي، رغم أنف مسيرة الانحدار.

باريس، ١٩٧٨/٢/٢٤

- ٦ -

الحياد غير الحكيم

مَن منّا نحن شعوب العالم المتخلف لا يحلم بأن تكون بلاده كسويسرا، وطن «الحياد» الجميل في عصرنا المضطرب؟ طبعاً؟ لا أحد يرفض السلام يرفرف بزقزقة العصافير على خمائل الحب، بعيداً عن ضجيج الحروب وأشكال الدمار.

ولكن المشكلة هي انه ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، فالحياد السويسري والنمساوي والفنلندي، هو معادلة دولية مسموح بها بموجب اتفاقيات مكتوبة أو اتفاقيات «جنتلمان» بين الشرق والغرب، بالاضافة إلى أن حياد هذه الدول وامثالها مرتبط تماماً بحماية استقلالها الوطني وتطورها الصناعي. وهي في خاتمة المطاف جزء من العالم الرأسمالي. ولكن قضايا الحدود، في خريطة الحرب الثانية، هي التي رسمت هذا الحياد.

وقد جرب ما يسمى «العالم الثالث» حياداً من نوع آخر، هو «عدم الانحياز» في مرحلة و«الحياد الايجابي» في مرحلة أخرى.. تعبيراً عن مشكلات الدول الحديثة الاستقلال والتي تعاني أهوال التخلف وآثار الاستعمار. وقد كان الهدف من هذا الحياد هو البعد عن نيران الحرب الباردة بين المعسكرين العالميين بل والاستفادة منهما في دعم الاستقلال ودرء التخلف. ولكن هذه التجربة في تحييد العالم المتخلف، اخفقت أحياناً كثيرة سواء بسبب صراعاتها الداخلية أو لأنها كانت محوراً للصراع بين التيارات العالمية:. بحيث بدت هزائم وانكسارات الانظمة الوطنية الجديدة في عالم الستينات والسبعينات، وكأنها انتكاسة لفكرة الحياد ذاتها التي حققت الشيء

الكثير للدول النامية في الخمسينات. وهزيمة الفكرة لا تعني بالضرورة فسادها، وإنما تعني أن استراتيجيتها بحاجة إلى تعديلات جذرية تستوعب المتغيرات الوطنية والدولية معاً.

والكاتب المصري الكبير توفيق الحكيم ينادي هذه الايام بحياد مصر، ولكن على الطريقة السويسرية الناجحة، لا على طريقة «العالم الثالث» المخفقة. والمفارقة هي أن الحكيم يطالب دائماً بأن تكون الأشياء كل الأشياء، نابعة من ظروفنا. ولم يقل أحد أن هناك الحد الأدنى من التماثل بيننا وبين سويسرا أو النمسا أو فنلندا.. فهي بلاد لا تحتلها اسرائيل، ولا تعاني من انفلات المجاري في الشوارع، ونسبة الأمية فيها صفر في المائة، وسوقها الرأسمالي مرتبط بانتاجها وتقدمها التكنولوجي، ومرتبط أيضاً بالسوق الأوروبية الواسعة سواء كانت مشتركة أو غير مشتركة بل واسواق العالم المتخلف أيضاً وقبل غيرها.

أما حياد مصر فهو أقرب إلى الكابوس منه إلى الحلم الجميل، إذا كان المقصود هو الحياد السويسري.. فكيف اكون محايداً في بيتي ورجل آخر يحتل احدى غرفه؟ هل يمكن الحياد مع سيناء المحتلة؟ هل يمكن الحياد مع التخلف الاقتصادي والثقافي والسياسي وممثليه من الشرائح الاجتماعية المتطفلة على الانتاج؟ هل يمكن الحياد مع السلب والنهب المنظم باسم الانفتاح؟ هل يمكن الحياد مع هضبة الهرم التي يريدون استئجارها كقناة السويس لمدة ٩٩ عاماً؟ هل يمكن الحياد مع حي بولاق الشعبي الذي يريدون تهجير ابنائه ببضعة قروش ليبنوا على انقاضه ناطحات السحاب التي تدر على الأجانب الملايين؟ هل يمكن الحياد مع صناعة عريقة في مصر كالسينما يريدون بيعها بالجملة؟

كيف يمكن للمرء في مثل هذه الظروف أن يكون محايداً، إلا اذا

كان الهدف هو الصمت عن بيع مصر؟ وإلا اذا كان الهدف هو حيادنا مع مستقبلنا وحياتنا.. أي أن نكون محايدين مثلاً بين العرب كما كان يطمح لبنان، وأكدت اهوال الحرب استحالة ذلك فكم بالحري مصر؟ أو أن نكون محايدين بين الفلسطينيين و «اسرائيل» بينما الهدف الأصيل للدولة العبرية هو ضرب مصر وتركيعها على أعتاب المستوطنات اليهودية في سيناء؟.

إن الحياد السويسري الذي يطالب به الموارنة في لبنان وبعض المفكرين المصريين كتوفيق الحكيم، يستهدف أولاً وأخيراً سلخ مصر ولبنان من جسم الأمة العربية. ويستهدف ربطنا نحن المتخلفين برأس المال الصهيوني والاحتكارات العالمية حيث لن نقدّم انتاجاً بل سوقاً وأيدي عاملة. ليتنا كنا متقدمين كسويسرا، اذن لكان ثمة تكافؤ بين سوقنا واسواق الآخرين بين انتاجنا وانتاجهم، بين رأسمالنا ورأسمالهم، بين حريتنا وحريتهم.

ولكننا لسنا كسويسرا للأسف، فنفط المصريين تشربه اسرائيل من آبار سيناء ونفط غير المصريين يشربه العالم المتقدم دون عائد انتاجي أو تنمية، بل مجموعة من الأرقام المجمدة في ارصدة البنوك أو دماً سائلاً في شرايين التطور الصناعي في الغرب.

حيادنا في هذا الحال ليس سويسرياً، بل طلب انتساب إلى عبيد العالم القديم. انه الحياد غير الحكيم. وقد كان ممكناً لتوفيق الحكيم أن يطرح من جديد «حياد العالم الثالث» الايجابي في ضوء المتغيرات اللاهثة وفي ضوء السلبيات التي ادت إلى سقوط الانظمة الوطنية، حتى يصبح حياداً أكثر جذرية، يخفف ويلات التناقض بين المعسكرين الكبيرين، ولكنه أيضاً يدرأ ويلات التخلف ويحمي الاستقلال لشعوبنا المستعمرة والمتخلفة.

ولكن توفيق الحكيم صاحب «التعادلية» عام ١٩٥٥ ثم «الأيدي

الناعمة » و « الصفقة » في الستينات هو نموذج المفكر الواقف على حدود الخط الأحمر بين صراعات الوطن والأمة والعالم .. نموذج الفكر التوفيقي في زمن الأزمات. ولكن « الواقع » الاجتماعي والثقافي للشعب ، لا يعرف الخط الأحمر ولا التوفيقية .. فالفلاحون لا يصافحون الأيدي الناعمة ولا الصفقة تتم ولا عدل أو تعادل مطلقاً في الكون. كلها تنويعات « حيادية » على لحن البرج العاجي .. ولكن هذا البرج نفسه لا يسكنه الجندي المصري في سيناء ولا العامل المصري في حلوان ولا الفلاح المصري في كمشيش ولا الطالب ولا الموظف الصغير ولا الفنان ، ولا غيرهم من صفوف الشعب الذي يرى نفسه جزءاً لا ينفصل عن الأمة العربية ، وأن هذه الأمة جزء لا ينفصل عن حركة التحرر الوطني في العالم ، وأن هذه الحركة قد يمكنها الحياد بين المعسكرين ، ولكنها ليست محايدة مطلقاً بين التقدم والتخلف ولا بين الفقر والغنى ولا بين الاحتلال والاستقلال ... بل هي منحازة بكل قواها إلى جانب المستقبل.

باريس ١٩٧٨/٥/٦

– ٧ –

منديل الأمان

من مفارقات كتيب « عودة الوعي » لتوفيق الحكيم انه كان يحق لصاحبه أن يفخر بأنه ، على العكس ، كان واعياً إلى أقصى الحدود ، فهو الذي كتب « السلطان الحائر » بين السيف والقانون عام **١٩٥٩** وهو ايضاً الذي كتب « بنك القلق » عام **١٩٦٦** ، وفي كلا العملين وقف الحكيم إلى جانب الديموقراطية وضد القهر .. وكان اسلوبه الرمزي مباشراً في مخاطبة السلطان واجهزته. كذلك كان توفيق الحكيم هو الذي كتب بخط يده في

فبراير (شباط) ١٩٧٣ بيان المثقفين المؤيدين لحركة الطلاب. وهو البيان الذي كان من نتيجته فصل ١١١ كاتباً وصحافياً من اعمالهم. أما كاتب البيان فحظي بمقابلة الرئيس. ومنذ ذلك اليوم صدر «عودة الوعي» وغيره من التأييدات للنظام الجديد بدءاً بدعم مبادرة زيارة القدس المحتلة وانتهاء بالدعوة إلى «حياد مصر».

وهي خاتمة مثيرة لشيخ رائد تجاوز الثمانين. ولكنها ليست خاتمة الثقافة المصرية.. فإذا كان أكبر العقول الليبرالية كلويس عوض لم يعترض بعد على أخطر اجراء اتخذه النظام ضد حرية التعبير، وإذا كان أكبر الأدباء كنجيب محفوظ قد مارس حريته في تأييد الصلح مع اسرائيل ولم يمارسها بعد في الدفاع عن زملائه.. وهو الرجل الذي استمتع أكثر من غيره بالديموقراطية الناصرية فكتب أكثر الأعمال الروائية نقداً لأجهزة القهر.. فان هذا كله لا ينفي أن الثقافة الحرة داخل مصر لم تفقد صوت الضمير والشرف والكبرياء.

..ولقد اراد النظام أن يغطي على هذا الصوت في مناورة مكشوفة حين ركز حملته الأخيرة على الكتاب المقيمين في الخارج، وكأن الداخل باستثناءات قليلة، يؤيده قلباً وقالباً.. فأقبلت المفاجأة من الداخل على الفور وبأصوات محسوبة على الفكر المحافظ، إلا أنها لحظة الحسم إلى جانب الصمت والحياد أو إلى جانب المكارثية المصرية اختارت الموقف الثالث الذي لم يتوقعه أحد من أعمدة السلطة، موقف الدفاع عن أعرق تقاليد الفكر الديموقراطي وانبل قيم الحرية.

وقفت الدكتورة عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ» امام الرئيس السادات في اجتماعه المبكر مع الكتاب والصحافيين بعد ظهور نتائج الاستفتاء المقيدة للحريات وقالت له ثلاث كلمات. الكلمة الأولى هي العنوان الكبير الذي ردده الفريد فرج في مسرحيته «حلاق بغداد» منذ

خمسة عشر عاماً : اعطني الأمان يا ريس. قالها فرج في ظل الناصرية عام ١٩٦٤ ومن فوق مسرح الدولة. لم يقل ذلك فقط بل حين عرّض السلطان على الحلاق الخفيف الظل وحلال المشاكل ان يمنحه منديل الأمان حتى لا يبقى عرضة لرجال الأمن، أجابه الحلاق : اعط منديل الأمان لكل مواطن يا سيدي. أي أن الحرية المطلوبة هي حرية الناس جميعاً لا «فرداً» خفيف الظل يلائم المزاج، ولا «بالصدفة».

حين قالت بنت الشاطئ «امان يا ريس» امام السادات كان هذا المعنى المترسب من مسرحية «حلاق بغداد» في ذاكرة الجميع.. وكانت الدكتورة تقصده قصداً، فالأمان ليس مطلباً شخصياً في لحظة مؤقتة، بل هو مطلب وطني طول الوقت. هكذا كانت كلمة عائشة عبد الرحمن الأولى، توصيفاً مباشراً لوضع الديموقراطية في مصر وامام المسؤول الأول عن الاجراءات الأخيرة. وكانت كلمتها الثانية تشرح وتبرر الأولى حين قالت : «هذا الاستفتاء محسوب عليك لا لك يا ريس». وهي العبارة التي حذفتها كل الصحف المصرية حين نشرت نص الحوار في اليوم التالي ولكن التلفزيون الذي سجل المناقشة على الهواء لم يتمكن من الحذف وكانت الكلمة الثالثة التي تمكنت من الافلات ونشرت بلهجة أولاد البلد «غلب غلبك ليه يا ريس» أي لماذا نفد صبرك؟

والدكتورة عائشة تعرف لماذا نفذ الصبر وممن وكيف وأين، ولكنها ارادت أن تواجه رئيس الجمهورية بما يدرك مغزاه على الفور، وبما يشعر بفحواه الناس جميعاً.

كان صوتها الشجاع اختراقاً لجدار الصمت، وامتداداً لقداسة «الكلمة» الحرة التي لم تفقد صوتاً عظيماً داخل مصر ذاتها، صوتاً لا علاقة له باليسار ولا بالوفد.. ولكن له أكثر من علاقة بالفكر والشعب.

ولم يكن غريباً بعد ذلك أن تكون مقالات بنت الشاطئ في «الأهرام» حول عروبة مصر هي أعمق الأصوات وانبلها في مواجهة التنظير المحموم لعزل مصر عن العرب.

كان أمراً طبيعياً أن يضع انيس منصور يده على خده وهو يستمع في الصف الأمامي إلى جانب رشاد رشدي وموسى صبري إلى هذا الصوت النشاز الا انه لم يكن نشازاً، فسرعان ما وقف حسين فوزي صاحب «سندباد مصري» ليقول امام السادات: لقد ايدنا مبادرتك في زيارة اسرائيل من أجل «السلام» لا من أجل بيع مصر لأحد المقاولين. إن تراث مصر وحضارتها يباعان في المزاد العلني، وهذا مالا يمكن دعمه أو تأييده بل العكس اننا نشعر كما لو كان تاريخ مصر كله قد تحول إلى «سلعة» بلا ثمن. وهنا أوقف التلفزيون المصري بثه المباشر.

ولكن هذا التلفزيون لم يتمكن من قطع الحوار بين الرئيس واساتذة جامعة الاسكندرية. كان نادي هيئة التدريس قد بعث ببرقية قبل الاستفتاء يطلب تأجيله. وقد أثارت البرقية اعصاب الرئاسة، فما كان من المسؤول الأول عن الاستفتاء إلا أن يطلب اعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية إلى حوار بعد ظهور بوادر المكارثية الجديدة. ولا شك أن السلطان فوجئ بالدكتور عاطف غيث الذي بادره قائلاً بصيغة المفرد: لا تنس أننا أعطيناك ما لم نعطه لغير جمال عبد الناصر، وفي لحظة لم يكن هناك من يتنبأ بنتيجة الصراع في ١٤ مايو (ايار) ١٩٧١، وقفنا يومها إلى جانب شعار الديموقراطية، واليوم لا نستطيع أن نقف إلى جانب تهديد هذا الشعار في التطبيق العملي. ووقف الدكتور صقر عاشور ليواصل: كيف نسمح بتسلل الأجهزة من جديد من الباب الخلفي للمدعي العام الاشتراكي؟ أو كيف يمكن أن تتحول سيادة القانون إلى عكسها بسن

قوانين معادية للحريات؟ ووقف ثالث ليتابع : وإذا كنت أنت الضمانة الآن لعدم الانحراف في تطبيق هذه القوانين، فما هي الضمانات في أي وقت آخر، وماذا تكون أهمية دولة المؤسسات الأمر يبدو عند «التجربة» تراجعاً عنها وعودة إلى الدولة البوليسية.

ولم يفقد الرئيس اعصابه طيلة الجلسة إلا ثلاث مرات الأولى حين قال انه يريد من الاساتذة تربية الأجيال لا الوصاية على الحكم، والثانية حين اتهم الاساتذة بأنهم يحاكون الطلاب في البلبلة التي توقفت حتى عند الشباب، والثالثة حين اراد أن يستفز الجانب الشخصي قائلاً أن الصحافيين يتقاضون اجوراً تبلغ ضعف واحياناً اضعاف مرتبات الأساتذة.

أهم ما في ذلك كله أن «الرئيس» (والشعب أيضاً) شاهد بنفسه وسمع أصواتاً ليست من الخارج، لا في «صحف الارتزاق الصفراء» ولا في «الاذاعات المعادية» تقول : لا، لا كبيرة تفقأ عيون الذين يتوهمون أن المكارثية يمكن أن تبعث من جديد وفي مصر.

من مواقع مختلفة قالوا «لا» دون أن يسيروا في مظاهرة ولا كتبوا في جريدة «الأهالي» ولا حضروا اجتماعات سراج الدين.

في لحظة المصير التاريخية قالوا «لا» للسلطة ذاتها التي قالوا لها «نعم» أكثر من مرة. قد تكون لاءهم الأولى، ولكنها بالقطع لن تكون الأخيرة. وهي أعظم اللاءات لأنها «لا» الشاملة التي تنفي نظاماً كاملاً خارج الحرية.

ولأنها «لا» الباقية حتى تستعيد مصر نفسها من اسوار السجن الكبير.

باريس ١٩٧٨/٦/١٠

ليس «سقوطاً» لمصر

هل يمكن اطلاق تعبير «السقوط» على ما جرى ويجري في مصر، على الصعيد الثقافي والحضاري، منذ أكثر من سبع سنوات.. أو منذ الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧؟

لو تناولنا «الاقتصاد» المصري مثلاً، هل يمكن القول أن مصر سقطت اقتصادياً؟ ولو تناولنا المسرح والسينما والرواية والشعر، هل يمكن القول أن «مصر» سقطت ادبياً وفنياً؟ ولو تناولنا الفكر السياسي والقيم الاجتماعية، هل يمكن القول أن «مصر» سقطت فكرياً واجتماعياً؟
ما هو «السقوط»؟

هذا هو سؤال الأسئلة في أي حوار يستهدف توصيف ما جرى في مصر خلال العقد الأخير من هذا القرن.

وهو سؤال تاريخي، وليس سؤالاً طارئاً.. فمنذ سقوط «دولة» محمد علي قرب منتصف القرن الماضي إلى غياب جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، والسؤال له تاريخ اجتماعي في نهضتنا وسقوطنا على السواء.

إن سقوط «دولة» محمد علي مثلاً، كان سقوطاً شاملاً للحلم الامبراطوري، ومن ثم اقترن السقوط السياسي والثقافي بالهزيمة العسكرية التي منيت بها الامبراطورية.. فكان نصيب «مصر» هو الانطواء داخل حدودها الاقليمية، وكان نصيب رفاعة الطهطاوي – رمز النهضة– هو النفي إلى السودان. وكان نصيب الثقافة والتعليم هو الضمور والتقلص لدرجة تقارب التلاشي. والأهم أن «مصر» ذاتها التي ما كادت تفيق من هيمنة

السلطنة العثمانية حتى «سقطت» في براثن الاطماع الاجنبية، بدءاً من مشروع قناة السويس ايام «سعيد» وانتهاء بالديون المروعة التي تراكمت ايام «اسماعيل».

ولكن هذا «السقوط» نفسه، لم ينفصل لحظة واحدة عن مقدمات «النهضة» الثانية، التي بدأت بشائرها في عهد اسماعيل ذاته.. ولا أقصد هنا «دار الأوبرا» ولا وصول الجيش المصري من جديد إلى أقصى الجنوب، أي السودان، انما اقصد ذلك «البرلمان» الذي بقي ستة عشر عاماً متواصلة، لم تغلق أبوابه خلالها إلا فترة وجيزة. كما اقصد ذلك النزوح اللبناني السوري من وجه الحكم العثماني إلى «مصر» والمشاركة في تأسيس منابر نهضتها الجديدة، من المسرح إلى السينما إلى الصحافة، وقيام ذلك الحوار «العربي» الخصب حول التراث والعصر القديم والجديد بلغة ذلك الزمان. وهي «النهضة» التي تبلورت في حركة جمال الدين الأفغاني وتلامذته المصريين وفي مقدمتهم الامام محمد عبده. وهي أخيراً «النهضة» التي تجسدت سياسياً وعسكرياً بعد ذلك في «الثورة العرابية» بمفكريها وشعرائها وصحافييها، وفي مقدمتهم عبد الله النديم ومحمود سامي البارودي.

ولقد هزمت «الثورة» أيضاً، ولم تقم بالتالي «دولتها».. ولكن هذا لم يكن يعني «السقوط» الحضاري الشامل لمصر، فقد مات من مات ونفي من نفي وتراجع من تراجع.. وانتقلت الشعلة إلى مصطفى كامل ومحمد فريد. وبعدهما سعد زغلول الذي قاد ثورة ١٩١٩.

وانفجرت عشرينات هذا القرن بأعظم معارك الديموقراطية المصرية والعلمنة، في محاكمات طه حسين والشيخ علي عبد الرازق، ثم عباس محمود العقاد.. وكانت هذه هي «النهضة الثالثة» في تاريخ مصر الحديث، حيث شملت اعادة النظر في المقدسات كل شيء تقريباً بدءاً بالشك في

اقوال الأولين عند طه حسين إلى رفض مبدأ الخلافة عند عبد الرازق إلى العيب في الذات الملكية عند العقاد. ومن جديد تشرد المثقفون وحوكموا وسجنوا وشوهت صفحات ناصعة من تاريخ الفكر العربي في مصر.

وعام ١٩٣٦ وقعت الأحزاب المصرية، بما فيها حزب الأغلبية الشعبية، معاهدة التهادن مع الاحتلال البريطاني.. وهرول الأكثرية من كتاب الشعب نحو «الماضي» هاربين من المواجهة، فتطابقت الثقافة والسياسة في «التسليم» بالأمر الواقع. ولكن ذلك ايضاً لم يكن سقوطاً لمصر بل هزيمة لاحدى طبقات المجتمع المصري وثقافتها. وسرعان ما غلت «الأربعينات» من هذا القرن بالنهضة الرابعة رغم أنف الدكتاتوريات التي توالت. ورغم هزيمة ١٩٤٨ في فلسطين.. غلت الأرض بمختلف الأفكار والأفعال التي تجسدت في العمل الفدائي الرائد على ضفاف القنال طيلة عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، فلما أحرقوا «القاهرة» أول عام ١٩٥٢، كانوا يمنحون من حيث لا يدرون الثورة الناصرية الضوء الأخضر.. لتنطلق بعد ستة شهور فقط، من الدمار.

وعرفت ثورة تموز، يوليو. خلال ١٨ عاماً كثيراً من الأهوال والنكسات.. منذ عدوان ١٩٥٦ الى الانفصال عام ١٩٦١ إلى هزيمة ١٩٦٧.. ولكن «النهضة الخامسة» كانت قد اشعلت الريف في مجتمع كامل تخلص من النير الأجنبي والاسرة العلوية معاً. نهضة ليست مقصورة على «فرد» كالطهطاوي، بل اثمرت مئات من الطهطاوي. نهضة لم تقتصر على «الواجهة الخارجية» بل غيرت الخريطة الاجتماعية ذاتها.. حتى اصبح الخديوي الجديد أو الفرعون الجديد قادراً على نفي الطهطاوي وفتح قناة السويس واستقبال المزيد من الديون والترحيب بالاغتصاب. ولكن لم يعد قادراً كبعض اسلافه على «اسقاط مصر».

..فما يجري في مصر، ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هو سقوط «طبقة عابرة» وليست اصيلة في تكوين المجتمع المصري، هو سقوط «نظام طارئ» وليس عنصراً أصيلاً في التاريخ المصري. فالوجه الآخر لمصر.. أو مصر الحقيقية، هي تلك التي نهضت بعد الهزيمة بأشهر قليلة في انتفاضات الطلبة والعمال والمثقفين.. هذه الانتفاضات المتصلة إلى يومنا، بكل ما تفرزه من معارضة شعبية بلغت ذروتها في ١٨ و ١٩ كانون الثاني، يناير، عام ١٩٧٧، وبكل ما افرزته من أحزاب وثقافات اضطرت الطبقة الطفيلية ونظامها الى التعري من ورقة التوت الديموقراطية، فبانت «عورتها» النازية على الملأ وفي وضوح الشمس.. فسقطت من قبل أن تسقط من فوق كراسي الحكم، أما «مصر» فتنهض علناً وتحت الارض من قبل أن تصل نهضتها إلى سلطة الحكم.

انظروا إلى وجهي العملة، لتعرفوا أن مصر لم تسقط وان سقط العابرون.

باريس ١٩٧٨/٧/١

– ٩ –

العرب وضمير الغرب

يقال ان داخل كل سياسي كبير مفكراً صغيراً، وان داخل كل مفكر كبير سياسياً صغيراً. وبالتالي فالسياسي والمفكر نقيضان متصارعان، سواء داخل كل منهما أو بينهما.. فالسياسي يخشى المفكر رغم أن الأول بيده السلطة، أي أن بيده السيف والذهب. والمفكر بدوره يخشى السياسي وينقم عليه بسبب السلطة والسيف والذهب.

ونادراً ما اجتمع السياسي الكبير والمفكر الكبير في شخصية واحدة. وحين يجتمعان فالمفكر داخل السياسي هو الأقوى طالما كان خارج السلطة وفي صفوف المعارضة. فاذا انتصر السياسي وتسلم مقاليد الحكم ضعف المفكر داخله.

وتظل ملحمة الفكر والسلطة من ابرز الملاحم في تاريخ الانسانية. من الشرق الاشتراكي يمكن الاستشهاد بعلاقة لينين بغوركي، ومن الغرب الرأسمالي يمكن الاستشهاد بعلاقة ديغول بمالرو. رغم الفارق بين العلاقتين فالقاسم المشترك بينهما أن «السياسي» يعترف للمفكر بالاستقلال دون السلطة.. وأن «المفكر» يقر بالسلطة للسياسي دون الفكر. واقامة الحدود بينهما لا تلغي الروابط العميقة، واهمها رابطة الحنين المكتوم: حنين السياسي الدائم لأن يكون مفكراً بل وفيلسوفاً، وحنين المفكر الدائم لأن يرى افكاره وقد تجسدت قرارات في التنفيذ، أي حلمه بالسلطة.

ولكن الفكر الغربي، خاصة منذ عصر النهضة الأوروبية، قد كرس استقلال السلطات، كقلعة لحماية حقوق الانسان. وفي هذا الصدد يتذكر الناس ويذكر الفقهاء فصل الكنيسة عن السياسة، وفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية عن السلطة القضائية. وينسى الناس غالباً والفقهاء دائماً، أن أهم فصل اقيم من ذلك الوقت، كان بين الفكر والسلطة. ولا علاقة لهذا الفصل بما خلعته الصحافة على نفسها من أنها «السلطة الرابعة».. فالمقصود باستقلال الفكر عن السلطة، أبعد ما يكون عن حرية الصحافة، وأبعد ما يكون عن سلطة الرأي العام، بل هو أقرب ما يكون إلى استقلال «الضمير» الذي تجسده الآداب والفنون والقيم والجمال والفلسفة.

كان هذا «الضمير» هو الذي دفع عشرات الروائيين والشعراء

والكتاب إلى امتشاق السلاح في الحرب الاهلية الاسبانية، حيث استشهد إلى جانب لوركا الاسباني كودويل البريطاني. وكان هذا الضمير هو الذي جمع بين اراغون وايلوار وسارتر وكامو على اختلافهم العميق ضد النازية ودفاعاً عن الحرية وتراث فرنسا. وكان هذا «الضمير» في الوقت نفسه هو الذي جمع بين هؤلاء ضد الاحتكارات الفرنسية، مع الثورة في الجزائر. لم يكونوا ضد «فرنسا» ومع «الجزائر» بل كانوا مع فرنسا الحقيقية، مع تراثها الحضاري، مع المبادئ التي ضحوا من أجلها في «مقاومة» الحرب العالمية الثانية.

وكان هذا الضمير هو الذي دفع برتراند راسل الى الدفاع عن ثورة فيتنام، وتشكيل «محكمة الفكر الانساني» التي لم تعاقب أميركا ولا شعبها بل احتكاراتها التي غطست في مستنقع الدم الاسيوي، ولم تبخل بدماء الشباب الأميركي الذي امتزج بأوحال الغابات وكأنها تبصق على دستور جورج واشنطن ومبادئ ولسن.

وكان هذا «الضمير» ولا يزال مأزوماً ومختنقاً كلما اقترب من قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي. كان سارتر صاحب فلسفة الحرية والرجل الذي عاين على الطبيعةمخيماتالفلسطينيين في غزة وناقش الطلاب والعمال في مصانع وجامعات مصر وتحاور مع الفلاحين في ريف وصعيد مصر، هو نفسه الذي اتخذ موقفاً متعاطفاً مع «اسرائيل» بعد هزيمة ٦٧ والأمثلة على منواله عديدة.

والحق أننا في مرحلة ما بعد «مبادرة» السادات، من المفيد أن نرصد اهتزازات الضمير الغربي الذي لا تعبر عنه أقوال الصحف وتعليقاتها بقدر ما تصوغه «مواقف» كبار المفكرين في الغرب.. هؤلاء الذين لم يستأذنوا «السلطة» حين ماتوا في اسبانيا، وحين قاوموا في اقبية المترو الباريسي.

وحين وقفوا ضد حكوماتهم في حروبها الاستعمارية هنا أو هناك. وحين دعموا كوبا على مبعدة آلاف الأميال. وحين حبسوا رغم الشيخوخة (كبرتراند راسل) في أحد سجون لندن. هؤلاء هم الذين استقلوا بالفكر عن السلطة وحملوا في دمائهم تراث النهضة وعصر التنوير. فلم «يهرب» السياسي داخلهم. ولكن المفكر ظل هو السيد دون خشية من سيف المعز ولا طمعاً في ذهبه.

«مبادرة» السادات ليست حرباً ولا سلاماً. ولكنها «موقف» يخص مصر والعرب واليهود اولاً. ثم يخص العالم اجمع في المقام الثاني... فلنتخذ مثالاً من رد فعل الضمير الفرنسي. ولنقارنه برد فعل الضمير العربي. أما الضمير الاسرائيلي فلا يحتاج منا إلى رصد. بهذه المقارنة قد نستطيع التعرف -- لا التعارف -- على «اسلوب» التفكير. هنا وهناك. وفوارق الاسلوب هي التي تؤدي إلى المعيار الصحيح لتقويم النتائج.

● سارتر. في الأقل. ليس صديقاً للعرب في صراعهم التاريخي مع «اسرائيل». فقد كانت آخر الجوائز «الأدبية» التي نالها من جامعة تل ابيب. ماذا فعل وهو شبه اعمى وشبه مقعد من المرض. انه صاحب القول المأثور لكل كاتب في الدنيا «انت مسؤول. حتى عن الجرائم التي لم تسمع بها». انها اذن حساسية اخلاقية تبلغ درجة الوسواس المرضي. ولقد سمع سارتر ورأى الجرائم الاسرائيلية في فلسطين ومصر وسوريا والاردن ولبنان. واكتفى بالقول -- منذ عشر سنوات -- بأن هناك «مشكلة تاريخية» هي ثمرة الصراع بين حقين. لا بين الحق والباطل.

المهم أن سارتر وقد تابع رحلة السادات الى القدس بادر إلى كتابة عدة اسطر في «الموند» لا يؤيد شيئاً ولا يبارك بل يوجه الخطاب الى الاسرائيليين قائلاً انها «فرصة تشبه المعجزة» وان ضياعها سيكون «خطأ

تاريخياً» من جانب اسرائيل. وان رحلة السادات الجغرافية، تحتاج إلى رحلة اسرائيلية في مستواها على صعيد تاريخي. إن رحلة المكان لا تكتمل إلا برحلة الزمان من الطرف الآخر. فالطرف الأول - أي العرب - قد انجزوا مهمتهم. وبقيت مهمة اسرائيل التي تحقق لها وجودها للمرة الأولى.

● مكسيم رودنسون، هو مفكر فرنسي يهودي، عني طيلة حياته بالفكر العربي الاسلامي. وفي مناسبات عديدة لم تنقصه الشجاعة في الوقوف إلى جانب الحق العربي في مواجهة «الباطل» الاسرائيلي. بعد «المبادرة المصرية» نشر مقالاً في العربية يوجه فيه الخطاب أيضاً إلى «الاسرائيليين». انه لا يغض الطرف عما يراه «خطايا عربية» ونواقص وسلبيات وثغرات. وهو لا يقيم اقواس النصر للرئيس السادات ولا يقيم الزينات. ولكن أرقه هو «الهم الاسرائيلي» حيث يرى أن «الفرصة الوحيدة» قد لاحت للخروج من المأزق التاريخي. وانه بات على «اسرائيل» أن تواجه «اختياراً» تاريخياً لا مفر منه.. وإلا فانها تنفي نفسها خارج التاريخ.

● جاك بيرك. مفكر فرنسي عاش في الجزائر والمغرب وتعرف على الوطن العربي معرفة حميمة من المحيط إلى الخليج. رصد عمره للتراث الاسلامي والأدب العربي قديمه وحديثه. عندما زار الرئيس السادات فرنسا واجتمع بصفوة رجال الفكر، وقف جاك بيرك مستفسراً عن المفكرين المصريين المعتقلين. وعدد له مشكلات حرية التعبير في مصر التي تتناقض مع شعار «سيادة القانون». حين زار السادات القدس ادلى بيرك في لندن بحديث صحفي انتقد فيه المبادرة. لأنها شكلاً ومضموناً «ضد التاريخ». وفي باريس دعي إلى ندوة عربية ليقول رأيه علناً فأجاب على الملأ «لقد اضاع الرئيس المصري عقدين من النضال العربي في نكتة مع غولدا مائير».

* * *

لسنا هنا في معرض تقييم هذه «المواقف» الثلاثة للضمير الغربي في فرنسا. ولكننا قبل أية مقارنة مفيدة مع مواقف الضمير العربي نلاحظ:

١ – ان الضمير الفرنسي – على سبيل المثال – لم يصمت متذرعاً بأية حجج، رغم أن «القضية» تخص العرب والاسرائيليين في المقام الأول. انها بشكل ما ليست قضية محلية.

٢ – ان هذا الضمير ليس متجانس الأصول والغايات، بل هو متعدد الرؤى في الماضي والحاضر.

٣ – ان هذا الضمير لم يستأذن السلطة الفرنسية في اعلان الرأي، سواء وافق هوى هذه السلطة أو لم يوافقه.

٤ – إن هذا الضمير، وتلك اهم النقاط على الاطلاق، هو تفكير استراتيجي وليس تعليقاً تكتيكياً وليد اللحظة. الرؤية البعيدة المدى هي التي تعنيه، سواء كان صديقاً لاسرائيل أو معارضاً لمخططاتها، سواء كان حليفاً للعرب أو عدواً لهم. إنه لا «ينبطح» قبولاً ولا «يزعق» رفضاً، بل هو «يرى» الأمور من منظور تاريخي. وذلك هو الفرق الحاسم بين المفكر من ناحية والسياسي أو الصحفي من ناحية أخرى.. فالسياسة تحتمل المغامرة واحياناً المقامرة وتختلط عليها – في عالمنا العربي خصوصاً – ملامح الاستراتيجية بمعالم التكتيك. وكذلك الصحافة – أكرر في عالمنا العربي خصوصاً – من تقاليدها الثابتة أن تمتدح اليوم ما ذمته في الأمس وأن تهجو غداً ما مدحته اليوم، وهكذا. أما الفكر (وهو خلاصة الضمير) فموقف استراتيجي من الأمور، لأن المفكر لا يستطيع أن يغامر أو يقامر أو يناور.

لذلك فحين يفشل السادات ومبادرته معه، لا يخسر سارتر ولا رودنسون ولا جاك بيرك، رغم الاختلاف العميق بين رؤاهم الثلاث.

بالنسبة للأول والثاني فقد «حذرا» اسرائيل من الفشل. وبالنسبة للثالث فقد رفض المبادرة أصلاً.

ليست هناك «مفاجأة» بل تحليل تاريخي. يخطئ ويصيب. ولكنه في النهاية تفكير استراتيجي ينبع من «الفلسفة» ويصب في التاريخ. ولا علاقة له بالسلطة. أية سلطة.

أما «الضمير العربي» فتكاد الجماهير العربية وحدها هي التي تجسده وفقاً لمعطياتها وظروفها وملابساتها، وفي المستوى «الشعبي» وحده من مستويات التعبير. بينما الفكر العربي قد «توزع» وتبلبل بين التأييد غير المشروط والرفض الخطابي الذي ينتمي لمعلقات الهجاء لا إلى «الفكر». والقلة القليلة هي التي نجت بالصمت.

ورغم أن المأساة تشمل الفكر العربي كله - قبولاً ورفضاً وصمتاً. افراداً واحزاباً ومنظمات - إلا أن مأساة التأييد الأعمى هي التي تعنينا في هذا السياق. انه التأييد المرادف للشرح والتبرير والمناقض لأصولية الفكر. ومن ثم فهو صدى الصوت وليس صوتاً. هو «تقمص» السياسي وقلم الصحفي. هو تفكير «الآخر» لا تفكير «الأنا». هو صوت السلطة لا صدى الضمير.

لماذا؟ لأنه ليس استراتيجياً، ليس رؤية بعيدة المدى تتجاوز الجغرافيا إلى التاريخ. لذلك سقط عند اول منعطف صادفته الرياح.. فما أن فشلت المبادرة (السياسية) حتى سقطت الدعاوى الفكرية. لقد اسسوا ابنيتهم على اساس «حتمية نجاح المبادرة» أي على أساس خطوة سياسية. لا على أساس فكر فلسفي وتحليل علمي ومنهج تاريخي ومنطق عقلاني.. إلى آخر هذا التسلسل الذي يصوغ جوهر الفكر الاستراتيجي.

لقد غامر «كبار» المؤيدين لا برصيدهم فقط، بل بصفة المفكر التي غلبوا عليها صفة السياسي والصحفي.. انحازوا لأسلوب «المغامرة» و«الرهان» ففقدوا اسلوب «المفكر» وتراث «الضمير». ومن ثم اسقطوا حقهم سلفاً في التأييد أو المعارضة. طالما اختاروا لأنفسهم أهلية البوق.. لصوت غيرهم.

باريس ١٩٧٨/٢/١٠

– ١٠ –

المواطن ابراهيم منصور

كثيرون في العالم يعرفون «المواطن توم بين» بطل رواية هوارد فاست الشهيرة وقليلون في عالمنا العربي يعرفون المواطن أبراهيم منصور رغم أن هذا المواطن المصري شخصية حقيقية ابدعها زماننا العربي... في غمرة «التأييد الشامل» للرئيس السادات في مصر من مظاهرات للأميين والمثقفين وتظاهرات الاعلام والاعلان، كان هناك رجل مصري في الأربعين يعرفه جميع الأدباء المصريين وبعض الأدباء العرب، ويعرفه أكثر رواد مقهى ريش التي تقع قرب أكبر ميادين القاهرة... كان هذا الرجل قد وضع لافتة على صدره وبطول قامته كتب عليها «لا يا سادات» مشى بها وحده في شارع طلعت حرب (الذي لا زال المواطنون يدعونه باسمه القديم سليمان باشا وهو يتفرع مباشرة من ميدان التحرير) حتى اتخذ جلسته المعتادة في المقهى العتيد.

ورغم أن آذان وكالات الأنباء العالمية قد سمعت النبأ المثير، كما أن عيون مئات الصحفيين القادمين من الجهات الأربع الاصلية والفرعية قد

وقعت على المشهد الاستثنائي، فقد جرى تعتيم محكم على الخبر وصاحبه.. وخاصة بعد أن استضافته احدى الزنازين بعيداً عن كل الآذان وكل العيون.

° ° °

والحقيقة أن المواطن ابراهيم منصور ليس شخصية عادية ولا هو شخصية مجهولة... فهو اشبه ما يكون باحدى شخصيات دوستويفسكي وقد تجسدت روحها في مواطن عربي من مصر، حتى أنه بات محيراً للكثرة من اصدقائه وعارفيه. انه احد المثقفين الشباب القلائل الذين لا تجد لهم «انتاجاً ادبياً» ملموساً يتيح لك أن تصدر عليه حكماً ما، حتى أن الجميع يتندر عليه بأنه «صاحب القصة الوحيدة» وهي قصة «اليوم ٢٤ ساعة» التي نشرها مرتين منذ أكثر من عشر سنوات. وهو أيضاً أحد المثقفين القلائل الذين دخلوا العديد من التنظيمات السياسية دون أن يقترن اسمهم بالعمل السياسي المستقر.. وقد دخل ابراهيم السجون المصرية وخرج منها دون أن يترك اثراً سياسياً مباشراً على أحد التيارات التي انتمى اليها. ظاهرة «الدخول والخروج» لا تقتصر على التنظيمات والسجون، بل تشمل «العمل» ايضاً، فهو يغير وظيفته كما يغير ثيابه، سواء كان هو السبب أو غيره هو السبب. وهو ايضاً أحد المثقفين القلائل الذين يجمعون دون أي شعور بالتناقض بين الفكر «الثوري» والاحساس العميق بالعبث واللاجدوى وفقدان المعنى في الحياة. وهو طاقة نادرة من الموهبة والذكاء والثقافة، ولكنه يمضي أغلب وقته مع كأس الزبيب (العرق المصري) ومحاورات الشباب والكهول والشيوخ في المقهى، وفي معظم المناقشات –ولا بد أن تصل إلى درجة الاحتداد واحياناً التشابك بالايدي ومقاعد المكان– هو المحتج الأول والمعارض الأول والمتمرد رقم واحد.

هذه الصورة الخارجية لابراهيم منصور والتي تكاد من فرط غموضها وتناقضها أن تكون لوحة بشرية من اعمال الفن التجريدي الحديث، اوقعت الكثيرين في الحيرة، أما القليلون الذين يرفضونه فقد وصلت بهم الحيرة إلى رسم علامة استفهام من حوله بقصد تشويهه. والقليلون الذين قبلوه احبوه إلى الحد الأقصى. ولعلني احد هؤلاء. لماذا؟

لأنني رأيت في ابراهيم منصور دائماً رمزاً عميقاً لجيل، وظاهرة مكثفة لمرحلة.. فعدم الاستقرار لديه ليس هواية ولا احترافاً ولا ارتزاقاً ولا بيعاً أو شراء، بل هو عنوان أصيل لعذابات جيل كامل، يرفض أن يضيع ويرفض الكذب والقيود معاً. لقد فقد زملاء له عقولهم، وآخرون انتحروا، والبعض هاجر، والبعض انهزم في صمت، وكانت كلها ولا تزال تعبيرات منوعة عن مأساة واحدة. أما هو فقد اختار «مشروعاً للحياة» يختلف. اختار «المحافظة على النفس» دون زيف، واختار الصدام الفردي دون مساومة. ورغم أنه اختار «اللاحزبية» في الجزء الأكبر من حياته، فانه دخل المعتقلات كغيره وأحياناً أكثر. ولم يقدم نفسه قط كنموذج يحتذى، فلم يدع أحداً للخروج من التنظيمات ولم يدع أحداً لدخول السجون. ولكن قضية وطنه كانت ولا تزال هي حياته الشخصية، بينما ظلت هزائم الخارج والداخل – خارج الذات وداخلها – هي مصدر شعوره الدائم بالفجيعة والغربة والغثيان. وهو الشعور الذي تفاقم لديه مع الزمن حتى قارب أن يكون عدمياً، وربما هو كذلك.

ولقد اثمر هذان النقيضان (توحد حياته بقضايا وطنه والحساسية العدمية) وجهي ابراهيم منصور: الشجاعة الفردية لدرجة البطولة والسخرية المرة في حدها الأقصى لدرجة الوقاحة. وهما وجهان لعملة واحدة.

...فابراهيم منصور هو الذي جمع شمل الشباب يوم استشهد غسان

كنفاني وكتب اللافتات ضد أعداء الثورة الفلسطينية وانطلق مع غيره في الجنازة الصامتة دون إذن من اجهزة الأمن من مقهى ريش إلى نقابة الصحفيين مخترقاً مع زملائه الشوارع الرئيسية في العاصمة. بينما امتنعت الصحف وقتها عن نشر نص مدفوع الثمن، لان للسلطة موقفاً معارضاً لتنظيم غسان كنفاني.

... وابراهيم منصور هو الذي جمع شمل الأدباء والصحفيين الشباب في «النقابة» أيضاً أواخر ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣ احتجاجاً على ضرب حركة الطلاب ومعارضة للحكومة في الموقف من الحرب والعرب وتمردا على قمع المثقفين. ورغم الموقف الحازم لأجهزة الأمن والسلطة الرسميّة في النقابة فقد كاد ينجح في عقد مؤتمر لا مثيل له.. لولا «القوة» التي استخدمت في اللحظة الأخيرة.

وابراهيم منصور كان أحد أبرز الداعين الى اتحاد ديموقراطي للأدباء المصريين، كان يذهب الى يوسف السباعي في «جمعية الأدباء» ويناقش. والى المرحوم محمد الخفيف في «الاتحاد الاشتراكي» ويناقش....مع غيره بالطبع، ولكنه كان الأكثر صراحة وابتعاداً عن أسلوب المجاملات....وحين أصدر الرئيس أنور السادات برنامج العمل الوطني عام ١٩٧١ نصّ للمرة الأولى على قيام الإتحاد. ولكن «التنفيذ» كان شيئاً آخر، فكان ابراهيم منصور ايضاً في مقدمة المعارضين وطليعة المحتجين.

ولم يصدر «بيان» عن المثقفين المصريين في أية مناسبة أو أزمة وطنية أو قومية إلا وابراهيم منصور هو «الدينامو» الذي يحرّك ويفعل ويقوّي المعنويات ويشجع الحائرين ويواجه مزدوجي المواقف. ويدفع الثمن أيضاً، بالفصل من العمل، وبالمنع من السفر، وبالاعتقال، وبحملات التشويه، دون أن يفقد صبره أو يتخلّى ودون أن يتقاعس أو يعتكف. وقد كان

يستطيع ، فهو ليس عضواً بأي تنظيم وليس قائداً جماهيرياً ، مواقفه يسجلها الناس ، وليس فقيراً بحاجة الى المال .

الفعل في حياة ابراهيم منصور هو تحقيق للذات ، يكسب حياته معنى ، ويحقق الوجود .

ومن يقرأ «اليوم ٢٤ ساعة » وغيرها من الأقاصيص التي لم ينشرها يؤمن بأنه أمام موهبة أصيلة وحقيقية ، ولكن صاحبها لم يهدرها بالكسل أو الفراغ أو عدم احترام الكتابة ... بل هو الرأس المدبر لمجلة «كاليري ٦٨» التي تخصصت في زمن القحط لانتاج الشباب . وهي التي أرخت لمولد جيل جديد كليًا في الأدب الحديث ، وخاصة في مجال القصة القصيرة .

وابراهيم منصور -كما قال له نجيب محفوظ ذات مرّة- ناقد شفوي ممتاز ، لم يكتب كلمة واحدة في النقد ولكن «كلمته» عند أبناء جيله والأجيال الأحدث ، لها وزنها المؤثر ... بحسّه الذكي المرهف وموهبته المتوقفة عن «التعبير» وحواره الطويل مع صاحب العمل وثقافته المتابعة لكثيرجداً مما يدور في العالم .

وهو حين يشرب ويقرأ ويغضب ويضحك بقهقهة عالية الرنين . وحين يسخر من نفسه والآخرين ، وحين يسب أديباً ناشئاً قادماً من الريف وسلطاناً متربعاً فوق العرش ، حين يشعر بالوجع في العمق وأفراح السيرك مقامة من حوله ، وحين يقف بقدميه العاريتين فوق نصل السكين ، إنما هو يكثف في شخصه المفرد عذابات جيل لا يريد ان يضيع أو ان يفقد نفسه رغم عنف الرياح التي تطيح بالاعواد الهشة .

واذا كان لكل بلد تقاليده في الاحتجاج ، فان خروج ابراهيم منصور إلى شوارع القاهرة التي يملؤها الاسرائيليون ، بلافتة تقول «لا » ، لا يقل في

مدلوله العميق عن احتراق راهب بوذي بنار اشعلها بنفسه ... بل ويتجاوز هذا المعنى للاحتجاج بفناء الذات إلى جملة «لاءات» يريد المواطن ابراهيم منصور أن يقولها لعدة جهات :

● يريد ان يقول للعالم كله ان مصر ليست اقواس النصر ولافتات التأييد ، وهو لا يعبر عن نفسه كفرد حين كتب على صدره كلمة «لا» بالخط العريض ، بل هو الأكثر تعبيراً عن شعب مصر العربي من كل الذين قالوا «نعم» .

● ابراهيم منصور ، كغاندي ، ابرز «المقاومة السلبية» فلم يحمل مسدساً وحتى لم يوزع منشوراً ولم يضرب احداً بعصا ولم يلق حجرا على واجهة زجاجية ، لم يشترك في مظاهرة ولم يحرض على التجمهر ... ومع ذلك فقد كان «سيادة» القانون بانتظاره ليلقي به في غياهب السجن دون سبب الا كونه «معارضاً» .. والمفترض ان «دولة المؤسسات» والديموقراطية تحمي «الرأي الآخر» الذي يدعى في القاموس السياسي بالمعارضة . لقد هتك ابراهيم منصور ورقة التوت .

● وابراهيم منصور يريد ان يقول للذين ازعجتهم مقالات الكبار في مصر لدرجة اليأس احياناً ، والغمز احياناً اخرى ، اذ قال لي احدهم هذا الاسبوع «ان الذين عارضوا من المثقفين المصريين هم خارج مصر» ... ابراهيم منصور يقول لهؤلاء : لا ، لقد أحصيتم الذين كتبوا ولم تنتبهوا إلى الذين لم يكتبوا . لقد اكتسب «الصمت» في لحظة بلاغة اخطر من الكلام .

وابراهيم منصور يقول أيضاً : نحن جيل الحاضر والمستقبل ، والكبار الذين كتبوا ينتمون إلى الماضي ، فاحذروا .. لان الذين لم يتكلموا داخل مصر صوتهم أقوى وان لم يكن مسموعاً . ان «صوت الصمت» هنا والآن ،

هو الصوت الحقيقي. وهو الصوت الغالب. أما «أصوات» الذين بحت حناجرهم من الصراخ. فليست أكثر من دخان في الهواء... ليست أكثر من اعلان «كرسي الظايط» أو «بوتيك جليلة» أو «صالون الويك أند» أو «مطعم الدمياطي» أو «ملهى الراقصة الجامعية» أو «فرقة ثلاثي أضواء المسرح» وهي تؤيد الخطوة المباركة وتعلن عن حفلة سواريه أو رقصة الشمعدان أو نوع جديد من السمك أو احدث مودات الثياب الداخلية. هذه الاعلانات -- لا الاصوات -- التي مهرت بتوقيع الكبار. لا يقرأها الناس الا كما يقرأون أي اعلان آخر عن سندويتش فول في محل «فلفلة».

أما الصامتون -- أصحاب الاصوات الحقيقية -- فهم ممنوعون اضطراراً أو اختياراً، من مجرد الامساك باقلامهم. وهم لا يملكون من أدوات سوى المنشور السري والعلني والتصريح الاذاعي أو الصحفي. ويكفي ما قاله خالد محي الدين «للموند» الفرنسية من ان الصهاينة يتمتعون بالحرية في مصر أكثر من الوطنيين أصحاب البلد. ويكفي ما قاله حسين عبد الرزاق «للقبس» الكويتية من معارضة لا تقتصر على حزب «التجمع» وحده... بل قطاعات واسعة اختاروا الصمت عنواناً على الشرف. بل اختارهم الصمت ليكونوا علامة الزمن الآتي.

● والمواطن ابراهيم منصور يقول من زنزانته ومن فوق اللافتة الاستثنائية التي قادته إلى دهاليز السجن انه كما في الثقافة كذلك في صفوف الشعب.. فالذين غرروا وضللوا أو الذين اقتيدوا بالاجر والخوف لاعلان «تأييدهم» هم ككتاب الاعلانات لا صوت حقيقي لهم. أما أصحاب الاصوات الحقيقية من الملايين الجائعة إلى العدل والحرية، الهادرة في الحقول والمصانع والمكاتب والجامعات تصنع الحياة في صمت، فانها لم تنبح في الشوارع بكلمة «نعم» انها في حالة مونولوغ داخلي جماعي يغلي في

صمت. وليس هناك مركز علمي لمعرفة الرأي أو للاستفتاء يستطيع ان يكابر ويعلن الرأي الحقيقي للاغلبية الصامتة التي لم تتمتع بحقها الدستوري في القول «لا» أو «نعم» في خطوة مصيرية حاسمة كالتي تمت، بينما فرض عليها هذا التمتع وهذا الحق لاقرار خطوات هامشية بالغة الضآلة.

ان كتاب الاعلانات «الكبار» كجحافل المظاهرات «الكبيرة» لا صوت لها إلا صوت الاعلان الذي يمكن تغييره ببرقية معاكسة مع أول تغيير.. فهي ليست أصوات أصيلة للشعب ولا للثقافة.. أما الذين صمتوا فهم أصحاب «الصوت» الذي لا يعرف الاعلانات ولا البرقيات لأنه صوت التغيير القادم لا محالة.

* * *

والمواطن ابراهيم منصور بحركته الاستثنائية، ليس مجرد رمز مكثف لجيل حافظ على توازنه، ولا مجرد ظاهرة فردية لمثقف عربي من مصر.. بل هو ضمير ملهم نطق بصوت الصمت فمزق الأقنعة وفتح الستار على آخره لترى بعض العيون المغمضة، حقيقة ما يدور على خشبة المسرح وما وراء الكواليس أيضاً.

تحية إلى ابراهيم.

وإلى جيل الصمت وقضية الشرف.

باريس ١٣/١/١٩٧٨

الفصل الثاني

تحذير لكل من يهمه الأمر:
مصر العربية باقية بقاء الزمان

- ١ -

على الفكر العربي القومي، أن يكون عربياً وقومياً، ولو مرة واحدة، أمام أخطر التحديات التي واجهت هذه الأمة في العصر الحديث. على هذا الفكر أيضاً ان يكون «فكرا» ولو مرة واحدة، بالمصطلح العلمي الدقيق لهذه اللفظة.

فلم يعد الصمت ممكنا على تجاوزات اقليمية تتستر بشعارات «قومية» براقة كما لم يعد الصمت ممكناً على اعتبار هذه الشعارات التكتيكية «فكراً».

ولمزيد من الوضوح أقول ان **سياق السقوط** للنظام المصري الراهن قد أتاح الفرصة كاملة أمام الذين يكرهون **مصر ذاتها**، شعباً وتاريخاً وحضارة، لينفسوا عن حقدهم الاقليمي متخفين براية الوطنية والقومية وأحياناً الثورية. حتى ان بعضهم كان يتمنى لهذا النظام ان يصل إلى نهاية الشوط ان لم يكن يدفعه دفعاً نحو السقوط.

وبالرغم من ان البيانات الرسمية لبعض الأنظمة والجهات قد ادانت الدمج بين مصر والنظام وفرقت بحسم بين الشعب والرئيس، الا ان تلك الادانة وهذه التفرقة لم تعرف طريقها مطلقاً إلى الفكر ومنابر التعبير والسلوك

السياسي.. الأمر الذي يستحق كلمة صريحة غاية الصراحة للفكر العربي القومي، اذا أراد لمرة واحدة - هي أخطر المرات - ان يكون فكراً حقيقياً وعربياً فعلاً وقومياً أصيلاً.

من أقصى عواصم اليمين العربي المحافظ، حيث العروبة والاسلام والرغبة التاريخية في تأدية الصلاة بالمسجد الأقصى، إلى بعض عواصم القومية العربية «التقدمية» برزت على السطح - ما بين زيارة السادات للقدس المحتلة إلى يومنا - مجموعة من الظواهر والعلامات التي لا تحتمل السكوت، منها:

١ - وصف الشعب العربي في مصر، شعراً ونثراً، بأنه قطيع من الغنم، يصفق للرئيس والنظام أيا كان، ويخضع للقهر والاستبداد، وأكبر ميزاته هي السلبية.

٢ - وصف الشعب العربي في مصر بأنه شعب اقليمي عنصري يرتبط بتاريخه الفرعوني أكثر من ارتباطه بالعروبة.

٣ - وصف الشعب العربي في مصر بأنه شعب ملحد وبلا اخلاق، وانه شعب مرتزق يهرول وراء القرش عن أي طريق اتى وبأي الوسائل يمكن الحصول عليه.

٤ - وصف الشعب العربي في مصر بأنه في الخارج، مجموعات من الجواسيس الذين يسطون على أسرار البلاد المضيفة. وانه الشعب الذي نقل إلى الأقطار الشقيقة أساليب المباحث. وانه الشعب الذي سفح جيشه دماء العرب في أكثر من مكان.

٥ - إلى جانب هذا التشويه المروع للشعب العربي في مصر، لم تكن هناك غير بيروت وأوروبا استطاع فيهما الفكر المصري المعارض للنظام ان

يعبر عن نفسه بلا ضغوط حزبية أو سلطوية. ولم يفهم البعض ان المعارضة المصرية لها خصوصيتها في الفكر والتعبير، وان ربطها بمقولات الانظمة العربية المعارضة للسادات لا يفيد مصر ولا الأمة العربية.. لانها تصبح عندئذ مجرد تعبير عن فكر نظام أو حزب آخر.

٦ - وصل الأمر ببعض الأنظمة الوطنية التقدمية، إلى مصادرة مطبوعات الفكر المصري المعارض لنظام السادات.. ولم يتيسر لا للمواطنين في هذا البلد أو ذاك ولا للمصريين المقيمين فيه الاطلاع والتواصل مع المعارضة الفكرية المصرية.

٧ - وصل الأمر ببعض الأنظمة أيضاً انها لم تستطع الوقوف في وجه الانفعالات الشعبية المضادة للمصريين المتواجدين على اراضيها. وحاولت انظمة أخرى شق صفوف المعارضة المصرية في الداخل والخارج.

لقد عمدت إلى التعميم في صياغة المؤشرات الرئيسية لما جرى ويجري، فلم اذكر أمثلة ولا أسماء.. لان القضية الأساسية هي الأهم، وهي أن اليمين العربي المحافظ يلتقي مع اجزاء عريضة من السلطات العربية التقدمية في أمرين خطيرين:

- معاداة الشعب العربي في مصر من منطلق اقليمي بحت.
- حصار الفكر المصري المعارض وقمعه أحياناً.

ولا شك ان مصر السادات قدمت لهذا القطاع العريض من اعداء مصر والعروبة معاً، مادة سخية.. حيث تراجع بعض الكبار من الكتاب والصحفيين المصريين، عن الخط الوطني، وحيث تمكنت اجهزة الاعلام المصرية الواسعة النفوذ من تضليل اجزاء لا يستهان بها من الشعب والرأي

العام العالمي على السواء.. وقد تجلى هذا التأثير مرتين مشهودتين. الأولى عند زيارة الرئيس الاميركي السابق نيكسون للقاهرة. والثانية عند تشييع جنازة جنود وضباط الصاعقة العائدين من قبرص اثر مقتل الكاتب يوسف السباعي.

ولكن مصر، ماضياً ومستقبلاً، يستحيل قراءتها على هذا النحو.. فالقراءة العربية القومية تقول شيئاً آخر.

* تقول أولاً أن محمد علي وابراهيم باشا، ولم يكونا مصريين. هما أول من حاول تأسيس «امبراطورية عربية» حديثة.. وكان الاستعمار الاجنبي والرجعيون العرب هم الذين هزموا هذه «البذرة الأولى».

* تقول ثانياً انه من مصر ولبنان وسوريا وتونس انطلقت بوادر النهضة الفكرية العربية الحديثة، **ولكن القاهرة** دون غيرها كانت عاصمة هذه النهضة منذ القرن التاسع عشر، حيث تفاعلت فيها الأفكار العربية وتعاركت واختمرت وامتد تأثيرها إلى خارج الحدود. ان اسماء الطهطاوي وعلي مبارك وعبد الرحمن الكواكبي وحتى (الأفغاني) ومحمد عبده وخير الدين التونسي وشبلي شميل وفرح انطون ويعقوب صروف وأديب اسحق وسلامة موسى وطه حسين وخليل سعادة ونقولا حداد لا تشكل في مجموعها الكمي ولا في جوهرها الحضاري فكراً مصرياً أو سورياً أو لبنانياً أو تونسياً بل فكراً عربياً. نشأ في مصر وترعرع.

* تقول ثالثاً ان **الثورة العرابية** في مصر (١٨٨١ - ١٨٨٢) كانت أول حركة شعبية مسلحة في العالم العربي، تضع في صدر برنامجها السياسي عروبة مصر وعلمانياتها قبل ثورة عبد الناصر بسبعين عاماً.

* تقول رابعاً ان كفاح الشعب العربي في مصر لم ينقطع سنة واحدة

منذ هزيمة عرابي إلى ظهور مصطفى كامل ومحمد فريد إلى قيادة سعد زغلول لثورة ١٩١٩ التي سبقت كافة الثورات العربية المحيطة.

* تقول خامساً ان الثلاثينات والاربعينات المصرية من هذا القرن، ورغم الحرب العالمية الثانية وسطوة الحكومات الارهابية العميلة للسراي والاحتلال، قد شهدت أعظم مراحل الغليان والتحدي والتواصل العميق مع القضايا العربية.. حتى ان ملكاً هو فاروق ورئيساً ينتمي إلى الاقلية البرلمانية هو النقراشي باشا، في عهدهما شاركت القوات المصرية المسلحة والمتطوعون المصريون في حرب فلسطين تحت ضغط الشارع الشعبي ووجدانه **القومي** المرهف.

* تقول سادساً ان ثورة ١٩٥٢ بعد سنوات قلقها الأولى أضحت رائدة الدفاع عن الأمة العربية، بالفكر والعمل.. فظلت القاهرة كالعهد بها، ملجأ الالوف من الأحرار العرب رغم تباين مواقفهم السياسية. ولم يعد من الاسرار العسكرية موقف القاهرة المصرية من دعم الثورات العربية المتوالية من الجزائر إلى اليمن مروراً حتى بلبنان، وبقية الأقطار من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، كان المال والسلاح والضباط المصريون لا الكلام ولا الشعارات، في طليعة العمل الثوري العربي في أي مكان. وكانت القاهرة ملتقى حركات التحرير العربية ومنبرها الأمين.

* تقول سابعاً ان جيوش المعلمين والمهندسين والأطباء والعمال الذين عملوا ويعملون في الأقطار الشقيقة، لم يذهبوا جريا وراء الرزق وحده–وهو حق مشروع–بل انهم ساهموا ويساهمون في نهضة هذه الأقطار بدءا من بناء البيت إلى بناء العقل، ومن علاج الجسم إلى علاج الروح.. دون تكبر أو مكابرة، ولكن دون مساواة «بالاجانب».

* تقول ثامناً ان المعارضة الحقيقية والاصيلة للنظام المصري الراهن

قد انطلقت من مصر أولاً.. في وقت كانت فيه الانظمة العربية تمد له يد المساعدة والدعم، وكأنها تفتل لهذه المعارضة الوليدة حبال المشانق.

منذ تكريس الانقلاب الساداتي عام **١٩٧١** لم تنقطع المعارضة المصرية يوماً واحداً عن النضال الشعبي الواسع. وللتذكير فقط: مظاهرات واضرابات واعتصامات عام **١٩٧٢** و التي انتهت باعتقال آلاف الطلاب والعمال وفصل ١٢٠ كاتباً وصحفياً من عملهم. ثم كانت الحرب. وبدءا من اجتماعات الخيمة ١٠١ استأنفت المعارضة عملها تنظيمياً وسياسياً وفكرياً، داخل البلاد وخارجها. ثم كان الانفجار الكبير في يناير (كانون الثاني) **١٩٧٥** الذي سبق اتفاقية سيناء الثانية بتسعة أشهر **حيث بدأ البعض يتنبه إلى الخطر**. وكانت الانتفاضة العملاقة في **١٨ و ١٩** يناير **١٩٧٧** التي سبقت زيارة القدس المحتلة باحد عشر شهراً، **حيث آمن البعض بالخطر المقبل** وفي مايو، ايار **١٩٧٨** شن النظام المصري حملته الارهابية الاستثنائية ضد **٣٤** كاتباً مصرياً خارج البلاد، والعشرات داخلها، حتى استنكرت صحف الغرب «دكتاتورية الرئيس المصري». **وكان ذلك قبل ان يأسف البعض على توقيع اتفاقية كامب ديفيد بأربعة أشهر.**

خلال ذلك كله كانت الانظمة العربية في غالبيتها، وبعضها لا يزال، يقيم الجسور السرية والعلنية مع النظام المصري. ومع تاريخ كل خطورة في طريق السقوط، كان الجميع **يفاجأون** ويصدرون بيانات الاستنكار.

أما المعارضة المصرية فكانت تدفع الثمن سلفاً، بسجن وتعذيب المئات من المناضلين وبقمع الحركات «الشرعية» وغيرها على السواء، وبالغاء المنابر والقنوات التي كانت تصل الشعب بالفكر الحر.

ولم تكن قط في أي من مراحلها أو وثائقها معارضة اقليمية، بل **كان**

الفكر العربي القومي هو راية نضالها.. ولكن المشكلة التي يتهرب الكثيرون من مواجهتها، **هي ان الدفاع المصري المجيد عن الأمة العربية لدرجة الشهادة، عن حقوقها القومية وفي طليعتها الحق العربي الفلسطيني، كان دفاعاً يسارياً**. فالمعارضة المصرية التي اعنيها في هذا المقال هي المعارضة اليسارية بمختلف فصائلها: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الناصريون، الشيوعيون، قطاعات من المستقلين. أما «الوفد» و «الاخوان المسلمون»، وقد لقيا دعما متصلا من بعض العرب. فان الأول يعارض الرئيس وليس النظام، يعارض الأسلوب وليس الجوهر. وأما الثاني فيعارض جناح منهم من موقع ديني بحت. كلاهما لا يؤمن في قرارته بالأمة العربية.

أما اليسار المصري بكافة فصائله فهو التيار الفكري والسياسي والتنظيمي الوحيد الذي برهنت الاحداث، يوماً فيوماً، على عروبته وعلمانيته وديموقراطيته.

.. فلأنه عربي أصيل العروبة رفض بحزم واصرار ان تكون «سيناء» ثمن الصلح، كما رفض بالصلابة ذاتها كل ما ترفضه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد عن الشعب العربي الفلسطيني.

.. ولأنه علماني ضمت صفوفه المناضلين من مختلف الاديان والمذاهب، وحاصر بكل ما لديه من قوى وامكانيات رياح الفتنة الطائفية التي فتحت لها السلطة كل النوافذ على الجهات الأصلية والفرعية.

.. ولأنه ديموقراطي فانه واجه الارهاب والبطش الدموي للنظام بالكلمة وحدها.. حتى اضطرت السلطة ان تصادر منابره الشرعية: الطليعة، الأهالي، التقدم، حتى «روزاليوسف» الموالية اضطر لتغيير قيادتها.

ولكن هذه الصفات التي تتحلى بها المعارضة اليسارية المصرية، هي نفسها التي تُحارَب، لا داخل مصر وحدها، بل خارجها أيضاً من جانب الغالبية من الانظمة العربية المحافظة والتقدمية. ان أحداً لا يريد احترام خصوصيتها واستقلالها. فالجميع يريد احتواءها على حساب «مصر». وبالتالي، فحين يلتقي المحافظون العرب مع بعض «التقدميين» العرب على تشويه شعب مصر وحصار معارضته، فهم يلتقون بوعي كامل مع النظام المصري و«اصول» معاهدته مع العدو.

لقد سقط هذا النظام منذ ولد.. فهو ليس أكثر من تكريس لهزيمة ١٩٦٧ وغياب عبد الناصر وطرد المقاومة من الاردن عام ١٩٧٠. ولكن مصر لم تسقط.

ومصر تدرك ان سقوط «نظامها» (عام ١٩٦٧) كان سقوطاً للنموذج نفسه لا لحكامها وحدهم. ومصر تدرك ان جانباً كبيراً من سقوطها بعد ١٩٧٠، يرجع الفضل فيه لبعض العرب، الذين استفادوا من «الانفتاح» وشجعوا على الحوار مع اميركا حتى انتهى بهم المطاف إلى المسجد الأقصى.. ولكن من باب الركوع لا من باب الصلاة.

ومصر تدرك أكثر وأكثر انها اذا كانت محور النهضة والسقوط في الوطن العربي، فانها قيادة مسؤولة عن هذا الوطن. لا تفرح للقيادة بقدر ما تنهض للمسؤولية. وهي لا تعامل الذين يحرقون لها البخور أيام المجد ويشمتون فيها أيام الانكسار بمنطقهم.

•• فهي مصر العربية الباقية بقاء الزمن، سواء انكسر عرابي أو انتصر مصطفى كامل، وسواء نجح سعد زغلول أو هزم جمال عبد الناصر.. فعروبتها ليست في الميزان، لا تباع بالنفط ولا تشترى بالشعارات، وانما هي قدر

المصريين على مرّ التاريخ. فالذين ألغوا معاهدة ١٩٣٦ كان المصريون، والذين الغوا اتفاقية ١٩٥٤ هم المصريون. والذين بقدرتهم وحدهم إلغاء معاهدة ١٩٧٩ هم المصريون أيضاً.

أما الذين يستبعدون مصر والشعب المصري من المركز القيادي للنضال ضد الصهيونية والاستعمار.. فهم واهمون. واذا لم يكونوا واهمين فهم ضالعون.

لان الشعب العربي في مصر - برفقة نضال الشعب العربي كله - هو الذي سيصحح بنفسه الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، رغم كل السباب الذي يناله من بعض «الاخوة العرب»، ورغم كل الحصار الذي تعانيه معارضته الوحيدة المقاتلة: اليسار المصري.

يومها سيصفق أولئك الذين صفقوا له في الماضي قبل ان تصاب ذاكرتهم بالشلل، أو قبل ان تسفر قلوبهم عن الحقد الأقليمي المروع.

ولكن.. ليس بالتصفيق وحده يحيا الانسان العربي في مصر.

- ٢ -

ليس من شك في ان الحملة المستجدة على الشعب العربي في مصر قريبة غاية القرب من مخططات «الحرب النفسية» التي يشنها اعداء العرب.. ولكننا نحن العرب، بعضنا على وجه أدق، يمنح هؤلاء الأعداء مادة سخية لشن هذا الهجوم المثير للتوجس والارق.

ولعل الملاحظة الأولى على هذا المخطط الجديد، انه يزدهر كلما أقدم العدو المثلث (النظام المصري، الكيان الصهيوني، أميركا) على خطوة جديدة ضد مصر ذاتها أو الشعب الفلسطيني أو الشعب اللبناني.. فقد

بدأت هذه النغمة الشوفينية الخبيثة مع زيارة السادات للقدس المحتلة، وازدادت الجرعة مع التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وبلغت ذروتها ولا تزال بعد التوقيع على معاهدة واشنطن. وكأن المقصود تماماً هو ان يوقع العرب على المعاهدة ذاتها، من الباب الخلفي. أي بحرف الانظار عن المعاهدة والنظام المصري، وتوجيه كل الجهود إلى شق صفوف الشعب العربي نفسه، باشعال حرب تكاد تكون عرقية بين المصريين وغيرهم من العرب.

واذا كان من الطبيعي تماماً، ان يجند النظام المصري بعض الاقلام الكبيرة والصغيرة لتبرير الانفصال عن العرب وتنظير العلاقة الجديدة مع الصهاينة، فانه ليس من الطبيعي ان تستكمل بعض الاقلام العربية من خارج مصر هذا الدور المشبوه. وكأنها تدفع المصريين دفعاً إلى الانسلاخ عن عروبتهم. وفي الوقت نفسه تقوم «اسرائيل» بما تبقى، وهو دغدغة الاحاسيس الاقليمية للمصريين بالاعتراف المفاجئ والمدوي من جانب «الاساتذة» و«الباحثين» اليهود ان مصر هي القاعدة الحضارية الأولى والرئيسية والمستمرة في المنطقة منذ أقدم العصور إلى الآن.

وليست مصادفة على الاطلاق ان يحتفل المصريون باسترداد العريش عاصمة سيناء، وتبدأ مفاوضات ما يسمى الحكم الذاتي للفلسطينيين في «بير سبع»، في وقت يشتد فيه عواء الاعلام المصري ضد العرب، ويحتد فيه زئير بعض الاعلام العربي في الخارج ضد مصر. وأما «الرئيس الاسرائيلي» فيخاطب شعبها قائلاً انه معلم الانسانية وسيد الحضارات.

هكذا، في زمان ومكان محددين، لا يثمران المصادفة بأي حال من الأحوال ولا حسن النية، بل التنسيق لدرجة التآمر من جانب اجهزة الحرب النفسية المتطورة غاية التطور.

في الوقت الذي كان فيه الرئيس السادات يخرج على تقاليد «الرئاسة» في تاريخ الدبلوماسية الدولية، فيستخدم معجماً عنصرياً بشعاً في الهجوم على الأنظمة العربية تردد ابواقه الاعلامية صداه كالببغاوات، كانت إحدى المجلات العربية في باريس ترفض بشجاعة (!) اية تفرقة بين شعب مصر والرئيس، وبين مصر والنظام، متمنية الا تعود مصر هذه إلى العرب، أو على حد تعبير المحرر «بلاها تعود» (المستقبل–العدد ١١٩–٢ حزيران يونيو ١٩٧٩). وتقارن المجلة بين لبنان الجريح الذي لا يتعامل مع اسرائيل (!) ومصر التي استسلمت «من دون ان ينبس أحد أو يتجرأ ان ينبس بلا خافتة». واذن «فلتنقطع شعرتنا مع مصر، فلن يزعل معاوية أبداً لو عاد».. فمصر هذه هي بلاد «ازيك يا بيه، وفي خدمتك يا فندم».

وصاحب الكلام يؤصل دعوته إلى عدم التفرقة بين مصر والسادات، فيشير إلى التاريخ: «دخل الاسلام إلى مصر وخرج منها فرقا وشيعا متشيعة متناحرة متنافرة، وبخلاصة الاسلام تعب في مصر. دخلها العرب والعروبة من باب فخرج منها غلاة الاسلام والاخوان المسلمون والشعوبيون والزنادقة من باب آخر». بل هو يوغل في التاريخ إلى موسى الذي لم يظهر له الرب «الا عندما خرج من مصر».

ماذا اذن في مصر حتى يبكي عليها ألبعض؟ على صحافتها مثلا؟ «انها صحافة ما تعملقت الا على يدي ابناء من خارج مصر من لبنانيين وسوريين، من جورجي زيدان، يعقوب صروف، فارس نمر، سليم بشارة تقلا، أسعد داغر، داود بركات». أم يبكي البعض على شعرائها و«اقصى ما اعطت كان أحمد شوقي. أين هو من الشعراء خليل مطران وبدوي الجبل، الاخطل الصغير؟». ام يبكي البعض على فكر النهضة المصري، على محمد عبده والأفغاني (!) «نقول اين شبلي الشميل

وبطرس البستاني وأمين ريحاني وخليل الخوري وناصيف اليازجي وجبران خليل جبران؟» ثم «النهضة يا سادة لم تأت من مصر. بل جاءت من فرنسا» فعلام تبكون؟ «هذا ما قدمناه واعطيناه لمصر» فماذا قدمت هي؟ طه حسين؟ «كان وضعه سيئاً للغاية لانه كان أعمى» وام كلثوم «سماعها ينسينا الشجن والهموم» وجمال عبد الناصر «مات شابا لان كبار ضباطه وجيشه خذلوه».

ويختتم المحرر شجاعته بقوله «لا تبكوا على مصر. فكما قال التاريخ: البلد أرضه من ذهب واصبح يفتقر إلى... ولا تنسوا ان رجالها غلب لمن غلب».

طبعاً. مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى رد. ولكنه كتب اصلا ليكون هناك رد، بل وردود. وكان النظام المصري شخصياً أكثر ردود الفعل احتفالاً بالكلام. فاذيع من الراديو والتلفزيون، ودفع أجهزة الاعلام المصرية لاختلاق زاوية جديدة تسمى «يقولون عن مصر» تذيع كل ما يقال ضد الشعب المصري بأقلام عربية دون تعليق.

وهذا هو التنسيق بلا زيادة أو نقصان. اذا تذكرنا ان المجلة الناطقة بالعربية في باريس سبق لها ان نشرت في صدر صفحاتها الأولى مقالاً «عقلانياً» للدكتور اسامة الباز وكيل وزارة الخارجية المصرية يدافع فيه عن الصلح المنفرد. سرعان ما توالت عليه الردود. وكأن الليبرالية وصلت حدها الأقصى فأعطت الصلح المصري فرصته في التعبير كغيره من المعارضين.

على أية حال اردت القول ان الكلمات الجديدة المضادة لشعب مصر ليست جديدة على اسلوب المجلة التي اتخذها هنا كعينة نموذجية للحرب النفسية المعلنة على الشعب المصري. بالاضافة إلى ان صاحب الكلمات ابن الدار وليس ضيفاً.

وسوف احاول هنا، احصاء الافعال وردود الأفعال التي صاحبت افتعال هذه «المعركة»، ولأن الكلام المنشور يحتاج إلى «تأمل» حركته أكثر كثيراً مما يحتاج إلى الرد، حتى يعرف بعض العرب أية «مصيدة» وقع فيها المصريون، من صنعها ومن أي نسيج وأية طعوم ولست شخصياً أعرف شعباً وقع في مثل هذا «الفخ» الاعلامي وغسيل المخ الجماعي الذي يقوم به في الداخل بعض المصريين انفسهم وفي الخارج هناك الاسرائيليون وبعض العرب.

كيف كانت ردود الأفعال اذن؟.

* رد البعض بأن معجم «المجاملات» المبالغ فيها من جانب المصريين، هو أصلاً معجم عربي، تجد لألفاظه ما يساويها من المعاني لدى أكثر العرب، وفي لبنان على وجه الخصوص، وبالتالي، فلا معنى «لاتهام» المصريين بكلمات «ازيك يا بيه» وهي تعني «كيفك» أو «في خدمتك يا فندم» وهي مثل «تكرم عينك» و«على راسي» و«بتأمر أمر» في اللهجة الدارجة اللبنانية.

والحقيقة هي ان هذه المفردات لا تشكل قاموساً شعبياً، لا في مصر ولا في لبنان ولا في غيرهما. بل هو قاموس الشرائح الاجتماعية التي تعمل في قطاع الخدمات بالمدن التجارية سواء كانت القاهرة أو الاسكندرية أو بيروت. وهي تختلف كثيراً عن تعبيرات أهل الريف والصعيد في مصر، وعبارات أهل الجبل والصحراء والبوادي وغيرها.

* ورد البعض الآخر بأن المحرر صاحب كلمات «مصر وشعرة معاوية» يستحيل ان يكون حسن النية أو جاهلاً لحد القول ان «**احداً**» لم ينبس «بلا، خافتة» داخل مصر في وجه السادات والمعاهدة. ينعدم حسن النية تماماً، لان المجلة التي يقول انه أحد أركانها، كثيراً ما نشرت

المقالات حول الرفض المصري وارسلت إلى القاهرة من كتب لها عن المعارضة المصرية التي قالت «لا» عالية ومدوية. ولم يكن للرئيس المصري من همّ أثناء جولته الانتخابية سوى الدعوة التي اسقاط معارضيه. وقد حدث في الانتخابات المصرية فعلاً ما سبق ان حدث في الانتخابات اللبنانية في عهد الرئيس شمعون. حين اسقط قوائم معارضيه كلها. وأضاف الموتى إلى قوائم الناخبين.

والحقيقة هي انه لا يمكن لانسان «عاش» فوق ظهر الأرض طيلة السنوات العشر الماضية. الا وسمع عن مظاهرات واعتصامات واضرابات وبيانات واعتقالات الطلاب والعمال والمثقفين المصريين في أعوام ١٩٧٢ ولا بد انه سمع عن العزل السياسي والمهني لمائة وعشرين صحفيا وكاتباً عام ١٩٧٣ ولا بد انه سمع عن الاشتباكات الدامية في صدام البوليس المصري مع الصيادين في بحيرة المنزلة والعمال في كفر الدوار ونزول الجيش إلى المحلة الكبرى عام ١٩٧٥ ثم لا بد ان الدوي الهائل ليومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني. يناير ١٩٧٧ قد وصل اسماعه. خاصة وان هدير الدم كان يصرخ من الف قتيل وجريح في شوارع القاهرة.

عارض المصريون اذن نظامهم الجديد منذ يوم مولده. وواكبته المعارضة إلى اليوم. بأعلى الأصوات وأكثرها شجاعة. وعلى نحو لم يحدث في أي قطر عربي آخر يعاني شعبه الأهوال من جرائم ارتكبت وترتكب في السر والعلن ولا تقل بشاعة عن جرائم النظام في مصر.. ولا عبرة في هذا المجال بالمظاهرات الرسمية التي انطلقت كالعاصفة في «بعض» العواصم. طالما انها نددت بنظام آخر ورئيس بلد آخر. ولم تخرج على حدود التعليمات.

◦ ورد البعض على «التأصيل التاريخي» الذي جاء في كلمة المحرر

المذكور ردودا بين الجد والهزل اشمئزازاً مما كان يسميه فولتير «بالجهل النشيط» عن هذا النوع المثير من الجهل، بتاريخ الاسلام أو العروبة في مصر. وتاريخ النهضة أو الصحافة في وادي النيل. وربما كان المحرر جاهلاً بالاسلام بحكم انتمائه الطائفي، ولكنه كيف يجهل الثقافة اذا كان مثقفاً؟.

والحقيقة ان الاسلام لم يسترح في بلد عربي كما «استراح» في مصر، منذ الفتح الأول إلى بناء الازهر في العصر الفاطمي... على غير النحو الذي حدث في بغداد العباسية أو دمشق الأموية. ولعله من الرموز البالغة الدلالة مجاورة المسجد الحسيني للجامع الازهر في ساحة تاريخية واحدة. وتتعدد هذه الرموز وتتحرك مع التاريخ كلما مضى خطوة إلى الامام، فكان من نصيب مصر العربية الاسلامية ان تحفظ تراثاً مكتوباً ومنحوتاً ومحفوظاً، وان تعمل على تطويره طيلة الألف سنة الماضية، على نحو عز نظيره في بقية ارجاء العالم الاسلامي. أما الذين تعبوا في مصر، فهم الصليبيون، والاتراك والفرنسيون والانكليز والباشوات المصريون. هؤلاء هم الذين تعبوا وليس الاسلام أو العروبة أو الاشتراكية.

وأما النهضة فلا يمكن ان يشار اليها بهذا الحقد الطائفي على المسلمين والحقد العنصري على العرب فيقال ان مصدرها فرنسا لا مصر ودعاتها هم اللبنانيون المسيحيون دون غيرهم.

لا شك ان تقلا وزيدان وداغر وصروف، شيدوا دوراً للصحف. ولكن الشطارة التجارية شيء والنهضة الفكرية شيء آخر.. فالذين بنوا الفكر والأدب والفن في هذه الصحف والمجلات هم طه حسين والعقاد وسلامة موسى والمازني وشوقي وحافظ. كان معظم الأخوة اللبنانيين من القادرين على الاستثمار المالي، وقلتهم من أصحاب الدعوات الفكرية والأدبية كالشميل وانطون وحداد.

ومن ناحية أخرى، وطالما ان ملف التاريخ قد فتح، فان «الاهرام» و«دار الهلال» و«المقطم» و«المقتطف» و«الزمان» قد وزعت نفسها على سفارات بريطانيا وفرنسا والقصر الملكي، بحيث انها على الصعيد السياسي وقفت ضد الشعب المصري وصحافته الوطنية المتمثلة في: اللواء وصوت الأمة والنداء والمصري والبلاغ.

وما دام ملف التاريخ قد فتح فلا بد من فتح ملف الجغرافيا: فقد كان انطون الجميل عضواً بمجلس الشيوخ في صف الملك والأقليات الدستورية ضد الحزب الوطني وحزب الوفد. وكان كريم ثابت مستشار الملك الصحفي الذي ارتكب عشرات الجرائم المدونة والمحفوظة عن ظهر قلب ضد الاقلام الحرة والوطنيين المصريين. وكان ادغار جلاد اسما على مسمى.

ثم.. لماذا اختار هؤلاء وغيرهم مئات، مصر وحدها دون غيرها مقراً لاقامتهم الدائمة، وكيف اتيحت لهم الفرصة لان يصبحوا أكثر امتيازاً من أبناء البلد، على نحو لم يعرفه المصريون ولا غيرهم في أي قطر عربي آخر طيلة التاريخ الحديث؟ عن هذين السؤالين لا يجيب صاحب «مصر وشعرة معاوية»، ولكننا نقول ان ذلك كله لا ينفي الحقيقة الجوهرية وهي ان «عروبة النهضة» لا مصريتها ولا لبنانيتها هي الجواب الوحيد الصحيح.. ولا عبرة في ذكر النهضة بالاسماء (وبالمناسبة فالافغاني ليس مصرياً!) وجنسياتها، بل العبرة كل العبرة بالافكار وهوياتها. وهنا نقول ان الاختيار اللبناني السوري لمصر لم يكن فقط لانها أكثر «حرية» وهو عامل مهم يعني ما هو أعمق، يعني ان مصر رغم سقوط محمد علي والاحتلال البريطاني لم تكن مجرد «ولاية عثمانية»، بل كانت في اطار الخلافة الدولة العربية الوحيدة ذات الاستقلال النسبي. ولكن الاختيار اللبناني السوري لمصر كان له سبب أكثر غورا في التاريخ والحضارة، وهي انها البيئة الاجتماعية الاكثر

استعداداً لأن تكون مركز النهضة بشطريها: العروبة في مواجهة السلطنة والحداثة في مواجهة الغرب. وليس هذا فضلا لمصر ولا امتيازاً لشعبها، بل هو «اكتشاف» لهويتها ودورها الاستراتيجي في المنطقة سلباً وايجاباً.

ولمزيد من الوضوح نقول عكس الشائع، انه ما كان من الممكن لعربي مسيحي ان يقود النهضة، ولا لمسلم غير عربي أيضاً. ورغم العطاء العظيم للمعلم بطرس البستاني وجمال الدين الأفغاني، فان رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي هما القيادة. لماذا؟.

لأن معادلة النهضة باختصار شديد، كانت في ذلك الزمن هي «الاسلام والعصر». هكذا يستطيع البستاني وأديب اسحق وشبلي شميل وفرح انطوان وسلامة موسى (مسيحيون عرب من سوريا ولبنان ومصر) ان يشاركوا في بناء النهضة من زاوية «العصر» كما يستطيع الأفغاني ان يشارك، رغم انه ليس عربياً، من زاوية «الاسلام». ولكن الطهطاوي، وعلي مبارك وخير الدين التونسي وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده (مسلمون عرب من مصر وسوريا وتونس) هم الذين يستطيعون الكلام «العربي» باسم الاسلام والعصر معاً.

وليست صدفة بعدئذ ان تيار شميل–انطون، في معركة النهضة هو التيار الذي سقط، كالتيار السلفي تماماً.. احدهما «سبق» عصره، والآخر «تخلف» عنه، أحدهما ارتبط بالغرب نهائياً والآخر بالاسلام نهائياً، فانفصلا عن «العصر» نفسه بانفصالهما عن «الواقع» الاجتماعي التاريخي.. الذي افسح مكاناً واسعاً عند القمة، للذين حاولوا التوفيق بين الاسلام والعصر انطلاقاً من «ارض» العرب.

وليس في ذلك ما يحزن أو يغضب، لان معادلات التاريخ لا علاقة لها بالعواطف والانفعالات.

ولكن البعض حزن وغضب . مما اضطر رئيس تحرير «المستقبل» ان يعتذر (العدد ١٢١-١٦ حزيران ١٩٧٩) . ولكن العذر كان اقبح من الذنب . فقد قال في افتتاحيته بعنوان «مصر... الدور؟» ما يلي حرفياً «ان ردة الفعل الغوغائية التي احدثها المقال **تكاد تعطي كاتب المقال حقاً في ما قاله**.» أي ان المحرر الذي يعمل في مجلته يساوي مصر نفسها . فطالما ان الآخرين انفعلوا في «سبابهم» للمحرر المذكور . فانه يصبح صاحب «حق» في سب شعب مصر . هكذا ولكن الأهم -فكرياً- هو ما توصل اليه رئيس التحرير من اننا أمام احد أمرين «فاما ان يكون الاستفتاء (على المعاهدة) مزوراً . وان تكون الصحافة المصرية كاذبة . أو ان يكون الاستفتاء صحيحاً والصحافة المصرية صادقة . فاذا كان الافتراض الأول صحيحا.. فيجب على كل العرب ان يساعدوا الشعب المصري على التعبير عن رأيه بصراحة . وبالتالي ان يفرض على السلطة المصرية أيا كانت التراجع عن المعاهدة . ونحن نميل إلى هذا الافتراض . أما اذا كان الافتراض الثاني صحيحا . أي ان الشعب المصري يقف فعلاً وراء رئيسه ومع المعاهدة . فتلك مصيبة كما يقال . وذلك لأن الشعب المصري سيدفع ساعتها ثمن هذا التأييد . وهناك من يقول انه سيقبض ثمن هذا التأييد».

واذا كان المحرر المذكور سيّئ النية أو جاهلاً أو لم يكن فوق سطح الأرض طيلة السنوات العشر الماضية . فانه من المهم السؤال عما يقصده رئيس التحرير من هذا التشكيك المباشر بموقف الشعب المصري من المعاهدة . وطريقة طرحه المبسط للمسألة «أما... وأما...» وكأن لا ألوان في السياسة بين الأبيض والأسود . وكأن لا مسافة تفصل بين مواقف الطبقات الاجتماعية للشعب المصري من مسائل وجوده الوطني والاقتصادي والثقافي . وكأن لا هامش من المسؤولية العربية عن الخطايا المصرية . وكأن

وكأن.. ولكن رئيس التحرير - بصيغة **هناك من يقول** - يوحي بأن المصريين ضالعون وانهم **سيقبضون**.

لذلك كان الانفعال العنصري الأعمى في الرسالة الملفقة أو الصحيحة «من حفيد البدراوي عاشور إلى رئيس تحرير المستقبل» (العدد ١٢٤ - ٧ تموز ١٩٧٩) استكمالاً لدورة الحرب النفسية المضادة للشعب المصري. بالرغم من ان الرسالة المذكورة تقدم وجهاً ايجابياً. وهو ابراز الطبيعة الطبقية - الاجتماعية. للعنصرية. فالسيد «فاروق عبد المنعم البدراوي عاشور» الاستاذ الزائر بجامعة هارفارد (اذا صح ان هناك انساناً بهذا الاسم» هو «ابن الاكابر» كما يصف نفسه. أو يصفونه. فهو سليل الاسرة الاقطاعية الشهيرة التي حرمتها قوانين الاصلاح الزراعي من أعز ما تملك: الأرض والفلاحين. الاجراء والاقنان. وهي الاسرة التي صاهرها الرئيس السادات بعد توليه الحكم. لذلك كان عبد الناصر في نظر حفيد الباشا هو «المجرم الأعظم» في تاريخ مصر التي خلع عليها «رداء العروبة عنوة». والوجه الايجابي هنا. هو ان الممثل الرسمي للاقطاع والاسترقاق الاجتماعي لا يرى سوى مصر الفرعونية. ربما لانها تعني لديه رمز العبودية والقهر. والترجمة الايديولوجية لذلك هي معاداة «العروبة» لانها تعني لديه عكس ذلك. تعني رقيّ الفلاح لا استرقاقه والغاء الاقطاع لا بقاءه. ومن ثم تصبح «اسرائيل» هي الحليف الطبيعي لاحفاد هذه الطبقة. ان العروبة في مصر هي عروبة الجماهير الشعبية الكادحة. بينما «المصرية» بفروعها المختلفة هي ايديولوجية الاستغلال والمستغلين.

أليس هذا الوضوح كسباً محققاً من رسالة «ابن الاكابر؟» فلعل البعض من العرب والعروبيين. يتذكرون هذه «الخصوصية» في تكوين عروبة مصر. وانهم حين كانوا بوعي أو بغير وعي يقفون ضد التحولات

الاجتماعية في مصر لمصلحة الكادحين. كانوا في الحقيقة يقفون ضد تعريب مصر.

أمثال حفيد الباشا كثيرون. وسبابهم للعرب وحماسهم لاسرائيل لا يقل كما وكيفا عن سبابهم «للرعاع» و«الغوغاء» و«الدهماء» من المصريين انفسهم. لذلك هم يرون العمال والفلاحين والجنود والمثقفين المدافعين عن هؤلاء «عرباً جرباً».. فالمسألة في خاتمة المطاف. ومهما غضب البعض من ماركس والماركسية. هي صراع طبقي. والجديد الذي يضيفه عصرنا إلى هوية ما يسمى «بالعالم الثالث» هو ان الصراع الطبقي ليس مقولة اجتماعية داخل الحدود فحسب. بل هو محور المسألة القومية ذاتها. وقضية التحرر الوطني.. فالذين باعوا انتماءهم العربي وفرطوا في سيادة بلادهم واستقلالها. هم أحفاد الطبقات الرجعية بالاصالة أو الوكالة. والذين شجعوهم زمناً طويلاً على انجاز الصفقات مع الامبريالية الاميركية والعدو الصهيوني المباشر. من العرب. هم أصحاب النظم الرجعية. أما الراديكاليون المصريون والعرب. فقد برهن التاريخ الحي كما لم يبرهن في أي وقت. انهم القلعة الصامدة في وجه الانسلاخ القومي. والتنازل عن الارادة الوطنية.

وهذه المعاني كلها لم تخطر ببال المنبر الذي تفرغ «لتأصيل» ردود الأفعال الشوفينية. فكرس «ملفاً» عن «مصر من محمد علي إلى أنور السادات» (العدد ١٢٥ — ١٤ تموز ١٩٧٩) ارتكب فيه من الخطايا الأكاديمية ما لا يغتفر. ولكنه توصل بواسطتها إلى انه لا منجاة لمصر من إحدى ايديولوجيتين: الاسلامية أو المصرية. أما العروبة والاشتراكية فهي بذور غير قابلة للزراعة والنمو والاستقرار في أرض مصر. وهو تنظير لا يعدو كونه تفصيلاً للكلمات التي بدأت بها المجلة حملتها على مصر وشعب مصر

وعروبة مصر واسلام مصر. حتى ان الملف المذكور توصل إلى ان الفشل الأعظم في تاريخ مصر الحديث. هو فشل التجربة الناصرية. وهي النتيجة التي توصل اليها دون عناء. سليل البدراوي باشا. وهكذا يلتقيان. فصاحب الملف يقول ان الانفصال (١٩٦١) والهزيمة (١٩٦٧) **دفعتا** عبد الناصر إلى «تحديد جديد لموقفه من الايديولوجية العروبية على أساس أكثر ثباتا لديه وهو **الايديولوجية المصرية**» الأمر الذي **دفعه** لقبول القرار **٢٤٢** ومشروع روجرز.

والسادات بذلك لا يصبح انقلاباً على الناصرية. بل هو امتداد طبيعي لها. وأكثر من ذلك هو امتداد للثورة العرابية والشيخ رفاعة رافع الطهطاوي.

ولا اعرف تمجيداً ناله رئيس النظام المصري بقلم عربي أكثر من ذلك. كما لست أعرف جهلاً متعمداً للحقائق كهذا الجهل الذي قلبها رأساً على عقب. والنتيجة الوحيدة المضمرة هي تأييد «اعمق» للمعاهدة من الباب الخلفي الذي كان حارسه يندد بشعرة معاوية الباقية بين مصر والعرب. لان المصريين لم يرفعوا كلمة «لا» ولو «خافتة» في وجه الصلح المنفرد.

على أية حال. فان هذه «العينة النموذجية» ليست أكثر من مثل على ضراوة الحرب النفسية التي ضربت حصاراً استثنائياً مخيفاً حول شعب مصر العربي من داخل الحدود وخارجها على السواء. وهي حرب لا تستهدف فحسب «اقتلاع» المصريين من هويتهم القومية. بل تستهدف تبعاً لذلك اقتلاع العرب جميعاً عن عروبتهم. وهو الهدف الاستراتيجي للتحالف الصهيوني الغربي. والترجمة العملية لهذا «الفكر» هو تغيير جيوبوليتيكي شامل للمنطقة. بتعميق التجزئة المضادة للتاريخ لدرجة اختلاق دويلات

طائفية وعرقية على صورة «اسرائيل» ومثالها.. بحيث يصبح العرب تدريجياً «الهنود الحمر» في ظلال الامبراطورية الصهيونية الكبرى.

- ٣ -

بالرغم من أن أحمد فؤاد نجم شاعر مصر الأول في زماننا، بعيد كل البعد عن مكاننا، مطارد من اجهزة السلطة وعيون السلطان، فانه لم يكن بعيداً قط ولا لحظة واحدة عما يحاك في اروقة الظلام وغرف عمليات الحرب النفسية المدمرة ضد مصر والعرب.

وكما ضربت مثلا على ضراوة إحدى الجبهات في حربها النفسية المضادة لعروبة شعب مصر، فانني سأضرب مثلا نقيضاً، باحمد فؤاد نجم، على قدرة هذا الشعب في اختراق الحصار الجهنمي.

والشعر، أي شعر، يصبح ضمير الروح والشعب والعصر، حين يلمس الجوهر، ويجند كافة التفاصيل لتجسيده. هكذا يجيء الشعر والشعب والعصر في ديوان أحمد فؤاد نجم الاخير «اصحي يا مصر» (الصادر عن دار الكلمة في بيروت صيف ١٩٧٩) وكأن صاحبه قرأ كل كلمة عربية ضد مصر، ولان صاحبه سمع كل كلمة «مصرية» ضد العرب، ورأى كل كلمة اسرائيلية «تمجد» مصر و«تهجو» العرب، فواجه اللغز الذي يلقيه الوحش الاسطوري بباب طيبة على كل من اراد ان يدخل المدينة، وكان يلتهم بأنيابه كل من يخطئ الحل. وما ان قدم الشاعر الجواب الصحيح حتى انتحر الوحش.. وربحنا الشعر.

أدرك نجم ماهية الحصار المضروب على شعبه، وابعاد الحرب النفسية التي خططوا لها بخبث ودهاء في كواليس السياسة الدولية، فصرخ «اصحي يا مصر».

اصحي يا مصر.
اصحي يا مصر.
هزي هلالك.
هاتي النصر.
كوني يا مصر وعيشي يا مصر.
مدي اديكي.
وهاتي العصر.
اصحي وكوني وعيشي يا مصر.

مصر اذن نائمة. وفي النوم هزيمتها. وحين تنام فهي لا تكون. وحين لا تكون، فانها تبتعد عن المكان والزمان. وهو تشخيص شعري جميل، ولكنه يصدق مع التاريخ أيضاً. والشعر العظيم هو التاريخ لحظة المأساة.

غير ان أحمد فؤاد نجم ابن الشارع المصري يعرف ان مصر ليست واحدة. فهو صاحب القول القديم الجديد «مصر العشة ومصر القصر». لذلك كانت مصر التي يوجه اليها الخطاب بالغة التحديد والهوية:

اصحى يا عامل مصر يا مجدع.
وافهم دورك.
فـ الوردية
مهما بتتعب.
مهما بتصنع.
تعبك رايح.
«للحرامية».
جهدك عملك.
رزق عيالك.

عرقك مرقك .
ولا يهنالك .
اصحى يا عامل .
غير حالك .
صون المصنع .
واصنع مصر .
اصحي وكوني وعيشي يا مصر .

والشاعر هنا لا ينظم ماركس أو لنين شعراً . بقدر ما يترجم الشعر فعلاً تاريخياً . واختيار نجم للعامل المصري في طليعة الخطاب . هو تدقيق لمواقع المسؤولية في إحداث التغيير أو «الصحيان» المصري المقبل .. فحين يفيق العامل على عمق الهوة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . فان الجسر الوحيد الممكن لعبور الهوة . هو تصحيح المعادلة المزورة بين وسائل واسلوب العمل .. ليقظة مصر .

والطرف الثاني في المعادلة هو الفلاح .

اصحى يا زارع مصر الخضرة .
قدرة وخضرة .
ونور وجمال .
ابدر غيطك .
واصحي البذرة .
ضد الآفة .
والاستغلال .
ارضك عرضك .
باب الدار .

صبحوا مداسة ،
للسمسار .
« نعطش
ولا نشربش عكار » .

وصفة قالوها الحكما يا مصر .
اصحي وكوني وعيشي يا مصر .

اذا كان « العمل » هو باب النهضة ، فالأرض هي قاعدتها . والشاعر هنا يزاوج بين أرض الفلاح وأرض الوطن على نحو مباشر لا يقبل التأويل .. فالسمسار الذي داس الأرض والعرض وباب الدار هو نفسه داخل الحدود وخارجها . وكما ان مصر تنام حين ينام العامل بعرقه الدامي ، فان نومها يصل لدرجة السبات العميق اذا نام الفلاح على الماء العكر .

واكرر ان استرداد المصنع والأرض في هذين المقطعين ، هما استرداد لمصر النهضة والهوية ، أكثر مما هما نظم ماركسي لدور العمال والفلاحين . ولا مجال للنهضة أو هوية بغير « الحدود » داخل الأرض والمصنع وخارجها . لذلك يحدد الشاعر الطرف الثالث في معادلة النصير :

اصحى يا جندي .
يا تار الشهدا .
عمي وخالك .
اختي واخوك .
لجل ما تهدا وتارك يهدا .
فرغ نارك .
فاللي خانوك .

يا ابن الشعب يا حامي الشعب.
انت أملنا في يوم الصعب.
اصحى يا جندي ودق الكعب.
حرر مصر وطهر مصر.
اصحي وكوني وعيشي يا مصر.

فالجندي هنا تاريخ، وليس «لحظة» معزولة خارج الزمان، فهو ابن العامل والفلاح من ناحية، وبالتالي فهو حارس الأرض والمصنع. ومن ناحية أخرى هو سليل الدم المراق لاسترداد مصر من غزاتها في الداخل والخارج. ومن هنا كانت خيانة الأرض والمصنع خيانة للدم، ومن ثم كانت مهمته هي التحرير والتطهير. تطهير مصر من الخيانة وتحرير الوطن من الغزاة، فهو أداة الطليعة الضاربة في «اليوم الصعب».

واذن، فأحمد فؤاد نجم بوعي بصير لا يكذب على مصر ولا يكذب مع العرب، لانه «ضمير»، يعترف باغفاءة الوعي المصري، ولا يتبادل رصاص ردود الفعل الشوفينية، بل يحدد بأمانة تاريخية ابعاد الصراع، ويعدل من اتجاه البنادق، ويبلور ملامح المعادلة الصحيحة: وهي انه لا بد من تغيير راديكالي داخل مصر أولاً، ينجزه «الشعب» الذي هو العمال والفلاحون والجنود.

ولكن ديوان «اصحي يا مصر» سياق متصل لا سبيل لقراءة الضمير المصري الذي يجسده الشعر فيه بالاقتصار على القصيدة التي تسمى بها الديوان. فهناك قصيدتان تحددان هوية مصر بوضوح لا يقبل الشك.

قصيدة «رسالة إلى جنوب لبنان» رسالة من إنسان «بسيط مجهول» أي المواطن العادي في مصر. ولكن اخاه يدعى «زناتي» والتسمية تدل على

النبع الشعبي الذي يقصد به الشاعر تحديد «جهة الارسال». ولأن الخطاب يتحدث عن «الزعتر ومحمود وعبلة وسلمان وسلمى» فاننا نستطيع نحن أيضاً تحديد جهة الاستقبال. زناتي حين عاد من جنوب لبنان إلى مصر حكى لأخوته عن «ولاد الكلب» الذين يبيعون دينهم نفسه بدولار، وهو يقسم «حبيبجي يوم وأحكامهم» لانه رأى بعينيه الشهداء» عاشوا كبار وماتو كبار».

والشاعر ينقل إلى المرسل اليهم في جنوب لبنان خبراً حزيناً، هو ان زناتي مات في قبرص بلا معنى.

ومعنى القصة والموال.
سلامي للجميع واجب.
نسا ورجال.
بنادقكم.
صناديقكم.
أواعيكم.
خنادقكم.
برضة عشمنا في الآتي.
وهلبت القريب.
آتي.
أخوكم.
فـ الكفاح والهم.
وبكره.
فـ السلاح والدم.

وطالما ان الشاعر، هو نفسه، قال «ومعنى القصة والموال» فلا حاجة

بنا إلى الاعتذار بالفن عن السياسة، لأن أحمد فؤاد نجم قصد قصدا ان يختصر المسافة بين جنوب مصر وجنوب لبنان في هوية محددة تشير إليها سلباً ملامح العدو الواحد، ولا أقول المشترك، لأن الحدود السلبية أصلا واحدة لا مشتركة. كما يشير اليها ايجاباً بتأكيد «الحدث» الذي كان من أجله زناتي في الجنوب في مقابلة «الحدث» الآخر الذي صرعه في قبرص. وحدة الشعب. وحدة الأرض. وحدة العدو. ثالوث يؤدي إلى اخوة «السلاح والدم».

قصيدة «موال مصري فلسطيني» تتابع السياق التاريخي للحظة الشعر المقدسة، فالربط الداخلي بين مصر وجنوب لبنان وفلسطين، هو الاطار الشامل لصورة الجرح العربي المعاصر. والشاعر ينسج هذا الاطار في مستوى التعبير الفني المحض، بمفردات المعجم وايقاعات الموسيقى التي ينبض بها هذا الجرح. في القصيدة السابقة مثلاً استخدام لفظ «الاواعي» التي لا يعرفها المصريون كناية عن الثياب، وفي الموال الفلسطيني المصري يستخدم المقطع الوزني والايقاع اللغوي للتراث الشعبي في فلسطين.

ولكن هذا التداخل المركب على صعيد الجمال بين النكهة الشعبية في مصر ولبنان وفلسطين مجرد مقدمة يدلف منها الشاعر إلى القول المباشر:

الصبر حلم العواجز.
يطرح زهور الأماني.
والقهر عدّى الحواجز.
وانا اللي واقف مكاني.
شايف غيطان البشاير
خايف. وكانن اديا.
حتى الحمام اللي طاير.

مارضيش يرفرف عليّا.

ولكنه حين سأل «شيخ الطريقة» بشأن «حكم الخسيس» لم يجبه وداري الحقيقة، وحين سأل «شيخ الاطبا» اجابه بحنان «دوايا باديا» وينتهي إلى ان «طعن الخناجر» ولا حكم الخسيس، وان محبة مصر تعني الجسارة، خاصة بعد ان اصبح استرداد مصر استرداداً لفلسطين، والعكس صحيح.. فقد وصلت الأمور حدها الأقصى بغزو مصر من الداخل، فلم يعد النضال من أجل فلسطين الا نضالاً من أجل مصر.

وهكذا نصل في خاتمة المطاف إلى قصيدة القصائد في ديوان نجم «يا عرب»، وكأنها تكمل الدائرة التي فتحتها وافتتحتها قصيدة «اصحي يا مصر».. فهو بعد ان يقدم الاعتراف الايجابي العظيم بنوم مصر، على نفسها وعن العرب، ويحرض شعبه على استرداد نفسه من الكابوس ويتوحد بدم الجنوب وفلسطين، يقدم تحذيراً لكل من يهمه الأمر، بأن مصر العربية باقية بقاء الزمان. وأية كلمات مني لن تكون سوى هامشاً سخيفاً على الشعر. لذلك استأذن الشاعر والقارئ معاً ان اضع نقطة ليبدأ سطر الختام بصوت مصر العربي أو عمق أعماق الضمير العربي في مصر:

يا عرب.
يا عرب.
يا عرب في أي مصر.
يا عرب.
يا عرب.
اسمعوا صوت شعب مصر.
احفظوا لمصر المكان.
واحنا ع العهد اللي كان.

مصر أوفى من الزمان .
وانتو عارفين شعب مصر .
يا عرب .
يا عرب .
يا عرب يا أهل مصر .

اللي خانوا العهد بيننا .
واستباحوا كل حاجة .
واستهانوا بالعروبة .
واستكانوا للخواجه .
مستحيل .
حيكونوا منا .
احنا حاجه .
وهما حاجه .
هما باعوا البندقية .
والوطن والجلابية .
واحنا أصحاب القضية .
احنا ما بنبعش مصر .
يا عرب .
يا عرب .
يا عرب يا أهل مصر .

يطلع الدجال بزيفه .

يملا بحر النيل ضباب.
ينزل الجلاد بسيفه.
يزرع الموت والخراب.
يطول الليل زي كيفه.
الصباح له الف باب.
واحنا بوصلتنا في ادينا.
ما تخافوش م الليل علينا.
مهما غبتوا عن عنينا.
انتو جوه قلب مصر.
يا عرب.
يا عرب.
يا عرب يا أهل مصر.

سينا ولا.
يافا ولا.
حيفا ولا.
دير ياسين.
اسألوا الشمس اللي هائه.
ع اللي صحيوا مبدرين.
يزرعوها.
نور وغلة.
دول جدودنا.
ولا مين؟.
حقنا وحتما يعاد.

بس لو بانت سعاد .
والبيان دا .
له معاد .
والمعاد .
حيكون فـ مصر .
المعاد .
حيكون فـ مصر .

حزيران ١٩٧٩

الفصل الثالث

شعار «اليأس» بين الثورة والثورة المضادة

في الثامن من ايار (مايو) ١٩٧٩ وقع في مدينة «فاس» المغربية ذات التاريخ الاسلامي العريق، حادث مثير.. اذ التأم شمل مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية، بغير «مصر».

قبل هذا التاريخ بعشر سنوات، كان المؤتمر الإسلامي، على مستوى القمة، يعقد في مدينة «الرباط» عاصمة المغرب أيضاً. وكان أنور السادات رئيس الوفد المصري، فقد اعتذر يومها جمال عبد الناصر عن الحضور لسبب أو لآخر.

في ذلك الوقت وقع حادث مثير أيضاً، وهو تلك المشادة العنيفة، باللغة الفارسية، بين رئيس الوفد المصري والشاه محمد رضا بهلوي امبراطور ايران.

واستطاع السادات في حينها ان يلفت انظار ملوك ورؤساء حوالى اربعين دولة اسلامية، بدفاعه الحار عن الاسلام والمسلمين والقدس وفلسطين وكافة حركات التحرر الوطني في العالم.. يسبقه إلى آذان المستمعين وقلوبهم الرصيد الوطني لمصر وجمال عبد الناصر، ويسبقه كذلك رصيده الشخصي كسكرتير عام للمؤتمر الاسلامي في القاهرة، منذ تأسس هذا المؤتمر.

بعد عشر سنوات، تغير المشهد كلياً.. فقد أصبح السادات رئيساً لجمهورية مصر، ولا يستطيع ان يرسل وزير خارجيته إلى مؤتمر فاس، لأن عدداً من الدول العربية المسلمة ومنظمة التحرير الفلسطينية طلبت تجميد عضوية القاهرة في المؤتمر، لأن النظام المصري خرج على الاسلام والمسلمين والقدس وفلسطين حين قام بزيارة الأراضي المحتلة في **١٩** تشرين الثاني (نوفمبر) **١٩٧٧** تمهيداً لمعاهدة الصلح المنفرد التي ابرمها في **٢٦** آذار (مارس) **١٩٧٩**.

وفي الوقت نفسه أصبح شاه إيران، خصم المؤتمر القديم، مخلوعاً عن العرش مطارداً، لا يجد غير مصر-السادات، تعرض عليه اللجوء اليها. بينما تحولت ايران إلى جمهورية اسلامية بقيادة آية الله الخميني.

ولم يكن هذا الانقلاب في المواقف خلال عقد واحد من الزمان انقلاباً عاطفياً ولا مفاجئاً، فقد شاءت المصادفات أيضاً ان تكون قمة «الرباط» العربية عام **١٩٧٤** هي قمة الصمود في وجه المخطط الاميركي بعد حرب تشرين الأول اكتوبر، **١٩٧٣** وقطع الطريق على بوادر الاستسلام بالاعتراف الواضح والمحدد بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وانه «لا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام». ومن المفارقات ان هذا النص كان مقصوداً به الأردن ومشروعه القديم «المملكة العربية المتحدة». ولكن الاردن الذي تحفظ على زيارة القدس المحتلة لم يشترك في اتفاقيات كامب ديفيد وعارض معاهدة الصلح المنفرد.

وكانت مقررات قمة «الرباط» السرية قد حددت الأوجه الأخرى لهذا الالتزام: «التحرير الكامل **لجميع** الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران ١٩٦٧ **وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من الأراضي**

أو المساس بالسيادة الوطنية عليها» و «**تحرير مدينة القدس** وعدم القبول بأي وضع من شأنه **المساس بسيادة العرب الكاملة** على المدينة المقدسة».

ولا بأس في هذا السياق من تكرار الأسس التي قررت **قمة** الرباط قيام العمل العربي المشترك عليها، وهي: «عدم **قبول** أي **محاولة** لتحقيق أي **تسويات سياسية جزئية** انطلاقاً من **قومية** القضية ووحدتها» و «ممارسة سياسات تؤدي إلى **عزل اسرائيل** سياسياً **واقتصادياً**، وإلى **وقف** الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتلقاه من أي مصدر في العالم».

ولا شك ان الحسن الثاني، ملك المغرب، كان يتذكر هذه المقررات ويذكر بها حين افتتح مؤتمر «فاس» الأخير **قائلاً** بوضوح ان لا أحد يحق له ان ينفرد بحل القضية العربية أو ينوب عن الشعب الفلسطيني، **فهو** ليس شعباً من القاصرين. وقد تغيبت «مصر» حتى لا يسمع وزير خارجيتها هذا الكلام، من المغرب خصوصاً. ولكن هذا الكلام كان يجب ان يقال، ومن المغرب خصوصاً.. ففوق أرضه وقعت القرارات التي نقضتها «مصر» جملة وتفصيلاً. وكان هذا الكلام واجب القول في هذا المؤتمر بالذات لأن عنوانه الكبير هو القدس وفلسطين. وكان هذا الكلام محتوماً ان يقال في المغرب على وجه التحديد حيث العروبة تعني الاسلام والاسلام يرادف العروبة. وأخيراً كان هذا الكلام في «المؤتمر الاسلامي» أكثر من طبيعي، في وقت اعادت فيه الثورة الايرانية انظار العالم إلى الاسلام من جديد، كقوة لا تعتمد فقط على النفط أو الموقع الاستراتيجي أو ممرات الملاحة الدولية. وتشاء الظروف ان يؤجل رئيس وزراء مصر–دون بقية بلدان العالم–اعتراف بلاده بالنظام الايراني الجديد حتى يقول «الشعب» كلمته في الاستفتاء على الجمهورية.. فيكون أول قرار للجمهورية الاسلامية الوليدة، هو قطع العلاقات الدبلوماسية، وأية علاقات أخرى مع الحكومة المصرية.

لذلك كله كان كلام الحسن الثاني مفهوماً ومتوقعاً، وقد مهد له بقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام المصري في بداية الاسبوع الأخير من شهر نيسان (ابريل) الماضي، أي قبل بداية انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية باسبوعين.. قرب انتهائهما ادركت القاهرة ان «حضورها» قد أصبح مستحيلاً.

وفي خطابه أول أيار (مايو) **١٩٧٩** قام الرئيس المصري بحملة كراهية مثيرة ضد الحكام العرب جميعاً، وارجأ الكلام عن الحكم المغربي حتى لا يسمع الكلام الذي قاله ملك المغرب، والذي يقوله جميع ملوك العرب ورؤسائهم.. فضلا عن الجماهير العربية ذاتها واحزابها وتنظيماتها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. لماذا؟

لماذا فوجئ الرئيس السادات بالمعارضة العربية الشاملة، والمعارضة الاسلامية المتنامية والمعارضة شبه الاجماعية من كتلة عدم الانحياز، والمعارضة المستمرة من الدول الاشتراكية - ومن بينها يوغسلافيا ورومانيا - والمعارضة الخجولة في بعض دول أوروبا الغربية؟ ثم لماذا كانت هذه المعارضة من جانب هذه القوى السياسية في العالم، بهذا القدر من الشمول؟

وأين تقع التطورات المقبلة على الساحة المصرية وساحة الشرق الأوسط، بين سلام «السادات - بيغن - كارتر» ومعارضة تلك القوى؟

ولنبدأ رحلة الجواب.

- ١ -

على صعيد المعارضة المحلية داخل مصر ذاتها، لم يكن اليسار بمختلف اجنحته هو البديل المرشح فوراً للحلول مكان السلطة الراهنة. كذلك، لم تكن الجماعات الدينية المتطرفة هي البديل في أي وقت. كان

البديل دوماً ولا يزال هو الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة التي تتمثل فيها الطبقة الوسطى المصرية بحجم يناسب قوتها الاقتصادية في المجتمع. وهي الطبقة التي اضيرت عملياً من سيطرة الشرائح الطفيلية على الانتاج من عملاء الاستيراد والتصدير ووكلاء الاحتكارات الاجنبية. وهي أيضاً الطبقة التي بلورت تعبيرها السياسي، برفقة فئات اجتماعية أخرى، في عودة حزب «الوفد» وفي تأسيس حزب جديد أقل حجماً هو «الجبهة الوطنية» الذي فكر في انشائه النائب السابق استاذ الهندسة الدكتور محمود القاضي.

ولكن الرئيس السادات الذي وصل في لقائه مع «اسرائيل» والولايات المتحدة إلى نقطة اللاعودة، كما وصل في انعزاله عن العرب النقطة ذاتها، لم يكن ليسمح بالحد الأدنى من الديموقراطية الذي وعد به.. وقد استغل حالة «اليأس الاجتماعي» الشامل في تأميم الديموقراطية من الباب العكسي تماماً لتأميمها السابق في العهد الناصري. كانت حجة الحرب كحجة التحول الاجتماعي لافتة ناصرية طيلة ثمانية عشر عاماً تمنع المشاركة الشعبية في صنع القرار. تمنع تعدد الاحزاب كما تمنع اصدار الصحف كما تمنع التظاهر وحق الاضراب. وأقبل التغيير المضاد فاستخدم حجة «السلام» وحجة «الانفتاح» الاقتصادي طيلة السنوات الثماني الماضية ليمنع أيضاً ومن جديد وعلى نحو لا مثيل له في العهد الناصري أو في العهد الملكي، أية مشاركة شعبية ولو نسبية في صنع القرار. اصبحت هناك «لافتة ديموقراطية» تلغي الاحزاب بقرار وتنشئ الاحزاب بقرار، تلغي الصحف بقرار وتصدر أخرى بقرار، تمنع الصحفيين من الكتابة بقرار وتمنح غيرهم حق التعبير بقرار، تلغي البرلمان بقرار وتفتحه من جديد بقرار. يلغى الدستور بقرار ويعدل بقرار. والقرارات كلها من صنع الرئيس تحميه مظلة مثقوبة تدعى «الاستفتاء الشعبي».

و «الاستفتاء» بدعة دكتاتورية اكتشفها حكام العالم الثالث لتغطية عجزهم عن مواجهة الحقائق السياسية في بلادهم. فهو يختصر كل تفكير الانسان وخبرته في كلمة «نعم» أو «لا»، لمجموعة من القرارات قد يوافق المواطن على واحد منها أو أكثر. ولكن عليه في «الاستفتاء» ان يقبلها كلها وكما هي أو يرفضها كلها، كترشيح الرئيس نفسه، فالمواطن في انتخابات الرئاسة عليه ان يقبل هذا المرشح أو يرفضه. وليس عليه ان «يختار» بينه وبين غيره. ان أي برلمان في العالم يحذف من أي «مشروع قانون» تتقدم به الحكومة، ويضيف ويعدّل في المادة الواحدة ساعات عديدة وأحياناً أسابيع، لتأتي صياغتها في النهاية تعبيراً صحيحاً عن علاقات القوى داخل المجلس النيابي.

ولكن الرئيس السادات الذي يدري جيداً مواطن الضعف في المجتمع المصري كتزايد نسبة الأمية إلى ٨٠ في المائة من عدد السكان الذي وصل هذا العام إلى أكثر من ٤٥ مليوناً. وكشيوع اجهزة الاعلام المرئية والمسموعة في مثل هذه البيئة الواسعة والجاهلة بالابجدية. وكانفراد صحف الدولة بالجمهور القادر على القراءة. وكحضور اجهزة الأمن كرمز للسلطة في الريف والمدن حضوراً مكثفاً ومؤثراً على اتخاذ أي موقف من جانب الانسان العادي.. لأن الرئيس يدري مواطن الضعف هذه فقد لجأ إلى اسلوب «الاستفتاء» خلال هذا العام وحده (١٩٧٩) مرتين حاسمتين: الأولى للموافقة على معاهدة الصلح المنفرد مع «اسرائيل» المعقودة في ٢٦ مارس (آذار) والثانية لتصفية القوى السياسية التي عارضت المعاهدة. وذلك بتعديل قانون الاحزاب وتعديل الدستور تعديلاً لا يسمح لأية معارضة بحق الوجود.

وبينما يتعرف المراقب في أي بلد على الأقلية والأكثرية من خلال

مواقف التنظيمات السياسية في هذا البلد، فان هذا المراقب نفسه يضيع لو انه طبق على مصر-السادات. هذا المعيار.. فقد عارضت معاهدة «السلام» علنا القوى السياسية التالية:

• الاخوان المسلمون عبر مجلتهم الشهرية «الدعوة» في ثلاثة اعداد متتالية: ابريل (نيسان)، ومايو (أيار) يونيو (حزيران) وقد صودر عدد مايو من المطبعة، ولكن افتتاحية العددين الاخيرين بقلم عمر التلمساني تعارض المعاهدة مباشرة وبعنف وباسم الاسلام، حتى وصل الأمر برئيس التحرير في عدد ٣٧ (حزيران (١٩٧٩) ان يقول تحت عنوان «الطريق إلى انقاذ القدس» ما يلي حرفياً «ان المسلمين لن يتركوا القدس، ولو ظاهرت الدنيا كلها اليهود في موقفهم» و«اذا كانت فلسطين هي قضية المسلمين، فالقدس بالذات هي قضية المسلمين عرباً وغير عرب».

• الوفديون عبر نشاطهم الذي لم يتوقف رغم اعلانهم حل الحزب، ورغم انهم من أنصار الاقتصاد الحر وضد المرحلة الناصرية، فقد اعلنوا مراراً معارضتهم للمعاهدة والأسلوب غير الديموقراطي في نظام الحكم.

• المستقلون، وهم شريحة عريضة من النواب السابقين والحاليين والسياسيين القدامى والجدد، وقد حاولوا عقد مؤتمر صحفي في البرلمان الذي لم يستمع لكلمتهم أثناء مناقشة المعاهدة فمنعوا من ذلك. ولكنهم اصدروا بياناً يعترض بوضوح على انتهاك الاتفاق لسيادة مصر الكاملة على سيناء، وحقوق الفلسطينيين في دولة مستقلة، وتجاهل العرب الآخرين شركاء الأمس في الحروب الأربعة السابقة.

• الناصريون بمختلف اجنحتهم، المنظمة منهم في «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» أو المعبرون عن انفسهم في مجلة «٢٣ يوليو» التي

تصدر في لندن كلسان حال تنظيم مصري وليد في المنفى يسمى «طليعة الاشتراكيين» أو غير المنظمين في احزاب ويعبرون عن أنفسهم في مقالات أو كتب أو بيانات.

• القادة التاريخيون لثورة يوليو ممن لا زالوا على قيد الحياة: كمال الدين حسين، عبد اللطيف البغدادي، زكريامحيي الدين، حسين الشافعي. اثنان منهم ينتميان للاتجاه الديني والآخران أقرب إلى الليبرالية، ولكنهم جميعاً شجبوا المعاهدة جملة وتفصيلاً في بيان مستفيض وزعوه على وكالات الانباء العالمية، ادانوا فيه التنازل عن السيادة الوطنية على الحدود والتراجع عن الحق الفلسطيني والعزلة عن المحيط العربي.

• الماركسيون المنظمون في تنظيمات شيوعية وفي طليعتها الأكبر حجماً وتأثيراً الحزب الشيوعي المصري أو المشاركون منهم في حزب التجمع بقيادة خالدمحيي الدين أو غير المنظمين في أحزاب ولكن تأثيرهم الفكري والاعلامي داخل مصر وخارجها، كبير وفاعل.

لقد رفضت هذه القوى السياسية كلها معاهدة الرئيس مع «إسرائيل» والولايات المتحدة. وهي في جملتها وبحكم التناقضات العديدة بين صفوفها، تشكل التعبير السياسي الأوفى عن خريطة المجتمع المصري الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا لا يعني ان الرئيس نفسه لا يمثل أحداً في مصر. انه يمثل شرائح اجتماعية استفادت في الماضي وتستفيد في الحاضر، وتصوغ التشريعات الكفيلة بدوام استفادتها في المستقبل. ولكن هذه الشرائح لا تشكل جوهرياً سوى دائرة اجتماعية ضيقة تعتمد أساساً على استيلائها التدريجي على مقاليد السلطة وما يعنيه ذلك من تحكم مسبق في الحركة

السياسية للحكم ، بسبب المكانة السوسيوتاريخية للحاكم في مصر . كما تعتمد بعد ذلك على الديماغوجية المزدوجة : استغلال ثغرات الماضي الناصري وسلبياته ، والوعود البراقة في غد أكثر رفاهية وديموقراطية ، لا يجيء حقاً ، ولكن «صناعة الأحلام» تجعله في المخيلة حاضراً باستمرار . وهي الديماغوجية التي بدأت في ١٤ أيار (مايو) ١٩٧١ باسلوب الاحتواء ، وسرعان ما انتهت عملياً إلى اسلوب القهر .

فبالرغم من ان الرئيس السادات ومجموعته الحاكمة لا تمثل موضوعياً سوى الأقلية الضئيلة في المجتمع ، وبالرغم من ان المعارضة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تمثل الأغلبية الساحقة في هذا المجتمع ، الا انه بالسلطة والديماغوجية تمكنت الأقلية من السيطرة على الجماهير . وتسيير دفتها نحو «تأييد» المعاهدة والرئيس .

ومن الصعب تفسير هذه الهوة بين مجمل الاتجاهات السياسية المعارضة للمعاهدة والقاعدة الشعبية بغير هذين العاملين : السلطة أي القهر المضمر والمعلن ، التاريخي والراهن ، والاغراء المستحيل بالرخاء القادم عبر حملة اعلامية لا مثيل لها في غسيل المخ الجماعي للشعب . طبعاً ، هناك اخطاء قاتلة من جانب بعض العرب ، وأخطاء متفاوتة الأهمية من جانب قوى المعارضة الداخلية . ولكن هذه «الأخطاء» تبقى في حجمها الطبيعي مجرد عامل سلبي . أما السلطة والديماغوجية فهما العاملان الرئيسيان في صنع الهوة بين الجماهير المصرية وممثلي مصالحها الحقيقيين من أصحاب التيارات المعارضة .

ولأن الهوة ليست فراغاً ، فلا فراغ في السياسة ، فقد تمكن الرئيس بمفرده أن يملأها على الفور بعصاه السحرية : أن يتزعم وهو في قمة السلطة

حزباً يشبه قيام «الاتحاد الاشتراكي» في زمن عبد الناصر. يدخله نواب حزب رئيس الوزراء السابق ممدوح سالم جميعاً والوزراء والمحافظون ومأمورو الأقسام ومراكز الشرطة والعمد أي «الادارة الحكومية» للدولة. ومن ثم يصبح يسيراً ان يدخله مئات الألوف خلال أيام. بالرغم من انه حزب بلا برنامج ولا ايديولوجية ولا تاريخ سياسي.

وخروجاً على أي مألوف في أية انتخابات مصرية، على طول التاريخ الحديث، قام الرئيس السادات طيلة شهر مايو (أيار) ١٩٧٩ بحملة انتخابية من نوع غريب: هاجم فيها الذين عارضوه هجوماً ضارياً وطالب المواطنين سلفاً باسقاطهم في الانتخابات المقبلة. وفي اليوم الاخير من الشهر نفسه توج الحملة بمشروع قانون الاحزاب الجديد الذي لا يجيز اقامة أو استمرار حزب يعارض سياسة الرئيس. وقد كان المشهد بأكمله دليلاً صارخاً على كاريكاتورية الموقف السياسي ومأساويته معاً. فالرئيس الذي يدعو نفسه رب العائلة والمفترض فيه دستوريا ابوته لكل مصر، يهدد معارضيه علناً من موقع السلطة.

قبل الانتخابات بايام معدودة قامت اجهزة الأمن باعتقال بعض النواب في البرلمان المنحل بتهمة التخابر مع دولة اجنبية هي بلغاريا. وهي تهمة عقوبتها الاعدام أو السجن المؤبد لانها تدخل في باب «الخيانة العظمى». وبعد أقل من اسبوعين افرجت عنهم النيابة لعدم ثبوت الأدلة. كان المقصود فقط هو ابعادهم بالقوة عن ساحة المعركة الانتخابية، وتشويه سمعتهم سلفاً عند الناخبين، حتى ان الصحف افردت «للقضية» صفحات كاملة. أما الافراج عنهم، بعد انتهاء المعركة، فقد تم في صمت.

ولم تكن هذه الا إحدى الوسائل لضرب المعارضين في انتخابات ٧

يونيو (حزيران) ١٩٧٩ حتى اضطر قاض سابق هو المستشار ممتاز نصار في إحدى دوائر محافظة اسيوط جنوب مصر ان يسلح رجاله بالمدافع الرشاشة أمام صناديق الانتخاب.. فنجح. أما المرشحون غير المسلحين فقد ابعدوا هم وممثلوهم عن مراقبة عملية الانتخاب، وجاءت الصناديق في أكثر الدوائر ممتلئة باصوات الناخبين الاحياء والأموات قبل البدء في التصويت. ورغم ذلك نشرت الصحف داخل مصر ذاتها ان كمال الدين حسين وخالد محيي الدين من أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو يتقدمان في دائرتيهما، بل ان «أخبار اليوم» نشرت ان محيي الدين نجح بالفعل. ولكن الذي حدث هو ان احداً من المعارضين لم يظهر اسمه في قوائم الناجحين. كان الرئيس قد اكتفى بتعيين معارضة رسمية في حزب لم ينجح رئيسه هو الضابط السابق مصطفى كامل مراد، وحزب نجح رئيسه باعجوبة هو المهندس الزراعي ابراهيم شكري. الأول باسم «الاحرار الاشتراكيين» والثاني باسم «العمل الاشتراكي». وكلاهما يؤيدان الرئيس والمعاهدة.

ولا يعني تزييف الانتخابات على هذا النحو البشع والذي يدعو للاشمئزاز واليأس، ان حزب الرئيس قد نجح. لقد نجح في رفع اللافتة وفي استيلاء بعض المستفيدين من النظام على بعض مراكز السلطة. ولكنه لم ينجح قط في ان يكون حزباً. ففي اللحظة التي يتخلى فيها الرئيس عن السلطة أو الحزب، لن يكون هناك تنظيم سياسي باسم الحزب الوطني الديموقراطي تماماً كما حدث للاتحاد الاشتراكي بعد غياب عبد الناصر واعتقال المجموعة التي ارتبطت باسمه.

ولكن المشكلة تبقى قائمة في «الهوة» بين الجماهير الحالمة والمتخمة بالوعود، وبين ممثليها الحقيقيين على طول المسافة من اليمين إلى اليسار..

فما لم تتحول هذه المعارضة الممزقة عمودياً وافقياً، إلى جبهة وطنية ديموقراطية عريضة من ناحية، وما لم ترتبط بقواعدها الشعبية ارتباطاً أوثق وأكثر حيوية، فان مصر مهددة يقينا، في ظل عزلة عربية محكمة وعزلة اسلامية شاملة وعزلة مؤكدة عن حركة التحرر الوطني في العالم الثالث والقوى الحية المستنيرة في العالم المتحضر شرقاً وغرباً، بان تتحول إلى إحدى الدكتاتوريات العفنة في اميركا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا.

ولا شك ان مأزقاً ضخماً يواجه ولادة البديل الديموقراطي الراهن، ولكن المأزق في حقيقة الأمر يواجه كافة الأطراف.

يواجه الشعب المصري نفسه الذي سيكتشف، ولو ببطء، سراب «السلام» وسراب «السيادة الوطنية» على سيناء وسراب الانسلاخ عن انتمائه القومي الطبيعي، أي عن المحيط العربي الاسلامي. وللأسف سيدفع ملايين المصريين الواعين والغائبين عن الوعي، ثمناً غالياً لهذه «الخطيئة الجماعية».. خطيئة «الموافقة المشلولة الارادة». لا لأن الأوان يكون قد فات لتصحيح الخطأ الحضاري الفادح، فليس هناك تأخير في أي وقت، بل لأن الزمن الضائع لن يضيع هدراً، فقد وثبت حقائق جديدة ومتغيرات واقعية شملت خلال ما يقرب من عشر سنوات، ملامح مصر كلها.

سيظل الانفجار السكاني في ارتفاع نسبته المروعة (طفل جديد كل ١٥ ثانية)، وسترتفع الأسعار بمعدلات الجنون المحلي (البطالة والتضخم والعجز المستمر في ميزان المدفوعات والديون المتراكمة وغير القابلة للسداد وانعدام خطة تنمية وتدهور الانتاج الكبير والمتوسط الزراعي والصناعي والاعتماد المتزايد على السلع الاستهلاكية المستوردة)، والعالمي (أزمة الطاقة — أزمة البطالة — أزمة الغذاء).

وسيكون الشعب المصري في مجموعه الضحية الرئيسية لمجاعة حقيقية لا سبيل لحلها بالهجرة ولا بالقروض.

وسيواجه النظام المأزق نفسه، حين يلامس بكلتا يديه نهاية الطريق المسدود، أي حين يجد نفسه أمام «النهاية» بكل معانيها وابعادها، فهو لا يستطيع الوفاء بأي وعد للمصريين قبل الفلسطينيين. وسيجد نفسه أمام ظواهر جديدة كليا على مصر، فخلال شهر مايو (أيار) فقط عثرت اجهزة الأمن على مخزنين للسلاح الخفيف والمتوسط بلغ مجموع محتوياتهما ٣٢ الف قطعة وخلال الشهر نفسه لم يتمكن الرئيس خلال جولته الانتخابية من زيارة محافظة «المنيا» في صعيد مصر لتدهور أحوالها الامنية وعجز السلطة عن حمايته. قبل ذلك باسابيع قليلة كان المسيحيون والمسلمون في جنوب وادي النيل في عراك مسلح بلغ الذروة في «اسيوط» رغم كل المساعي الحميدة لشيخ الازهر وبطريرك الكنيسة.

والطريق المسدود هو انعدام القدرة الكلي لجهاز السلطة عن الحركة الذاتية والاستسلام المطلق للمحرك الخارجي، الذي لن يترك مصالحه في أية حال، تغرق في نهر النيل. وحين تتوقف آلة الحكم عن التسيير الذاتي، فان أية قوة خارجية مهما كانت مصالحها، تملك قدرة محدودة ومحسوبة على التحريك. ولا يعود أمامها في أحيان كثيرة في بلد كمصر (لا تملك نفطاً ولا سوقاً مربحة -كانت تملك وزناً عربياً فقدته وانتهى الأمر) سوى استبدال آلة الحكم ببعض قطع الغيار لأجل قصير، أو التخلي تماماً عن السفينة الغارقة بعد أن صادت الشباك أقصى ما تستطيع.

وستواجه القوى الوطنية الديموقراطية المأزق أيضاً، وبضراوة.. سواء بسبب تناقضاتها الموضوعية أيديولوجياً واجتماعياً واقتصادياً وكل ما يشكل

عائقاً نحو توحيدها المنظم . أو بسبب القهر العنيف الذي يعترض عملها السياسي وسط الجماهير . أو بسبب ما طرأ على المجتمع من تحولات وما وقع في المحيط العربي من تغيرات وما استجد فعلاً على ساحة الشرق الأوسط من حقائق جديدة .

ان بعض هذه القوى تجد في الرئيس السادات شخصياً خصمها . بينما تجد في نظامه نظامها . وبعضها الآخر يرى الأمور بمنطق «الثأر القبلي» بين عائلتين أو عشيرتين . وبعضها الثالث لا برنامج اجتماعياً لديه على الاطلاق ويرى مسألة القدس بمنظار ديني بحت وقضية فلسطين بمنظار عنصري فقط .

والقوى صاحبة الشمول في الرؤية الوطنية والاجتماعية لا تتمتع بقاعدة شعبية عريضة رغم تمثيلها الموضوعي اقتصادياً واجتماعياً لاوسع قطاعات الشعب . وفكرها مشوه لدى الغالبية من المواطنين بفاعلية السلطة وديماغوجيتها .

كذلك . فان القوات المسلحة التي اعيد تركيبها وتدريبها وتسليحها على نحو يخدم الغزوات الخارجية وفقاً لدور الشرطي الذي يطمح النظام الراهن للقيام به بعد سقوط الشاه في إيران . فإنها تضاعف من هموم الميزانية (وكان الحكم قد روج ان موازنة الجيش من أسباب المحنة الاقتصادية في الماضي) وتوجه عيون الضابط المصري الى خارج الحدود أكثر من داخلها في موازاة ازدهار «تاجر الشنطة» الذي أصبح مديراً لمكتب الاستيراد والتصدير . وان كان ذلك لا يمنع التذمر المتفرق في صفوف القوات المصرية المسلحة سواء من الاستعدادات في الجبهة الغربية ضد ليبيا . أو من تزايد الاسعار . أو من غموض السيادة الوطنية على سيناء . وقد سرح الكثيرون من الضباط واعتقل آخرون واعدم قليلون في محاولات «تنظيم» انفسهم . ولكن الجيش المصري

بشكل عام في وضعه الراهن ليس هو الجيش الناصري ولا الجيش الملكي. انه شيء ما جديد في مرحلة التشكل والتكوين. ويصعب التكهن بأي دور له سيكون في الأحداث المقبلة.

ولعل هذه السلبيات كلها والنواقص والثغرات، من شأنها ان تضع مصر أمام مفترق الطرق لأمد يطول، في مرحلة يلعب فيها الزمن دوراً رئيسياً. كما ان من شأنها ان تفتح الطرق بعد هذا المفترق أمام شتى الاحتمالات، حيث المغامرة العسكرية ليست مستبعدة تماماً، وحيث «الفوضى الدموية المخيفة» سواء المكسوة بطابع طائفي أو المباشرة في الصراع الاجتماعي، ليست مستبعدة هي الأخرى. وحيث الدمار الاقتصادي الشامل برفقة صراع القوى، ليس بعيداً عن مستوى النظر، بل ان «التغيير إلى الأفضل» هو نفسه محفوف بالمخاطر بعد انجازه، فلن يكون ميسوراً التخلص من سلبيات العمل السياسي الراهن في أسلوب احداث التغيير واطار مسيرته.

ولكن الأحداث قادمة حتماً، ولو من الباب السلبي، وهو وصول النظام والشعب والقوى الخارجية إلى نهاية الطريق المسدود.. فحين تغطس الوعود في قاع اليأس، وتنتهي الاحلام إلى كوابيس، ولا يعود هناك حل.. عودتنا مصر على المفاجآت.

وبكل تأكيد لن تتكرر ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وبكل تأكيد أيضاً لن تتكرر احداث ١٨ و ١٩ يناير، كانون الثاني ١٩٧٧. وقد يأتي البديل «سادات» جديداً، ولكنه هو وغيره، سينطح رأسه في الحائط المسدود ويمضي.. حتى يأتي النقيض ولو بعد مخاض عسير.

يواجه العرب ما يمكن تسميته تجاوزاً بالمأزق المصري. منذ أيار (مايو) ١٩٧١ وقبل ذلك بوفاة جمال عبد الناصر. ولكن غالبيتهم الساحقة لم تر ولم تشعر ولم تفكر انها في مأزق الا يوم ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩. بل لعل أكثر القوى السياسية العربية في قمة السلطة. ظنت انها مع حكم الرئيس السادات تواجه «انفراجاً» لا مأزقا. وبعضها الآخر سلم بالأمر الواقع. وبعضها الثالث احتواه النظام السياسي الجديد كما حدث داخل مصر تماماً. وبعضها الأقل هو الذي «شك» في هوية السلطة الجديدة دون ان يجرؤ على اعلان هذا الشك. بل لعله من باب «ربما» زايد على المؤيدين للرئيس المصري الجديد لحد الاشتراك في «اتحاد» دستوري مع مصر. ومن باب «الأمل» وصلت الشركة مع النظام المصري لدرجة خوض الحرب معه. ولم يكن يدري انها الحرب البديلة وليست الحرب.

وذلك كله رغم التوازي المحكم بين مؤشرات الردة الواضحة في مسيرة النظام. على الصعيدين الاقتصادي والسياسي منذ مبادرة فبراير (شباط) ١٩٧١ لفتح قناة السويس إلى معاهدة ١٩٧٩ للجلاء عن سيناء. كانت قوانين ما سمي بالانفتاح الاقتصادي تمضي جنباً الى جنب مع التخلي عن الحليف الدولي. وقد لقيت هاتان السياستان الداخلية والخارجية تأييداً واسعاً في صفوف الغالبية من العرب. وراحت اصوات المعارضة الداخلية تتبدد أمام هذا التأييد العربي الذي اتخذ اشكالاً مباشرة في الدعم المالي للاقتصاد المنهار. وفي الدعم السياسي الذي كان يفتح الطريق بوعي أو بغير وعي أمام الصلح مع «اسرائيل».

ولقد كانت «مفاجأة» غالبية العرب بزيارة الرئيس المصري للقدس مدعاة للأسف. لأنها تعني اذا حسنت النوايا. انهم كانوا يدفعون

أو يشاركون في دفع الرئيس إلى طريق يجهلون نهايتها الطبيعية. ان العداء المجنون للشيوعية والتحالف الوثيق مع الولايات المتحدة والحذر المبالغ فيه من الخطر السوفياتي، شجع بعض العرب على المشاركة في صياغة السياسة المصرية للنظام الراهن، داخلياً وخارجياً، مما أدى منطقياً إلى زيارة القدس المحتلة. فلماذا المفاجأة؟ بل ولماذا تتكرر المفاجأة بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٨؟ الا يعني ذلك ان حرصا على بقاء النظام المصري في جوهره كان لا يزال قائماً. بل ألم يستمر هذا الحرص حتى يوم التوقيع على المعاهدة، حيث تمت «المفاجأة» الثالثة؟ وهل لنا ان نتساءل عما اذا كان هذا الحرص لا يزال قائماً إلى يومنا؟.

ان هذا السلسلة من المفاجآت، والتي لا نود ان ندرجها في باب «التمثيل» السياسي، تدل على ان معظم العرب لا يملكون الحد الأدنى من الرؤية الاستراتيجية لأمورهم المصيرية، بعكس الرئيس المصري الذي برهن على انه يعي ابعاد الاستراتيجية التي ينفذها ويشارك في تخطيطها. ان مواقفهم السياسية تقلب القول العربي المأثور رأسا على عقب فتجعله «أعمل ليومك كأنك تموت غداً».. فهم يعزلون خطوات الرئيس المصري عن بعضها البعض، كما يعزلون كل خطوة على حدة عن علاقتها بالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية الأخرى والاغتصاب الصهيوني لفلسطين. بل انهم رغم التأكيد الاميركي اليومي منذ ثلاثين عاماً بأن الأمن الاسرائيلي جزء من الأمن الاميركي يتوهمون دوراً «نزيها ومحايداً» لأميركا في الصراع العربي الاسرائيلي. وهم الذين هللوا لقول الرئيس كارتر عشية انتخابه انه لا بد من ايجاد «وطن قومي» للفلسطينيين، ونسوا تماماً انه بعد تسلمه مقاليد السلطة هو الذي قال لا بد من ايجاد «نوعين من الحدود لاسرائيل» احداهما جغرافية والأخرى امنية. وبذلك كان أول رئيس اميركي يوافق

علنا ، على الا تكون هناك «خريطة» للدولة العبرية . بل ان هذا الرئيس الذي وضع توقيع دولته العظمى على البيان الاميركي السوفياتي في اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٨ على أساس الذهاب الجماعي إلى جنيف لحل ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط . سرعان ما تناسى هذا التوقيع تماماً بعد شهر واحد حين قام الرئيس المصري بزيارة «اسرائيل» ناسفا أي دور للأمم المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو العرب أو الفلسطينيين في «اكتشاف السلام» .

ان غياب الرؤية الاستراتيجية عند معظم العرب . لا ينفي مطلقاً انهم جزء من استراتيجيات الآخرين في اطار مصالحهم المباشرة ، مهما تعارضت مع المصير الوطني والطموحات القومية المشروعة . ولذلك فالغيبوبة السياسية التي تعبر عنها «مفاجأتهم» بخطوات النظام المصري الثابتة نحو الصلح المنفرد . ليست فقدانا كاملاً للوعي . بل هي نوع من الوعي البراغماتي الذي يريد الجمع بين الوطنية والتبعية للاجنبي . بين العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والعلاقة الخاصة مع الثورة الفلسطينية . أي بين «اسرائيل» وفلسطين . لذلك اقول ان أكثر العرب قد تورط سلفاً في مسيرة الرئيس المصري . وشارك سلفاً في صنع الخاتمة - المفاجأة . والفرق . ان السادات اتجه إلى هدفه مباشرة صادقاً مع نفسه كل الصدق . فوضع شركاءه خلال السنوات الثماني الماضية أمام المأزق مرة واحدة . وضعهم أمام الخيار النهائي بين الوعي البراغماتي والاستراتيجية البديلة .

وفي مؤتمر القمة العربي في بغداد . غداة التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . تمكن الراديكاليون العرب . وهم يمثلون الأقلية . من زرع المفاجأة الحقيقية في مسيرة «السلام الاميركي» .. فقبل ساعات قليلة من انتهاء المؤتمر كانت «الواشنطن بوست» تبشر قراءها باخفاق المؤتمر وان

الساداتيين داخله نجحوا في نسف أية قرارات معادية «للسلام». ولكن فرحة الصحيفة الاميركية لم تتم، واذا بها تعتذر لقرائها في صباح اليوم التالي بأنها لم تتوقع «خيبة المعتدلين».

والحقيقة لم تكن كذلك. فقد نجح من تسميهم بالمعتدلين، بعد ان خذلهم الرئيس المصري برفضه استقبال وفد الملوك والرؤساء، في توصيل المؤتمر إلى ما سمي «بالحد الأدنى» من القرارات التي جمدت حتى يوم التوقيع على المعاهدة. فانعقد مؤتمر وزراء الخارجية والمال العرب ليوصي بتنفيذها.

ان هذا «الحد الأدنى» لم تقترحه دمشق أو بغداد أو الجزائر أو عدن أو طرابلس الغرب، بل ضغطت للتوصل اليه الدول الأكثر انتساباً عرقياً للعروبة والأكثر انتماء دينيا للاسلام. وهي نفسها الدول الأكثر غنى بالنفط والارصدة، والأكثر ارتباطا بالولايات المتحدة. ومن قبل النظام المصري، وربما من بعد أيضاً.

ان هذا «الحد الأدنى» أيضاً ليس بعيداً جداً، عن جوهر الوعي البراغماتي الذي ينشد التوفيق بين المتناقضات. فهو لا يلغي الجسور نهائياً مع معاهدة الصلح المنفرد طالما ظلت الجسور متينة التشييد بين أكثر العرب واميركا. وهو يقع في مأزق لا سبيل للفكاك منه حين ينادي باسقاط المعاهدة. وكأن هذا الاسقاط لا يعني بالضرورة اسقاط النظام المصري.. فالبعض يدري أكثر من غيره ان اسقاط النظام المصري يعني بالضرورة اسقاطا للنظم العربية الأخرى المشابهة له.

ان هذا «الحد الأدنى» كذلك، جاء نتيجة «ضرورات» لا مجرد اختيار صعب.. فاذا كان دعم مسيرة الرئيس السادات إلى ما قبل المعاهدة،

يدعم بدوره بعض الانظمة العربية المذعورة من المتغيرات الراديكالية في المنطقة، فان الموقف من المعاهدة يختلف. ان الشارع الشعبي في السعودية أو في غيرها قد لا يجد ضيرا في العلاقات الوثيقة مع اميركا، وقد لا يجد ضيرا في مساعدة النظام في مصر اقتصادياً وسياسياً طيلة السنوات الماضية، ولكن هذا الشارع العربي المسلم، حين يسمع الفارسي المسلم آية الله الخميني في إيران يدين المعاهدة ويقاطع نظام السادات ويدعو للجهاد من أجل فلسطين والقدس، لا بد وانه «يستنفر» رغما عنه ضد الرئيس المصري ونظامه. ولن يتفهم بسهولة كيف يمكن الاستمرار في مساندة نظام متهم عربياً واسلامياً في قوميته ودينه.

وصحيح ان الحاكم المطلق لا يعبأ برأي الشارع. ولكن الصحيح ايضاً هو التمردات الجزئية المستمرة داخل المملكة السعودية وفي غيرها مما افصحت عنه صحافة الغرب علنا بعد قمة بغداد العربية. وصحيح كذلك، ان هناك خطاً أحمر لا يستطيع الحاكم ان يتجاوزه مهما كان فردياً، اذا التهبت شرايين الشارع الشعبي بمسائل تمس السيادة الوطنية أو المصير القومي أو العقائد المقدسة.

ومن المؤكد ان بعض الحكام العرب، أثناء انعقاد قمة بغداد، كانوا يشعرون باهتزاز العروش من تحتهم، وقد اضطروا لذلك «الحد الأدنى» موقفاً وسطاً بين نارين: نار السادات ونيران شعوبهم.

ولم تكن نار السادات يتيمة الأبوين، فقد انطلقت اجهزة الاعلام الصهيونية والاميركية على الفور في حملة هي الأولى من نوعها على المملكة السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية ودول النفط الخليجية كلها. بدأت من أصغر الصغائر كالقول بأن هذا أو ذاك من الملك إلى الأمير مريض مرضاً خطيراً، إلى الكشف عن مؤامرات داخلية تنذر بانقلابات القصور

أو الجيوش ، إلى التهديد باحتلال منابع النفط .

وكان السادات من جهة قد افرغ كل ما في جعبته من سباب وشتائم ومعلومات مضادة ، يسمعها السعوديون ، على الأقل ، لأول مرة من أي حاكم في العالم ، فضلاً عن رئيس مصر الذي ساعدوه كما لم يساعدوا حاكماً في العالم باستثناء الرئيس الاميركي . واضطر السعوديون في سلسلة اجراءات مثيرة ، تخرج عن تقاليدهم العريقة ، ان ينشروا قوائم مساعداتهم المنظورة للرئيس المصري والتي بلغت ١٧ ملياراً من الدولارات . وان ينشروا عبر صحافتهم ردوداً عنيفة لم يكن يجرؤ صحفي سعودي على كتابتها من قبل . وقد بلغت هذه الردود أحياناً حداً من الراديكالية يتصور المرء معها كما لو ان كتابها ثوريون .

ولكن الحملة بعد ذلك ، انحرفت في السعودية وفي غيرها انحرافاً مشيناً يمس مصر ذاتها وشعب مصر نفسه لا النظام ولا الرئيس . وفي بعض العواصم العربية والغربية كتبت بعض الأقلام عن المصريين كلاماً يدفع بهم دفعاً إلى الالتفاف حول السادات . وكأنها خطة مقصودة ان تنحرف المعركة السياسية مع النظام المصري لاسقاط معاهدته ، إلى معركة بين العرب المصريين والعرب الآخرين لاسقاط العرب جميعاً .

ولا شك ان هناك معادلة صعبة في مقاطعة النظام المصري ، تختلف جذرياً عن مقاطعة الدولة اليهودية .. فالشعب في مصر عربي ، وهناك مليونان من المصريين على وجه التقريب يعملون في بقية الأقطار العربية ، من اساتذة الجامعات والمعلمين في المدارس والأطباء في المستشفيات والمهندسين في المصانع ، إلى العمال في البناء والمطاعم . وهم جميعاً «يعملون» وليسوا لاجئين أو في بطالة .

ان احداً لا يستطيع ان يتصور هذا العدد الهائل من «المعارضين» للرئيس السادات، فربما كانت غالبيتهم لسبب أو لآخر محايدة أو حتى مؤيدة للنظام في بلادها. كما أن أحداً لا يستطيع ان ينكر بأن لهذين المليونين عائلات داخل مصر تعيش مما يرسل اليها. كذلك، فان أحداً لا يستطيع التكهن بطبيعة القوانين التي سيصدرها النظام المصري بشأن العاملين في الخارج.

ورغم هذه الظروف مجتمعة، فقد لقيت أعداد غفيرة من المصريين في بعض الأقطار العربية، معاملة أقل ما توصف به انها غير كريمة.. لقد عوملت قطاعات عريضة منهم وكأنها طابور خامس للسادات، وعوملت قطاعات أخرى وكأنها ملزمة بدفع ثمن المعاهدة من كرامتها. وفكرت بعض الأقطار العربية في «تصدير» العاملين المصريين إلى السادات، رغم انه لن يعاني شخصياً ولا مجموعته الحاكمة من هذا الاجراء.. الا في حدود المعاناة الشاملة للاقتصاد المنهار سلفاً.

وقد جاءت هذه النعرة الاقليمية فكراً منشوراً وسلوكاً عملياً في توافق مثير للدهشة مع الشوفينية المصرية المضادة للعرب في اجهزة الاعلام وخطب الرئيس، لتضع علامة استفهام كبيرة أمام الموقف العربي الراهن في مواجهة المأزق.

وقد تجسد المأزق العربي فوراً، في جملة المواجهات العربية – العربية، والعربية الأجنبية التي وقعت غداة توقيع المعاهدة.. بدءا من الصراع المسلح بين اليمنين الشمالي والجنوبي والسقوط الدموي لعدة رؤساء من الجانبين في أمد قصير، وانتهاء بالمعارك الجوية بين سوريا و«اسرائيل»، مروراً بتوتر الأجواء العراقية الايرانية على الحدود، والأجواء الجزائرية المغربية في الصحراء، ومجزرة «حلب» السورية التي قام بها الأخوان المسلمون.

والاستباحة الاسرائيلية لارض الجنوب اللبناني.

وبدت الأمور في وقت من الاوقات كما لو كانت استكمالاً لمعاهدة مصر الاسرائيلية الاميركية، بأن يتلهى العرب داخل حدودهم الاقليمية تاركين الساحة لما سمي «بمفاوضات الحكم الذاتي» بين المصريين والاسرائيليين ان تأخذ طريقها المرسوم. وبعد ان كان الأمل قد تسرب وئيدا إلى قلوب العرب الطامحين لاسقاط المعاهدة، استعاد اليأس مكانته في القلوب ذاتها.

وكان التحدي المصري للعرب وما يزال انهم عاجزون عن ايجاد البديل. وهو التحدي المزيف من ناحية، والذي يجد مصداقيته الكاملة في الموقف العربي الراهن من ناحية أخرى. انه التحدي المزيف من زاوية ان النظام المصري لم يقدم «حلاً» يعترض عليه بعض العرب، بل هو تبنى حلاً اسرائيليا معروضاً على العرب منذ ثلاثين عاماً. واذن فالتحدي كان قائماً منذ العام ١٩٤٨ وهو التحدي الصهيوني الاميركي، وليس تحدياً جديداً. وقد رفض كل العرب - والمصريون في طليعتهم - الحل الاستعماري لبلادهم رفضاً عملياً عبر أربعة حروب. والتحدي، أكرر، لا يزال قائماً. وكل ما استجد عليه هو انحياز النظام المصري الجديد في الصراع إلى جانب الدولة العبرية والولايات المتحدة، فخسر العرب بذلك ثقلاً استراتيجياً مرموقاً، ومن ثم، فالبديل الذي جربه العرب خلال ثلاثين عاماً، هو الحل الوحيد الصحيح رغم هزائم الحروب، وهو الرفض الايجابي للحل الاستعماري. وهو الرفض الذي يستوجب اعادة نظر جذرية في معطيات الواقع المستجد مع الانسحاب المصري من ساحة الصراع، حتى يرتفع البديل الوحيد الممكن إلى المستوى الجديد للصراع.

وهو الأمر الذي يحق للنظام المصري ان «يتحدى» العرب بأنه لم يحدث حتى الآن. صحيح ان هذا النظام لم يكتشف هو نفسه بديلاً للاستسلام. بل سحب الرصيد الاستراتيجي المصري من مكونات البديل المطروح بالفعل منذ أكثر من ثلاثة عقود. ولكنه يبقى صحيحاً أيضاً ان هذا البديل (الذي هو استرداد الحقوق العربية وفي مقدمتها الحق الفلسطيني) لم يأخذ بعد طريقه. في ظل المتغيرات الخثيثة. إلى الترجمة العربية الصحيحة.

والبديل الاستراتيجي في أي صراع قومي ليس هو الحرب أو المفاوضة. فهذه كلها أساليب تخضع لعلاقات القوى المقاتلة من أجل السلام الحقيقي. وتبقى فيتنام النموذج الكلاسيكي لاستخدام الأسلوبين معاً وفي وقت واحد. ولكن «البديل» الفيتنامي للغزو الاميركي كان التحرير والوحدة القومية بين الشمال والجنوب.

وليس هناك من بديل عربي للغزو الصهيوني سوى التحرير والوحدة القومية. هذه الاستراتيجية البديلة لا تنهض على قدميها الا اذا توافر للعرب «حداً أدنى» آخر. لا علاقة له بقمة بغداد.

هذا الحد الأدنى هو اليقين. بأن المشروع الصهيوني ليس أقل من اقامة «امبراطورية اسرائيلية» لا بالمعنى الجغرافي (وفلسطين المحتلة بهذا المعنى ليست أكثر من نقطة ارتكاز ووثوب) وانما بالمعنى الاقتصادي والسياسي الشامل (ومصر بهذا المعنى أصبحت للمرة الأولى قطراً عربياً محتلاً كفلسطين تماماً).. بحيث يصبح التكوين الصهيوني لاسرائيل. هو القيادة العسكرية والاستراتيجية لمجال حيوي لا يمتد من النيل إلى الفرات فقط. بل من العمق الآسيوي إلى العمق الأفريقي ومن المحيط الهندي إلى المحيط

الأطلسي مروراً بالبحر الأبيض المتوسط. ولا يعود العرب في نطاق هذا التخطيط (الذي تم انجاز بعض حلقاته الجوهرية في ثلاثين عاماً، ويا له من زمن قياسي في القصر وفي عمر الأمم) أكثر من خامات أولية وأيدي عاملة رخيصة وأسواق للسلع الاستهلاكية، أكثر مما كانوا عليه أيام الاستعمار القديم.

هذا الحد الأدنى، ثانيا، هو اليقين بأن المشروع الصهيوني رغم تجسده المستقل في دولة لها وجودها الذاتي والنوعي المستقل، الا أنه على الوجه الآخر من العملة هو جزء لا ينفصل عن المشروع الاستعماري الغربي الذي تقوده في عصرنا الولايات المتحدة الاميركية، وبذلك فثمة علاقة عضوية، من إحدى الزوايا، لا تنفصم بين الموقف من الأمبريالية عموماً، والامبريالية الاميركية خصوصاً، والموقف من الدولة اليهودية.

ليس هناك تطابق حتمي تتلازم بمقتضاه مسيرة الامبريالية والعنصرية الصهيونية (بل على العكس ربما تبدت تناقضات داخلية في المجتمع الاميركي أو الالماني أو الفرنسي بين بعض مراكز السلطة ومراكز الضغط اليهودية) الا ان هذا التطابق وارد حتماً في صراع الشرق الأوسط، بسبب النفط والممرات البحرية والموقع الاستراتيجي في مواجهة الخصم الدولي.

ان هذا الحد الأدنى، ثالثاً، هو اليقين بان العرب جميعاً سواء أمام المشروع الصهيوني-الاميركي. العرب أرضاً وانساناً، فهم الجزء الجوهري من المجال الحيوي للمشروع. ولن يحمي البعض منهم «علاقة خاصة» موهومة مع الولايات المتحدة. أو ذعراً مشتركاً من خطر وهمي كالشيوعية أو الاتحاد السوفياتي. أو ماضيا حميماً لن يصل في أية حال إلى المستوى الذي كان عليه ماضي شاه ايران وغيره من شاهات افريقيا وآسيا واميركا

اللاتينية الذين تخلت عنهم اميركا باسرع من اغماضة عيونهم وانتباهتها. ان المشروع في جوهره الصميم ضد الهوية العربية في ذاتها. كأيديولوجية قومية. وحاضر ومستقبل.

ويخطئ البعض خطأً فادحاً لو تصوروا للحظة واحدة ان المستهدف من المشروع هو الانظمة الوسطية أو الراديكالية وحدها. فالهدف الوحيد والكبير هو العرب والعرب والعرب. وغيرهم من الشعوب التي تدخل أراضيها في المجال الحيوي.

ان هذا الحد الأدنى. أخيراً. هو اليقين بأن المعاهدة لا «تسلخ» مصر فقط عن الأمة العربية. فهذه الأمة منسلخة عن نفسها في كيانات متناثرة منذ أمد طويل. ومن ناحية أخرى. فان «انسلاخ» مصر يبدو مصطلحاً سلبياً بعيداً عن آفاق الحقيقة. لأن الانسلاخ المصري في جوهره ليس انطواء على النفس أو انكفاء على الذات. بل هو ممارسة لفعل السلخ العربي ايجابياً. أي ان مصر منذ توقيع المعاهدة. تلعب دوراً استراتيجياً جديداً يكرس «الانسلاخ العربي» باقرار سلخ فلسطين.

إن مصر إما ان تكون عربية أو مغزوّة. ولا سبيل أمامها تاريخياً لحل وسط. حتى استقلالها الاقليمي. وتقدمها الاجتماعي. لا تعرفهما الا عبر انتمائها القومي لمحيطها العربي. ولذلك. فهي تعيش الآن ما يمكن تسميته «بالمرحلة الاسرائيلية» من تاريخها. وهي مرحلة لا تنعزل فيها مصر ولا تنكفئ. بل ستمارس دور «الشريك الأصغر» مع اسرائيل واميركا في اقامة الامبراطورية الاسرائيلية وحراسة المشروع الصهيوني-الغربي. الاستراتيجي.

ان تمصير مصر. باعتزال عروبتها. لا يعدو وهماً من الأوهام الشوفينية

التي تروجها السلطة والاعلام المصريين، فالحقيقة هي «صهينة مصر». لذلك كان المعنى الوحيد لشعار اسقاط المعاهدة، هو اسقاط النظام (الصهيوني) في مصر. واذا كان الاطار العام لتحرير فلسطين هو اقتلاع الكيان الصهيوني، فان الاطار العام لتحرير مصر هو استردادها من براثن هذا الكيان. وجهان لعملة واحدة: اسقاط النظام، واسترداد الشعب والحدود، مما لا سبيل لترجمته على أرض الواقع بغير «الحصار الوحدوي» العربي ان جاز التعبير، بديلاً للمقاطعة السلبية. المقاطعة الاقتصادية والسياسية للنظام المصري مهما بلغت اهميتها فهي عمل سلبي، طالما ان هذه المقاطعة لم تشمل حتى الآن النظام الاستعماري الأشمل. ولكن انسلاخ مصر عن العرب ودورها في سلخ العرب عن بعضهم البعض لا يواجه بغير طوق من الخطوات الوحدوية الثابتة والقادرة على اسقاط المعاهدة واستراتيجيتها اسقاطا موضوعياً لا علاقة له بالشعارات.

ويبقى ان هذه الحدود الدنيا الأربعة للاستراتيجية العربية البديلة ملزمة باطار سياسي يضع في اعتباره:

١ - التحالف الوثيق مع الطرف الدولي صاحب المصلحة في اسقاط المعاهدة ونظامها، ايا كانت الحساسيات التاريخية أو العقائدية أو المصلحية أو الوهمية بين بعض العرب والمعسكر الاشتراكي.

٢ - اعتبار العلاقة بين المعارضة الوطنية المصرية في الداخل والثورة الفلسطينية في الخارج مركز العمل النضالي الراهن ولأمد طويل، فكل دعم وتخطيط قومي للصراع العربي الاسرائيلي في هذه المرحلة لا بد وأن يتمحور حول هذه العلاقة الواجبة الوجود بين مصر الأخرى وفلسطين المقاومة، فهذه الجبهة هي نقطة الانطلاق الضائعة في متاهات وأوهام البحث عن

بديل لمصر. هذه الجبهة أيضاً هي نقطة الجذب والاستقطاب الممكنة وسط جماهير الأمة التي فقدت غالبيتها الأمل في الانظمة العربية. ان قيام هذه الجبهة واعتبارها محور العمل القومي (لاسقاط المعاهدة)، يستدعي تغييراً راديكالياً في الموقف من المعارضة المصرية والثورة الفلسطينية على السواء. على كافة الاصعدة والمستويات. ان هذه الجبهة أخيراً هي النواة الصلبة للحلف العربي المضاد لحلف السادات الصهيوني الاميركي.

٣ — ان تغييراً بنيوياً أساسياً في هياكل الانتاج العربية. على صعيد الخامات الأولية والتعامل بشأنها مع الغرب الصناعي. وعلى صعيد التنمية والتعامل بشأنها مع القوى المنتجة، وعلى صعيد الثقافة، والعلاقات الاجتماعية، من العوامل الرئيسية التي لا سبيل لتجاهلها في تأسيس وتثبيت القواعد العربية المختلفة للنضال. ان الارتباط البنيوي المطلق التبعية للاحتكارات الغربية يؤدي إلى مزيد من الازدواجية في قضية المصير الوطني وإلى التحايل على الوعي البراغماتي بالمزيد من البراغماتية.. التي لن تثمر في خاتمة المطاف الا المآسي القومية الفادحة الثمن، كما حدث ويحدث لجنوب لبنان.

٤ — لا امل في استبدال البنى الاجتماعية المهترئة وتحديث علاقات الانتاج في مختلف المجتمعات العربية، بغير المشاركة الحية الفاعلة للجماهير العريضة في صنع القرار. ان غياب الديموقراطية كما دلت أكثر التجارب العربية تقدماً في التاريخ العربي الحديث، هو تغييب لهمزة الوصل الضرورية بين التحرير الوطني والتنمية. وقد برهنت التجارب بالادلة الدموية الصارخة، ان غياب الحريات الديموقراطية يعرّض كل انجاز مهما كان تاريخياً للتبدد والضياع. وفي المأزق العربي الراهن لا بديل للديموقراطية. الا المزيد من التخلف والدمار الوطني والقهر الاجنبي. ولا أحد مهما كان عبقريا

يصلح وصيا على الشعب، ولا شيء سوى القانون والدستور والاحزاب والصحافة الحرة، بقادر على ملء الفراغ الديموقراطي الرهيب. لا أحد الا اذا كنا قرنا السيادة للاجنبي بدلاً من الشعب الأقدر من أية سلطة على حماية التراب الوطني، وحراسة المستقبل.

– ٣ –

ان شكل الأحداث المقبلة، على ساحة الشرق الأوسط عموماً، وفي المشرق العربي خصوصاً – من النيل إلى الخليج – يبلور حدود المأزق العالمي في مواجهة الصلح المنفرد بين مصر و«اسرائيل» بدءا بحرب الطاقة وانتهاء بالحرب المسلحة.

فالمؤكد ان النظام المصري يتحرش عسكرياً وعلناً بالنظام الليبي في الآونة الاخيرة، تحرشاً استدعى التحذيرات الدولية لعديد من الأسباب: أولها الوجود الفعلي لربع مليون مواطن مصري في ليبيا، وثانيها الحضور السوفياتي الفعال سواء على الحدود البرية أو الموانئ البحرية أو الجو، وثالثها احتمالات الرد الثأري المؤثر من الجانب الليبي بحيث لا تحقق الحملة العسكرية المصرية اهدافها السياسية، ورابعها التعاطف العربي الشامل والمرجح للنظام الليبي في الوقت الراهن سواء بسبب الموقف العربي الرسمي المعلن ضد النظام في مصر أو بسبب الجولة السياسية الهامة التي قام بها العقيد القذافي في أغلب العواصم العربية بين أواخر حزيران وأوائل تموز من هذا العام، فقد خففت هذه الزيارة كثيراً من بعض الحساسيات العربية ازاء القيادة الليبية، وخامسها التوتر المعروف بين العاصمة الليبية وواشنطن على أثر الامتناع الاميركي عن بيع الطائرات المدنية (بوينغ) لليبيين وتهديد هؤلاء بقطع النفط عن اميركا.

. ان تفاعلات هذه العوامل مجتمعة قد تزيد من تردد النظام المصري ، ولكنها لا تمنع التحرش ، الذي قد يصل في لحظة بالتداعي إلى مغامرة عسكرية مصرية غير مأمونة العواقب .

ومن جهة أخرى ، فان احتمالات ضربة اسرائيلية للجيش السوري في لبنان أو في سوريا ذاتها ، ليست مستبعدة ، ولعلها مرجحة في ظل نتائج الصدام الجوي الأخير في سماء الجنوب اللبناني ، واهمها ان سوريا قبلت التحدي . ولكن «اسرائيل» من جانبها بلا خيار أمام عزلة «المعاهدة» وحصارها . وأضعف الحلقات هو لبنان الذي لم يكن من قبيل الصدفة ان وجه اليه رئيس الوزراء الصهيوني مناحيم بيغن الدعوة لتوقيع معاهدة جديدة . والا فان تشجيع الضابط اللبناني العميل لاسرائيل ، على شق طريقه من الشريط الحدودي في الجنوب إلى الجبل مروراً بالشوف ، من الخطط الاسرائيلية البديلة التي تضع اللبنانيين أمام الاختيار الصعب : وحدة لبنان في ظل السلام الاميركي والامبراطورية الاسرائيلية أو التقسيم . والثمن المطلوب في الحالين هو تصفية الفلسطينيين والضغط المكثف على سوريا .

وفي هذا المناخ المعقد سمع العالم من وزير النفط السعودي كلاماً يقال للمرة الأولى ، وهو ان ثورة اليائسين من الممكن ان تغرق ناقلتين للنفط في أحد الممرات ، فتصبح أزمة الطاقة الراهنة في الغرب مجرد «لعبة أطفال» بازاء ما يمكن ان يحدث نتيجة توقف النفط ستة أشهر على الأقل . وكان صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق ، قد اسمع العالم الغربي كلاماً جاداً حين قال انه اذا ما فكرت أية قوة اجنبية في احتلال منابع النفط ، فان آبار المنطقة كلها قابلة للاشتعال .

ولقد كان واضحاً من موقف فرنسا ازاء ما سمي افتعالاً بازمة الطاقة .

وموقف الدول التسع في السوق الأوروبية المشتركة، ان هناك «تفهما» غربياً لأبعاد «الانفجار الكامن» في أرض الشرق الأوسط. وهو الموقف المغاير لحد كبير، لموقف قمة طوكيو بين الادارة الأميركية واليابان.

على ان المأزق الغربي في مواجهة الصلح المنفرد، ليس فقط رد فعل على احتمالات التسلح العربي بورقة النفط والأرصدة، بل ينبغي ان يكون أكثر راديكالية في رؤية المستقبل.. فاذا كان قيام الدولة اليهودية يلبي طموحاً غربياً، سواء كجسر إلى العالم العربي أوكحل اخلاقي لأزمة الضمير، فان قيام امبراطورية اسرائيلية في الشرق الأوسط سيحطم كل الجسور، ويستبدل مع الزمن أزمة الضمير الحقيقية أو الموهومة بأزمة جديدة تخص مصير الشعب الفلسطيني.

والمعاهدة في القراءة البطيئة، ليست ختاماً للحروب في الشرق الأوسط، وليست نقطة انطلاق نحو السلام الشامل والوطيد. وكما ان الشعب المصري مطالب بالسؤال: لماذا يجمع العرب، المعتدلون منهم قبل الثوريين، على رفض المعادة جملة وتفصيلاً. فإن الغرب مطالب هو الآخر بالجواب عن السؤال نفسه.. لا لأنه «مهدد» نفطياً. فهذا رد الفعل السلبي، بل لأن اختلالاً عميقاً في سلام العالم وامنه وتقدمه سوف يصيب بالضرورة إحدى أكثر المناطق حساسية في عصرنا. وقيام امبراطورية اسرائيلية قد يمنح الغرب أملاً في حاضره القريب. ولكنه يمنع هذا الأمل في المستقبل، لأن حساب المتغيرات البطيئة سواء في مصر أو بقية الأقطار العربية، لا يدعو الغرب مطلقاً لتسليم نفسه إلى القوى العربية عن جسم المنطقة. وهي القوى التي مها اكتسبت «مظهر» الأمر الواقع. فانها تخضع في النهاية لعوامل التغيير الخافية عن العيون.

ان تآكل النظام المصري الراهن من داخله، يجعله مشابهاً لشجرة جوّفها السوس، فاذا هبت الريح اقتلعتها من الجذور. و«الرياح» المصرية المعارضة لتيار النظام مهما بدت ضعيفة الآن، فانها تتسع مع الأيام وتتعمق، بعكس مسيرة النظام تماماً. وحين تأتي لحظة اللقاء التاريخي بين نهاية الشجره المجوّفة وقدرة الريح على اسقاطها، فإن امور المنطقة كلها ستتبدل، لا مصر وحدها.

وعلى أية حال، فاذا كانت درجة حرارة الشرق الأوسط تصل بمعدلات استثنائية من السرعة إلى الغليان المحتوم، فان الرياح العكسية في الغرب لا تدعو للتفاؤل، رغم موقف فرنسا والدول التسع، لانه في الأساس موقف تكتيكي، لا رؤية استراتيجية لمستقبل الغرب نفسه، فضلاً عن العالم.

ان وثوب القوى الأكثر محافظة إلى السلطة هذا العام في أغلب بلدان أوروبا الغربية وتعاظم الجرأة لدى القوى الفاشية تنظيماً واعلاماً وحتى مشاركة فعلية مستجدة في الصراع السياسي، وجنبا إلى جنب مع تراجع القوى الليبرالية والراديكالية، كلها من المؤشرات السوداء على مستقبل العلاقة بين الغرب وصراع الشرق الأوسط. فلا شك ان التحالف الموضوعي بين هذه الموجة الارتدادية في أوروبا وأكثر الدوائر عدوانية في الولايات المتحدة واسرائيل، من شأنه التشجيع على أية مغامرات عسكرية، تحت شعار حماية العالم المتطور والتقدم الصناعي في الغرب.

بينما النتائج الحقيقية الواردة على الفور هي ارتماء العالم بأكمله على حافة الهاوية، فمن غير المتصور ان تصمد سالت ٢ أمام هذه النذر. ومن غير المتصور كذلك الا يتحول الشرق الأوسط على الأقل، إلى كتلة من اللهب.

والمقامرة كلها ليست رهانا على مبادئ العدل والمساواة والحرية وحقوق الانسان، بل هي رهان رخو على معاهدة اليائسين من سلام حقيقي من الممكن توفيره في اكتشاف الطريق المضاد لمعاهدة الصلح المنفرد. وهو ليس طريق الحرب بالضرورة. ولكنه بالقطع الطريق الوحيد المفتوح أمام السلام لمصر والعرب والعالم أجمع.

تموز ١٩٧٩

الفهرست

مؤلفات د. غالي شكري

١ - «سلامة موسى وأزمة الضمير العربي»، ط ثالثة، ١٩٧٥.
٢ - «أزمة الجنس في القصة العربية»، ط ثالثة، ١٩٧٨.
٣ - «المنتمي: دراسة في أدب نجيب محفوظ»، ط ثالثة، ١٩٧٩.
٤ - «ماذا أضافوا إلى ضمير العصر؟»، نفد.
٥ - «أميركا والحرب الفكرية»، نفد.
٦ - «شعرنا الحديث... إلى أين»، ط ثانية، ١٩٧٨.
٧ - «ثورة المعتزل: دراسة في أدب توفيق الحكيم»، ط ثانية، ١٩٧٣.
٨ - «أدب المقاومة»، ط ثانية، ١٩٧٩.
٩ - «معنى المأساة في الرواية العربية»،
(الجزء الأول: الرواية العربية في رحلة العذاب)، نفد.
١٠ - «مذكرات ثقافة تحتضر»، نفد.
١١ - «عروبة مصر وامتحان التاريخ»، ط أولى، ١٩٧٤.
١٢ - «ذكريات الجيل الضائع»، نفد.
١٣ - «التراث والثورة»، ط ثانية، ١٩٧٩.
١٤ - «ماذا يبقى من طه حسين»، نفد.
١٥ - «من الأرشيف السري للثقافة المصرية»، ط أولى، ١٩٧٥.
١٦ - «ثقافتنا بين نعم ولا»، نفد.
١٧ - «العنقاء الجديدة: صراع الأجيال في الأدب المعاصر»، ط أولى، ١٩٧٧.
١٨ - «عرس الدم في لبنان»، ط أولى، ١٩٧٦.
١٩ - «غادة السمان بلا أجنحة»، ط ثانية، ١٩٧٨
٢٠ - «يوم طويل في حياة قصيرة»، ط أولى، ١٩٧٨.
٢١ - «النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث»، ط أولى، ١٩٧٨.
٢٢ - «الثورة المضادة في مصر»، ط أولى، ١٩٧٨.
٢٣ - «الماركسية والأدب»، ط أولى، ١٩٧٩.
٢٤ - «تحذير لكل من يهمه الأمر»، ط أولى، ١٩٧٩.